

قَضِيَّةُ

# الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى

الْأَسْرُسُ وَالْمُفَاهِيْمُ



تَأَلَّفَ

بَدْرَانُ رِيَاضُ السَّيِّدِ أَحْمَدُ



# جميع الحقوق محفوظة

---

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

---

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/٧٤٤٦

---

الناشر

مؤسسة العلياء

للنشر والتوزيع

٤٦ ش. البستان، عابدين، القاهرة

ص.ب. ٢٠٣٣ الرمز البريدي: ١١٥١١

ت. فاكس ٣٩٦٢٣٤٦

E-mail: elalyaapublisher@yahoo.com

---

قَضِيَّة

الْعَدْلُ وَالْإِصْلَاحُ

الْأَيْسَرُ وَالْمُفَاهِمُ

تَأَلَّفَ

بَدْرَانِ رِیَاضِ السَّيِّدِ أَحْمَدُ

مُؤَسَّسُ الْعِلْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾



## الاهداء

● الى صاحبة الفضل الاكبر في تربيته وتقويمه...  
الى أمي الحبيبة...  
تقديرا وعرفانا...

ابنك بدران

أصل الكتاب

رسالة ماجستير

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدِّمَةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. إِنَّهُ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢) ﴿١﴾،  
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) ﴿٢﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) ﴿٣﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) ﴿٤﴾.

أَمَّا بَعْدُ..

فَتَضُمَّنْ هَذِهِ الْمَقْدِمَةُ الْحَدِيثَ عَنِ الْآتِي:

١- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

٢- العذر بالجهل لغةً واصطلاحاً.

٣- نبذة تاريخية عن الموضوع.

٤- المؤلفات السابقة

٥- المنهج.

٦- خطة البحث

(١) آل عمران ١٠٢.

(٢) النساء ١.

(٣) الأحزاب ٧٠، ٧١.



وتبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره في عدة جوانب:

١ - صِلَةُ الموضوع بظاهرة التكفير، وهي من الظواهر السلبية في المجتمعات الإسلامية وتحتاج إلى علاج العلماء والباحثين.

٢ - إثبات العُذر بالجهل أو إثبات عَدَمِ العذر مؤدٍ إلى نتائج خطيرة سلباً أو إيجاباً؛ لذا فدراسة الموضوع له أهمية بحسب ما يترتب عليه من نتائج.

٣ - كُلمًا انتشر الجهل بحقائق الإسلام ازداد احتياجنا الشديد لدراسة موضوع العذر بالجهل؛ لظهور أدعياء للعلم بين المجتمعات الجاهلة، يحكمون على كل مخطئ في العقيدة بالكفر لأتفه الأسباب دون قصد الخروج من الإسلام، وفي كل هذه الأمور من المفسد ما فيها.

٤ - وليس القصدُ من الموضوع الدفاع عن الجهل، وإنما القصد بيان الرحمة الإلهية لمن حُرم من المعرفة المانعة من الزلل في الاعتقاد.

٥ - الرغبة في دراسة الموضوع من جوانبه المختلفة من ناحية الأسس التي يقوم عليها، والمفاهيم التي يعتمد عليها، وإجلاء آراء الفرق التي لها طَرَحٌ في الموضوع.

٦ - إيضاح آراء الفرق الإسلامية حول موضوع العذر بالجهل من شأنه أن يقلل من خلافات بعض المعاصرين الذين يَنفِرون من الانتساب إلى بعض الفرق القديمة كالخوارج أو المعتزلة، وهم في حقيقة الأمر يتبنون وجهتهم في عدم العذر دون أن يدروا.

### ● الْعُذْرُ بِالْجَهْلِ

أولاً في اللغة: مُرَكَّبٌ من كلمتين، علينا أن نحاول تحليلهما لغوياً، فَصَدْرُهُ كلمة (عُذْر) وهي مُكَوَّنَةٌ من (العين والذال والراء) جذر صحيح، له فروع كثيرة، فالعذر هو طَلَبُ الإنسان إصلاح ما أنكر عليه بكلام<sup>(١)</sup>، وأَعْذَر فلان؛ إذا أبدى

(١) معجم مقاييس اللغة ص ٧٤٧. لأبي الحسين بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥ هـ حققه شهاب الدين أبو عمرو. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ -

عُذْرًا فَلَمْ يُلَمَّ<sup>(١)</sup> وَالْمُعْذِرُونَ (بالتخفيف)، هم الذين لهم العُذر، والمُعْذِرُونَ: الذين لا عُذْرَ لهم ولكنهم يتكلفون عُذْرًا، وتعْذِرُ الأمر: تعسَّر<sup>(٢)</sup> ولم يستقيم، وقد أعذر مَنْ أُنذر: أي: بالغ في العذر، أي في كونه معذورًا<sup>(٣)</sup> والعذر - أيضا - الحجة التي اعتذر بها، والجمع: أَعذار.<sup>(٤)</sup>

أما الْعَجْزُ فكلمة (الجهل) وهي مأخوذة من مادة (الجيم والهاء واللام) أصلان: أحدهما خلاف العلم والآخر الحِفَّةُ وخلاف الطمأنينة<sup>(٥)</sup>، والجهل نقيض العلم<sup>(٦)</sup> وَتَجَاهَلَ أَظْهَرَ مِنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ، وليس به، وَيَجْهَلُ عَلَى قَوْمِهِ: يتسَفَّهُ عليهم<sup>(٧)</sup> وَجْهَلُ صَاحِبِهِ: عَدُوُّ جَاهِلًا، والمَجْهَلَةُ الأمر الذي يحمل على الجهل<sup>(٨)</sup>.  
من مجموع الأمرين نفهم من (العذر بالجهل): هو أن يبدي الشخص أو يظهر عليه أن ما صدر منه كان لعدم علمه.

ثانيًا في الاصطلاح ومعنى العذر في اصطلاح العلماء: تحري الإنسان ما يمحوبه ذنوبه<sup>(٩)</sup> وهو إما أن يقول: لم أفعل أو فعلت لأجل كذا، فيذكر ما يُخرجه من كونه مذنبًا أو يتوب.

والجهل في الاصطلاح قسمان: الأول (الجهل البسيط): هو عَدَمُ العلم عمًا من شأنه أن يكون عالمًا (أي: المكلف)، لا يصل إليه علم بقضية يفترض فيه معرفتها.

(١) القاموس المحيط مادة (عذر) ج ٢ ص ٨٦ لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة ٨١٧ هـ مؤسسة الحلبي لقاهرة بدون تاريخ.

(٢) مختار الصحاح ص ٤٢٠. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي المتوفى سنة ٦٦٦ هـ دار الكتب العربية بيروت بدون تاريخ.

(٣) أساس البلاغة مادة (عذر) ص ٦١٨ جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ كتاب الشعب القاهرة ١٩٦٠ م

(٤) لسان العرب مادة (عذر) ج ٥ ص ٢٨٥٧ لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي المعروف بابن منظور المتوفى ٧١١ هـ دار المعارف القاهرة بدون تاريخ

(٥) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص ٢٢٨.

(٦) لسان العرب مادة (جهل) ج ١ ص ٧١٤

(٧) أساس البلاغة مادة (جهل) ص ١٤٤

(٨) مختار الصحاح مادة (جهل) ص ١١٤

(٩) المفردات للراغب الأصفهاني ص ٤٩٠.



الثاني: الجهل المركَّب، وهو عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق للواقع. مثل مُكَلَّف تصوّر مسألة من مسائل الشرع بخلاف ما هي عليه نتيجة نظير فاسد أو خبر كاذب أو تقليد من يظن فيه الصواب..

والمقصود مما سبق في تحرير معنى الجهل لغة واصطلاحاً، المتعلق بالعلم لا العمل، فإنه يطلق على الجانبين، وإطلاقه على العمل في مثل قول عمرو بن كلثوم<sup>(١)</sup>:  
أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلْ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

والقرآن الكريم استعمل كلمة (الجهل) بمعناها العملي في قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾<sup>(٢)</sup> فالاستهزاء بالمؤمنين جهلٌ، والانصياع إلى الفحش جهلٌ ﴿وَالَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وفي قول الحق تبارك وتعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ليس المقصود الابتعاد عن ليس عندهم علم وترك إرشادهم، إنما المقصود الابتعاد عن أصحاب التصرفات الطائشة وألّا يقابلوا بمثل فعلهم، فالذنوب تُسمّى جهلاً - وإنّ علّم صاحبها بتحريمها - ويُسمّى صاحبها جاهلاً؛ لأنه لم يعمل بمقتضى العلم ولك أن تقول إنه سُمّي بذلك تنزيلاً له منزلة الجاهل بالحكم.

والقرآن الكريم في مواضع عديدة وصف الكفار تارةً بعدم الفقه وعدم العقول والأسماع الأبصار؛ تنزيلاً لهم منزلة فاقيديها، لعدم استعمالهم لها الاستعمال الصحيح المؤدّي للانتفاع، لا عدم الإدراك والفهم الذي تقوم به الحجة عليهم،

(١) هو عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب التغلبي واحد من شعراء الجاهلية المشهورين توفي أواخر القرن السادس الميلادي البيت من معلقته المشهورة راجع تاريخ الأدب العربي أحمد حسن الزيات دار نهضة مصر ص ٦٤ وقارن الروائع من الأدب العربي إشراف الدكتور يوسف خليف ص ٢٦١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣ م

(٢) البقرة ١٦٧.

(٣) يوسف ٣٣.

(٤) الأعراف ١٩٩.

وهذا من باب جعل عدم الانتفاع في الهداية بالانتفاء المطلق<sup>(١)</sup>.

قد يقول قائل: هل هذا دفاع عن الجهل؟ وهل يترك المرء نفسه فريسة للجهل حتى يتخلص من مَشَقَّةِ التكليف أولاً، ثم من تبعات المخالفة ثانياً؟. والجواب: لا هذا، ولا ذاك، إنما المقصود بيان الحقائق الشرعية كما أوضحها العلماء، وهذا فيه رفعة للعلم، كما أن الأعذار التي يعتذر بها الجاهل مطلوبت زوالها، والجاهل كذلك لا يخلو من إثم تفريطه في تعلُّم ما يجب عليه ويكفي العلم بأن الجاهل في غالب الأحوال مذموم إلا الراغب في إزالة ما وُصِمَ به من جهل.

والقرآن الكريم رَفَعَ منزلة العلم وأهله: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾<sup>(٢)</sup> ومنزلتهم عالية لا يصل إليها غيرهم ممن حُرِمَ هذا الفضل، قال - تعالى -: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

فالعلماء يُبَيِّنُونَ الأحكام للناس، ويوضحون عُقوبات الشرع على المخالف وكذلك رحمة الله لمن تلبَّس بقول أو فعل، وقد قام به مانع يمنع عقوبته ويُعلنون أن بيان الحكم سبب لزوال الشبهة المانعة من لحوق العقاب، فإن العذر الحاصل بالاعتقاد ليس المقصود بقاءه؛ بل المطلوب زواله بحسب الإمكان، ولولا هذا لما وَجِبَ بيان العلم، ولكان ترك الناس على جهلهم خيراً لهم، ولكان ترك دلائل المسائل المشتبهة خيراً من بيانها<sup>(٤)</sup>.

والمخالفون لدلائل الكتاب والسنة نوعان: نوع لا يَعْرِفُ، فيُعذر بجهله - مع ما

(١) مفتاح دار السعادة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ابن قيم الجوزية) ٧٥١هـ

ج ١ ص ١٠٤، ١٠٥ دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ١٩٩٣م باختصار وتصرف.

(٢) المجادلة ١١.

(٣) الزمر ٩.

(٤) مجموع فتاوى لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨هـ ج ٢١ ص ٢٨

جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه طبعة مصورة دار التقوى بليبس شرقية بدون تاريخ.



يفوته من كمال المعرفة بالله - تعالى - وصفاته العليا ، ونوع عِلْمٍ وأُقيمت عليه الحُجَّةُ، فخالَفَ، فهذا مُستحقٌّ للوعيد، منتظرٌ للعقاب. يقول ابن تيمية عن السالكون للبدع المخالفة لهداية الرسل: «إِنَّ سَالَكِيهَا يَفُوتُهُمْ مِنْ كِمَالِ الْمَعْرِفَةِ بِصِفَاتِ اللَّهِ - تعالى - وَأَفْعَالِهِ مَا يَنْقُصُونَ بِهِ عَنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ نَقْصًا عَظِيمًا بِالْجَهْلِ، وَإِلَّا كَانُوا مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ لِلْعَذَابِ إِذَا خَالَفُوا النَّصَّ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ، فَهُمْ بَيْنَ مُحْرَمٍ وَمَأْثُومٍ»<sup>(١)</sup>.

والبيان الشرعي من العلماء له دَوْرٌ في اجتناب كثير من المكلفين المنهيات وثباتهم على ذلك، وكذلك استمرار المتورعين على تورعهم، وعدم يأْسِ الْمُتَغَمِّسِينَ فِي الْعِصْيَانِ مِنْ رَحْمَةِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَمَنْ يَمْلِكُ الْقُدْرَةَ عَلَى إِزَالَةِ عُذْرِهِ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَى مَخَالَفَتِهِ لَا يَكُونُ مُعْذِرًا بِطَبِيعَةِ الْحَالِ<sup>(٢)</sup>، وإنما هي شَفَقَةٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ الْعَاجِزِ عَنِ التَّعَلُّمِ إِمَّا لِسَبَبٍ فِيهِ كَالْتَقْصِيرِ أَوْ الْإِهْمَالِ، وَقَدْ يَكُونُ الْإِشْتَغَالُ بِمَهْمُومِ النَّفْسِ أَوْ شَهَوَاتِهَا أَوْ لَأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْ إِرَادَتِهِ كَالنَّشْأَةِ فِي الْبِيْئَاتِ الْجَاهِلَةِ الَّتِي جَفَّتْ فِيهَا مَنَابِعُ الْهُدَايَةِ الرَّبَّانِيَّةِ وَنَدَرَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ وَقَدْ يَحْدُثُ تَشْوِيشٌ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْعَقْدِيَّةِ فِي أَمَاكِنَ مُتَعَدِّدَةٍ فَلَا تَظْهَرُ جَلِيَّةً فِي أَذْهَانِ الْمُكَلَّفِينَ وَلَا يَجِدُونَ مَنْ يُنَبِّهُهُمْ؛ فَيَكُونُ هَذَا عُذْرًا خَارِجًا عَنْ إِرَادَةِ الْمُكَلَّفِينَ.

### ● نبذة تاريخية عن الموضوع:

الظاهر أنَّ الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يعذرون بالجهل في أصول الدين وفي فروع بلا تفرقة كما يرى ابن تيمية؛ اعتمادًا على ما تَلَقَّوْهُ مِنْ صَاحِبِ الْوَحْيِ ﷺ فِي ذَلِكَ (وسياتى الحديث عن ذلك بالتفصيل إن شاء الله).

لَمَّا جَاءَتْ الْخَوَارِجُ بِرَأْيِهَا الْمَعْرُوفِ مِنْ تَكْفِيرِ الصَّحَابَةِ، وَمِنْ ثَمَّ إِسْقَاطِ مَكَانَتِهِمْ، وَعَدَمِ اعْتِبَارِهِمْ أَسَاتِذَةً أَوْ شِيُوخًا، فَأَخَذَتِ الْخَوَارِجُ مَفَاهِيمَهَا مُبَاشَرَةً مِنَ الْقُرْآنِ

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ج ٨ ص ٣٣٨ دار الكنوز الأدبية بدون تاريخ.

(٢) مجموع الفتاوى ج ٢٢ ص ١٦.

بفهم مُجزأ مبتور، أدَّى بهم إلى القول بِعَدَمِ العذر بالجهل مطلقاً، وَمِنْ ثَمَّ تكفير أي شخص يُنسبُ له خطأ، سواء أكان في أصول الدِّين أم في فروعِهِ.

وجاء نَجْدَةُ بن عامر، وهو معدودٌ من الخوارج الأزارقة، وقد بعث ابنُه على رأسِ سرِّيَّةٍ، وَحَدَّثَ مِنْهُ ما يُعَدُّ عند الخوارج جريمةً لا تُغتفر، واعتذر بِعَدَمِ عِلْمِهِ بِالْحُكْمِ الشرعيِّ فيما حَدَّثَ مِنْهُ، فَعَدَّرُهُ نَجْدَةُ وَأَصْحَابُهُ مُفَرِّقًا بَيْنَ الْخَطَا فِي أَصُولِ الدِّينِ وَالْخَطَا فِي الْفُرُوعِ، وَمِنْ هُنَا ظَهَرَ رَأْيِي ثَالِثٌ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخَطَا فِي الْعَقِيْدَةِ جَهْلًا، وَالْخَطَا فِي الْفُرُوعِ جَهْلًا، فَصَاحِبُ الْخَطَا يُعَذَّرُ إِذَا كَانَ فِي الْفُرُوعِ، وَلَا يُعَذَّرُ إِذَا كَانَ فِي الْأَصُولِ، وَظَهَرَتِ الْمُعْتَزَلَةُ، وَأَخَذَتِ بِرَأْيِ النُّجْدَاتِ مِنَ الْخَوَارِجِ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا فِي كُتُبِ الْفِرْقِ (الْعَاذِرِيَّةِ)، وَفَرَّقَتْ بَيْنَ الْعُذْرِ فِي الْأَصُولِ، وَالْعُذْرِ فِي الْفُرُوعِ.

وَمِنْ هُنَا يَرَى ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ النُّظَّارَ مِنْ مُتَكَلِّمِي أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيْدِيَّةِ الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ أَصْلِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ فِي الْعُذْرِ؛ أَنَّهُمْ قَدْ أَخَذُوهُ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ؛ وَجَمْعًا مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ تَرَكَوْا مَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمُونَ، وَاتَّبَعُوا مَا ظَهَرَ لَهُمْ مِنْ أُدْلَةٍ تَقُولُ بِعُذْرِ الْمُسْلِمِ مُطْلَقًا، فَظَهَرَتْ كَلِمَاتٌ لِلشَّافِعِيِّ، وَمِنْ بَعْدِهِ ابْنُ قَتَيْبَةَ، تَتَحَدَّثُ عَنِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ، ثُمَّ انْتَشَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي كُتُبِ أَصْحَابِ هَذَا الْإِتِّجَاهِ، وَخَاصَّةً ابْنُ حَزْمٍ الْقُرْطُبِيُّ، وَمِنْ بَعْدِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ.

### ● المؤلفات السابقة:

#### ١ - الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد:

لأبي عبد الله عبد الرحمن عبد الحميد<sup>(١)</sup>، يرى هذا المؤلف - ويظهر أنه قد أخفى اسمه - عَدَمَ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي أُمُورِ التَّوْحِيدِ؛ اعْتِمَادًا عَلَى مَا فَهَمَهُ مِنْ عِدَّةِ أُدْلَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا فَهَمَهُ - أَيْضًا - مِنْ كَلَامِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَا نَقَلَهُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ لَا يَعْذُرُونَ بِالْجَهْلِ فِي أَصْلِ الدِّينِ، وَلَكِنْ لِي عَلَى هَذَا الْكِتَابِ عِدَّةٌ مِلَاحِظَاتٍ، وَقَدْ ظَهَرَتْ فِي مَوَاضِعِهَا مِنْ هَذَا الْبَحْثِ، وَمِنْ أَهْمِهَا مَا يَلِي:

(١) مؤلف معاصر والغالب أنه قد أخفى اسمه وقد طبع كتابه في مطبعة المدني في فترة السبعينيات.



أ - أنه يقتطع من كلام العلماء ما يؤيِّد به وجهة نظره، ويترك أو يتجاهل ما لا يؤيد وجهته أو يدحضها.

ب - يقرأ للعلماء قراءة خاطفة متسرَّعة أدَّتْ به إلى اضطراب نتائجها.

ج - مصطلح أصل الدين عنده غير مصطلح أصل الدين عند المتكلمين، فإذا ما استشهد بكلامهم، فهو في وادٍ وهم في وادٍ آخر؛ لاختلاف المقصود.

٢ - العذر بالجهل والردُّ على بدعة التكفير:

للأستاذ أحمد فريد<sup>(١)</sup>، جمع فيه المؤلف بعض الأدلة وكلام العلماء حول العذر بالجهل، والظاهر أن هذه الدراسة كانت ناتجة عن ردِّ فعلٍ لرأي بعض الجماعات التي لا ترى العذر بالجهل.

٣ - العذر بالجهل عقيدة السلف:

لشريف محمد هزاع<sup>(٢)</sup>، نهج نفس طريقة الأستاذ أحمد فريد في جمع الأدلة مع زيادة في استنباط بعض الفوائد الحديثية والفقهية وإيضاح لمفاهيم متعددة؛ مثل تكفير المُعَيَّن، وغير ذلك كما اهتم بالرد على بحث الجواب المفيد وغيره.

٤ - العذر بالجهل بدعة الخلف:

لأبي سعيد البدري<sup>(٣)</sup>، واضح من عنوانه أنه يردُّ على البحث السابق، والمؤلف لا يرى العذر بالجهل، ويعتبر القائلين به مبتدعة اعتماداً على أقوال لبعض العلماء قد وضعها في غير موضعها مثل كلام ابن تيمية في عذر الكفار؛ جعله هو في المسلمين المتلبسين بفعل أو قول أو اعتقاد كفري، ويبدو أن المؤلف يسلك في الرد مسلكاً جدلياً، ولم يعتمد على مراجع بل مرجعته الوحيد تقريباً؛ هو الكتاب الذي يردُّ عليه، وإذا أراد أن ينقل كلام العلماء؛ فمن نفس الكتاب مع أنه يحكم على المؤلف بالبدعة أو الكفر.

(١) مؤلف معاصر من المشتغلين بالدعوة بالإسكندرية وله مؤلفات متعددة منها شجرة الإيمان وغيرها.

(٢) مؤلف معاصر من المشتغلين بالدعوة في محافظات الوجه البحرى.

(٣) مؤلف معاصر وغير معروف لدى.

### ٥ - رسالة (الكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل والذي لا يعذر):

لأبي بطين<sup>(١)</sup>، اعتمد المؤلفُ كلامَ الشيخ محمد بن عبد الوهاب القائل بعدم عُذر الجاهل في التوحيد، وترك كلامه في إثبات العذر، ثم اتجه إلى أن أقوال ابن تيمية في عذر الجاهل إنما هي في المسائل الدقيقة، مع أن ابن تيمية لا يرى تكفيراً في هذه المسائل، فكيف يجعل فيها عذراً؟!.

### ٦ - العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي:

لأبي يوسف مدحت بن الحسن آل فرّاج<sup>(٢)</sup>، وهو يرى عدم العذر بالجهل، ويرى إثبات وصف الشرك مع الجهل وقبل قيام الحجة، وهو يخلط بين المسلم المتلبس باعتقاد أو فعل كُفريّ دون أن يقصد الكفر والكافر والمشرك الأصلي، ويطيل في الاستدلال من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم على ذلك دون تحرير محل النزاع؛ كما أن المؤلف يرى أن وصف القرآن للمشرّكين بالجهل يعنى عدم العلم. وقد تم مناقشته في مواضع متعددة من هذا البحث.

وهناك بعض الرسائل الصغيرة التي لم أُطْلِعَ عليها، وقد ذكرتها الكتب السابقة، ولم أستطع الحصول عليها مثل:

١- الشرك وعدم إعدار جاهله. لأحمد طارق<sup>(٣)</sup>.

٢- الجماهير والحكام كفّار أم مسلمون يُعذّرون أم لا يُعذّرون. لشافع محمود المحامي<sup>(٤)</sup>.

وعلي الجملة فهذه المؤلفات السابقة؛ الباعث على تأليفها هو الفعل وردُّ الفعل،

(١) عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين فقيه الديار النجدية في عصره ولد في الروضة من قرى سدير سنة ١١٩٤ هـ / ١٧٨٠ م ولى قضاء الطائف ثم عنيزة وقصيم سنة ١٢٤٨ هـ توفي سنة ١٧٨٠ هـ / ١٨٦٥ م وله مجموعة رسائل وفتاوى وكتاب مختصر بدائع الفوائد، الانتصار للحانبلية. انظر السحب الوابلة مخطوط، وعقد الدرر ص ١٨ - ٦٠، وهدية العارفين ٤١٩/١.

(٢) مؤلف معاصر مقيم بالمملكة العربية السعودية وله كتاب آخر يسمى آثار الحجج الإلهية والظاهر أنه اختصار لهذا الكتاب.

(٣) مؤلف معاصر وغير معروف لدينا.

(٤) أحد المحامين المدافعين عن تنظيم يطلق عليه (الناجون من النار) وقد قدم هذا البحث للمحكمة.



فكلُّ مؤلِّفٍ يحاولُ إثباتَ وجهته والردُّ على المخالف له. ولم أرَ - فيما أعلم - دراسةً قد استوعبت الموضوع من ناحية الأسس التي يقوم عليها والمفاهيم المرتبطة به وإلقاء الضوء على أقوال الفرق التي لها رأي في هذا الموضوع.

### ● المنهج:

كان من مقتضيات هذا البحث استخدام المنهج الوصفي في بعض نقاطه، وفي بعضها المنهج النقدي، وفي بعضها الآخر المنهج التركيبي التحليلي، وقد حاولت أن ألزم الحيادة والموضوعية في عرض الآراء المختلفة لعلماء الفرق؛ مُوضِّحًا - أحيانًا - الأسباب والمبررات؛ مُصَحِّحًا - أحيانًا - بعض المفاهيم السائدة لدى الباحثين، و - كنت أميل دائمًا إلى ترجيح الأقوال التي أراها أقرب إلى القرآن والسنة، وهذا - في ظني - من الواجبات الأكيدة للباحث المسلم.

### ● خطة البحث

\* المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره مع نبذة تاريخية عن موضوع البحث وبيّنت المؤلفات السابقة وأوضحت المنهج الذي اتبعته، ثم خطة البحث.

### \* الباب الأول:

قد جاء تحت عنوان: (حُجَجُ اللَّهِ على العباد) وهي الأسس التي تقوم عليها قضية العذر بالجهل. وقد قسمته إلى ثلاثة فصول:

### الفصل الأول (الفطرة):

تحدث فيه عن الفطرة مُوضِّحًا معناها اللغوي والاصطلاحي وذكرت معاني الفطرة في القرآن والسنة وأقوال العلماء ومدى حُجِّيَّة الفطرة مع بيان دورها في المعارف بصفة عامة والمعرفة الإلهية بصفة خاصة.

وتبيّن لي أنَّ الفطرة - وإن كانت حُجَّة إلهية على البشر - ولكن رحمة الله اقتضت ألا يُعَذَّب أحدًا مِنْ خلقه إلا بعد وصول الرسالة إلى مسامعه.

### الفصل الثاني (العقل):

تناولت الحُجَّةُ الثانية؛ وهي: (العقل) وقَارَنْتُ بين مفهوم العقل لدى المسلمين ومفهومه لدى اليونان. وتحدّثُ عن العقل في القرآن والسُّنَّة وأقوال أهل العلم ثم تضمّن الفصلُ الكلامَ عن حُجِّيَّة العقل ودوره في التحسين والتقبيح، وأول واجب على المُكَلَّف.

وانتهى البحث في هذا الفصل إلى أنَّ العقل لا مانع من القول بِحُجِّيَّتِهِ، ولكن لا يجب على العبادِ شيءٌ بمجرد العقل؛ ومن ثمَّ لا يُعَذَّبُ أحدٌ بمجرد عقله.

### الفصل الثالث (الرسول):

وقد خَصَّصْتُه للحُجَّةِ الثالثة وهي: (الرُّسُل)، تكلمتُ فيه - أولاً - عن معنى الثبوت والرسالة وحُكْمها وطُرُق الاستدلال على صدق النبي، ثم تحدّثتُ عن مدى حُجِّيَّة الرُّسُل، وانتهيت إلى أنَّها الحجة الوحيدة المعتمَدة التي تفصل بين أهل النعيم وأهل الشقاء؛ أعني: أهل الإيمان وأهل الكفران.

### \* الباب الثاني:

جاء تحت عنوان: (المفاهيم التمهيدية لقضية العذر بالجهل) والباب ينقسم إلى ثلاثة فصول:

### الفصل الأول (الإيمان ومتعلقاته):

تحدّثت فيه عن الإيمان، وما يرتبط به وعلاقة الإيمان بالإسلام موضّحاً آراء الفرق الإسلامية وتطرّقتُ للبحث إلى مفهوم الشهادة؛ ومعانيها وبيان أنَّها الحدُّ الفاصل بين الإسلام والكفر.

### الفصل الثاني (حقيقة الكفر ونظائره):

تحدّثتُ عن حقيقة الكفر ونظائره من الشُّرك وأنواعه.

### الفصل الثالث (التكليف وعوارضه وما يرتبط به):

وقد تضمّن الكلامُ في هذا الفصل في التكليف وعوارضه وخاصةً عارض الجهل وضوابط تكفير المُعَيَّن والحجة، (معناها وصفتها وصفة من يقوم بها).



## \* الباب الثالث:

تناولتُ في هذا الباب: (مذاهبُ علماءِ الفرقِ الإسلاميةِ في قضيةِ العُذرِ بالجهل). وهو مُقسَّم - أيضًا - إلى ثلاثة فُصول:

## الفصل الأول (عُذرُ المسلم):

وقد تضمَّن الحديثُ عن وجهةِ علماء الحديثِ والسُّنةِ في العُذرِ بالجهل؛ وهم لا يُفرِّقون في العذر بين أصولِ الدين وفروعه؛ وهو الاتجاه الأول، ثم تحدثتُ عن الاتجاه الثاني؛ وهم الذين فرَّقوا في العُذر بين أصولِ الدين وفروعه فلم يَعذُّروا في أصلِ الدين وعذروا في الفروع؛ وهم (الخوارج والمعتزلة وبعض النُّظار والمتكلمين من الأشاعرة الماتريدية) ثم تحدثتُ عن العذر بالجهل عند الإباضية كفرقة مُستَقِلَّة.

## الفصل الثاني (عُذرُ أهلِ الفترة):

دار الحديث فيه عن عذر أهل الفترة وأقوال أهل العلم وانتهيت إلى إمكانية الجمع بين القول بعذر أهل الفترة وارتفاع العذاب عنهم مطلقًا وبين القول بامتحانهم في عرصات القيامة.

## الفصل الثالث (عذر الكفار):

تحدثتُ فيه عن مذاهبِ أهل العلم من المتكلمين والفقهاء في عُذر غير المسلم الذي لم يَصِلْهُ خبرُ الرسول ﷺ.

## \* الخاتمة:

تحدثتُ فيها عن أهمِّ ما في البحث من أفكارٍ ونتائج.  
واللهُ الموفقُ والهادي إلى سواء السبيل.



# رَبَابُ الْأَوَّلِ

الْأُسُسُ الَّتِي تَقُومُ عَلَيْهَا قَضِيَّةُ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ  
(حُجَجُ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ)





## تمهيد

مَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ قُدُومَ الْإِنْسَانِ إِلَى هَذِهِ الْحَيَاةِ؛ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا لِهَدَفٍ وَحِكْمَةٍ وَغَايَةٍ؛ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ؛ كَانَ الْإِبْتِلَاءُ وَالتَّمَحِيصُ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَلِيَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنَّا عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِهِ؛ فَقَدْ أَعْطَانَا اللَّهُ الْعَقُولَ وَمَنْ عَلَيْنَا بِالْأَفْهَامِ، وَجَعَلَ لَنَا وَسَائِلَ مِنْ أَسْمَاعٍ وَأَبْصَارٍ، وَأَقْدَرَنَا عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَعِنْدَمَا نَقِفُ أَمَامَهُ - تَعَالَى - وَنَدْعِي الْعَجْزَ عَنْ الْخَيْرَاتِ، أَوْ نَخْتَلِقُ عُذَارًا أَوْ نَدَّعِي مَوَانِعَ، فَإِنَّ دَعْوَانَا بَاطِلَةٌ، وَحُجَّتُنَا دَاحِضَةٌ، وَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ، فَالْعَدَالَةُ الرِّبَانِيَّةُ اقْتَضَتْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسِبَ الْإِنْسَانَ، أَنْ تُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ تِلْوَ الْأُخْرَى، حَتَّى لَا يَجِدَ عُذْرًا يَعْتَذِرُ بِهِ عِنْدَ رَبِّهِ. فَمَا مَعْنَى الْحُجَّةِ الَّتِي أَقَامَهَا اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَى الْعِبَادِ؟ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى مَعْنَاهَا اللَّغَوِيَّةِ، وَجَدْنَا الْحُجَّةَ - بِالضَّمِّ - الْبَرْهَانَ<sup>(١)</sup> وَتَأْتِي كَذَلِكَ بِمَعْنَى الْقَصْدِ وَالْغَلْبَةِ عِنْدَ الْخُصُومَةِ، وَابْنُ فَارِسٍ يُقَدِّمُ لَنَا تَعْلِيلًا لِمَجِيئِهَا بِمَعْنَى الْقَصْدِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ «بِهَا يُقْصَدُ الْحَقُّ الْمَطْلُوبُ»<sup>(٢)</sup> وَالْمُنْتَصِرُ عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْمَنَظَرَاتِ، يُطْلَقُ عَلَى أَدْلَتِهِ حُجَّةٌ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «الْحُجَّةُ الْوَجْهُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الظَّفَرُ عِنْدَ الْخُصُومَةِ، (فَحِجَّ آدَمُ مُوسَى أَي: غَلْبَةُ بِالْحُجَّةِ)<sup>(٣)</sup> أَمَّا الْمَحْجَّةُ؛ فَيَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ<sup>(٤)</sup>: إِنَّهَا «الْوَاضِحَةُ»<sup>(٥)</sup>.

فَمِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَا يَتَبَيَّنُ لَنَا، أَنَّ الْحُجَّةَ تَدُورُ حَوْلَ مَعْنَى الْقَصْدِ وَالْوُضُوحِ وَالْبَرْهَانِ وَالْبَيِّنَةِ وَالْغَلْبَةِ.

أَمَّا الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةُ لِلْحُجَّةِ؛ فَيَسُوقُ لَنَا الرَّائِغُ الْأَصْفَهَانِيَّ تَعْرِيفًا يَحْمِلُ

(١) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، مَادَّةُ (حَج) ج ١ ص ١٨٣ مُؤَسَّسَةُ الْحَلَبِيِّ الْقَاهِرَةِ بِدُونِ تَارِيخٍ.

(٢) مَعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ مَادَّةُ (حَج) ص ٢٥٠ دَارُ الْفِكْرِ بَيْرُوت ط ١ ١٤١٥ هـ - ١٩٨٤ م.

(٣) لِسَانُ الْعَرَبِ مَادَّةُ (حَج) ج ١ ص ٧٧٩ دَارُ الْمَعَارِفِ الْقَاهِرَةِ.

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْخَوَارِزْمِيِّ الزَّمَخْشَرِيِّ، مِنْ أَيْمَةِ الْعِلْمِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْأَدَبِ وَلَدَ

فِي زَمَخْشَرٍ مِنْ قَرْيَةِ خَوَارِزْمٍ سَنَةَ ٤٦٧ هـ / ١٠٧٥ م وَتَوَفَّى فِيهَا سَنَةَ ٥٣٨ هـ / ١١٢٤ م مِنْ

مُؤَلَّفَاتِهِ (الْكَشَافُ، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، الْمَفْصَلُ، الْمَقَامَاتُ، مَقَدِّمَةُ الْأَدَبِ، الْمُسْتَقْصَى) انْظُرْ وَفَيَاتِ

الْأَعْيَانِ ٨١/٢، إِرْشَادُ الْأَدَبِ ١٤٧/٨، لِسَانُ الْمِيزَانِ ٤/٦.

(٥) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ مَادَّةُ (حَج) ص ١٤٥ دَارُ الشَّعْبِ الْقَاهِرَةِ.



معنى البرهان القاطع، الذي لا يحتمل معه إلا صحة طرف واحد من طرفين متناقضين، أحدهما صحيح، والآخر غير صحيح، يقول: «الحجة: الدلالة المبيّنة للمحجة أي: القصد المستقيم الذي يقتضي صحة أحد النقيضين»<sup>(١)</sup>، ولكي يكون هذا التعريف مفهوماً نجعله في نقاط:

١ - الحجة تشتمل على البيان الواضح الذي لا خفاء فيه؛ وإلى ذلك أشار بقوله: «الدلالة المبيّنة للحجة»<sup>(٢)</sup>.

٢ - تشتمل على طريقين سويين لا عوج فيه، وإليه الإشارة «بالقصد المستقيم»<sup>(٣)</sup> هناك طرفان: طرف معه برهان صحيح، وآخر معه كلام غير صحيح؛ وفي هذا قال: «يقتضي صحة أحد النقيضين»<sup>(٤)</sup>.

ويرى الراغب جواز إطلاق الحجة على «صاحب الخصم المبطل»<sup>(٥)</sup>، ودليله: قوله - تعالى -: ﴿مُجْتَنِّهِمْ دَاحِضَةً عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾<sup>(٦)</sup> لكنها هنا مضافة مؤكدة، وواضح إذن مما أسلفناه: أن الحجة برهان وبيان من الخالق - تبارك وتعالى - أراد به أن يقطع عُذَرَ الخلق يوم القيامة؛ لكي لا يكون لهم ما يجادلون به، أو يحاججون ربهم. فيظهر لهم في الدنيا آياته البينة، في الأنفس، والآفاق وجعل لهم فطرة وعقولا؛ تدلهم على الطريق السوي. ولم يكتف بذلك؛ بل رحمهم الرحمة الواسعة بإرسال الرسل الذين جاءوا إلى البشر لتدعيم الفطرة وتنبيه العقل. وسأذكر بعون الله وقوته في هذا الباب هذه الحجج الربانية في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الفطرة.

الفصل الثاني: العقل.

الفصل الثالث: الرسل.



(١) المفردات في غريب القرآن مادة حج ص ١٥٥ مكتبة الأنجلو القاهرة.

(٢) نفس المصدر ص ١٥٥.

(٣) نفس المصدر ص ١٥٥.

(٤) نفس المصدر ص ١٥٥.

(٥) نفس المصدر ص ١٥٥.

(٦) الشورى ١٦.

## الفصل الأول

### الحُجَّةُ الأولى

#### (الفِطْرَة)

#### أولاً: تعريف الفطرة:

القرآن الكريم في خطابه للخلق؛ بشأن تثبيت العقيدة في النفوس؛ قد وضع الناس أمام حقائق يقينية كبرى تعتمد أول ما تعتمد؛ على سبر أغوار النفس البشرية وتخليصها من رُكام الموروثات البيئية التي تعوق الناس عن اتباع الحق، ومع أنه يُخاطب الإنسان بمفهومه الكلّي، رُوحاً، وجسداً، وقلباً، وعقلاً؛ ولكننا نجد التركيز على الوعي البشري؛ ليتجاوز به مفسدات الحقائق الإيمانية.

ومن هنا كان الخطاب القرآني للفطرة البشرية لتثقيتها من الملوثات؛ فلا تملك إلا التسليم لسبب واحد؛ هو أن الحقائق الإيمانية التي جاء بها القرآن الكريم متوافقة مع ما وُضِعَ في هذه الفطرة. ولهذا؛ كان لا بُدَّ لنا من معرفة الفطرة البشرية وما لها من دور في مصير البشر في ناحية من أهم نواحيه وهي (الإيمان أو الكفر) ولذلك فلا بد من التعرف على المفهوم اللغوي للفطرة:

فالفِطْرَة في اللغة: «الخِلْقَة»<sup>(١)</sup> وهي مصدر من (فَطَرَ)، ويقال: فَطَرَ اللَّهُ الْخُلُقَ: خَلَقَهُمْ وَبَرَأَهُمْ وَأَنْشَأَهُمْ. والفِطْرَة: «الخِلْقَة التي خُلِقَ عليها المولود في بطن أمه»<sup>(٢)</sup> وافتطر الأمر: ابتدعه<sup>(٣)</sup>.

ومما سبق يتبين لنا أن مادة (فطر) تدور حول الإنشاء والخلق والابتداء، وكلمة (الفطرة) معانيها تركز في الصفات التي نشأ عليها الإنسان منذ خُلِقَته الأولى أي: أنه خُلِقَ لِهُمَّةٍ فينبغي أن تكون ذاته مُهيأةً ومُستعدةً لتلقّي التكليف الرباني.

(١) معجم مقاييس اللغة مادة (فطر) ص ٨٤٣.

(٢) القاموس المحيط مادة (فطر) ج ٢ ص ١١٠، وانظر لسان العرب نفس المادة ج ٥ ص ٣٤٣٣.

(٣) أساس البلاغة مادة (فطر) ص ٧١٩.

أَمَّا الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةُ لِلْفِطْرَةِ: فنجد عند الراغب الأصفهاني تعريفًا يَعتَبَرُ فيه الفِطْرَةُ قُوَّةً وَضِعَتْ دَاخِلَ الْإِنْسَانِ تُعِيْنُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ. واستدلَّ الراغبُ على ذلك بأنَّ العربَ يعرفون اللهَ - تعالى - رغمَ وثنيَّتِهِمْ يقولون: «فِطْرَةُ اللَّهِ هِيَ مَا رَكَزَ فِي الْإِنْسَانِ مِنْ قُوَّتِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ»<sup>(١)</sup> أي: أنها جِبِلَّةٌ لَا دَخَلَ لِلْإِنْسَانِ فِيهَا تَهْيِئَةُ لِقَبُولِ الدِّينِ.<sup>(٢)</sup>

ولابن تيمية تعريفٌ قريبٌ ممَّا سبق؛ فقد جعل من الفطرة قُوَّةً مُودَعَةً دَاخِلَ بَنِي آدَمَ تَسْتَلْزِمُ الْإِسْلَامَ بِذَاتِهَا؛ بِشَرَطِ عَدَمِ وَجُودِ الْمَعَارِضِ الَّتِي يَمْنَعُهَا مِنَ الْإِنْصِيَاعِ لِلْحَقِّ. فيشير للفطرة قائلًا: «هذه القُوَّةُ الْعِلْمِيَّةُ الَّتِي تَقْتَضِي بِذَاتِهَا الْإِسْلَامَ مَا لَمْ يَمْنَعْهَا مَانِعٌ»<sup>(٣)</sup> فالإنسان لو تُرِكَ بِغَيْرِ تَغْيِيرٍ فِي فِطْرَتِهِ لَمْ يَخْتَرْ إِلَّا الْإِسْلَامَ وَهَذَا التَّغْيِيرُ لِلْفِطْرَةِ السَّوِيَّةِ يَكُونُ بِالْإِعْتِقَادَاتِ الْبَاطِلَةِ الْمُخَالِفَةِ لِلْإِسْلَامِ؛ وَلِذَا ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ الْفِطْرَةَ: «السَّلَامَةُ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ الْبَاطِلَةِ وَالْقَبُولُ لِلْعَقَائِدِ الصَّحِيحَةِ»<sup>(٤)</sup> وَهَذَا التَّعْرِيفُ الْمُتَمِيزُ بِالِدَقَّةِ يَتَّفَقُ مَعَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» وسيأتي بيان ذلك.

### ● ونستخلص مما سبق أن:

- ١- الإنسانُ خُلِقَ مُزَوَّدًا بِوَعْيٍ يَجْعَلُهُ يَقْبَلُ الدِّينَ الْحَقَّ.
- ٢- الذي يَمْنَعُ النَّاسَ مِنْ قُبُولِ الْإِيمَانِ هُوَ تَعَرُّضُهُمْ لِمُفْسِدَاتِ الْفِطْرَةِ دَاخِلِ النَّفْسِ وَخَارِجِهَا مِنَ الْبِيئَةِ الْمَحِيطَةِ بِهِمْ.
- ٣- خُطَابُ الْقُرْآنِ جَاءَ لِلنَّاسِ لِتَخْلُصٍ مِنْ هَذِهِ الضُّغُوطِ الْخَارِجِيَّةِ الْمُعْوَقَّةِ.
- ٤- الْحَقَائِقُ الْإِيمَانِيَّةُ مُتَّفَقَةٌ مَعَ مَا أَوْدَعَهَا اللَّهُ مِنْ فِطْرَةٍ فِي النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ.

(١) المفردات مادة (فطر) بتصرف يسير في كلمة واحدة حتى يستقيم المعنى.

(٢) مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٢٤٧ لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن قاسم، دار التقوى للنشر بليبس شرقية، بدون تاريخ.

(٣) المرجع السابق: ج ٤ ص ٢٤٧.

(٤) المرجع السابق: ج ٤ ص ٣٠.



ثانيا: الفطرة والإدراك المعرفي:

التقسيمُ المتعارف عليه لدى المناطقِ والمتكلمين لمُطلق الإدراك أنه قِسمان: تصوُّرٌ وتَصْدِيقٌ؛ فالتصوُّرُ متعلِّقٌ بإدراك المعنى المُفْرَدِ بلا علاقة أو نسبة، مثال ذلك: منزلٌ، بيتٌ، حديقةٌ، جامعةٌ، والتَّصْدِيقُ إدراكٌ نسبةً أو علاقةً بين مُفْرَدَيْنِ أو أكثر؛ مثاله، حينما أقول: محمدٌ قارئٌ، فقد أدركتُ وقوعَ نسبةِ القراءةِ لمُحمَّدٍ، والتَّصَوُّرُ والتَّصْدِيقُ كلاهما إمَّا ضَرُورِيٌّ أو نَظَرِيٌّ؛ فالضروري: لا يحتاجُ إلى تأمُّلٍ لكي نَفْهَمُهُ ونَعِيَهُ، والنظري: يحتاجُ إلى إمعانٍ نَظَرٍ وإعمالٍ ذِهْنٍ لكي نُدْرِكَ العلاقاتَ؛ فنخرجُ مِنْهَا بنتائجٍ أو فوائد.

ويتواردُ على الذهن سؤالٌ يُعَدُّ من الأسئلة التي شَغَلَتْ عُقُولًا لا حَضرَ لها في تاريخ الفكر البشري في القديم والحديث على حدٍّ سواء وهو: ما المصدرُ الحقيقيُّ للتصورات والضروريات؟ فالبشرُ مُتَّفِقُونَ على العلم بها؛ ولكن أهَي كَسْبِيَّةٌ أم فِطْرِيَّةٌ؟ أيولَدُ الإنسانُ وهو مُزوَّدٌ بها؟ أمْ يعرفُها ويكتسبها بعدَ ولادته عن طريق الحواس؟.

فإذا رجعنا إلى الفكر اليوناني القديم؛ نجدُ إجابةً لهذه الأسئلة عند أفلاطون؛ فعِنْدَهُ أَنَّ النفسَ البشريَّةَ قَبْلَ نُزولِها إلى البدنِ كانت عارِفَةً، ثم وقع منها النسيانُ عند الالتصاق بالبدن، وهي في هذه الحياة تقوم بعملية تَذَكُّرٍ لما كانت تَعْرِفُهُ. ومن ثم؛ فنظرية التَذَكُّرِ الأفلاطونية تقومُ على أساس «أنَّ لكلَّ موجودٍ جَوْهَرِيَّ صُورَةً مجردةً في عالم الإله (عالم المثل) وأنَّ خَلْقَ الأرواحِ سابقٌ لَخَلْقِ الأبدانِ»<sup>(١)</sup> والإدراكُ البشريُّ يَعْرِفُ وَيَتَعَلَّمُ عن طريق التَذَكُّرِ. لقد أجهَدَ أفلاطونُ نَفْسَهُ ليجيبَ عَنِ الأسئلة المذكورة آنفاً، ولكن نظريته هذه لم تَسْلَمْ مِنْ نقْدٍ، مع أنَّه لم يستطع أن يُقدِّم دليلاً عقلياً واحداً على مزاعمه؛ التي وُصِفَتْ بأنها أسطورية.<sup>(٢)</sup>

(١) الإنسان والعقل، الدكتور نايف معروف دار سبيل الرشاد بيروت ص ١٤ ط ١ ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.

(٢) فلسفتنا لمحمد باقر الصدر ص ٥٤ دار المعارف للطبوعات بيروت ط ١٥ سنة ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م.

ومع ذلك ففكرته عجزت عن تفسير معقول للعلاقة بين البدن والنفس؛ أضف إلى ذلك أن هذه النظرية تؤدي إلى «عدم الرجوع إلى التجربة، وقيام تعارض شديد بين التجربة والتصور»<sup>(١)</sup>؛ وبالتالي فقدان أي نتيجة حتمية يقينية.

فإذا انتقلنا إلى مفهوم علماء الإسلام للإجابة عن هذه الأسئلة نجد اتجاهين: الأول: يرى أن الإنسان مولود وهو خالٍ تمامًا من أي معرفة، ثم يتعلم بعد ذلك عن طريق حواسه. الثاني: يرى أن المبادئ العقلية خلق الإنسان وهو مزود بها؛ ولا دخل له فيها. وسنعرض وجهة نظر كل فريق؛ مع ترجيح ما نراه صوابًا.

● فالاتجاه الأول:

يرى أن الإنسان خلق في مبدأ فطرته خاليًا من معرفة أي شيء ثم يتعلم عن طريق الحواس، وهذا ما مال إليه كثير من المعتزلة؛ ومنهم أحد علمائهم؛ وهو (الزمخشري) ويستدل أصحاب هذه الوجهة بظاهر قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٧٨) ولكن كيف يتم التعلم؟ فالله أعطى الإنسان وسيلة التعلم «لإزالة الجهل الذي ولد عليه»<sup>(٢)</sup> لأنه في حقيقة الأمر ولد لا يعلم شيئًا في حق المنعم، ومُنِح الوسائل ليؤدي المهمة التي خلق من أجلها وهي: «شكر المنعم وعبادته والقيام بحقوقه»<sup>(٣)</sup> فإذا ولد المرء وهو على هذا النحو من الخلو التام من الإدراك والمعرفة، فكيف تحدث في نفوسنا؟.

يجيب الرازي<sup>(٥)</sup> - وقد مال إلى رأي المعتزلة في هذه المسألة - بأنها تحدث «في

(١) نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة د. راجح الكردي ص ٢٥١ مكتبة المؤيد ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

(٢) النحل ٧٨.

(٣) الكشف للزمخشري : ج ٢ ص ٤٢٢ دار الفكر القاهرة. بدون تاريخ.

(٤) نفس المصدر.

(٥) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله فخر الدين الرازي، الإمام المفسر وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، ومولده في الرى سنة ٥٤٤ هـ / ١١٥٠ وإلى هنا ورد نسبته فيقال له ابن خطيب الرى توفي في هراة سنة ٦٠٦ هـ / ١٢١٠ م من تصانيفه (مفاتيح الغيب، معالم أصول الدين، عصمة الأنبياء، الأربعون في أصول الدين. انظر طبقات الأطباء =

نفوسنا - بعد عدمها - بواسطة إعانة الحواس التي هي (السمع والأبصار) <sup>(١)</sup> وبيئ الشُّكْلِ التدريجي الذي تتم به هذه الإدراكات فيقول: «النَّفْسُ كانت في مبدأ الخَلْقَةِ خالية من جميع العلوم، إلا أنه - تعالى - خَلَقَ السَّمْعَ والبَصَرَ فإذا أَبْصَرَ الطِّفْلُ شيئاً مرةً بعد أخرى، ارتسم في خياله ماهية ذلك المُبْصَرِ وكذلك إذا سَمِعَ مرةً أخرى، أي ارتسم في سمعه وخياله ذلك المسموع، وكذا القول في سائر الحواس؛ فيصير حُصولُ الحواسِّ سبباً لحصول المحسوسات في النَّفْسِ والعقل» <sup>(٢)</sup>، وهكذا مَالُ الرَّازِيٍّ إلى أَنَّ مَصَادِرَ الْعُلُومِ الْبَدْهِيَّةِ إِنَّمَا هِيَ حِسِّيَّةٌ عَنْ طَرِيقِ وَسَائِلِهَا الَّتِي وَهَبَهَا اللَّهُ - تعالى - لِلْإِنْسَانِ، حَتَّى الْعُلُومَ - الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا كَسْبِيَّةٌ - هِيَ بِدَوْرِهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْبَدْهِيَّةِ الْأُولَى، وَقَدْ عَرَفْنَا مَصْدَرَهَا فَوْجُودُ الْحَوَاسِّ سَبَبٌ لِحَصُولِ الْمَعَارِفِ <sup>(٣)</sup>.

### ● أما الاتجاه الثاني:

فَيَرَى فِطْرِيَّةَ الْمَبَادِي الْعَقْلِيَّةِ، وَوُقُوعَهَا فِي النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ بِغَيْرِ كَسْبٍ مِنْهَا؛ ذَلِكَ لِأَنَّهَا «أَوَائِلُ الْعَقْلِ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا ذُو عَقْلٍ» <sup>(٤)</sup> وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَشْكُ فِيهَا أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ؛ بَلْ وَمِنِ الْمُسْتَغْرَبِ أَنَّ الشَّخْصَ لَا يَدْرِي كَيْفَ دَخَلَتْ فِي نَفْسِهِ، وَالرَّجُلَ الَّذِي يُظْهِرُ شَكَا فِيهَا، لَا يَكُونُ إِلَّا مَرِيضًا أَوْ بِهِ عِلَّةٌ، وَلِهَذَا نَرَى «جَمِيعَ بَنِي آدَمَ يَسْتَوِي فِي الْإِقْرَارِ بِهِ» <sup>(٥)</sup> وَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَمَا يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ: «ضَرُورَاتٌ أَوْقَعَهَا اللَّهُ فِي النَّفْسِ» <sup>(٦)</sup> لَا يَنْفَكُ عَنْهَا الْبَشَرُ مُطْلَقًا.

= ٢٣/٢، الوفيات ٤٧٤/١، مفتاح السعادة ٤٤٥/١-٤٥١، لسان الميزان ٤٢٦/٤، طبقات الشافعية ٣٣/٥.

(١) مفاتيح الغيب ج ٩ ص ٦٠١ للإمام فخر الدين الرازي المتوفى ٦٠٦ هـ دار الغد العربي القاهرة.

(٢) السابق ج ٩ ص ٦٠١.

(٣) السابق ج ٩ ص ٦٠٢.

(٤) الفصل لابن حزم ج ٢ ص ٤٩٠ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد مكتبة السلام العالمية بدون تاريخ.

(٥) السابق بتصرف ج ١ ص ١٢.

(٦) السابق نفس الصفحة.



ويجزم الشاطبي<sup>(١)</sup> بأن البدهيات الضرورية هي «فعل الله - تعالى - وهو أمر متفق عليه بين أهل الإسلام»<sup>(٢)</sup> أي: لا دخل للفرد فيها، ومع أن المعتزلة يقولون: إن العبد هو الذي يخلق أفعال نفسه، لكننا نجد القاضي عبد الجبار<sup>(٣)</sup> شد عن هذه القاعدة الاعتزالية، ورأى أن المدركات الضرورية من فعله - تعالى - داخل نفس الإنسان فقال: «إن قُبِحَ القبيح وحُسِنَ الحسن من العلوم الضرورية التي يخلقها الله - تعالى - في النفس»<sup>(٤)</sup> وإن هذه العلوم الضرورية حينما تحصل في نفس المتلقي إنما هي فعله - تعالى -، يقول: «العلم الحاصل للمدرك يجب أن يكون فعله - تعالى -»<sup>(٥)</sup> ومن المعلوم أن هذا لا دخل للعبد فيه.

ومما سبق يتبين لنا: أن الإنسان يولد وهو مزود بأهلية خاصة مستقبلية للتصورات والضرورات، لا يستطيع أن ينفك عنها بحال. ذلك أن «العبد له قوة الشعور والإحساس والإدراك، وقوة الإدراك والحركة»<sup>(٦)</sup> وهناك ارتباط بين الاثنين أغني قوة الشعور والإحساس والإدراك، هذه واحدة، والثانية: قوة الإدراك والحركة، فبقوة الشعور والإحساس والإدراك يُصدق بالحق ويكذب بالباطل، وبقوة الإدراك والحركة يأخذ الملائم ويُغضض الضار المنافي، «والله خلق عبادة على الفطرة التي

(١) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ من أهل غرناطة كان من أئمة المالكية ومن أشهر كتبه الاعتصام والموافقات توفي ٧٩٠ هـ انظر الأعلام للزركلي ٧٥/١.

(٢) الاعتصام ج ٢ ص ٤٩٠ للشاطبي تحقيق أحمد عبد الشافي دار الكتب العلمية بيروت ط ٢ ١٤١١ هـ ١٩٩١ م.

(٣) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسدي أبا عبد الحسين قاض، أصولي كان شيخ المعتزلة في عصره وهم يلقبونه بقاضي القضاة ولا يطلق هذا اللقب على غيره ولد ومات بالري سنة ٤١٥ هـ / ١٠٢٥ م له تصانيف كثيرة منها تنزيه القرآن عن المطاعن الأمالي، المجموع في المحيط بالتكليف، شرح الأصول الخمسة. انظر الرسالة المستطرفة ص ١٢٠، والسبكي ٢١٩/٣، لسان الميزان ٣٨٦/٣، تاريخ بغداد ١١٣/١١ الأعلام ٢٧٤/٣.

(٤) المغنى في أبواب التوحيد والعدل ج ١٢ ص ٥٩، النظر والمعارف تحقيق الدكتور إبراهيم مدكور والدكتور طه حسين المؤسسة المصرية العامة القاهرة ١٩٦٢ م.

(٥) المغنى ج ١٢ ص ٥٩.

(٦) مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٣٢.

مِنْهَا مَعْرِفَةُ الْحَقِّ وَالتَّصَدِيقُ بِهِ وَمَعْرِفَةُ الْبَاطِلِ وَالتَّكْذِيبُ بِهِ<sup>(١)</sup> فَهِيَ قُدْرَةٌ مُوَدَّعَةٌ فِي النَّفْسِ تَسْتَطِيعُ التَّمْيِيزَ.

وَلَا يُلْزَمُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ الْادِّعَاءُ بِأَنَّ الطِّفْلَ الصَّغِيرَ الْمَوْلُودَ حَدِيثًا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْيِي هَذِهِ الْمَعَارِفَ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِيهِ بِالْقُوَّةِ حَتَّى يَكْبُرَ شَيْئًا فَشَيْئًا؛ فَتُوجَدُ فِيهِ بِالْفِعْلِ. وَلِهَذَا كَانَ هَذَا الْإِتِّجَاهُ هُوَ الرَّاجِحُ لِقُوَّةِ دَلِيلِهِ.

وَقَدْ يُقَالُ هَذَا مُتَعَارِضٌ مَعَ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٧٨) <sup>(٢)</sup>.  
وَجَوَابُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا تَعَارِضَ، لِأَنَّا لَا نَدَّعِي وَجُودَ هَذِهِ الْمَعَارِفِ فِي الْأَطْفَالِ بِمَجَرَّدِ الْوِلَادَةِ، فَالطِّفْلُ يَخْرُجُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ يُحِبُّ لَبَنَ أُمِّهِ وَيَطْلُبُهُ وَيَحِبُّ الْحُلُوَّ وَيَطْلُبُهُ مَا لَمْ يَغْرِضْ لَهُ عَارِضٌ، كَذَلِكَ عِنْدَمَا يَكْبُرُ يَجِدُ نَفْسَهُ مُدْرِكَةً لِلتَّصَوُّرَاتِ وَالْبَدْهِيَّاتِ الْمُتَعَارِفِ عَلَيْهَا بَيْنَ الْبَشَرِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ، وَقَدْ مَالَ إِلَى الْإِتِّجَاهِ الْأَوَّلِ - مِنْ الْفَلَّاسِفَةِ الْمَعَاصِرِينَ - أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ الْمَادِّيَّةِ وَالتَّجْرِييَّةِ، وَكَذَلِكَ الْوَضْعِيَّةِ الْمُنْطَقِيَّةِ، وَصَارَ مَعَ أَصْحَابِ الْإِتِّجَاهِ الثَّانِي أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ الْمُثَالِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ الْمَعَاصِرِينَ<sup>(٣)</sup>.

### ثَالِثًا: الْفِطْرَةُ وَمَعْرِفَةُ اللَّهِ:

مِنْ حَقِّ النَّازِرِ فِي النَّاحِيَةِ الْعَقْدِيَّةِ لِتَارِيخِ الْإِنْسَانِ، أَنَّ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَيَوَانٌ مُتَدَيِّنٌ، فَالْغَرِيزَةُ الدِّينِيَّةُ - كَمَا يَقُولُ مَعْجَمُ (لَارُوس) لِلْقَرْنِ الْعَشْرِينَ - «مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْأَجْنَاسِ الْبَشَرِيَّةِ»<sup>(٤)</sup> وَيَبَيِّنُ كُلُّ شُعُوبِ أَهْلِ الْأَرْضِ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ وَالْأَزْمَانِ،

(١) السَّابِقُ نَفْسُ الصَّفْحَةِ.

(٢) النحل ٧٨.

(٣) انظر في هذا أسس الفلسفة د. توفيق الطويل ص ٢٩٦ وما بعدها مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط ٣ ١٩٨٥ م، وفلسفتنا لمحمد باقر الصدر ص ٥٧، الإنسان والعقل د. نايف معروف ص ٨٥ وما بعدها ونظرية المعرفة د. راجح الكردي ومصادر المعرفة د. عبد الرحمن زيد الزبيدي مكتبة المؤيد من مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م.

(٤) نقلًا عن: الدين، د. محمد عبد الله دراز ص ٨٢ دار القلم الكويت ١٤٢ هـ ١٩٨٢ م.

حَتَّى إِنَّا يُمْكِنُ اعْتِبَارُهَا «إِحْدَى النِّزَعَاتِ الْعَالِمِيَّةِ الْخَالِدَةِ لِلْإِنْسَانِيَّةِ»<sup>(١)</sup> الَّتِي لَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْكُرَهَا.

أَمَّا ظَاهِرَةُ الْإِلْحَادِ؛ فَتَعَدُّ مِنَ الظَّوَاهِرِ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ الَّتِي تُؤَكِّدُ الْقَاعِدَةَ وَلَا تُلْغِيهَا، وَقَدْ تَتَّبَعَ الْمُهْتَمُونَ بِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ تَارِيخَ الدِّيَانَاتِ فَوَجَدُوا جَمَاعَاتٍ بَشَرِيَّةً اسْتَغْنَتْ عَنِ الْفَلَسَفَةِ أَوْ الْفَنُونِ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا جَمَاعَةً إِنْسَانِيَّةً عَاشَتْ بِلَا دِيَانَةٍ<sup>(٢)</sup>. انْتَهَيْنَا مِنْ قَبْلُ فِي تَعْرِيفِ الْفِطْرَةِ بِأَنَّهَا قُوَّةٌ عِلْمِيَّةٌ أَوْدَعَهَا اللَّهُ دَاخِلَ الْإِنْسَانِ وَهَذَا يُفَسِّرُ لَنَا سَبَبَ وَجُودِ الْغَرِيْزَةِ الدِّيْنِيَّةِ، مِلَازِمَةُ لِلْخَلَائِقِ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَزْمَنَةِ وَالْبِيئاتِ؛ وَأَنَّ النَّفْسَ الْبَشَرِيَّةَ كَمَا خَلَقَهَا اللَّهُ؛ بِهَا دَوَافِعُ فِطْرِيَّةٌ قُوَّةٌ مُتَأَصِّلَةٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ التَّخَلُّصَ مِنْهَا؛ فَهَلْ لِهَذِهِ الدَّوَافِعِ وَلِهَذَا الْوَعْيِ عِلَاقَةٌ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى؟ وَجَوَابُ ذَلِكَ: أَنَّ فَرِيقًا جَمًّا مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ يَرَى أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ - تَعَالَى - فِطْرِيَّةٌ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ يَرَى أَنَّهَا مُكْتَسِبَةٌ عَنْ طَرِيقِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ؛، وَالَّذِي يَعْنِينَا الْآنَ هُوَ الْإِتِّجَاهُ الْفِطْرِيُّ وَخِلَاصَةُ قَوْلِهِمْ: «أَنَّ الْإِحْسَاسَ بِوُجُودِ الْخَالِقِ مَغْرُوسٌ فِي فِطْرَةِ الْبَشَرِ وَأَعْمَاقِ ضَمَائِرِهِمْ؛ يَشْعُرُ بِهِ كُلُّ عَاقِلٍ وَلَوْ لَمْ يَسْتَخْدَمْ طُرُقَ الْبَرَهْنَةِ الْمُخْتَلِفَةِ»<sup>(٣)</sup>.

وَسَيَحَاوِلُ الْبَحْثُ إِلقاءَ الضَّوئِ عَلَى هَذَا الْإِتِّجَاهِ مِنْ خِلَالِ مَجْمُوعَةٍ مِنْ أَعْلَامِهِ؛ وَبِطَبِيعَةِ الْحَالِ؛ لَا يَسْتَطِيعُ الْبَحْثُ وَلَا يَتَّسِعُ نِطاقُهُ لاسْتِقْصَاءِ كُلِّ أَعْلَامِهِ؛ وَلَكِنْ سَنَخْتَارُ أُبْرَزَ هَؤُلَاءِ لِنَأْخُذَ فِكْرَةً كَامِلَةً عَنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِمْ، وَقَدْ وَقَعَ الْإِخْتِيَارُ عَلَى خَمْسَةِ عُلَمَاءٍ بِحَسَبِ التَّرْتِيبِ الزَّمَنِيِّ وَهُمْ:

١- الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ.

٢- أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ.

٣- الشَّهْرِسْتَانِيُّ.

(١) السَّابِقُ نَفْسُ الصَّفْحَةِ.

(٢) مِنْ أَمْثَلَةٍ مِنْ تَتَّبَعَ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ الْفِيلَسُوفُ الْفَرَنْسِيُّ هَنْرِي بَرَجِسُونُ السَّابِقُ ص ٨٣.

(٣) لِحَاثَ مِنَ الْفِكْرِ الْكَلَامِيِّ لِأَسْتَاذِنَا الدُّبْكُورِ حَسَنِ الشَّافِعِيِّ ص ١٢ مَطْبَعَةُ الْعِمْرَانِيَّةِ الْقَاهِرَةِ



٤- ابنُ تيمية.

٥- ابنُ أبي العزِّ الحنفي.

## ١ - الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ<sup>(١)</sup>:

يرى الراغب أنَّ معرفةَ الله - تعالى - «مركوزة في النفس»<sup>(٢)</sup> مُدَلِّلاً على ذلك؛ بأنَّ كلَّ إنسانٍ يَنْظُرُ في نفسه فيجدُ أنَّه مفعولٌ، وهو يعلم «أنَّ له فاعلاً فَعَلَهُ»<sup>(٣)</sup>، وكذلك يُعَدُّ من الأمور الفطرية عِلْمُ الشخصِ بانتقاله من حالٍ إلى حالٍ، فيسأل نفسه: مَنْ الذي يَنْقُلُهُ؟ فيعلمُ في نفسه أنَّ له ربًّا «نَقْلُهُ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ»<sup>(٤)</sup> هذه طريقة مغروزة داخل كلِّ نفس بشرية، ويُقدِّم الراغب أدلَّةً قرآنيةً تثبتُ فطرية معرفة الصانع؛ فهو يستدل بقوله - تعالى -: ﴿فِطَرَتِ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله سبحانه: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً﴾<sup>(٦)</sup> وبالآية الكريمة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾<sup>(٧)</sup> الآية، فالنفوس مفطورة على اعتقاد إثبات الصانع وربوبيته، ولكن؛ قد يحدث ما يُعَكِّرُ صفو الفطرة؛ فيقع الإنسان في الغفلة؛ فيحتاج في هذه اللحظة إلى التنبيه؛ يقول الراغب: «فهذا القدر من المعرفة في نفس كلِّ واحدٍ؛ ويُنْتَبَهُ الغافل إذا نُبِهَ عليه» فيبحث في نفسه، فيعرف أنَّ كلام الشخص الذي وُجِّهَ إليه التنبيه حقٌّ لا مِرْيَةَ فيه.

(١) هو الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم الأصفهاني أو الأصبهاني المعروف بالراغب : أديب من الحكماء العلماء من أهل أصبهان سكن بغداد وتوفي سنة ٥٠٢ هـ / ١١٠٨ م واختلف في تاريخ وفاته ف قيل في كشف الظنون المتوفى سنة نيف وخمسمائة وفي تاريخ حكماء الإسلام لم يذكر وفاته وعلى هامشه توفي الراغب سنة ٤٠٢ هـ وأحسبه خطأ لأنه اشتهر حتى كان يقرن بالإمام الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ ومن كتبه محاضرات الأدباء، والذريعة إلى مكارم الشريعة، الأخلاق ويسمى أخلاق الراغب، جامع التفاسير، حل متشابهات القرآن. انظر الأعلام ٢٥٥/٢.

(٢) الذريعة إلى مكارم الشريعة للراغب الأصفهاني ص ١٩٩ تحقيق أستاذنا الدكتور أبو اليزيد العجمي دار الصحوة القاهرة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(٣) السابق نفس الصفحة.

(٤) السابق نفس الصفحة.

(٥) الروم ٣٠.

(٦) البقرة ١٣٨.

(٧) الأعراف ١٧٢.

ونستطيع أن نضربَ لذلكَ مَثَلًا؛ فقد يُتَكَبَّرُ شخصٌ المعارفَ الضروريةَ لعارضٍ يَحْدُثُ له، فإذا ذَكَرَهُ أَحَدٌ تَذَكَّرَ ورجع، يقول الراغب «ويُنَبِّه الغافل إذا نُبِّه عليه فَيَعْرِفُهُ كما يَعْرِفُ أَنْ: مَنْ هُوَ مساوٍ لغيره فذلك الغيرُ مساوٍ له»<sup>(١)</sup> فمعرفةُ الخالقِ تُساوي المعارفَ الضروريةَ داخلَ النَّفْسِ الإنسانيةِ.

اتَّضَحَ ممَّا سبق أن معرفةَ الخالقِ فطريةٌ داخلَ أغوارِ النفسِ البشرية؛ وتحتاج إلى تَنْبِيهِ إذا تَطَرَّقَتْ إليها الغفلاتُ، وهناك معرفةٌ لله - تعالى - لا يصلُ إليها المخلوقُ إلا عَنْ طريقِ الرُّسُلِ؛ فلا هي موجودةٌ في نَفْسِ الإنسان، ولا يكتسبها بعقله؛ فالعقل والفطرة لا يستطيعان أن يَنْفُذَا إلى هذه المعرفة المتعلقة بتوحيد الله ومعرفة صفاته وأسمائه الحسنى - جل وعلا -، هذا ما جَزَمَ به الراغبُ قائلًا «أَمَّا معرفةُ الله المكتسبة؛ فمعرفةٌ توحيدية وصفاته»<sup>(٢)</sup> فهما من المعارف التي تأتي إلى المرء من خارجه عن طريق الشَّرْع، ولهذا كانت دعوةُ الأنبياء إلى الناس لا لمعرفة الصانع؛ بَلْ لتوحيده وَوَصْفِهِ - سبحانه - بصفات الكَمَالِ، فإذا لَحَضْنَا دعوةَ الرُّسُلِ نَجِدُ بأنَّهم قالوا للناس: «قولوا لا إله إلا الله ولم يَدْعُ أَحَدٌ منهم إلى معرفة الله؛ بل دعا إلى توحيدِهِ»<sup>(٣)</sup>.

والتقسيم الذي ذَكَرَهُ الراغب لمعرفة الله بأنها مُكتسبةٌ وضروريةٌ يُشْبِهُ تقسيمَ المُحَقِّقِينَ - بعد ذلك بفترة - للتوحيد بأنه توحيد الربوبية؛ وهو فِطْرِيٌّ ضروريٌّ أَقْرَبُ بِهِ المُشْرِكُونَ؛ ولم يُتَكَبَّرُوا؛ أما توحيد الألوهية فهو مُكتسَبٌ مِنْ دعوةِ الرُّسُلِ.

٢ - أبو حامد الغزالي<sup>(٤)</sup>:

يرى أبو حامد أن «معرفةَ الله - تعالى - تُعَدُّ مِنْ أَوَّلِ المعارفِ وأَقْرَبِهَا إلى الأفهام،

(١) الذريعة ص ٢٠٠.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو حامد حجة الإسلام فيلسوف متصوف له نحو مئتي مصنف ولد في الطابران قسبة طوس بخرسان سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م وتوفي بها سنة ٥٠٥ هـ / ١١١١ م رحل إلى نيسابور ثم بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر وعاد إلى بلده نسبه صناعة الغزل أو إلى غزالة من قرى طوس من أشهر مصنفاته إحياء علوم الدين، تهافت الفلاسفة، =

ولكن هذه المعرفة تَخْفِي على كثير من الناس، رَغْمَ أَنَّ وجودَ الله وقدرته وعِلْمَهُ وسائر صفاته يَشْهَدُ له بالضرورة كُلُّ ما نشاهدُه وندرُكُه بالحواس الظاهرة<sup>(١)</sup>. وهنا يَطْرَأُ على أذهاننا تساؤلٌ: لماذا يَغْفُلُ كثيرٌ من النَّاسِ عن هذه المعرفة الضرورية؟ مع أَنَّ «كُلَّ ذَرَّةٍ (في الوجود) تُنادي بلسانِ حالها أَنَّهُ ليسَ وجودُها بنفسها ولا حَرَكَتُها بذاتها، وأَنَّها تحتاجُ إلى مُوجِدٍ ومُحرِّكٍ لها»<sup>(٢)</sup>، وهو في غاية الوضوح. يجيب صاحبُ الإحياء بأنَّ المرءَ يَعْرِفُ ذلك في حالة وجودِ البصيرةِ القويَّةِ التي لم تَتَعَرَّضْ للضعفِ؛ ولكن لانشغالِ الإنسانِ بشهواتِهِ تَضَعُفُ تلك البصيرةَ، فيصيرُ الأمرُ الظاهرُ الواضحُ فيه بعضُ الخفاءِ.

والسببُ المباشر الذي أوصَلَهُ إلى طَمَسِ بصيرته «أَنَّهُ مُسْتَغْرَقٌ الهمَّ بشهواتِهِ؛ قد أَيْسَ بِمُدْرَكَاتِهِ ومحسوساتِهِ فَسَقَطَ وَقَعُهَا مِنْ قَلْبِهِ؛ بِطُولِ الْأُنْسِ»<sup>(٣)</sup> فَتَعَوَّدَ النَّظَرُ إِلَى المحسوساتِ، يُؤَدِّي إلى عَدَمِ إدراكِ أسبابها؛ وهذا يُؤَدِّي إلى جُمُودِ قَلْبِهِ؛ وبالتالي: ضَعْفِ بصيرته فتَقِلُّ معرفته لِرَبِّهِ، مع أَنَّها أنفعُ له مِنْ كُلِّ معرفةٍ وكذلك: «الانهماكُ في الشهواتِ هو الذي سدَّ على الخلقِ سبيلَ الاستضاءةِ بأنوارِ المعرفة»<sup>(٤)</sup>.

ومَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ مَنْ رَامَ مَعْرِفَةَ رَبِّهِ؛ عَلَيْهِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ أَشْرِ الشَّهَوَاتِ؛ لِيَسْلَمَ مِنْ قُبُودِ المحسوساتِ فَتَفْتَحَ عَلَيْهِ غَايَةُ المَطْلُوبَاتِ؛ وَهِيَ مَعْرِفَةُ رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ.

والتَّيْبَةُ الْمُتَكَرِّرُ عِنْدَ أَبِي حَامِدٍ فِي بَابِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ: أَنَّهُ أَمْرٌ جَلِيٌّ ظَاهِرٌ؛ فَإِذَا حَاوَلْنَا تَكَلُّفَ الْأَدِلَّةِ البرهانيةِ للموجوداتِ الواضحاتِ تَغْمُضُ هذه المعرفةُ في أذهانِ النَّاسِ<sup>(٥)</sup>، فَإِثْبَاتُ الصَّانِعِ مِنْ أَوْضَحِ المَعَارِفِ وَتَكَلُّفُ أَدِلَّةٍ لَهُ يَزِيدُهَا غُمُوضًا، وَقَدْ

= الاقتصاد في الاعتقاد. انظر وفيات الأعيان ٤٦٣/١، طبقات الشافعية ١٠١/٤ شذرات الذهب ١٠/٤، الوافي بالوفيات ٢٤٧/١، مفتاح السعادة ١٩١/٢ - ٢١٠ الأعلام ٢٢/٧.

(١) إحياء علوم الدين ج ٤ ص ٣٣٩ دار الريان للتراث القاهرة ط ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(٢) السابق نفس الصفحة.

(٣) إحياء علوم الدين ص ٢٣٠.

(٥) السابق ص ٢٢٨ وما بعدها.

(٤) السابق نفس الصفحة.



أَكَّدَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِكْرَةَ الْغَزَالِيِّ هَذِهِ فِي نَقْدِهِ لِأَدِلَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ لِإِثْبَاتِ الصَّانِعِ<sup>(١)</sup>.  
**٣ - الشَّهْرِسْتَانِيُّ<sup>(٢)</sup>:**

يَرَى أَنَّ إِنْكَارَ الصَّانِعِ (أَيُّ: الْإِلْحَادِ) لَيْسَتْ مَقَالَةً لِأَحَدٍ مِنَ الْمُنْكَرِينَ؛ إِلَّا مَجْمُوعَةً قَلِيلَةً مِمَّنْ تَسْمَى بِالْدَهْرِيَّةِ، وَهِيَ لَا يُعْتَدُّ بِهَا.

وَهَذَا الرَّأْيُ لَهُ قِيَمَةٌ كَبِيرَةٌ؛ لِأَنَّهُ صَادِرٌ مِنْ مُؤَرِّخٍ صَاحِبٍ مَوْشُوعَةٍ فِي الْأَفْكَارِ وَالْأَذْيَانِ، سَبَقَ بِهَا بِقُرُونٍ الْمَوْسُوعَاتِ الْغَرِيبَةَ، فَقَدْ اسْتَعْرَضَ التَّارِيخَ الْفِكْرِيَّ لِلْبَشَرِيَّةِ جَمْعَاءَ، فَعَرَفَ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ وَسَجَّلَهَا، مَعَ أَنَّ مِنْ أَنَّ ظَاهِرَ مَقَالَةِ الدَّهْرِيَّةِ الْإِلْحَادُ وَلَكِنَّهَا تَنْطَوِي فِي ذَاتِهَا عَلَى إِثْبَاتٍ لِلصَّانِعِ، فَهُمْ يُرْجِعُونَ سَبَبَ وَجُودِ الْعَالَمِ إِلَى الْبَحْثِ وَالْإِتْفَاقِ لِيَبْتَعِدُوا عَنِ التَّعْلِيلِ. وَكَأَنَّ مَسْأَلَةَ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ مِنَ الْأُمُورِ الْبَدْهِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْوَعْيِ الدَّاخِلِيِّ لِلْبَشَرِ جَمِيعًا فَلَا مَجَالَ لِلْإِنْكَارِ.

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْأَقْوَالُ الْإِلْحَادِيَّةُ إِلَّا شَذُوذًا وَمَحَارَبَةً لِلْمُسْتَقَرِّ فِي الْكَيْثُونَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ. وَيَجْزِمُ مُؤَرِّخُنَا بِأَنَّ مَسْأَلَةَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - لَيْسَتْ مِنَ الْمَسَائِلِ النَّظَرِيَّةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ أَوْ بَرَهَانٍ، يَقُولُ: «فَمَا عَدَدْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ الَّتِي يُقَامُ عَلَيْهَا بُرْهَانٌ»<sup>(٣)</sup>، وَيُعَلِّلُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْفِطْرَةَ الَّتِي لَمْ تَكَلُوثْ؛ وَالْبَدِيعَةَ الْفِكْرِيَّةَ يَشْهَدَانِ بِإِثْبَاتِ الصَّانِعِ يَقُولُ: «فَإِنَّ الْفِطْرَ السَّلِيمَةَ الْإِنْسَانِيَّةَ شَهِدَتْ بِضُرُورَةِ فِطْرَتِهَا وَبَدِيعَةِ فِكْرَتِهَا عَلَى صَانِعٍ حَكِيمٍ عَالِمٍ قَادِرٍ»<sup>(٤)</sup>، وَهِيَ شَهَادَةٌ يُنْكِرُهَا مَنْ تَسَرَّبَتْ الْأَمْرَاضُ إِلَى قَلْبِهِ وَعَقْلِهِ. فَالْإِنْسَانُ يَجِدُ هَذَا الْقَدَرَ مِنَ الْوَعْيِ الْفِطْرِيِّ

(١) درء تعارض العقل والنقل ج ٧ ص ٤٠٤ وما بعدها.

(٢) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني من فلاسفة الإسلام كان إماماً في علم الكلام يلقب بالأفضل ولد في شهرستان بين نيسابور وخوارزم سنة ٤٧٩ هـ / ١٠٨٦ م وانتقل إلى بغداد سنة ٥١٠ هـ فأقام ثلاث سنين وعاد إلى بلده وتوفي بها سنة ٥٤٨ هـ / ١١٥٣ م ومن تصانيفه الملل والنحل، الإقدام في علم الكلام، مصارعات الفلاسفة، مفاتيح الأسرار. انظر وفيات الأعيان ٤٨٢/١ وفيها روايتان في مولده إحداهما سنة ٤٦٧ هـ والثانية ٤٧٩ هـ لقول السمعاني أنه سمعها منه، لسان الميزان ٢٦٣/٥، طبقات السبكي ٧٨/٤، الأعلام ٢١٥/٦.

(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام ص ١٢٤ لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني حرره وصححه ألفريد جيوم نشر مكتبة زهران القاهرة بدون تاريخ.

(٤) السابق نفس الصفحة.

بِإِثْبَاتِ الصَّانِعِ الْحَكِيمِ إِذَا جَلَسَ مَعَ نَفْسِهِ مُتَخَلِّصًا مِنْ تَأْثِيرَاتِ الْبِيئَةِ الَّتِي قَدْ تَضُرُّ هَذَا الْوَعْيَ.

وَمِنْ الْأَسْبَابِ الْقَوِيَّةِ الَّتِي جَعَلَتْ الشَّهْرِسْتَانِي يَمِيلُ إِلَى أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ فَطَرِيَّةٌ ضَرُورِيَّةٌ أَنَّ بَعَثَةَ الرُّسُلِ لَمْ تَأْتِ لَتَكْلِيفِ الْبَشَرِ بِهَذِهِ الْمَعْرِفَةِ. بَلْ إِنَّ النِّزَاعَ الْقَائِمَ بَيْنَ الرُّسُلِ وَأَعْدَائِهِمْ لَمْ يَكُنْ حَوْلَ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ، يَقُولُ: «وَلِهَذَا جُعِلَ مَحَلُّ النِّزَاعِ بَيْنَ الرُّسُلِ وَبَيْنَ الْخَلْقِ: التَّوْحِيدُ»<sup>(١)</sup> أَي: اسْتِحْقَاقُ الْحَقِّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَخُذَهُ لِلْعِبَادَةِ. فَالْمِهْمَةُ الْعُظْمَى الَّتِي قَامَتْ عَلَيْهَا دَعْوَةُ الرُّسُلِ الْكَرَامِ هِيَ الدَّعْوَةُ إِلَى التَّوْحِيدِ، وَنَفْيِ الشَّرِيكِ؛ بَلْ وَمُحَارَبَةُ تَغْيِيرِ الشَّيْطَانِ وَالْبِيئَةِ لِلْفِطْرَةِ السَّوِيَّةِ، فَعِنْدَهُ: «الرُّسُلُ مَبْعُوثُونَ لِتَذْكِيرٍ وَضَعِ الْفِطْرَةَ وَتَطْهِيرِهَا مِنْ تَسْوِيلِ الشَّيْطَانِ»<sup>(٢)</sup>؛ وَالطَّرِيقَةُ الَّتِي يَتَخَلَّصُ بِهَا الْمَرْءُ مِنْ تَسْوِيلَاتِ الشَّيْطَانِ وَضُغُوطِ الْبِيئَةِ لِيَعْرِفَ رَبَّهُ، أَنْ يَنْظُرَ إِلَى نَفْسِهِ لِيُوقِنَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ مُحْتَاجٌ إِلَى رَبٍّ غَنِيٍّ؛ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ «فَمَنْ رَحَلَ إِلَى اللَّهِ قَرُبَتْ مَسَافَتُهُ حَيْثُ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ أَذْنَى رُجُوعٍ، فَعَرَفَ احتِياجهَ إِلَيْهِ فِي تَكْوِينِهِ وَبَقَائِهِ فِي أَحْوَالِهِ»<sup>(٣)</sup> الْمُخْتَلَفَةُ لِيُخْرِجَ بِذَلِكَ مِنْ سِجْنِ الشَّيْطَانِ إِلَى رَحَابَةِ النِّقَاءِ الْفِطْرِيِّ، فَيَعِيشَ فِي سَعَادَةِ الْإِنْسِجَامِ مَعَ الْكَوْنِ الْمُخْلُوقِ الْمَعْتَرِفِ بِالْخَالِقِ الْبَارِي، ثُمَّ يَرْقَى إِيمَانُهُ عَنْ طَرِيقِ النَّظَرِ فِي الْأَنْفُسِ لِيَتَعَرَّفَ عَلَى هَذَا الْكَوْنِ الْفَسِيحِ مِنْ خِلَالِ مِنْظَارٍ وَاحِدٍ هُوَ: مَعْرِفَتُهُ بِرَبِّهِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا الشَّهْرِسْتَانِي عَلَى فَطَرِيَّةِ الْمَعْرِفَةِ الْإِلَهِيَّةِ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup> فَهِيَ مِنَ الْبَدَهِيَّاتِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي فِيهَا شَكٌّ عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) نهاية الإقدام ص ١٢٤.

(٢) نهاية الإقدام ص ١٢٥.

(٣) السابق ص ١٢٦.

(٤) انظر السابق ص ١٢٥ وما بعدها.

(٥) إبراهيم ١٠.

(٦) العنكبوت ٦١.

فالعرب على الرغم من وثنيّتهم يعرفون الله - تعالى - وذلك على مقتضى فطرتهم؛ ولكن كان ينقصهم المعرفة الصحيحة التي جاء بها الرُّسُل؛ وهي توحيدُ الله ونفي الشريك عنه - سبحانه وتعالى -.. وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَ﴾<sup>(١)</sup>.

من الآية الكريمة يظهر أنه قد يغفل المرء عن معرفة ربه بالوحدانية في حال السراء، أمّا إذا تعرّض إلى ضرٍّ شديد، فهنا تظهر المعرفة وتَقْوَى وتتغلب على ما عداها من الملوثات الشَّرَكِيَّة التي يأخذها الإنسان من بيئته.

٤ - ابن تيمية<sup>(٢)</sup>:

يرى ابن تيمية أن الإقرار بالله - تعالى - ربًّا والاعتراف به من الأمور التي لا تنفك عن قلوب جميع الخلق من الإنس والجن. وعنده كذلك: أن «الإقرار بالصانع والاعتراف به مُستقرٌّ في قلوب جميع الإنس؛ بل طبائع البشر مكيفة على ذلك»<sup>(٣)</sup> وأنه «من لوازم خَلْقهم؛ ضروريٌّ فيهم»<sup>(٤)</sup> ويعرض لذلك مثلاً واضحاً على ضرورة الاعتراف بالخالق بالنسبة للإنسان، وأنه لا يُستغنى عنه بحالٍ من الأحوال مثل عَدَمِ استغناء المرء عن الطعام والشراب؛ بل أعظم من حاجته إلى الغذاء<sup>(٥)</sup>. ومن المعلوم أن المرء ما دام حيًّا فهو يتَّصف بالشعور، ويتَّصف بالإرادة، والنفْسُ البشريَّة في طبيعتها مُريدَّة؛ وهو المُشار إليه في الحديث الشريف: «أُصْدِقُ الْأَسْمَاءِ الْحَارِثُ وَهَمَّامٌ»<sup>(٦)</sup> فكلُّ حيٍّ مُتَحَرِّكٍ مُريدٍ؛ ولذا يُقرِّر ابن تيمية:

(١) الإسراء ٦٧.

(٢) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي أبو العباس تقي الدين ابن تيمية. ولد في حران سنة ٦٦١ هـ / ١٢٦٣، وتحول به أبوه إلى دمشق من مصنفاته: السياسة الشريعة في إصلاح الراعي والرعية، والإيمان، رفع الملام. انظر فوات الوفيات ١/٤٥٠-٤٥٣، الدرر الكامنة ١/١٤٤، البداية والنهاية ١٤/١٣٥، والنجوم الزاهرة ٩/١٠٩.

(٣) المرجع السابق ج ٨ ص ٤٨٢.

(٤) السابق نفس الصفحة.

(٥) السابق نفس الصفحة.

(٦) رواه أبو داود كتاب الأدب باب ٦١ حديث رقم ٤٩٥٠ وأحمد في مسنده حديث أبي وهب الجشمي رقم ١٩٥٤٨.



أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ لَهُ مُرَادٌّ لِنَفْسِهِ هُوَ: الْإِلَهَ الَّذِي يَأْلَهُهُ.... بل العبدُ مفطورٌ على ذلك<sup>(١)</sup> واللَّهُ - تعالى - خلق عباده وفطرهم على هذه المعرفة الحَقَّةَ باللَّهِ - تعالى - . يقول ابنُ تيمية: «واللَّهُ - تعالى - خَلَقَ عِبَادَهُ عَلَى الْفِطْرَةِ الَّتِي فِيهَا مَعْرِفَةُ الْحَقِّ وَالتَّصَدِيقُ بِهِ»<sup>(٢)</sup> فهي ليست معرفةً باهتةً مُجَرَّدَةً، بل: معرفةٌ حيويةٌ تُهيئُ المخلوقَ لمعرفةِ الحقِّ المنزل من عند الله - تعالى - بواسطة أنبيائه عن طريق الوحي المنزل. قد تقدَّم القولُ بأنَّ «الاعترافَ بالخالقِ عِلْمٌ ضروريٌّ لازمٌ للإنسان»<sup>(٣)</sup> ولا يستطيع الإنسان - مهما حاول - أن يدفعَ هذا العِلْمَ الضروريَّ عن نفسه إلا إذا أُصِيبَ بِخَلَلٍ فِي وَظَائِفِهِ؛ ولهذا نَرَى الْإِلْحَادَ مَرَضًا عَارِضًا قَدْ يَغْمُ بَعْضَ الْأَفْرَادِ أَوْ الْمَجْتَمَعَاتِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُمَثِّلُ ظَاهِرَةً بَارِزَةً فِي تَارِيخِ الْبَشَرِ.

وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يُقَرِّرُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ مَقُولَةَ الْإِلْحَادِ لَمْ تُعْرِفْ لِمَجَاعَةٍ بَشَرِيَّةٍ قَطُّ؛ بَلْ لِأَفْرَادٍ يُحَاوِلُونَ غَوْرَةَ بِالْقُوَّةِ وَالْبَطْشِ فِي مَجْتَمَعَاتِهِمْ؛ وَهُوَ ضِدُّ الْفِطْرَةِ الْبَشَرِيَّةِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْ فِرْعَوْنَ مِنْ إنْكَارِهِ لِلْخَالِقِ - جَلَّ وَعَلَا -<sup>(٤)</sup>.

وَالْمِثَالُ الْوَاقِعِيُّ الْمَعَاشُ فِي عَصْرِنَا الْحَدِيثِ مَا قَامَتْ بِهِ الدَّوْلَةُ الشُّيُوعِيَّةُ الْكُبْرَى يَغْرِزُ الْإِلْحَادَ بِالْقُوَّةِ وَالْبَطْشِ؛ وَلَكِنْ بِمَجْرَدِ انْهِيَارِ الدَّوْلَةِ عَادَ النَّاسُ سَرِيعًا إِلَى الدِّينِ؛ لِأَنَّ الْإِلْحَادَ ضِدُّ الْفِطْرَةِ؛ وَقَدْ تَحَطَّمَتْ عَلَى صَخْرَتِهَا.

## ٥ - ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ<sup>(٥)</sup>:

يُقَرِّرُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ أَنَّ الْإِقْرَارَ بِالْخَالِقِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ لِأَنَّهُ: «مَرْكُوزٌ<sup>(٦)</sup> بِالْفِطْرَةِ»<sup>(٧)</sup> دَاخِلَ النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ. وَإِذَا نَظَرَ الشَّخْصُ إِلَى نَفْسِهِ فِي

(١) السابق ج ٨ ص ٤٦٥.

(٢) مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٣٢.

(٣) درء تعارض العقل والنقل ج ٨ ص ٤٨٣، لابن تيمية تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم دار الكنوز

الأدبية بدون تاريخ. (٤) السابق ص ٤٨٩.

(٥) هو علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفى الدمشقي: فقيه كان قاضى القضاة بدمشق ثم

بالديار المصرية انظر الدرر الكامنة ٣ / ٨٧ راجع الأعلام للزركلى ٣١٣/٤.

(٦) أي: مفروزة، القاموس المحيط مادة (ركن) ج ٢ ص ١٧٧.

(٧) شرح الطحاوية ص ٢٤٧ ط ١ المكتب الإسلامى بيروت.

بدايتها يَجِدُ نُطْفَةً خَرَجَتْ مِنْ صُلْبِ أَبِيهِ لِتَسْتَقِرَّ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ بَعِيدَةٍ عَنْ تَذِيرِ الْأَبَوَيْنِ وَسَائِرِ الْخَلْقِ<sup>(١)</sup> أَجْمَعِينَ؛ وَيَسْأَلُ كُلُّ مَنَا نَفْسَهُ: هَلْ يَسْتَطِيعُ أَهْلُ الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَنْ يَضَعُوا هَذِهِ النُّطْفَةَ أَوْ يُصَوِّرُوهَا هَذَا التَّصْوِيرَ. الْإِجَابَةُ مَعْرُوفَةٌ لِلْجَمِيعِ.

وهؤلاء الأغبياء الذين يَزْدُون فِعْلَ هذه المعجزة الإلهية إلى الطبيعة واهمون كاذبون؛ لَأَنَّ الطَّبِيعَةَ مَوَاتٌ - أَيْ لَيْسَتْ حَيَّةً بِنَفْسِهَا - وَلَنْ يَتَأْتِيَ مِنَ الْمَوَاتِ فِعْلٌ وَتَذِيرٌ<sup>(٢)</sup>؛ وَلَا بُدَّ مِنْ إِرَادَةِ إِلَهِيَّةٍ مُرِيدَةٍ، تَنْقُلُ النُّطْفَةَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، لِتَصِلَ إِلَى التَّصْوِيرِ الْبَدِيعِيِّ الَّذِي أَرَادَهُ الْخَالِقُ لِلْإِنْسَانِ، وَيَسْتَقِرَّ فِي أَذْهَانِ الْخَلْقِ وَقُلُوبِهِمُ الْعِلْمُ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ (مَعْرِفَةُ اللَّهِ) فَإِذَا انْتَبَهَ الْإِنْسَانُ إِلَى نَفْسِهِ وَأَقَرَّ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ انْتَقَلَ إِلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ وَخَدُّهُ، وَهَذَا هُوَ تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ؛ الَّذِي هُوَ دَعْوَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالْهَدَفُ مِنْ بَعْثِهِمْ إِلَى الْخَلْقِ؛ وَهُوَ الْغَايَةُ الَّتِي يَسْعَى إِلَيْهَا الْخَلْقُ لِمَرْضَاةِ رَبِّهِمْ.

وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ السِّرَّ فِي خُطَابِ الْقُرْآنِ الْمُتَعَلِّقِ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ أَنَّهُ تَذْكِيرٌ، وَكَأَنَّهُ أَمْرٌ مَفْرُوعٌ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِلنَّاسِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِاسْتِقْرَارِهِ فِي قُلُوبِهِمْ؛ وَأَنَّهُ فِطْرِيٌّ، فَالنَّاسُ لَا تَحْتَاجُ فِيهِ إِلَّا التَّنْبِيَةَ وَالرَّجُوعَ إِلَى النَّفْسِ فِي أَحْوَالِهَا الْمُخْتَلِفَةِ، وَخَاصَّةً فِي حَالَاتِ الشَّدَّةِ لِيَنْظُرَ كُلُّ إِنْسَانٍ فِي هَذِهِ اللَّحْظَةِ إِلَى نَفْسِهِ وَيَتَفَقَّدَ قَلْبَهُ إِلَى مَنْ يَتَوَجَّهُ لِيُعِي الدَّرْسَ وَيَتَعَلَّمَ أَنَّهُ دَائِمًا فِي حَاجَةٍ إِلَى خَالِقِهِ وَبَارِئِهِ، وَمِمَّا سَبَقَ نَصِلُ إِلَى النَتِيجَةِ الْمَطْلُوبَةِ: أَنَّ الْأَمْرَ فِي تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِقْرَارِ بِهِ فِطْرِيٌّ جِبِلِّيٌّ<sup>(٣)</sup>.

بِجَوَارِ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ يُوجَدُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالصُّوفِيَّةِ وَبَعْضُ الْفِرَقِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَمِيلُ إِلَى الْقَوْلِ بِهَذِهِ الْمَعْرِفَةِ الْفِطْرِيَّةِ لِلَّهِ - تَعَالَى - وَبِطَّبِيعَةِ الْحَالِ وَجَدَ هَذَا الْإِتِّجَاهَ مُعَارِضَةً مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يَزَوُّون أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) السَّابِقُ نَفْسُ الصَّفْحَةِ.

(٢) شَرْحُ الطَّحَاوِيَّةِ ص ٢٤٧.

(٣) السَّابِقُ ص ٢٤٥.

(٤) لِحَاحَاتٍ مِنَ الْفِكْرِ الْكَلَامِيِّ أ.د. حَسَنُ الشَّافِعِيِّ ص ١٢.

## ● الفطرة في القرآن الكريم

سبق بيان المعنى اللغوي للفطرة مع المادة المشتقة منها، ولا بُدَّ من التعرف على استعمال القرآن الكريم لهذه المادة؛ لتعرف على دلالتها في السياق القرآني. ففي سورة (الأنعام) اسمُ الفاعل من (فَطَرَ) جاء في سياق الإنكار على مَنْ يَتَّخِذُ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ وهو مُبْدِعُ السماوات والأرض. <sup>(١)</sup> قال - تعالى -: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخِيذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وفي (هود) جاء الفعل مسندًا لضمير المتكلم «الياء» بمعنى (خَلَقَ وَأَنْشَأَ)، وفي سياق حكاية هود عليه السلام مع قومه؛ فهو لم يطلب منهم مَنفعة بل يَنْصَحُهُمْ لِرَوْحِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَطْلُبُ أَجْرَهُ مِنَ اللَّهِ - تعالى -؛ لَأَنَّهُ - كما يقول -: «خَلَقَنِي عَلَى الْفِطْرَةِ السَّالِمَةِ مِنْ هَذِهِ الْبَدْعِ الْوُثْنِيَّةِ» <sup>(٣)</sup> قال - تعالى -: ﴿يَقَوْمِ لَا أَشْكُرْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي﴾ <sup>(٤)</sup>.

وفي (يوسف) جاء اسمُ الفاعل من (فَطَرَ) المنصوب صِفةً لِلْمُنَادَى قبله في دعاء يوسف عليه السلام: يَا مُبْدِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، أَنْتَ نَاصِرِي وَمُتَوَلِّي أُمْرِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. <sup>(٥)</sup> قال - تعالى -: ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ <sup>(٦)</sup>.

وفي سورة (إبراهيم) جاء استخدام اسم الفاعل مِنْ (فَطَرَ) بمعنى الْمُبْدِعِ وَالْمُنْشِئِ؛ في سياق إخبارٍ مِنَ اللَّهِ - تعالى - عَمَّا حَدَّثَ بَيْنَ الرُّسُلِ وَالْمُكَذِّبِينَ كَأَنَّهُمْ يَتَوَجَّهُونَ إِلَيْهِمْ بِاللُّومِ وَالتَّوْبِيخِ، كَيْفَ يَكُونُ شَكٌّ فِي وَجُودِهِ - تعالى - وَالْفِطْرُ تَشْهَدُ بِهَذَا الْوُجُودِ؛ فَهِيَ «مَجْبُولَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ» <sup>(٧)</sup> وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنَ النُّفُوسِ يَصِيبُهَا

(١) انظر تفسير البيضاوي ج ١ ص ٢٩٥ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.

(٢) الأنعام ١٤.

(٣) تفسير المنار ج ١١ ص ٩٦ السيد محمد رشيد رضا الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م.

(٤) هود ٥١.

(٥) تفسير البيضاوي بتصرف.

(٦) يوسف ١٠١.

(٧) تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ج ٤ ص ٤٠١ دار الشعب بدون تاريخ.



اضطراب فتحتاج إلى النظر في الدليل<sup>(١)</sup>، فشواهد الكون تدل على الصانع الحكيم، وكيف يكون شك في «ألوهيته وتفريده بوجوب العبادة له»<sup>(٢)</sup> مع أنه تعالى هو المستحق للعبادة وحده، قال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وفي سورة (الإسراء) جاء الفعل من (فطر) ملحقاً به ضمير الخطاب المجموع في سياق الرد على منكري البعث الذين يستبعدون الإعادة وخاصة بعد التحول إلى العظام البالية، والله تعالى - يتحدثهم بأنهم إذا تحولوا إلى أبعد الأشياء عن التكوين البشري، كالحجارة مثلاً. فالله قادر على إعادتهم مرة أخرى لأنه هو الذي أنشأهم أول مرة.<sup>(٤)</sup> قال تعالى: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

وفي (الأنبياء) جاء الفعل (فطر) ملحقاً به ضمير الغائب في سياق رد إبراهيم على قومه؛ وهم يجادلونه في عبادة الأصنام، وهو يقول لهم بأن الأحق بالعبادة هو الذي خلق السماوات والأرض، وحتى هذه الأصنام التي تعبدونها، فقد فطرها ربكم. وعلى اختلاف بين المفسرين: هل الضمير في (فطرهن) يعود على الأصنام أم على السماوات والأرض<sup>(٦)</sup> ولا مانع من عود الضمير على الجميع: ﴿قَالَ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾<sup>(٧)</sup>.

وفي سورة (طه) جاء الفعل (فطر) بمعنى (أنشأ) ملحقاً به (نا) الدالة على الفاعلين، وفي سياق رد السحرة على فرعون بعد إيمانهم: نُقِسم بالذي أنشأنا لن نخترك؛ وقد وصلت إلى قلوبنا آيات ربنا الواضحة<sup>(٨)</sup> فلا قيمة لما تفعله بنا أمام ما

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) إبراهيم ١٠.

(٤) انظر تفسير الكشاف ج ٢ ص ٤٥٢.

(٥) الإسراء ٥١.

(٦) تفسير الكشاف ج ٢ ص ٥٧٦.

(٧) الأنبياء ٥٦.

(٨) البيضاوي ج ٢ ص ٥٣.

وَصَلَّ إِلَيْنَا مِنَ الْإِيمَانِ، قَالَ - تعالى - : ﴿قَالُوا لَنْ نُوْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾<sup>(١)</sup>.

وفي (الروم) جاء المصدر في سياق أمر الحق - تبارك وتعالى - نبيه ﷺ؛ - والأمر كذلك للمؤمنين بالتبعية - بإخلاص الدين لله؛ فهذا الأمر الذي يُوجَّه عِبَادَةٌ إِلَيْهِ، قد وَضَعَ في عقولهم حُسْنَهُ، واستقْبَاحَ غَيْرِهِ، فَإِنَّ جميع أحكام الشرع الظاهرة والباطنية قد وَضَعَ اللَّهُ - تعالى - في قلوب الخلق كلهم الميل إليها، فَوَضَعَ في قلوبهم محبة الحق وإيثَارَ الحق، وهذه حقيقة الفطرة؛ مَنْ خَرَجَ عن هذا الأَضَلِّ فَلِعَارِضٍ عَرَضَ على فطرته أَفْسَدَهَا كما قال النبي ﷺ : «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوْلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَّانِهِ»، وَلَا أَحَدٌ يُبَدِّلُ الْوَضْعَ وَالْخَلْقَ الَّذِي وَضَعَهُ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ - تعالى - : ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>...<sup>(٣)</sup>.

وفي سورة (فاطر) جاء اسمُ الفاعل مُضَافًا إِلَى السَّمَاوَاتِ إِضَافَةً بِمَعْنَى الْمَاضِي أَيْ: فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ. وَبَدَأَتْ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ بِالْحَمْدِ لِبُدْءِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ. وَالْفَاطِرُ هُنَا بِمَعْنَى: الشَّاقُّ، كَأَنَّهُ شَقَّ الْعَدَمَ فَأَخْرَجَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهُ<sup>(٤)</sup> قَالَ - تعالى - : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِئَةِ رُسُلًا﴾<sup>(٥)</sup>.

وفي سورة (يس) جاء الفعل (فَطَرَ) مع دخول ياء المتكلم في سياق قول الناصح الأمين لقومه: ما المانع لي من عِبَادَةٍ مَنْ هُوَ مُسْتَحَقٌّ لِلْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي بَرَّأَنِي وَخَلَقَنِي وَرَزَقَنِي، وَإِلَيْهِ مَأَلُ جَمِيعِ الْخَلْقِ، فَيُجَازِيهِمْ بِأَعْمَالِهِمْ، فَهُوَ الَّذِي بِيَدِهِ

(١) طه ٧٢.

(٢) الروم ٣٠.

(٣) تفسير السعدي بتصرف ص ٦٤١ مؤسسة الرسالة بيروت ط ٢٠٠١م.

(٤) تفسير البيضاوي ج ٢ ص ٢٦٧.

(٥) فاطر ١.

الْخَلْقُ وَالرِّزْقُ وَالْحُكْمُ بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ<sup>(١)</sup> قَالَ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَفِي (الزُّمَرِ) جَاءَ - أَيْضًا - كَمَا سَبَقَ فِي (فَاطِرٍ) اسْمُ الْفَاعِلِ مُضَافًا إِلَى السَّمَاوَاتِ فِي سِيَاقِ الْأَمْرِ لِلرَّسُولِ ﷺ بِأَنْ يَلْجَأَ إِلَى الرَّبِّ بِالْدُّعَاءِ؛ فَهُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ «الْقَادِرُ عَلَى الْأَشْيَاءِ وَالْعَالِمُ بِالْأَحْوَالِ كُلِّهَا»<sup>(٣)</sup> قَالَ - تَعَالَى -: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَفِي سُورَةِ (الشُّورَى) جَاءَ - أَيْضًا - اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ (فَطَرَ) مُضَافًا - أَيْضًا - إِلَى السَّمَاوَاتِ فَاللَّهُ - تَعَالَى - هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ وَجَعَلَ لَنَا الْأَزْوَاجَ مِنْ أَنْفُسِنَا لِيَحْضِلَ السَّكَنُ وَتَخْرُجَ الذُّرِّيَّةُ الَّتِي يَحْضِلُ مِنْهَا النِّفْعُ، قَالَ - تَعَالَى -: ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾<sup>(٥)</sup>.

وَفِي الزُّخْرَفِ جَاءَ الْفِعْلُ (فَطَرَ) وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِلًا: «أَنَا أَتَبَرَأُ مِمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا مِنْ اللَّهِ وَبِحُكْمِهِ»<sup>(٦)</sup> قَالَ - تَعَالَى -: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي﴾<sup>(٧)</sup>.

الْآيَاتُ السَّابِقَةُ جَاءَتْ فِيهَا مِنْ مَادَّةِ (فَطَرَ) كَلِمَتًا (فَطَرَ) وَ(فَاطِرٍ) فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ عَنْ خَلْقِ الْإِنْسَانِ وَخَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ وَأَنْهُمَا صِفَةٌ لِفِعْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - لَا يَسْتَطِيعُ مَخْلُوقٌ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَهُ، وَمِنْهَا الِاسْتِدْلَالُ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ - تَعَالَى -؛ لِأَنَّهُ الْمُتَفَرِّدُ بِالصَّنْعَةِ؛ فَلَا عَجَبَ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْعِبَادَةَ وَحْدَهُ، فَالْكَوْنُ كُلُّهُ يَنْطِقُ بِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُمَارَى فِيهَا مَخْلُوقٌ؛ وَلَا يُنَازَعُ فِيهَا إِلَّا ظَالِمٌ مُفْتَرٍ.

(١) تَفْسِيرُ السَّعْدِيِّ ص ٦٩٤.

(٢) يَس ٢٢.

(٣) الْبَيْضَاوِيُّ ج ٢ ص ٣٣٧.

(٤) الزُّمَر ٤٦.

(٥) الشُّورَى ١١.

(٦) مِفَاتِيحُ الْغَيْبِ لِلرَّازِيِّ ج ١٤ ص ٩٤.

(٧) الزُّخْرَف ٢٧.



وهناك آيات مُتَعَدِّدَةٌ وَرَدَتْ فِيهَا مُشْتَقَّاتٌ أُخْرَى مِنْ مَادَّةِ (فَطَرَ)؛ وَلَكِنَّهَا عَلَى مَعْنَى (حُسْنِ الصَّنْعَةِ)، كَمَا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ، بَلْ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى مُخْتَلِفٍ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ فِي سِيَاقٍ آخَرَ هُوَ بَيَانُ قُدْرَتِهِ عَلَى حِفْظِ نِظَامِ الْكَوْنِ أَوْ إِهْلَاكِهِ؛ كُلُّ ذَلِكَ تَحْتَ سَطْوَتِهِ وَسُلْطَانِهِ..

فَفِي سُورَةِ (مَرْيَمَ) جَاءَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مِنْ (فَطَرَ) مُلْحَقًا بِنَوْنِ النِّسْوَةِ فِي سِيَاقِ أَنَّ دَعْوَةَ الشُّرْكِ وَالْإِدْعَاءَ بِأَنَّ لِلَّهِ الْوَلَدَ مَقُولَةٌ تَجْلِبُ غَضَبَ اللَّهِ وَمَقْتِيهِ؛ «بَحِثْ لَوْ تَصَوَّرْتَ بِصُورَةٍ مُحَسَّسَةٍ لَمْ تَحْمِلْهَا هَذِهِ الْأَجْرَامُ وَتَفْشَتْ مِنْ شِدَّتِهَا»<sup>(١)</sup> قَالَ - تَعَالَى -: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۖ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ۚ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَفِي (الشُّورَى) جَاءَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مِنْ (فَطَرَ) مُلْحَقًا بِه نَوْنِ النِّسْوَةِ - أَيْضًا - فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ عَنْ عَظَمَةِ اللَّهِ وَالْخَوْفِ مِنْ بَطْشِهِ وَجَبْرَوْتِهِ الْمَهِيْمِنِ عَلَى الْكَوْنِ؛ فَالْسَّمَاوَاتُ تَكَادُ تَنْشَقُّ مِنْ هَذِهِ الْعِظَمَةِ<sup>(٣)</sup> قَالَ - تَعَالَى -: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَفِي سُورَةِ (الْمَزْمَلِ) جَاءَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ (انْفَطَرَ) بِمَعْنَى «مُنْشَقٌّ بِهِ»<sup>(٥)</sup> وَذَلِكَ مِنْ عِظَمَةِ الْخَالِقِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَالَ - تَعَالَى -: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾<sup>(٦)</sup>.

وَفِي الْإِنْفِطَارِ جَاءَ الْمَاضِي مِنْ (انْفَطَرَ) مُلْحَقًا بِه تَاءُ التَّأْنِيثِ بِمَعْنَى: انْشَقَّتْ<sup>(٧)</sup> قَالَ - تَعَالَى -: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ۖ﴾<sup>(٨)</sup>.

فِي هَذِهِ الْآيَاتِ السَّابِقَةِ دَلَالَةٌ عَلَى هَيْمَنَةِ اللَّهِ تَعَالَى - عَلَى الْكَوْنِ بِأَسْرِهِ، وَالْكَوْنُ

(١) تَفْسِيرُ الْبِيضَاوِيِّ ج ٢ ص ٤٠.

(٢) مَرْيَمَ ٩٠-٩١.

(٣) تَفْسِيرُ الْبِيضَاوِيِّ ج ٢ ص ٣٥٨.

(٤) الشُّورَى ٥.

(٥) السَّابِقُ ج ٢ ص ٥٣٥.

(٦) الْمَزْمَلُ ١٨.

(٧) السَّابِقُ ج ٢ ص ٥٧٥.

(٨) الْإِنْفِطَارُ ١.

كُلُّهُ خَاضِعٌ طَائِعٌ، يَكَادُ يَتَشَقَّقُ مِنْ عَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .  
وَالْتَّبَعُ السَّابِقَ لِمَادَةِ (فَطَرَ) يُبْرِزُ مَعَانِيهَا الْمُسْتَخْدَمَةَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الَّتِي تَدُورُ  
حَوْلَ الْخَلْقِ وَالْإِنْشَاءِ وَالشَّقُّ مِنَ الْعَدَمِ، وَهَذَا يُبْرِزُ - بِدَوْرِهِ - الدَّلَالَةَ عَلَى الْخَالِقِ - جَلِّ  
وَعَلَا - فِي سِيَاقَيْنِ: سِيَاقِ التَّرْغِيبِ فِي الْعُبُودِيَّةِ دَعْوَةً لَهَا، بِخَطَابِ كُلِّ الْمَلَائِكَةِ  
الْمُتَوَحِّةِ لِلْإِنْسَانِ، أَمَّا السِّيَاقُ الثَّانِي فَهُوَ إِبْرَازُ عَظَمَةِ الْخَالِقِ الْمُهَيْمِنِ عَلَى الْكَوْنِ  
الْمُتَمَلِّئِ بِالْخَشْيَةِ مِنْ هَذِهِ الْعَظَمَةِ وَالْجَبَرُوتِ.

وَيَبْتَغِي الْقَصِيدُ فِي الْمَادَةِ هُوَ (الْمَصْدَرُ) الْمُسْتَخْدَمَ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي  
قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا  
بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ  
(٣٠)﴾ (١) وَهِيَ مَصْدَرٌ عَلَى وَزْنِ (فَعْلَةٍ) يَدُلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ أَوْ الْحَالَةِ، أَيْ: أَنَّ اللَّهَ -  
تَعَالَى - خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَى هَيْئَةٍ وَحَالَةٍ، وَلَكِنْ هَلْ لِهَذِهِ الْهَيْئَةِ أَوْ الْحَالَةِ صِلَةٌ بِالَّذِينَ؟  
إِذَا رَجَعْنَا إِلَى سِيَاقِ آيَةِ الْكَرِيمَةِ لِنَتَبَيَّنَ مِنْهَا هَذِهِ الصِّلَةُ نَجِدُ الْمَعْنَى: «فَسَدُّ  
وَجْهَكَ وَاسْتِمْرَارُ عَلَى الدِّينِ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ لَكَ مِنَ الْحَنِيفِيَّةِ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ الَّتِي هَذَاكَ  
اللَّهُ لَهَا وَكَمَّلَهَا لَكَ غَايَةَ الْكَمَالِ، وَأَنْتَ مَعَ ذَلِكَ لَازِمٌ فَطَرْتَكَ السَّلِيمَةَ الَّتِي فَطَرَ  
الْخَلْقَ عَلَيْهَا» (٢) فَنَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ بِصِلَةٍ وَثِيقَةٍ وَقَوِيَّةٍ لِلْفِطْرَةِ بِالَّذِينَ لِنَقُولَ بِأَنَّ الْفِطْرَةَ  
هَيْئَةٌ أَوْ حَالَةٌ دِينِيَّةٌ (٣).

وَلَكِنْ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ اخْتَلَفُوا فِي تَحْدِيدِ  
الْمَقْصُودِ بِالْفِطْرَةِ فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ إِلَى أَقْوَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ، سَنَحَاوُلُ عَرْضَ وَجْهَاتِ  
نَظَرِهِمْ مَعَ تَحْدِيدِ أَدْلَتِهِمْ، وَمُنَاقَشَةِ آرَائِهِمْ، وَذِكْرِ الرَّاجِحِ مِنْهَا مَضْحُوبًا بِالْأَسْبَابِ  
الَّتِي جَعَلَتْ الْعُلَمَاءَ يَتَرَكُونَ الرَّاجِحَ مَعَ قُوَّةِ دَلِيلِهِ إِلَى الْمَرْجُوحِ مَعَ مَا قَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ  
اعْتِرَاضَاتٍ.

(١) الروم ٣٠.

(٢) تفسير ابن كثير ج ٦ ص ٣٢٠.

(٣) انظر بحث في الفطرة د. أحمد فرحات دار البشير ص ٢٦.

### ● الفطرة عند علماء الإسلام

لعلَّ أشهرَ الآراءِ التي قيلت في معنى الفطرة أربعة أقوال، سنذكرها على سبيل الإجمال أولاً، ثم على سبيل التفصيل ثانياً، وهي:

- ١ - الفطرة هي الإسلام.
  - ٢ - الفطرة السلامة والخلوص من الكفر أو (الإيمان).
  - ٣ - الفطرة البداءة أو ما يصيرُ إليه الإنسان من موتٍ وحياةٍ وكفرٍ أو إيمانٍ.
  - ٤ - الفطرة ما غرس في الناس من معرفة وإنكارٍ وكفرٍ وإيمانٍ.
- وهناك آراءٌ أخرى تتشابه في بعضِ الوجوه مع الآراءِ السابقة.
- آراء العلماء في الفطرة تفصيلاً:

### □ القول الأول:

ذَهَبَ أصحابُ هذا الاتجاه إلى أَنَّ الفطرة المذكورة في آي القرآن الكريم والسُّنَّة النبويَّة المُطَهَّرة المقصودُ بها (الإسلام)، وهذا التفسير للفطرة جَزَمَ به ابنُ عبد البرِّ في (التمهيد)، بأنه قول: «عامة السلف من أهل التأويل»<sup>(١)</sup> ومن الطبيعي أن يصيرَ على منوالهم كثيرٌ من المحدثين وجمعٌ من الفقهاء.<sup>(٢)</sup> واستدلَّ هؤلاء العلماء بأنَّ الفطرة هي الإسلام بما يلي:

- ١ - ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ؛ كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ تُحْشُونُ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ حَتَّى تَكُونُوا أَنْتُمْ الَّذِينَ

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد تأليف الإمام الحافظ أبو يوسف بن محمد بن عبد الله بن عبد البر توفي ٤٦٣هـ تحقيق مصطفى بن محمد بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكريم ط ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م طبعة المغرب وتصوير مؤسسة قرطبة ج ١٨ ص ٧٢ وانظر تفسير الطبري م ١، ج ٢١ ص ٢٦ وكذا القرطبي ج ٧ ص ٥٨١ وقارن مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٢٤٥ وفتح الباري ج ٣ ص ٢٩٤.

(٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم ج ٢ ص ٧٦ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد دار الكتب العلمية ط ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.



تَجَدُّعُونَهَا<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup> ثُمَّ قَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بَدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

والاحتجاج هنا بقراءة أبي هريرة رضي الله عنه للآية عَقِبَ الحديث؛ كَتَفْسِيرٍ لِمَقْصُودِ بِالْفِطْرَةِ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ وَعَنْ عِكْرَمَةَ وَمُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ وَإِبْرَاهِيمَ وَالضُّحَاكِ وَقَتَادَةَ فِي بَيَانِ الْفِطْرَةِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: (أَنَّهَا الْإِسْلَامُ)<sup>(٤)</sup>.

وفي بعض الروايات كما في البخاري: «عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ»، وهذا صريح، وفتوى الزُّهْرِيِّ بِأَنَّ الطُّفْلَ يُوَلَّدُ مُسْلِمًا، ورواية الْأَعْمَشِ فِي الصَّحِيحِينَ، فَهَنَّاكَ تَطَابُقٌ بَيْنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَإِضَافَةِ الْفِطْرَةِ إِلَى اللَّهِ إِضَافَةٌ مَدْحٍ لَازِمٌ، فَعَلِمَ أَنَّهَا مَحْمُودَةٌ كَالدِّينِ.

وفي الحديث تشبيه للذين يُغَيِّرُونَ الدِّينَ الَّذِي فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّاسَ، بِأُولَئِكَ الَّذِينَ يُغَيِّرُونَ الْأَنْعَامَ الْمَخْلُوقَةَ سَلِيمَةً مِنْ كُلِّ غَيِّبٍ؛ فَيُحَدِّثُ فِيهَا النَّاسُ الْمَصَائِبَ بِالْقَطْعِ أَوْ الْخَضْيِ. وَيُعَلِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ<sup>(٥)</sup> عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «فَذَلِكَ يُغَيِّرُ مَا خُلِقَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ وَرُوحُهُ، وَهَذَا يُغَيِّرُ مَا خُلِقَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ»<sup>(٦)</sup>.

٢- وبما ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ جِمَارٍ عَنِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلم فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ - تَعَالَى - قَالَ: «خَلَقْتُ عِبَادِي كُلَّهُمْ خُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمْ<sup>(٧)</sup> الشَّيَاطِينُ، وَخَرَّمَتْ

(١) الجدع: قطع الأنف أو الأذن أو اليد، القاموس المحيط مادة (جدع) ج ٣ ص ١١.

(٢) رواه البخاري كتاب الجنائز باب ٩٢ حديث رقم ١٣٨٥. فتح الباري ج ٣ ص ٢٩٠ وفي صحيح مسلم كتاب القدر باب ٦ حديث رقم ٢٤. وأحمد في مسند أبي هريرة حديث رقم ٩٣٤٠.

(٣) الروم ٣٠.

(٤) التمهيد لابن عبد البر ج ١٨ ص ٧٢ وانظر فتح الباري ج ٣ ص ٢٩٣ دار الريان للتراث القاهرة ط ١ ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

(٥) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي المشهور ب: ابن قيم الجوزية محقق حافظ أصولي فقيه حنبلي مجتهد ومن أشهر مؤلفاته زاد المعاد وإعلام الموقعين وبدائع الفوائد وغيرها كثير من الكتب النافعة انظر الدرر الكامنة ٤ ص: ٢١.

(٦) السابق ص ٤٦٢.

(٧) اجتالتهم: أضلتهم انظر غريب الحديث مادة (جول).

عَلَيْهِمْ مَا أَخْلَلْتُ، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا»<sup>(١)</sup>.

ووجه الدلالة في الحديث أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ عَلَى الْحَنِيفِيَّةِ الْمَفْسُورَةِ بِالْإِسْلَامِ «فَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ - تَعَالَى - خَلَقَهُمْ عَلَى الْحَنِيفِيَّةِ وَأَنَّ الشَّيَاطِينَ اجْتَالَتْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup> فَحَوَّلَتْهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ، فَالْفِطْرَةُ إِذَنْ هِيَ الْإِسْلَامُ.

٣- وكذلك برواية الإمام أحمد في المسند والبيهقي في سننه والحاكم في مستدركه من حديث الأسود بن سريع قال: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً فَأَفْضَى بِهِمُ الْقَتْلُ إِلَى الذُّرِّيَّةِ فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى قَتْلِ الذُّرِّيَّةِ». قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسُوا أَوْلَادَ الْمُشْرِكِينَ؟ ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يُعَرَّبَ عَنْهُ لِسَانُهُ»<sup>(٣)</sup>.

ووجه الدلالة أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ يَطْرَأُ عَلَيْهِ الْكُفْرُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَا يُوجَدُ أَحَدٌ يُوَلَّدُ كَافِرًا؛ بَلْ مُسْلِمًا. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْفِطْرَةَ الْإِسْلَامُ<sup>(٤)</sup>.

وقريب من هذا الرأي - أعني القول بأنَّ الفطرة الإسلام - مَنْ يُصَوِّرُ الْفِطْرَةَ عَلَى أَنَّهَا الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ. قَالَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالنَّظَرِ عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٥)</sup> وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ أَدْلَتَهُمُ الَّتِي سَاقُوهَا مَعَ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ مُتَقَارِبَةٌ إِلَّا أَنَّ عُمْدَتَهُمْ فِي وَجْهَتِهِمْ هَذِهِ هُوَ التَّعْرِيفُ اللَّغَوِيُّ لِلْفِطْرَةِ بِأَنَّهَا الْخَلْقَةُ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ وَالْإِيمَانَ لَا يَضُدُّرُ مِنَ الشَّخْصِ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ، مَعَ أَنَّ هَذَا يُبْعِدُهُمْ

(١) رواه مسلم في صحيحه مطولاً كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب ١٦ حديث رقم ٧٣٨٦ - ٧٣٨٩ وأحمد حديث عياض بن حمار المجاشعي رقم ١٧٩٤٧، ١٨٨٣٣، ١٨٨٣٦، ١٨٨٣٧.

(٢) شفاء العليل ص ٤٥٨ لابن قيم الجوزية تحقيق صلاح عويضة مكتبة الإيمان المنصورة ط ١٤١٧هـ ١٩٩٦م. ولتفسير الحنفية بالإسلام انظر التمهيد لابن عبد البر ج ١٨ ص ٧٦.

(٣) أحمد: ٣/٣٤٥ والبيهقي: ٩/١٣٠ الحاكم: ٢/١٢ وقارن التمهيد: ج ١٨ ص ٧٤.

(٤) شفاء العليل ص ٤٥٩.

(٥) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمْرِي ولد بقرطبة سنة ٣٦٨ هـ وتوفي سنة ٤٦٣ هـ بشاطبة وله خمسة وتسعين عامًا ومن مؤلفاته الاستيعاب في معرفة الأصحاب والتمهيد.

مسافةً عن أصحاب القول الأول؛ لأن هؤلاء يقولون بأن الشخص يُولد مُسلمًا، والآخرون يقولون: يُولد بِقُدْرَةِ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَلَا تَظْهَرُ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ.

### □ القول الثاني:

الفطرة عند أصحاب هذا الاتجاه هي المعرفة بالله؛ ولكنها معرفة لا يترتب عليها الحكم بالكفر أو الإيمان؛ لأن ذلك لا يكون إلا بعد البلوغ. ومُعْتَمِدُهُمْ فِي ذَلِكَ الْمَفْهُومُ اللَّغَوِيُّ لِلْفِطْرَةِ أَنَّهَا الْخِلْقَةُ، وَيُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> يَعْنِي: خَالِقُهُنَّ، وَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾<sup>(٢)</sup> يَعْنِي خَلَقَنِي، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ «الْفِطْرَةَ: الْخِلْقَةُ، وَالْفَاطِرُ: الْخَالِقُ»<sup>(٣)</sup> وَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا مَا مَالَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالنَّظَرِ<sup>(٤)</sup>. وَالْمَوْلُودُ يُوَلَّدُ وَلَيْسَ مَعَهُ لَا كُفْرٌ وَلَا إِيمَانٌ، وَكَذَلِكَ لَا يُوجَدُ فِيهِ مَعْرِفَةٌ أَوْ انْكَارٌ؛ «إِنَّمَا يُوَلَّدُ عَلَى السَّلَامَةِ فِي الْأَغْلَبِ خِلْقَةً وَطَبْعًا وَبَنِيَّةً لَيْسَ مَعَهَا إِيمَانٌ وَلَا كُفْرٌ وَلَا انْكَارٌ وَلَا مَعْرِفَةٌ»<sup>(٥)</sup> وَمِنَ الْمُسْلِمِ بِهِ أَنَّهُ يَطْرَأُ عَلَيْهِ الْكُفْرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي سِنِّ الْبُلُوغِ مَعَ التَّمْيِيزِ؛ وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ.

وقد استدلوا على أن قلوب الأطفال حين الولادة لا تعقل أي أمر اعتقادي يقول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾<sup>(٦)</sup> وَالْمَعْقُولِيَّةُ الْمَفْهُومَةُ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ مِنْ «لَا يَعْلَمُ شَيْئًا» اسْتِحَالُ مِنْهُ كُفْرٌ أَوْ إِيمَانٌ أَوْ مَعْرِفَةٌ أَوْ انْكَارٌ<sup>(٧)</sup>.

وثمة شاهد آخر من قول النبي ﷺ - فِي حَدِيثِ الْفِطْرَةِ الْمَشْهُورِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ: «كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهِيمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ تَحْسُونُ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ»، إِذَنْ فَالْطِفْلُ يُوَلَّدُ

(١) فاطر ١.

(٢) يس ٢٢.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ج ١٨ ص ٦٩.

(٤) التمهيد ج ١٨ ص ٦٨.

(٥) التمهيد ج ١٨ ص ٦٩.

(٦) النحل ٧٨.

(٧) التمهيد ج ١٨ ص ٧٠.



سليماً من أيّة معتقدات مثله في ذلك مثلُ البهيمة التي تُولَدُ جَمْعَاءَ أي: سليمةً ثمَّ يحدثُ له التغيُّرُ البيئي للمُعتقَد، وهذا يُشبه البهيمة التي يَجْدَعُهَا النَّاسُ أي: يقطعونها.

وحين يصلُ الطفلُ إلى سنِّ البلوغ تجتمعُ عليه المؤثراتُ البيئية ويستهوِيه الشيطانُ فيتحولُ إلى عقائدِ الكفرِ أو يحفظه الله - تعالى - فيعتقدُ الإيمانَ. والأساسُ العقليُّ لهم المستندُ إليه في ذلك أنَّ الطفلَ لو عَقَلَ منذُ صِغَرِهِ كُفْرًا أو إيمانًا ما تَحَوَّلَ عنه أبداً، ومن المُشاهد عن طريق الاستقراء الحسِّي هو تحوُّلُ الناسِ مِنَ الكُفْرِ إلى الإيمانِ أو العكس.

فيلوحُ لنا من بادئ الأمرِ أنَّ الطفلَ يُولَدُ خالياً من الكفرِ أو الإيمانِ، واعتمدَ ابنُ عبد البرِّ هذا القولَ واعتبره أصحَّ ما قيل في معنى الفطرة؛ مُبرِّراً ذلك: «بأنَّ الفطرة: السلامة والاستقامة»<sup>(١)</sup> ومُستدلاً له بالحديثِ القُدسي: «خَلَقْتُ عِبَادِي خُنَفَاءَ»<sup>(٢)</sup> أي: على استقامة وسلامة، والمتعارفُ عليه من قواعدِ الشرعِ عدمُ تكليفِ مَنْ لَمْ يَصُلْ إلى سنِّ البلوغِ فلم يَحِنْ وقتُ العملِ بعدُ، فلا يُكتبُ عليه شيءٌ. وهذه من المسائلِ المُجمعِ عليها، فلا حدَّ عليه ولا قِصاص.

فإذا استخدمنا قياسَ الأولي: فَمِنْ حَقِّنا أَنْ نقولَ بارتفاعِ العذابِ عنه في الآخرةِ ما دامَ قد ارتفعتْ عنه العقوبةُ في الدنيا. تلكَ فكرةُ ابنِ عبد البرِّ في الانتصارِ لأصحابِ هذه الوجهةِ وترجيحِ هذا الرأيِ على غيرِه.<sup>(٣)</sup> وللقرطبي وجهَةٌ في الجَمْعِ بين هذا الرأيِ والرأيِ الأول؛ على أنَّهما مُتفقان في المعنى:

فالقولُ الأولُ يَرى الفطرةَ الإسلامَ عُمومًا، والثاني يراها لا تتأكَّدُ إلا بعدَ وصولِ الحُجَّةِ الشرعيَّةِ ولا يكونُ ذلكُ إلا بعدَ البلوغِ فيختارُ الإنسانُ ما يميلُ إليه هواه أو شيطانه، وإذا ماتَ قَبْلَ البلوغِ ماتَ سليماً على الفطرةِ لا عذابَ عليه.

(١) التمهيد ج ١٨ ص ٧١.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

يقول القرطبي: «وهذا القول مع القول الأول موافق له في المعنى، وأن ذلك بعد الإدراك حين عَقَلُوا أمر الدنيا؛ وتأكدت حُجَّةُ اللَّهِ عليهم بما نَصَبَ من الآيات الظاهرة من خَلْقِ السماوات والأرض والشمس والقمر والبر والبحر واختلاف الليل والنهار فلَمَّا عَمِلَتْ أهواؤهم فيهم، أَثَمَّ الشياطينُ فدَعَتْهم إلى اليهودية والنصرانية فذهبت بأهوائهم يمينا وشمالا؛ وأنهم إن ماتوا صغارا ماتوا من أهل الجنة»<sup>(١)</sup>

ويمضي القرطبي مقدما المبرر القوي لما يذهب إليه بأن الله أخرج ذرية آدم من صُلْبِهِ في عالم الذر وأقرؤا له بالربوبية مُسْتَنِدًا إلى قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾<sup>(٢)</sup> ثم أرجعهم إلى صُلْبِ أبيهم بعد أن أقرؤا له بالربوبية والوحدانية، ثم يصيرون بعد البلوغ إلى ما كُتِبَ لهم وهم في بطون أمهاتهم، ومن مات قبل أن يجري عليه القلم فهو من أهل الجنة ويُورد الحديث الشريف الذي يدل على أن أولاد المشركين في الجنة<sup>(٣)</sup>.

### ● تعليق:

خلاصة هذا القول: أن الفطرة: السلامة من المعرفة والإنكار والكفر والإيمان؛ وإن كانوا يقولون بأن المولود يخرج إلى الدنيا مُزَوَّدًا بمعرفة الله فقط دون أن يترتب على هذه المعرفة أية أثر قبل البلوغ وإنما تظهر بعد البلوغ - أو قل: قدرة على المعرفة تظهر بعد وصول المرء إلى سن التكليف الشرعي - ولكن إذا تأملنا فيما سبق يتبين لنا مخالفة هذا الاتجاه لظاهر حديث الفطرة: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِهِ أَوْ يَمَجَّسَانِهِ.... الحديث» لأن الحديث الشريف لم يذكر كلمة «أو يسلمانه» ومقتضى هذا القول وجوب ورود هذه الكلمة في الحديث؛ فلمَّا لم

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٥٢٨٢ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ت ٦٧١ هـ الناشر دار الفد العربي القاهرة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م.

(٢) الأعراف ١٧٢.

(٣) السابق ج ٧ ص ٥٢٨٦.

تُذَكِّرُ عَرَفْنَا عَدَمَ صَحَّةِ هَذِهِ الْوَجْهَةِ التَّفْسِيرِيَّةِ لِلْفِطْرَةِ.  
وَلَوْ قُلْنَا إِنَّ الْقُلُوبَ تُوَلِّدُ وَهْيَ بِلَا مَعْرِفَةٍ أَوْ إِنكَارٍ فَلَا يَصِحُّ لَنَا أَنْ نَمْدَحَهَا،  
وَالْمَفْهُومُ مِنَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ مَذْحُهَا فَيَسْقُطُ الِاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تِلْكَ  
الْوَجْهَةِ. وَأَصْحَابُ هَذِهِ الْوَجْهَةِ اسْتَدْلَوْا بِعُمُومِ الْأَدَلَّةِ الَّتِي تُثَبِّتُ أَنَّ الْإِنْسَانَ  
مَرْتَهِنٌ؛ وَلَا يُحَاسَبُ الْمَرْءُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِهِ.

وَهُنَا سَوَالٌ يَطْرُحُ نَفْسَهُ: هَلْ الْإِيمَانُ الْفِطْرِيُّ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ أَحْكَامٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِيمَانِ  
وَالْكُفْرِ؟ وَلِلْإِجَابَةِ عَلَى هَذَا لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنَّ الْفِطْرَةَ الْمَقْصُودُ بِهَا فِي الْحَدِيثِ  
السَّابِقِ ذِكْرُهُ أَنَّهَا إِسْلَامٌ أَوْ إِيمَانٌ فِطْرِيٌّ مَوْجُودٌ دَاخِلٌ النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ يَنْزِعُ إِلَى  
الْإِيمَانِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرِّسَالُ وَيَتَّفَقُ مَعَهُ، وَلَكِنْ لَا يُقْصَدُ بِهِ أَنْ يَتَرْتَبَ عَلَيْهِ أَيُّ  
حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِالدُّنْيَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ. <sup>(١)</sup> أَضِيفَ إِلَى  
ذَلِكَ؛ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ الَّتِي خَلَقَ عَلَيْهَا الْعَبْدَ مُجَرَّدُ قُدْرَةٍ لَا تَقْتَضِي الْإِسْلَامَ، فَيَكُونُ  
هَذَا الْقَوْلُ مُخَالَفًا لِلرَّأْيِ الْأَوَّلِ الْقَائِلُ: «إِنَّ الْفِطْرَةَ الْإِسْلَامَ» مُخَالَفَةً صَرِيحَةً  
وَاضِحَةً.

فَقَلْبُ الْعَبْدِ عَلَى مَقْتَضَى هَذَا الْقَوْلِ كَاللُّوحِ الَّذِي يَقْبَلُ أَيُّ مِلَّةٍ عَلَى سَبِيلِ  
الْمَسَاوَاةِ التَّامَّةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَغَيْرِهِ مِنَ الدِّيَانَاتِ الْمُخَالَفَةِ فَتَكُونُ عِنْدَهُ «قَابِلِيَّةً لِكِتَابَةِ  
الْإِيمَانِ وَكِتَابَةِ الْكُفْرِ» وَلَيْسَ هُوَ لِأَحَدِهِمَا أَقْبَلَ مِنْهُ لِلْآخَرِ <sup>(٢)</sup>، فَهُوَ يُشَبِّهُ الصَّفْحَةَ  
الْبَيْضَاءَ الَّتِي تَقْبَلُ أَيُّ نَقْشٍ أَوْ كِتَابَةٍ.

وَالْمُسْتَخْلَصُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى وَفْقِ مَفْهُومِ أَصْحَابِ هَذَا الْإِتِّجَاهِ الْمَسَاوَاةِ التَّامَّةِ  
بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ؛ بَلْ وَالْمَجُوسِيَّةِ، وَالْمَفْهُومُ الْمَقْطُوعُ بِهِ مِنَ الْحَدِيثِ  
يَرْفُضُ هَذِهِ الْمَسَاوَاةَ.

وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ «لَا يَكُونُ فِي الْقَلْبِ سَلَامَةٌ وَلَا عَطَبٌ وَلَا اسْتِقَامَةٌ وَلَا زَيْغٌ،  
وَأَنَّ نِسْبَتَهُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ» وَلَيْسَ هُوَ بِأَحَدِهِمَا أَوْلَى مِنْهُ بِالْآخَرِ <sup>(٣)</sup>

(١) معالم السنن للخطابي ج ٤ ص ٤٢٥ دار المعرفة بيروت ١٤٠٢ هـ

(٢) أحكام أهل الذمة ج ٢ ص ٧٣.

(٣) أحكام أهل الذمة ج ٢ ص ٧٢.



فتكون إذن فطرة غير ممدوحة، والآية الكريمة التي تتحدث عن الفطرة تتحدث عنها على سبيل المدح، وذلك في قوله - تعالى -: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾<sup>(١)</sup> فهي فطرة ممدوحة، فيخالف هذا الرأي المفهوم القرآني للفطرة.

أمّا إذا فهمنا من هذه المعرفة - التي هي - لله - تعالى - معنى التمكن منها، والقدرة عليها فهذا حنيف<sup>(٢)</sup> فيصبح هذا القول قريباً من القول الأول كما بيّنت من قبل.

### □ القول الثالث:

الفطرة هي الولادة إلى ما يصير إليه الإنسان من شقاوة أو سعادة أو على حد قولهم: «البداءة التي ابتدأهم الله عليها»<sup>(٣)</sup> وهذه الوجهة تحتاج إلى توضيح، فالله - تعالى - خَلَقَ وَعَلَّمَ ما يكون لهم من مَوْتٍ وحياة وسعادة وشقاء وغير ذلك مما يصير إليه العباد فهذا العلم الإلهي المكتوب عليهم هو الفطرة التي فطر الناس عليها.

وقد مال إلى هذا الرأي في تفسير الفطرة ابن المبارك<sup>(٤)</sup> والمروزي<sup>(٥)</sup> وما يفهم من بعض مرويات الإمام مالك في الموطأ، ورواية عن الإمام أحمد بن حنبل واستندوا إلى المروي في اللغة بأن الفطرة في كلام العرب (البداءة)<sup>(٦)</sup> وكان معنى حديث (كُلُّ مولود يُولد على الفطرة) على طريقة أصحاب هذا الرأي هو كُلُّ

(١) الروم ٣٠.

(٢) شفاء العليل لابن القيم ص ٤٦٦.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ج ١٨ ص ٧٢.

(٤) هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء التميمي المروزي أبو عبد الرحمن ولد سنة ١١٨ هـ / ٧٣٦ م له كتاب في الجهاد وهو أول من صنف فيه وكتاب الرقائق. انظر تذكرة الحفاظ ٢٥٣/١.

(٥) هو أبو عبد الله بن نصر المروزي. أصل والده من مرو. ولد سنة ٢٠٢ هـ - ٨١٧ م ببغداد ونشأ في نيسابور وتوفي في سمرقند. من مؤلفاته قيام الليل كتاب الوتر والورع واختلاف الفقهاء. الأعلام

للزركلي ٣٤٦ / ٧

(٦) التمهيد ص ٧٨.

مولود يُولَد على ما ابتدأه الله عليه من الشقاء والسعادة مما يصيرُ إليه<sup>(١)</sup>؛ ولهم احتجاج - كذلك - بالمروي عن ابن عباس أنه قال: «لَمْ أَكُنْ أَدْرِي مَا (فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) حَتَّى أَتَى أَعْرَابِيَّانِ يَخْتَصِمَانِ فِي بَشَرٍ؛ قَالَ أَحَدُهُمَا أَنَا فَطَرْتُهَا أَي: ابْتَدَأْتُهَا»<sup>(٢)</sup>.

وهذا - أيضًا - لَا يَخْرُجُ عَنِ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْمَثُورِ مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَتَفْسِيرُ هَذِهِ الْفَطْرَةِ بِالْبِدَاءِ جَعَلَهُمْ يَسْتَدِلُّونَ عَلَى وَجْهَتِهِمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾<sup>(٣)</sup>؛ وَلَأنَّ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ الْمَشْهُورِينَ بِالتَّفْسِيرِ ذَكَرُوا فِي الْبَيَانِ السَّابِقِ ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ أَي: مَا بَيْنَ شَقِيٍّ وَسَعِيدٍ؛ وَفِي الْحَدِيثِ الْمُفَسَّرِ لِلآيَةِ: «خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَخَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ»<sup>(٤)</sup>. وَمِنْ هُنَا كَانَ تَفْسِيرُهُمْ لِلْفَطْرَةِ بِأَنَّهَا الْبِدَاءُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ، كَذَلِكَ. ارْتَبَطَ هَذَا التَّفْسِيرُ بِمَسْأَلَةٍ تُعَدُّ مِنْ أَصُولِ الْعَقَائِدِ الْإِيمَانِيَةِ وَهِيَ قَضِيَّةُ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ.

### ● تعليق:

مِنِ الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهِ أَنَّ الْاِحْتِجَاجَ بِاللُّغَةِ لَا غِبَارَ عَلَيْهِ وَهُوَ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ، فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ نَزَلَ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْمُبِينِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ مِرَاعَاةِ السِّيَاقِ وَالتَّوَافُقِ مَعَ بَاقِي الْحَدِيثِ، وَكَذَلِكَ الْمَفْهُومُ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِشَكْلِ كُلِّ لَا مُجْزَأً، فَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ الَّتِي فَسَّرُوا بِهَا الْفَطْرَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، يَقُولُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «لَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطِّفْلَ يُولَدُ مُؤْمِنًا أَوْ كَافِرًا»<sup>(٥)</sup>. وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ: «خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَخَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ»<sup>(٦)</sup> لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ مِرَاعَاةٍ مَا يُخْتَمُّ بِهِ

(١) السابق ص ٧٨.

(٢) السابق.

(٣) الأعراف ٢٩.

(٤) التمهيد ص ٨٣.

(٥) السابق ص ٨٣.

(٦) رواه أبو داود كتاب السنة باب ١٦ حديث رقم ٤٧٠٣، ٤٧٠٤ والترمذي كتاب تفسير القرآن باب ٨ حديث رقم ٣٣٥٥ ومالك كتاب القدر باب ١ حديث رقم ١٦٢٤.

لهم، لا على أنَّهم كانوا في طُفولتهم يعقلون إيمانًا أو كفرًا.  
ومآل هذا الرأي ونتائجه القول بالجبر، وهو مرفوض شرعًا وعقلًا، ولعل ذلك راجع إلى أنَّ هؤلاء العلماء أرادوا أن يردُّوا على القَدَرِيَّة الذين احتجُّوا بحديث الفطرة المشهور؛ لكي يَنفُوا القَدَرَ، ففسَّروا الحديث بضدِّه ردًّا عليهم؛ من باب الفعل وردُّ الفعل، وهو من السنن الكونيَّة في الماديَّات؛ وكذلك الأفكار والعادات؛ فأدَّى ردُّهم إلى قول يُشَمُّ منه رائحة الجبر. ولذا قيل: إنَّ الإمام أحمد بن حنبل كان يقول هذا القول في الفطرة، ورَجَّع عنه، كما بين ابن القيم في شفاء العليل.<sup>(١)</sup>

#### □ القول الرابع:

الفطرة هي ما غرس في النَّاس من مَعْرِفَةٍ وإنكارٍ؛ وكفرٍ وإيمانٍ وهذه الوجهة مألٍ إليها واحتجَّ لها إسحاق بن راهويه<sup>(٢)</sup> شيخ البخاري.

ولإيضاح هذه الوجهة نقول: المُشَاهَدُ الذي لا يستطيع أحد أن ينكره انقسام النَّاس إلى مؤمنٍ وكافرٍ، فالبعض يَظْهَرُ منه التسليم بالعقائد الإيمانية، وآخرون يَظْهَرُ منهم إنكارٌ وجحودٌ لتلك العقائد.

ومن هنا نَظَر أصحاب هذه الوجهة؛ فوجدوا هذا الواقع المعلوم المُشَاهَدَ المنتشر بين النَّاس فبدا لهم أنَّ الله فَطَرَ الخلق على ما ظَهِرَ منهم من إيمانٍ وكفرٍ فالله خَلَقَ الخلق على هذه الصُّور الشَّتَّى من العقائد المختلفة وهم في عالم الذرِّ.

فحين جَمَعَهُم ربُّهم قبل خُرُوجِهِم إلى الوجودِ الفعليِّ - وهو ما يُطلق عليه عالم الذرِّ - طَالَبَهُم بالإقرارِ بالربوبية فأقرُّوا جميعًا، ولكنَّ أهل السعادة أقرُّوا طواعيةً وأهل الشقاء أقرُّوا كَرْهًا أو تَقِيَّةً، وإذا سألنا مَنْ يحيلُ إلى هذه الوجهة التفسيرية للفطرة: ما دليلكم على ما تقولون؟ قالوا: قوله - تعالى -: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي

(١) شفاء العليل لابن قيم الجوزية ص ٤٦٦.

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي أبو يعقوب ابن راهويه سنة ١٦١ هـ / ٧٧٨ م عالم خراسان في عصره توفي سنة ٢٣٨ هـ / ٨٥٣ م أخذ عنه الإمام أحمد بن حنبل والبخاري. انظر تهذيب ابن عساكر ج ١٢ ص ٤٠٩ - ٤١٤، وتهذيب ٢١٦/١ وميزان الاعتدال ٨٥/١.



السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ»<sup>(١)</sup> ووجه الدلالة في الآية الكريمة انقسام المخلوقين إلى مَنْ يُسَلِّم طَوَاعِيَّةً وَمَنْ يُسَلِّم كَرْهًا، إِذَنْ فَقَدْ فُطِرُوا عَلَى ذَلِكَ مُنْذُ الْبَدَايَةِ.

ولهم دليل آخر هو قوله - تعالى -: ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾<sup>(٢)</sup> وَوَجْه الدلالة كما يُصَوِّرُهَا أَصْحَابُ هَذِهِ الْوَجْهَةِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ عَلِمَ مِنَ النَّاسِ الْهَدَايَةَ أَوِ الضَّلَالَةَ فَقَطَّرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَاحْتَجُّوا أَيْضًا<sup>(٣)</sup> بقوله - تعالى -: ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> وَوَجْه الدلالة - عندهم - «لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِهِ الَّتِي جَبَلَ عَلَيْهَا وَلَدَ آدَمَ كُلُّهُمْ يَعْنِي: مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْإِنْكَارِ»<sup>(٥)</sup>.

وَيَنْقُلُونَ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَنَّ اللَّهَ جَمَعَ الْأَرْوَاحَ قَبْلَ الْأَجْسَادِ وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى رَبوبيَّتِهِ لَهُمْ، ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَهُمْ إِلَى دَائِرَةِ الْوُجُودِ الْمَحْسُوسِ، وَهَنَّاكَ مَرْوِيَّاتٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الذَّرِيَّةَ الَّتِي خَرَجَتْ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ؛ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ كَافِرٌ مُنْكَرٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُؤْمِنٌ مُقَرَّرٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ<sup>(٦)</sup> يَسْتَدِلُّونَ بِهَا عَلَى وَجْهَتِهِمْ هَذِهِ كَحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ غُلَامٍ الْخَضِرِ: «طَبَعَهُ اللَّهُ يَوْمَ طَبَعَهُ كَافِرًا»<sup>(٧)</sup> أَيْ: مَفْطُورًا عَلَى ذَلِكَ<sup>(٨)</sup>.

وَلَعَلَّ الْمَثَالَ الْوَاضِحَ الَّذِي يُبَيِّنُ وَجْهَتَهُمْ اسْتَدْلَالُهُمْ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حِينَ مَاتَ صَبِيٌّ مِنْ الْأَنْصَارِ بَيْنَ أَبِييْنِ مُسْلِمَيْنِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: طُوبَى لَه عَصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ؛ فَرَدَّ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَهْ يَا عَائِشَةُ؛ وَمَا يُدْرِيكَ؛ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلَهَا وَخَلَقَ النَّارَ وَخَلَقَ لَهَا أَهْلَهَا»<sup>(٩)</sup> فَمُنْذُ بَدَايَةِ خَلْقِ النَّاسِ وَهُمْ

(١) آل عمران ٨٣.

(٢) الأعراف ٢٩-٣٠.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ج ١٨ ص ٨٤.

(٤) الروم ٣٠.

(٥) السابق ج ١٨ ص ٨٤.

(٦) السابق ج ١٨ ص ٨٦.

(٧) رواه ابن جرير الطبري عن ابن عباس كما أفاد ابن كثير في التفسير ج ٥ ص ١٨١.

(٨) السابق ج ١٨ ص ٨٦.

(٩) رواه مسلم كتاب القدر باب ٦ حديث رقم : ٦٩٣٨. والحميدى في مسند عائشة أم المؤمنين =

مفطُورون على الإنكار أو المعرفة.

### ● تعليق:

خلاصة هذه الوجهة أن المشاهد المعلوم من الناس انقسامهم إلى مُقرِّين ومُنكرين، مؤمنين وكُفَّار، وهذا الانقسام مغروس في الناس منذ وُجدوا في عالم الذرِّ، فالجميع أقرُّ؛ المؤمنون أقرُّوا طواعيةً، والكفار أقرُّوا كرهاً أو تقيَّةً.

ولنا أن نسأل أصحاب هذه الوجهة التفسيرية للفطرة: ماذا تقصِّدون بقولكم هذا؟ فإن أجابوا «إن الله خلق الأطفال وأخرجهم من بطون أمهاتهم ليعرف منهم العارف، ويعترف؛ فيؤمن، ولينكر المنكر ما يعرف؛ فيكفر مع ملاحظة أن ذلك كله قد سبق به لهم قضاء الله وتقدَّم فيه علمه»<sup>(١)</sup> ويَجِبُ ألا ننسى أن الإيمان والكفر لا يصحُّ إلا عند التمييز والإدراك، أي: في سنِّ البلوغ.

كانت إجابتنا لهم أن هذا مقصِّد لا غبارَ عليكم فيه؛ ولا يُمَارِكم أحدٌ فيه أمَّا إذا أجابوا وقالوا: مقصِّدنا «أن الطفل يُولد عارفاً مُقرِّاً مؤمناً، أو عارفاً جاحداً مُنكراً كافراً في حين ولادته»<sup>(٢)</sup> فما أسهل الردَّ عليهم لأنَّ مقاصدَ الشرع ودلائلَ العقول؛ بل المحسوسُ المشاهدُ يرفضُ هذا التفسيرَ للفطرة أو على حدِّ تعبير ابن عبد البرِّ «فهذا ما يكذِّبه العيان والعقل ولا علم أصحُّ من ذلك لأنها شواهدُ الأصول ودلائلُ العقول»<sup>(٣)</sup> التي لا يستطيع أحدٌ أن يُمَارِ فيها ووجهةَ نظرِ ابن عبد البرِّ أنَّ الواقعَ المشاهدَ المحسوسَ يرفضُ القولَ بأنَّ الطفلَ يقَعُ منه الكفر أو الإيمانُ في حالة طفولته.

والبديهة العقلية ترى الأطفال يُولدون من غير معرفةٍ لكُفرٍ أو إيمانٍ، وبما أنَّ المعلوم من الأصول الشرعية عَدَمُ مؤاخذه الصُّغارِ الذين لم يصلُّوا إلى سنِّ التكليف، وينضمُّ إلى ذلك دلائلُ العقول، وكذلك المحسوسُ الماديُّ المُعترفُ به

= حديث رقم : ٢٨١.

(١) التمهيد ج ١٨ ص ٨٨.

(٢) السابق نفس الصفحة.

(٣) السابق ج ١٨ ص ٨٩.

مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ؛ كُلُّ هَذَا يَجْعَلُنَا نَسْتَخْلَصُ خَطَأَ هَذِهِ الْوَجْهَةِ، أَمَّا الْأَدْلَةُ الَّتِي اسْتَنَدُوا إِلَيْهَا فَيُمْكِنُ مَنَاقَشَتَهَا فِيمَا يَلِي.

١ - الْغَلَامُ الَّذِي قَتَلَهُ الْخَضِرُ؛ وَاقِعَةٌ حَالٌ، لَا يَجُوزُ قِيَاسُ غَيْرِهَا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ سَيَكْفُرُ، وَأَعْلَمَ اللَّهُ الْخَضِرَ حَالَهُ؛ فَقَتَلَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ رَحْمَةً بِهِ وَبِوَالِدَيْهِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِئٍ﴾<sup>(١)</sup>.

٢ - حَكَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِضَعْفِ حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي شَهِدَتْ فِيهِ لِلطِّفْلِ بِأَنَّهُ عُصْفُورٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَرَدَّ النَّبِيُّ قَوْلَهَا<sup>(٢)</sup>.

٣ - وَهَذَا الْقَوْلُ كَالَّذِي قَبْلَهُ يُشَمُّ فِيهِ رَائِحَةُ الْجَبْرِ، وَحُذَاقُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَرْفُضُونَ قَوْلَ الْمُجْبِرَةِ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

وَمِمَّا أَسْلَفْنَا يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْفِطْرَةَ مَعْنَاهَا الْإِسْلَامُ - التَّهْيِؤُ لَهُ - أَسْلَمَ الْأَقْوَالِ وَأَكْثَرُهَا بُعْدًا عَنِ الْمَعَارِضَاتِ الْقَوِيَّةِ، وَذَلِكَ لَمَّا يَأْتِي:

١ - الْمَوَافَقَةُ التَّامَّةُ لِنُصُوصِ الْقُرْآنِ دُونَ وَجُودِ مُعَارِضٍ قَوِيٍّ يَجْعَلُنَا نَرْفُضُ هَذَا التَّفْسِيرَ، أَوْ نَلْجَأُ إِلَى تَأْوِيلٍ يُخْرِجُ الْمَعْنَى عَنْ ظَاهِرِهِ الْمُرَادِ.

٢ - وَلَعَلَّ أَكْثَرَ الْمَعَارِضَاتِ الْقَوِيَّةِ الَّتِي جَعَلْتُ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَرْفُضُ تَفْسِيرَ الْفِطْرَةِ بِأَنَّهَا الْإِسْلَامُ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ - كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ - اعْتِقَادٌ وَقَوْلٌ وَفِعْلٌ، فَهُوَ مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى -، تُؤَدِّي إِلَى انضِبَاطِ لِسَانِيَّ وَسُلُوكِيَّ لِلْإِنْسَانِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ فَقْدَانُ هَذَا فِي كُلِّ مَوْلُودٍ.

فَالْإِسْلَامُ الْمَفْسَّرُ بِهِ الْفِطْرَةُ هُوَ التَّوْحِيدُ الْفِطْرِيُّ الْغَرِيزِيُّ الْمَوْضُوعُ فِي نَفُوسِ الْبَشَرِ، الْمَوَافِقُ تَمَامًا لَتَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ كَعَقِيدَةٍ وَشَرِيعَةٍ وَأَخْلَاقٍ.

٣ - فَالْفِطْرَةُ جِبَلَةٌ قَدْ تَهَيَّئَتْ فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِلَى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا تَقْتَضِي بِذَاتِهَا تَوْحِيدًا لِلَّهِ - تَعَالَى - وَمَحَبَّةً وَتَعَلُّقًا بِالْقَلْبِ بِهِ. فَإِذَا خَرَجَ الطِّفْلُ مِنْ بَيْئَةٍ صَالِحَةٍ تَعْرِفُ الْإِسْلَامَ كَعَقِيدَةٍ وَشَرِيعَةٍ فَقَدْ تَوَافَقَ مَا تَعَلَّمَهُ فِي بَيْئَتِهِ مَعَ مَا أُوْدَعَهُ

(١) الْكَهْفُ ٨٢.

(٢) التَّمْهِيدُ ج ١٨ ص ٨٩.



اللَّهُ في نفسه؛ فيحدث له الانسجام والطمأنينة.

أمّا إذا خرج في بيئة مُشْرَكة غير مسلمة يهودية أو نصرانية أو أي ديانة أخرى غير الإسلام؛ فقد حَدَثَ تبدُّلٌ لما في نفسه بتأثير أبويّه أو بيئته، فيحدثُ التغير المذكورُ في الحديث، ويحدثُ الفصامُ التَّكْدُّ بين الإسلامِ الفِطْرِيِّ المودع في النفس والبيئة الفاسدة؛ فتضطربُ النفسُ وتفسدُ.

وقد أشارت آية الميثاق - وسنكلمُ عنها قريبًا - إلى أنَّ التغيُّر في التوحيدِ الفِطْرِيِّ يحدثُ نتيجةَ تغييرِ الأبوين والغفلةِ الناتجة عن الشهوات. قال الله - تعالى -: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَنْهَلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ (١).

### ● مَدَى حُجِّيَّةِ الْفِطْرَةِ

يَعْرِفُ كُلُّ مَنْ لَهُ صِلَةٌ بهذا الدين أنَّ قِوَامَهُ وَمَدْخَلَهُ: التذكُّرُ والتحذيرُ: التذكُّرُ بالتوحيد، والتحذيرُ من الشرك؛ ثُمَّ يَأْتِي في أعقابِهِ البشارةُ والندارةُ: الأولى: لمن وَحَّدَ واستقام، والثانية: لمن أَشْرَكَ وضل.

وقد سبق بيانُ أنَّ فِطْرَةَ اللَّهِ التي فَطَرَ الناسَ عليها هي الإسلام، وأنَّ البَشَرَ في ذاتِ تكوينِهِم يعرفونَ اللَّهَ - تعالى -: لَأَنَّ «الاعترافَ بربوبيةِ اللَّهِ وحدهِ فِطْرَةٌ في الكيانِ البشريِّ» (٢) فِطْرَةٌ من صُنْعِ الخالق، مغروزةٌ في الكينونةِ البشريَّةِ لا يستطيعُ أيُّ إنسانٍ أن ينفكَ عنها؛ لأنها حقيقةٌ داخلُ أعماقِ كُلِّ فردٍ، والمحاوَلُ الانفكاكَ عنها جاحدٌ بما استيقنت به نفسه كما في صريح القرآن: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا﴾ واستيقنتها أنفسهم ﴿ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ (٣) بل جَعَلَ اللَّهُ - تعالى - «القلوبَ مفطورةً على الإقرارِ به، أعظمَ من كونها مفطورةً على الإقرارِ بغيره من الموجودات» (٤) مع أنها مُشَاهِدَةٌ ظاهرةٌ.

(١) الأعراف ١٧٢-١٧٣.

(٢) في ظلال القرآن لسيد قطب ج ٣ ص ١٣٩١ دار الشروق ط ١٣٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

(٣) النمل ١٤.

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ج ٨ ص ٣٨.

إِنَّ الفِطْرَةَ عميقةٌ داخلَ أغوار النفس البشرية، ملتصقةٌ بها. فهل يُحاسب الله العبادَ على مقتضى تلك الفطرة، دونَ حاجةٍ إلى إرسال الرُّسُل؟ بمعنى: الاكتفاء بما خلَّقه الله - تعالى - من أجهزة استقبالٍ فطريَّة، موجودة داخل الإنسان، فما دامت الماهية الإنسانية تحملُ داخلها هذا المؤثر الداخلي، فهل تحتاجُ إلى مؤثرٍ خارجيٍّ لكي تُثابَ أو تعاقب؟ فما العملُ إذا انعدمَ هذا المؤثر الخارجي كَلِيَّةً أو بعضٌ منه في حقِّ البشر أو بعضهم؟.

إجاباتُ هذه الأسئلة تتضحُ من خلالِ الحوارات التي تُمَّت بين أهل العلم حولَ آية الميثاقِ لِتُظْهَرَ مِنْ خلالها علاقةُ الفطرة بأصل العقيدة، يقولُ الله - تعالى -: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾<sup>(١)</sup>.

فقد أخرج الله - تعالى - للبشر من أصلايهم ذُرِّيَّتَهُمْ وجعلهم يتناسلون ويتوالدون، وأقرهم بإثبات ربوبيته - كما في آية الميثاق - بأنَّه ربُّهم وخالقهم، فكان منهم الإقرارُ الذي هو الفطرة التي فطرَ الناسَ عليها، ولكنها تتعرضُ للتبديل والتغيير، ولكنَّ الحقَّ - تبارك وتعالى - يقيمُ عليهم الحجةَ القاطعة، فليس لهم الاحتجاجُ باتباع الآباء، وقد أودعَ فيهم الدلائلَ على خالقهم وربُّهم، ثُمَّ أَتْبَعَ هذه الدلالةَ بالرسالة القاطعة لكلِّ عُذْرٍ؛ ولهذا قال الله - تعالى - في عِقْبِهَا: ﴿وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ﴾ ﴿الْآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

فالآياتُ المفصلةُ هي التي تقطعُ أَعْدَارَ الخلق<sup>(٣)</sup>.  
وهناك طريقتان للمفسِّرين في تأويل آية الميثاق:

(١) الأعراف ١٧٢.

(٢) الأعراف ١٧٤.

(٣) تفسير السعدي ص ٢٠٧، ص ٣٠٨ وانظر البيضاوي ج ١ ص ٣٦٦.

### الطريقة الأولى:

طريقة أغلب أهل التفسير. وخُلاصتها أنَّ هذا الميثاق قد وَقَعَ بالفعل<sup>(١)</sup> فاللَّهُ خَلَقَ آدَمَ، وأَخْرَجَ ذُرِّيَّتَهُ مِنْ صُلْبِهِ، وهم مثل الذَّرِّ، وَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ بِأَنَّهُ رَبُّهُمْ، وبطبيعة الحال قد أَقْرَأُوا وشهدوا بهذا. ولهؤلاء المفسرين مستندٌ من حديث النبي ﷺ ومرويات عن الصحابة الكرام، مع الجَزْمِ بأنَّ كيفية هذا الميثاق مِنَ المسائل الغيبية التي لا نَعْلَمُ كنهها.

### والطريقة الثانية:

مال إليها أصحاب المنحى العقلي من المفسرين كالزمخشري<sup>(٢)</sup>، وتابعه أبو حيان<sup>(٣)</sup>، وجنح إليه أبو السعود<sup>(٤)</sup>. وخُلاصتها أنَّ الميثاق ليس مِنَ الضروري أن يكون قد وَقَعَ بالفعل؛ بل هو مِنْ بابِ «التمثيل والتخييل»<sup>(٥)</sup> فاللَّهُ - تعالى - قد نَصَبَ لَهُمُ الْأَدْلَةَ عَلَى رَبوبيته ووحْدانيته، وشَهِدَتْ بِهَا عُقُولُهُمْ وبصائرهم بما هو موضوع في نفوسهم ومُرَكَّبٌ فيهم للتمييز بين الحقِّ والباطل والهُدَى والضلال، فكأنَّهُ بذلك أشْهَدَهُمْ.

ويوجدُ لابن كثير<sup>(٦)</sup> تفسيرٌ لهذه الآية الكريمة: وذلك العهد الرباني بأنَّ اللَّهَ - تعالى - خَلَقَ الْخَلْقَ «وَأَنشَأَهُمْ مَفْطُورِينَ عَلَى الْإِعْتِرَافِ لَهُ بِالرَّبوبيَّةِ وَحْدَهُ، وَأَوْدَعَ

(١) صفوة التفاسير ج ١ ص ٤٨١ محمد على الصابوني دار القرآن بيروت ط ٤ ١٤٠٢ هـ ١٩٨١ م. وانظر تفسير الرازي ص ٢٤٩.

(٢) الكشف ج ٢ ص ١٣١.

(٣) محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي أثير الدين أبو حيان من كتبه البحر المحيط في التفسير ولد ٦٥٤ هـ - توفي ٧٤٥ هـ الأعلام ٥ / ١٥٩.

(٤) محمد بن محمد بن مصطفى العمادي المولي أبو السعود ولد ٨٩٨ هـ - توفي ٩٨٢ هـ وله تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم راجع شذرات الذهب لابن العماد. الأعلام ٧ / ٥٩.

(٥) الكشف ج ٢ ص ١٣١ وراجع صفوة التفاسير ج ١ ص ٤٨١.

(٦) إسماعيل بن عمر بن كثير بن حنّو بن درع القرشي حافظ مؤرخ فقيه ولد في قرية من أعمال بصري الشام سنة ٧٠١ هـ / ١٣٠٢ م وتوفي بدمشق سنة ٧٧٤ هـ / ١٣٧٣ م وله البداية والنهاية، والتفسير، وجامع المسانيد. انظر طبقات الحفاظ، الدرر الكامنة ١ / ٣٧٣، شذرات الذهب ٦ / ٢٣١.



هذا في فطرتهم»<sup>(١)</sup> وغرسه فيهم.

ابن كثير لم يرفض القول أن الله استخرج ذرية آدم من صلبه وميّز بين أهل الجنة وأهل النار؛ لورود أحاديث صحيحة بذلك، لكنه جزم بأن الإشهاد موقوف لا مرفوع، بمعنى عدم صحة رفعها إلى النبي ﷺ أي: من أقوال الصحابة.<sup>(٢)</sup> ولهذا السبب نجد تأويلاً لآية الميثاق بأن المقصود بها الفطرة، وهو قول جماعة من علماء السلف والخلف.<sup>(٣)</sup> وأخذ ابن كثير يُدلل على صحة ما يراه من أن الميثاق هو الفطرة، ويرد على القائلين بوقوعه حقيقة مُستدلين بآثار موقوفة، كما سبق بيانه، ونجمل كلامه في النقاط التالية:

١ - الناس لا يذكرون هذا الإشهاد فكيف يُجعل عليهم حجة وهم لا يذكرونه؟!.

٢ - الإشهاد قد يكون بالمقال وقد يكون بالحال وهذا إشهاد بالحال، واستدل بقوله - تعالى -: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾<sup>(٤)</sup>.

٣ - النتيجة أن الميثاق هو الفطرة.

فابن كثير سلك مسلكاً وسطاً بين العقليين والنقلين؛ فلم يقل بالتمثيل والتخييل الذي قال به الزمخشري في الآية ميثاقاً وإشهاداً؛ بل فرق بين ما ورد في الحديث المرفوع، فقبله، وتوقف في قبول الموقوف، وفسر الإشهاد بما يوافق جماعة من السلف والخلف، وبذلك يكون قد جمع بين المنقول والمعقول.

والحقيقة أن بعض العلماء قد أخذ من منطوق هذه الآية الكريمة؛ أن هذا الميثاق الفطري حجة مستقلة من الله على العباد، وأن الناس مُعذَّبون لمجرد هذه الحجة دون الحاجة لبعثة الرسل.

(١) الظلال ج ٩ ص ١٣٩٣.

(٢) تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٦.

(٣) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٦.

(٤) التوبة ١٧.

فهذا هو الزمخشري يقول: «لأنَّ نَصَبَ الأدلَّةِ على التوحيد وما نَبَّهوا عليه قائمٌ معهم فلا عُذْرَ لهم في الإعراض عنه والإقبال على التقليد والإقتداء بالآباء كما لا عُذْرَ لآبائهم في الشُّركِ وأدلَّةُ التوحيد منصوبةٌ لهم»<sup>(١)</sup> فكلامُ الزمخشري يشتملُ على النقاطِ التالية:

(١) الله - تعالى - نَصَبَ للخلق جميعًا أدلَّةَ التوحيد.

(٢) أدلَّةُ التوحيد مُتيسِّرةٌ مفهومَةٌ لجميع بني آدم.

(٣) لا عُذْرَ لأحدٍ في الإعراض عن التوحيد.

(٤) بطلانُ التقليدِ في التوحيد (للآباء أو غيرهم).

(٥) مُحَصِّلَةٌ كُلُّ ذلك لا عُذْرَ بالجهل في التوحيد.

الزمخشري هنا مُتَّفِقٌ مع أصولِ مَذْهَبِهِ الاعتزاليِّ، فأصولُ الدين تُعرَفُ بالعقل والفطرة، والعقل يملكُ القدرةَ المستقلةَ على التحسين والتقييح، فالحُجَّةُ على الخلقِ قائمةٌ فلا عُذْرَ بالجهل، وسيأتي تفصيلُ ذلك ومناقشته عند الكلام على حُجِّيَّةِ العقل وقضِيَّةِ التحسين والتقييح في الفصل التالي.

وقد سارَ خَلْفَ الزمخشري في الاستدلال بهذه الآية الكريمة على عَدَمِ عُذْرِ الجاهل، وأنَّ ميثاقَ الفطرة كافٍ في إقامة الحُجَّةِ على الخلقِ بِصَرَفِ النَّظَرِ هَلْ وَصَلَتْ الحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ إلى النَّاسِ؛ أم لا؟ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا<sup>(٢)</sup> صاحبُ تفسيرِ المنار، ووجهةُ نظره نضعها في النقاطِ التالية:

١ - إِنَّ اللَّهَ - تعالى - أَشْهَدَ النَّاسَ جَمِيعًا أَنَّهُ رَبُّهُمْ وَخَالِقُهُمْ. «أَيُّ: أَشْهَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الذَّرِّيَّةِ الْمَتَسَلْسِلَةِ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا أَوْدَعَهُ فِي غَرِيزَتِهِ وَاسْتَعْدَادِ عَقْلِهِ»<sup>(٣)</sup>

(١) الكشف ج ٢ ص ١٣٠.

(٢) محمد رشيد رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بن بهاء بن ملا علي خليفة القلموني البغدادي الأصل الحسيني النسب صاحب مجلة المنار ولد ونشأ في القلمون من أعمال طرابلس الشام سنة ١٢٨٢ هـ / ١٨٦٥ م وتوفي سنة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م مؤلفاته تفسير المنار، الوحي المحمدي. انظر الأمير شكيب أرسلان في كتابه عنه.

(٣) تفسير المنار ج ٩ ص ٣٢٦.

الميثاقَ الفِطْرِيِّ المذكورَ في الآية الكريمة أي: عهد الاعتراف بربوبية الله - تعالى - من المخلوقين إلى خالقهم - جل وعلا - وإشهاد الخلق عليهم ليس من الضروري أن يكون قول «وحي وتلقين»<sup>(١)</sup> بل؛ هو قول «إرادة وتكوين»<sup>(٢)</sup> واعتراف المخلوقين اعتراف بلسان الحال لا بلسان المقال.<sup>(٣)</sup> أقام الله - تعالى - الحُجَّةَ الميثاقية على الخلق لِيَمْنَعَ احتجاج مَنْ أشركَ يومَ القيامةِ وَيَعْتَذِرُ بتقليد الآباءِ أو الغفلة عن هذه الحُجَّةِ. «أي: فعلنا هذا منعا لا اعتذاركم أو احتجاجكم يومَ القيامة»<sup>(٤)</sup>

٢ - لا عُذْرَ بِالْجَهْلِ في توحيد الربوبية وما يستلزمه من توحيد الإلهية لأنَّ «المرادُ أَنَّهُ - تعالى - لا يقبلُ منهم الاعتذار بالجهل»<sup>(٥)</sup>

٣ - سببُ عدم قبول الاعتذار بالجهل بالتوحيد هو حُجَّةُ الْعَقْلِ والفطرة «فالمرادُ أَنَّهُ - تعالى - لا يقبلُ منهم الاعتذار بتقليد آبائهم وأجدادهم؛ كما أَنَّهُ لا يقبلُ منهم الاعتذار بالجهل بعدما أقامَ عليهم حُجَّةُ الفطرة والعقل»<sup>(٦)</sup>

٤ - هناك فَرْقٌ بَيْنَ الْأَصُولِ والفروع في الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ، لأنَّ الْأَصُولَ تُعْرَفُ عن طريق العقل والفطرة السليمة؛ فهذا يدلُّ «على أَنَّ من لَمْ تَبْلُغْهُ بَعَثَةُ رَسُولٍ لَا يُعَذَّرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالشُّرْكِ بِاللَّهِ - تعالى -»<sup>(٧)</sup>

أما الفروعُ فَلَأَنَّهَا لَا تُعْرَفُ إِلَّا عن طريق الرُّسُلِ، فالنَّاسُ معذورون فيها «وإنَّما يُعَذَّرُونَ بِمُخَالَفَةِ هِدَايَةِ الرُّسُلِ فيما شَاءَهُ إِلَّا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُمْ وَهُوَ أَكْثَرُ الْعِبَادَاتِ التَّفْصِيلِيَّةِ»<sup>(٨)</sup>

ولنا عدة ملاحظات على كلام الأستاذ رشيد رضا نَضَعُهَا كَذَلِكَ في نقاط:

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) تفسير المنار ج ٩ ص ٣٢٢.

(٥) السابق.

(٦) السابق.

(٧) السابق ج ٩ ص ٣٢٦.

(٨) تفسير المنار ج ٩ ص ٣٢٦.



الميثاقَ الفِطْرِيِّ المذكورَ في الآيةِ الكريمةِ أي: عهد الاعتراف بربوبيةِ الله - تعالى - من المخلوقين إلى خالقهم - جل وعلا - وإشهادُ الخلقِ عليهم ليسَ من الضروريِّ أن يكونَ قولُ «وحي وتلقين»<sup>(١)</sup> بل؛ هو قولُ «إرادة وتكوين»<sup>(٢)</sup> واعترافُ المخلوقين اعترافٌ بلسانِ الحالِ لا بلسانِ المقالِ.<sup>(٣)</sup> أقامَ الله - تعالى - الحُجَّةَ الميثاقِيَّةَ على الخلقِ لِيَمْنَعَ احتجاجَ مَنْ أشركَ يومَ القيامةِ وَيَعْتَذِرُ بتقليدِ الآباءِ أو الغفلةِ عن هذه الحُجَّةِ. «أي: فعلنا هذا مَنَعًا لا عذارِكم أو احتجاجِكم يومَ القيامة»<sup>(٤)</sup>

٢ - لا عُذْرَ بالجهلِ في توحيدِ الربوبيةِ وما يستلزمُه من توحيدِ الإلهيةِ لأنَّ «المرادُ أَنَّهُ - تعالى - لا يقبلُ منهم الاعتذارَ بالجهل»<sup>(٥)</sup>

٣ - سببُ عدمِ قبولِ الاعتذارِ بالجهلِ بالتوحيدِ هو حُجَّةُ العقلِ والفطرةِ «فالمرادُ أَنَّهُ - تعالى - لا يقبلُ منهم الاعتذارَ بتقليدِ آبائهم وأجدادهم؛ كما أَنَّهُ لا يقبلُ منهم الاعتذارَ بالجهلِ بعدما أقامَ عليهم حُجَّةَ الفطرةِ والعقل»<sup>(٦)</sup>

٤ - هناكُ فَرْقٌ بينَ الأصولِ والفروعِ في العُذْرِ بالجهلِ، لأنَّ الأصولَ تُعرفُ عن طريقِ العقلِ والفطرةِ السليمةِ؛ فهذا يدلُّ «على أَنَّ من لم تبلغه بعثةُ رسولٍ لا يُعَذَّرُ يومَ القيامةِ بالشركِ بالله - تعالى»<sup>(٧)</sup>

أما الفروعُ فلا تُنْهَى لا تُعرفُ إلا عن طريقِ الرُّسُلِ، فالناسُ معذورون فيها «وإنما يُعَذَّرُونَ بمخالفةِ هدايةِ الرُّسُلِ فيما شأنه ألا يُعرفَ إلا منهم وهو أكثرُ العباداتِ التفصيلية»<sup>(٨)</sup>

ولنا عدةٌ ملاحظاتٍ على كلامِ الأستاذِ رشيدِ رضا نَضَعُها كذلك في نقاطٍ:

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) تفسير المنار ج ٩ ص ٣٢٢.

(٥) السابق.

(٦) السابق.

(٧) السابق ج ٩ ص ٣٢٦.

(٨) تفسير المنار ج ٩ ص ٣٢٦.

مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ مَا تَابَعَهُمْ فِيهِ صَاحِبُ الْمَنَارِ بِجَوَارِ تَأْثَرِهِ الْوَاضِحِ بِالزَّمْخَشَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الْمِيثَاقِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ.

فَيَنْبَغِي أَوَّلًا: تَحْدِيدُ الْأَصْطِلَاحَاتِ وَالْمَقْصُودِ بِهَا عِنْدَ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِثْلَ مَصْطَلَحِي: التَّوْحِيدِ، وَأَصُولِ الدِّينِ، وَكَذَلِكَ التَّحْدِيدُ الْمُنْضَبُطُ لِمَعْنَى (الأصل) ومعنى (الفرع).

وَالْمَثَالُ الْوَاضِحُ لَذَلِكَ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَطَرِيَّةٌ لَمْ يُكَلِّفِ اللَّهُ بِهَا الْبَشَرَ؛ بَلْ كَلَّفَهُمْ بِلَوَازِمِهَا الَّتِي عَرَفْنَا تَفْصِيلَهَا عَنْ طَرِيقِ الرُّسُلِ، وَالْحِسَابِ وَالْعِقَابِ مُرْتَبِطٌ بِالتَّكْلِيفِ عَنْ طَرِيقِ الرُّسُلِ، وَحَيْثُ لَا تَكْلِيفَ هُنَا؛ فَلَا عِقَابَ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ يَقُولُ: إِنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ مُكَلِّفٌ بِهَا الْمَرْءَ مُحَاسَبٌ عَلَيْهَا وَاخْتَلَفُوا: هَلْ هِيَ عَقْلِيَّةٌ أَمْ شَرْعِيَّةٌ، فَإِذَا مَا نَقَلَ نَاقِلٌ عَنْ هَذَا أَوْ ذَاكَ؛ فَيَنْبَغِي أَلَّا يَنْقَلَ الْعِبَارَاتُ عَنْهُمْ، وَيُعَمَّمُ هَذَا الْمَصْطَلَحُ أَوْ ذَاكَ أَوْ يَأْخُذَهُ بِمَفْهُومٍ غَيْرِ مَفْهُومِهِ عِنْدَ صَاحِبِهِ. فَبِإِتِّفَاقِ آيَةِ الْمِيثَاقِ نَقَلَ مُؤَلِّفُ الْجَوَابِ الْمُفِيدِ عَنْ الْقُرْطُبِيِّ قَوْلَهُ: «لَا عُذْرَ لِمُقَلِّدٍ فِي التَّوْحِيدِ» وَلَمْ يُحَدِّدْ مَقْصُودَ الْقُرْطُبِيِّ بِمَصْطَلَحِ التَّوْحِيدِ، هَلْ هُوَ تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ، أَمْ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ؟ بَلْ فَشَّرَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ<sup>(١)</sup> مَعَ أَنَّ الْقُرْطُبِيَّ مَائِلٌ إِلَى الْأَشَاعِرَةِ فِي مَسْئَلَةِ الْكَلَامِيِّ، وَمَقْصُودُ التَّوْحِيدِ عَنْدهُمْ فِي الْغَالِبِ - تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ صَاحِبُ الْمَنَارِ يَقْصُدُ بِالتَّوْحِيدِ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ - وَهَذَا مَا أَرَجَّحُهُ، وَدَلِيلِي عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ نَفْسِ الْآيَةِ: «خَلَقَهُمُ اللَّهُ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ وَأَوْدَعَ فِي أَنْفُسِهِمْ غَرِيزَةَ الْإِيمَانِ وَجَعَلَ مِنْ مَدَارِكِ عَقُولِهِمُ الضَّرُورِيَّةَ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ»<sup>(٢)</sup>. فَهَذَا تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ - فَإِنْ قَصَدَ صَاحِبُ الْمَنَارِ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ فَيُوجِّهُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَمْرٌ فَطَرِيٌّ، وَدَعْوَةُ الرُّسُلِ إِنَّمَا هِيَ لِتَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ وَمَدَارِ الْحِسَابِ وَالْعِقَابِ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَصَدَ بِهِ تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ فَهَذَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الرُّسُلِ وَقَدْ نَبَّهْنَا رَبَّنَا أَنَّهُ لَا يُعَذَّبُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ وَصُولِ بَعْثَةِ الرُّسُلِ إِلَيْهِ.

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْجَوَابِ الْمُفِيدِ فِي حُكْمِ جَاهِلِ التَّوْحِيدِ ص ٢٠، ٢٢

مَطْبَعَةُ الْمَدِينَةِ بِدُونِ تَارِيخٍ.

(٢) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ ج ٩ ص ٣٢٦.

وينبغي ثانيًا: معرفة التفريق بين الأصول والفروع، بمعنى أن الأصول لا عُذْر فيها بالجهل، والفروع فيها عُذْر.

فهذا التفريق أخذهُ المتكلمون من الخوارج والمعتزلة، ويرى ابن تيمية أن هذا التفريق في العذر «ليس له أصل لا عن الصحابة ولا عن التابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام»<sup>(١)</sup>، فهو بدعة محدثة.

وإذا سألنا ابن تيمية من أين جاء المتكلمون ومن سار خلفهم من الفقهاء بهذا التفريق في العذر بين مسائل الأصول ومسائل الفروع؟ يجيبنا بأنه تفريق «مأخوذ من المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم»<sup>(٢)</sup>.

ويُقدِّم سبب رفضه لهذا التفريق بأنه «تفريق متناقض»<sup>(٣)</sup> ولا توجد فواصل تحديدية قاطعة بين ما يُسمَّى بأصول أو فروع، هذه واحدة، أمَّا الثانية فإن الأمر يرجع في عُذر الجاهل أو عذمه ليس إلى الأصل أو الفرع إنما يرجع إلى وصول المسألة إلى الرجل بشكل قاطع للعذر، وهذا من الأمور النسبية التي تختلف من شخص إلى آخر، ومن بيئة إلى بيئة أخرى.<sup>(٤)</sup>

والتعليل الذي قدَّمه الشيخ رشيد رضا في التفرقة بين الأصول والفروع في العذر بالجهل بأنهم «يُعذِّرون بمخالفة هداية الرُّسُل فيما شأنه ألا يُعرف إلا منهم وهو أكثر العبادات التفصيلية»<sup>(٥)</sup> يوجي بوجود مصدرية أخرى للعقيدة غير هداية الرُّسُل، أي أن: الأصول تُعرف بالعقل أو الفطرة، والشرائع لا تُعرف إلا عن طريق الرُّسُل. والذي يميل إليه المحققون أن الرُّسُل جاءوا إلى الناس بجميع الدين؛ أصوله

(١) مجموع الفتاوى ج ٢٣ ص ٣٤٦.

(٢) السابق، وراجع مسائل الماردينية ص ٧٢، وقارن شرح حديث عمران بن الحصين ضمن مجموعة الرسائل والمسائل ج ٢ ص ٣٧٣.

(٣) انظر مجموع الفتاوى ج ١٣ ص ١١٨.

(٤) مجموع الفتاوى ج ١٣ ص ١١٨.

(٥) المنار ج ٩ ص ٣٢٦.



وفروعه<sup>(١)</sup> وأي مصدرية أخرى للمعرفة؛ إنما هي تمهيدية معينة، ومن هنا لا يترتب عليها حساب ولا عقاب.

وحيث إن النصوص القرآنية تتألف فيما بينها مهما تباعدت مواضعها مكوّنة بينها وحدة عضوية ورابطة لا تناقض فيها ولا خلل ولا اختلاف، ومن ثمّ كان الفهم الجزأ لهذه النصوص يُوقِّعنا في أوهام التناقض والإضطراب، ويضطرنا أحياناً إلى تأويلات متعسّفة قد لا نحتاج إليها، ولذلك كان لزاماً علينا أن نحاول فهم هذه النصوص الكريمة فهماً كلياً جامعاً.

وتلك طريقة الراسخين في العلم؛ فهم لم يُهمَلوا المعنى الذي تحويه آية الميثاق بما تحمله من حجة فطرية موضوعية في نفوس بني آدم، وكذلك لم يُفَرِّطُوا في آيات أخرى تدلّ على أصل مُستَبْط من تلك الآيات، وهو أنّه لا عذاب إلا بعد بلوغ حجة الرسالة، يقول ابن تيمية: «أصل لا بُدّ من ثباته وهو: أنّه دلت النصوص على أن الله لا يُعَذِّبُ إلا من أرسل إليه رسولا تقوم الحجة عليه»<sup>(٢)</sup>.

وآية الميثاق فيها حجة وإقرار من جميع المكلفين، وشهادة لله بالوحدانية وبطلان الشرك، والمخالف لهذه الحجة من المشركين يستحق العقوبة، ولا ينبغي أن يكون له عُذْر، ولكن الله لا يُعَذِّبُ مَنْ أَشْرَكَ إلا بعد بلوغ حجة الرُّسُلِ إليه؛ فالفطرة حجة، ومخالفها مستحق للعقوبة، ولكن الرحمة الإلهية تدارك العباد وضمت إليها حجة الرسالة.

يقول ابن القيم: «إنه - سبحانه - أخبر أن حكمة الإشهاد إقامة الحجة عليهم لئلا يقولوا يوم القيامة إنّنا كنّا عن هذا غافلين، والحجة إنّما قامت عليهم بالرُّسُل والفطرة»<sup>(٣)</sup>.

ومؤلف: «الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد» اقتطع الجزء الأول من كلام ابن القيم حول آية الميثاق الذي يوضح فيه حجة الفطرة، وترك الجزء الثاني لها

(١) يراجع في ذلك معارج الوصول في أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول لابن تيمية.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ج ١ ص ٣٠٩.

(٣) الروح ص ٢٨٨.

الذي يَشْتَرُطُ فيه ابنُ القيم انضمامَ حُجَّةِ الرسالة حتى تحلَّ العقوبة، وهو ينقلُ كلامَ ابنِ القيم على أنَّه معه في عدم شرطية بلوغ الرسالة حتى يحلَّ العذاب. وليس الأمرُ كذلك؛ وقد يكونُ له بعضُ العُذرِ لأنَّه ينقلُ كلامَ ابنِ القيم عن طريق صاحبِ المنار، ولم يطلِّع على نصِّ كلامِ ابنِ القيم في الرُّوح. <sup>(١)</sup> وهذا يُنبِّهنا إلى أهميَّة الرجوع إلى المصادر الأصلية، لأنَّ النُّقل عن المصادر الوسيطة يُوقِئنا في أخطاءٍ قد تكونُ جوهريَّة.

ولسنا في حاجةٍ إلى التنبيه - أيضًا - إلى خطورة القراءة الخاطِفة المتسرَّعة؛ وبيان اضطراب نتائجها، فمؤلَّف (الجواب المفيد) - أيضًا - نقلَ كلامَ ابنِ كثيرٍ حولَ آية الميثاق بأنَّها حُجَّة، وفهمَ من ذلك أنَّه لا يَعْذُرُ بالجهل في مسائلِ الأصول. يقولُ ابنُ كثير: «وهذا حُجَّةٌ مُستَقَلَّةٌ عليهم فدلَّ على أنَّه الفطرة» <sup>(٢)</sup> وقال كذلك: «إنَّ المراد بهذا أن جعلَ هذا الإِشهادَ حُجَّةً عليهم» <sup>(٣)</sup> وهذا نوعٌ من التزايد على كلامِ العلماءِ وتحميلٌ للكلامِ فوقَ ما يحتملُ؛ فابنُ كثيرٍ لا يَقْصِدُ ذلك؛ لأنَّه قال في تفسيرِ قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ <sup>(٤)</sup> قال: «إخبارٌ عن عَذْلِهِ - تعالى - وأنَّه لا يُعَذَّبُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ بِإِرْسَالِ الرُّسُولِ إِلَيْهِ» <sup>(٥)</sup> فلم يَثِقْ إِلَّا أَنْ نَقُولَ: إنَّه مع العلماءِ الذين يَعْذُرُونَ بالجهل في الأصول والفروع جميعًا وليس كما فهمَ مؤلَّف (الجواب المفيد).

وينبِّهنا الدكتورُ فاروقُ الدسوقي <sup>(٦)</sup> إلى قاعدةٍ في غاية الأهميَّة: أننا إذا أردنا أن نستخلصَ حقيقةً قرآنيَّةً واحدةً، فلا بُدَّ أن نرجِعَ إلى القرآنِ كُلِّه؛ مُعلِّلاً ذلك: «بأنَّ القرآنَ الكريمَ يحملُ طابعَ الوَحْدَةِ؛ لأنَّه صادرٌ مِنَ الواحدِ - سبحانه وتعالى -

(١) الجواب المفيد ص ٢٣.

(٢) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٦.

(٣) السابق.

(٤) الإسراء ١٥.

(٥) تفسير القرآن العظيم ج ٥ ص ٥٠.

(٦) أستاذ بجامعة الإسكندرية.

وكذلك القرآن يُفسَّرُ بعضُه بعضًا<sup>(١)</sup>.

ولكنه عندما أرادَ أن يوفقَ بين حُجَّةِ آية الميثاق، وآية رَفْعِ العذابِ حتى تأتي بعثَةُ الرُّسُلِ، قال: هذه في الأصول؛ وهذه في الفروع، وخَرَجَ لنا بنتيجة هي: أن مَنْ لَمْ تَصْلُهُ بعثَةُ الرُّسُلِ مُعَذَّبٌ على الشَّركِ فقط دونَ الشرائع التي لا تُعرَفُ إلا عن طريق الرُّسُلِ.<sup>(٢)</sup>

مع أن أستاذنا الدكتور حينما أرادَ أن يُناقِشَ المتكلمين الذين يحتجُّون بالمعرفة العقلية ويقولون: إنَّ العقلَ حُجَّةٌ وأنه يهدي الإنسانَ إلى الحقِّ والخير؛ ذَكَرَ لهم «أنَّ الرِّسَالَاتِ السَّمَاوِيَّةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ حَتَّى لَا يُرَّرَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَلَالَةً وَفُسُوقَهُ بِالْجَهْلِ» **﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾**<sup>(٣)</sup> فلو كَانَ الْعَقْلُ وحده كافيًا بهداية الإنسان... لما جاز للناس أن يحتجُّوا بعدم إرسالِ الرُّسُلِ<sup>(٤)</sup>.

فمَهْمَةُ الرُّسُلِ ليست لبيانِ الشرائع فقط، بل لمعرفةِ اللَّهِ وتوحيده وبيانِ أسمائه وصفاته؛ ولذلك كَانَ دَيْدَنُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ أَصُولَ الدِّينِ وفُروعه قد بينها الرسول ﷺ ولم يتركها للمعرفة العقلية التي كثيرًا ما تَضِلُّ ولا للمعرفة الفطرية التي تُعَدُّ تمهيدية وتعرضُ للطَّمْسِ والتغيير ولا يترتب عليها في الغالبِ أيُّ أحكامٍ شرعية في الدنيا، ولا يترتب عليها عذابٌ في الآخرة والمتكفلُ بكلِّ ذلك بعثَةُ الرُّسُلِ.

فإذا قلنا أنَّ الفطرةَ معناها الإسلامُ، فهي بمعنى القبولِ والموافقة للإسلام، والحقُّ المغرورُ في النفسِ موافقٌ للحقِّ الذي جاء به الرُّسُلُ، وليس ذلك معناه خروجُ الناسِ إلى هذه الدنيا وقد تمثَّلوا الإسلامَ عقيدةً وشرعةً، فما أبعدَ هذا الفهم عن الحقِّ والواقع!

ألا يجوزُ لنا أن نقولَ لأستاذنا ونكرِّرُ له نَفْسَ حُجَّتِهِ في الردِّ على مَنْ قال بِحُجَّةِ

(١) القضاء والقدر في الإسلام ج ١ ص ٤٧ طبعة دار الدعوة.

(٢) القضاء والقدر ج ١ ص ٢٣٠.

(٣) النساء ١٦٥.

(٤) السابق ج ١ ص ٦٣.



العقل وأن العذاب واقع به؟ فنقول له: لو كانت الفطرة وحدها كفيلاً بهداية الإنسان إلى الحق الكامل لما جاز للناس أن يحتجوا بعدم إرسال الرسل، وقد نزلت الرسالات حتى لا يُترَّر أحد يوم القيامة ضلاله وفشوقه بالجهل.

فالحقيقة القرآنية المستخلصة من القرآن الكريم كله: أن بعثة الرسل هي التي تفصل بين العباد؛ فريق في الجنة وفريق في السعير، وأن الحساب والعقاب مترتب على هذه البعثة. <sup>(١)</sup> يقول الله - تعالى -: ﴿وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَائِئَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ <sup>(٢)</sup>.

يقول ابن الوزير: «فلولا أن كتابها هو موضوع الحجة عليها في أمور الدين ومهماته ما اختص بالدعاء إليه» <sup>(٣)</sup> فالبيان الشرعي للعقيدة هو الكتاب، وهو فيصل التفرقة بين الكفر والإيمان، قال - تعالى -: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ <sup>(٤)</sup> فمهمة الكتاب بيان الدين وحفظه وتمييز الحق من الباطل <sup>(٥)</sup>.



(١) لبيان هذه الحقيقة انظر زاد المعاد ج ٢ ص ٥٦ مؤسسة الرسالة تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ط ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م، طريق الهجرتين ص ٤١٤ مكتبة المتنبى القاهرة بدون تاريخ، ومدارج السالكين ص ٤٨٨ دار الحديث القاهرة بدون تاريخ، مفتاح دار السعادة ص ٤٦ كلها لابن قيم الجوزية

(٢) الجاثية ٢٨.

(٣) إيثار الحق ص ١٠٧ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٥م.

(٤) الشورى ١٧.

(٥) السابق ص ١٠٧.

## الفصل الثاني

### الحجة الثانية

#### (العقل)

#### أولاً: التعريف اللغوي:

الإنسان مخلوق له خصوصية وتفرد عن سائر مخلوقات الله، وقد جعل الله له وعياً يقينياً بيقينه الخاص وحقيقته الذاتية<sup>(١)</sup>، وكذلك جعل له وعياً بأكبر الحقائق الكونية وهو الفطرة التي خرج إلى الكون وهو يحملها بين طيات نفسه، ولا تناقض بين هذه الفطرة، وهي (الحجة الأولى) وبين العقل وهو (الحجة الثانية)، فالفطرة أعم والوعى أخص<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن تعرّفنا في الفصل السابق على الحجة الأولى فعلينا أن نتعرف على الثانية وهي (العقل)، وأصله في اللغة مُكَوَّنٌ من حروف ثلاثة: (العين والقاف واللام)، ومُعْظَمُ هذه المادة تدور حول حِجْسَةٍ في الشيء أو ما يقارب الحِجْسَةِ<sup>(٣)</sup>. والعقل لم يخرج عن هذا الأصل؛ لأنه الحابس عن ذميمة القول والفعل<sup>(٤)</sup> فكأنه يقوم بوظيفة حارس أخلاقي يقيظ أمين.

والعقل في اللغة كذلك: الحِجْر والنهي<sup>(٥)</sup> وعَقَلَ فلانٌ بعد الصُّبا: أي عرف الخطأ<sup>(٦)</sup>، وهناك تعليل لتسمية العقل؛ يقول أصحابه: سُمي عقل الإنسان عقلاً؛ لأنه يعقله من اتباع الغي والهلاك<sup>(٧)</sup>.

(١) الله - للعقاد ص ١٨٦، كتاب الهلال ١٩٥٤ م.

(٢) السابق.

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص ٦٧٢.

(٤) السابق ص ٦٧٣.

(٥) مختار الصحاح مادة عقل ص ٤٧٤ دار الكتب العربية بيروت بدون تاريخ.

(٦) أساس البلاغة للزمخشري مادة عقل ص ٦٤٧.

(٧) مفتاح دار السعادة لابن القيم ص ١٢٩ ط بيروت.

وكذلك يُطْلَقُ عليه حَجَرًا؛ لَأَنَّ الْحِجْرَ يَمْنَعُ مَا حَوَاهُ؛ وكذلك العقلُ، ويأتي - أيضًا - العقلُ بمعنى الدِّيَّةِ وَالْحِصْنِ وَالْمَلْجَأِ وَالْقَلْبِ<sup>(١)</sup>. ولا نَعْدَم - أيضًا - تعليلًا لهذه التسميات الأخرى للعقل ولكن يطول بنا المقام إذا ذهبنا نستقصي هذه التعليلات؛ ولأَنَّ الأشياءَ تَتَضَيِّحُ من خلال ضِدِّها، فالعقلُ ضِدُّه الْحُمُوقُ<sup>(٢)</sup> لِيُبْرَزَ معناه من خلال ضِدِّه، والعقلُ يُفْهَمُ من خلالِ الموصوفِ به فحينما نقول: رجلٌ عاقلٌ أي: الجامع لأمره ورأيه<sup>(٣)</sup>.

وأبرز سِمَةٍ من سماتِ العقلِ أَنَّهُ الْمُمَيِّزُ لِلْإِنْسَانِ عن غيره من المخلوقات، وهي النِّعْمَةُ الإلهية التي هي سببُ التكليفِ والتشريفِ والخلافةِ. ونجدُ أحيانًا - تعريفًا للعقل في كتب اللغة بمعنى الوظائف التي يقوم بها، فصاحبُ القاموسِ المحيط يقول: «العقلُ العلمُ بصفاتِ الأشياءِ مِنْ حُسْنِهَا وَقُبْحِهَا وَكَمَالِهَا وَنُقْصَانِهَا، أو العلمُ بخيرِ الخَيْرَيْنِ أو شرِّ الشَّرَّيْنِ أو مُطْلَقٌ لأُمُورٍ أو لِقُوَّةٍ بها يكونُ التَّمْيِيزُ بينَ الْقُبْحِ وَالْحُسْنِ»<sup>(٤)</sup>، فهنا قد عرَّفَه عن طريق ما يقومُ به للإنسانِ ونستطيعُ أَنْ نَضَعَهُ في نقاطٍ توضيحيةٍ شارحةٍ؛ فالعقلُ:

- ١- يُمَيِّزُ الأشياءَ وَيُمَيِّزُ صفاتها.
- ٢- يَعْرِفُ الْحَسَنَ مِنَ الْقَبِيحِ.
- ٣- يَفْصِلُ بينَ الكاملِ والناقصِ مِنَ الأشياءِ.
- ٤- يُفَرِّقُ بينَ الخيرِ والشرِّ.

ومما أسلفناه؛ يتبينُ لنا أن المعجميين العربَ قد تَبَّعُوا استعمالَ العربِ للفظِ العقلِ، ولم يكتفوا بالتحديدِ الضيقِ لها؛ بل سارُوا معها في سياقاتها المختلفة، فَبَرَزَ الجانبُ النظريُّ للعقلِ مِنْ فِهْمٍ وَإِدْرَاكِ وَعِلْمٍ، وتجلَّى الجانبُ العمليُّ مِنْ مَنَعِ النَّفْسِ عن الانسياقِ وراءَ الشهواتِ. فهو ليس سببًا للتكليفِ فقط؛ بل هو من أعظمِ

(١) القاموس المحيط مادة (عقل) ج ٤ ص ١٨.

(٢) لسان العرب مادة (عقل) ج ٥ ص ٤٦-٣٠.

(٣) القاموس المحيط مادة (عقل).

(٤) السابق مادة (عقل).



أسباب السعادة في الدنيا والنجاة في الآخرة.

### ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

العقل من أجل الهبات الربانية للإنسان فلا تُوجدُ نعمةٌ تساويه؛ أو تقتربُ من فضله ومهما أُوتى الفردُ من نعمٍ فليستُ بِنافعةٍ له إن لم يُوجدْ معها عقلٌ. وعلى الرغم من خطر هذه النعمة وعظيم أثرها؛ إلا أننا نجدُ صعوبةً شديدة في الوصول إلى تعريف جامع لمعنى العقل؛ مع أننا نعرفُ وظائفه وأثره في الإنسان، وقد أظهر لنا هذه الصعوبة أبو حيان التوحيدي<sup>(١)</sup> في نقله عن شيخه عيسى بن علي بقوله: «لو أن الأولين اجتمعوا في صعيد واحد واعتبر كل واحد قوة الباقيين لم يحدوا العقل مُصيين»<sup>(٢)</sup> بل إنهم سيُعرفونه من خلال آثاره المختلفة، أما حدُّه على فرض اجتماع هؤلاء الناس ليصلوا إليه فلا يمكنُ - أو على حدِّ تعبيره - لما بلغوا منه حدًّا، ولا استوعبوا منه جزءًا<sup>(٣)</sup>.

وتحديدُ ماهية العقل - إلى جانب صعوبتها - لا تعودُ بالنفع، ولكي نُعرف العقلَ تعريفًا صحيحًا؛ فلا مفرَّ من البحث عن آثاره وفوائده، وهذا في تصوُّري سيُظهر من خلال البحث عن مفهوم العقل عند المسلمين مقارنةً بمفهوميهِ في الفلسفة اليونانية، وكذلك المشائين من فلاسفة المسلمين، وبيان مدى تأثرهم بالفلسفة اليونانية، وموقف الباحثين المسلمين منهم. وسنبحثُ ذلك بشكلٍ موجزٍ في الصفحات التالية.

### أ - العقل عند المعتزلة:

لا بُدَّ أن يكونَ للمُعْتَزِلَةِ طَرَحٌ لمفهوم العقل؛ وخاصةً أنهم أولَوْه أهميةً كبيرةً

(١) هو علي بن محمد بن العباس التوحيدي أبو حيان فليسوف متصوف معتزلي قال يقوت شيخ الصوفية فليسوف الأدباء من مؤلفاته. المقابسات. الصداقة والصدق. البصائر والذخائر. الإمتاع والمؤانسة. الإشارات الإلهية. ولد ببغداد ٣١٢ هـ وتوفي حوالي ٤٠٣ هـ. الأعلام ٤ / ٣٢٦

ومقدمة السند وبي المقابسات ص ١٨

(٢) المقابسات ص ٣٢١ تحقيق حسن السندوي دار معاد الصباح بدون تاريخ.

(٣) السابق.

ومعروفة لمن يُراجع تاريخهم ومواقفهم الفكرية؛ سواءً داخل دائرة المسلمين في حوارهم مع الفرق الإسلامية، أو خارجها في جدالهم مع غير المسلمين.

والمعتزلة - ومعهم أكثر المتكلمين - تربط ربطاً وثيقاً بين التكليف وتعريف العقل؛ أو بين البلوغ والعقل؛ لأنه مناط التكليف؛ ولذلك يُقدّم أبو الهذيل العلاف أحد مُتقدّمي المعتزلة وصفاً للعقل يقول: «إنّه علم الاضطرار الذي يفرّق الإنسان به بين نفسه والحمار وبين السماء والأرض وما أشبه ذلك، ومنه القوة على اكتساب العلم»<sup>(١)</sup> فالعقل عند أبي الهذيل علمٌ وهبيٌّ لا كسبيٌّ يُميّز الإنسان به بين الأشياء المختلفة بصفاتها، وكذلك هو هبة ربّانية تُهيئ الإنسان لتلقّي العلم.

أما محمّد بن عبد الوهاب الجبائي<sup>(٢)</sup> فيعرض تعريفاً للعقل متأثراً بالاستعمال اللغوي، فيقول: «العقل هو العلم، وإنما سُمّي عقلاً؛ لأنّ الإنسان يمتنع نفسه به عمّا لا يمتنع المجنون نفسه عنه، وأنّ ذلك مأخوذٌ من عقال البعير»<sup>(٣)</sup> فالعقل عند الجبائي علمٌ يتوصّل المرء به إلى عدم السقوط في الأفعال والتصرفات التي لا تليق بالإنسان السويّ الموصوف بين الناس بالاتزان والتعقل؛ ولأنّ العقال يمتنع البعير من الانفلات الذي قد يُضُرُّ به، كذلك العقل يمتنع صاحبه من التصرفات الشاذّة المُضِرّة به وبمن حوْله.

والمعتزلة يرتفع عندها العقل إلى درجة أكبر من درجة الحواس؛ لأنّ الحواسّ تخدع الإنسان، والعقل لا يخدع، لصواب حكمه. يقول أبو عثمان الجاحظ<sup>(٤)</sup>:

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري تحقيق محي الدين عبد الحميد ج ٢ ص ١٧٥ ط ٢ دار النهضة المصرية ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.

(٢) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي ولد سنة ٢٣٥ هـ / ٨٤٩ م : من أئمة المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره، وإليه نسبة الطائفة (الجبائية) نسبته إلى جبي من قرى البصرة اشتهر في البصرة وتوفي سنة ٣٠٣ هـ / ٩١٦ م ودفن بجبي له تفسير حافل مطول ردّ عليه الأشعري. انظر المقرئ ٣٤٨/٢، وفيات الأعيان ٤٨٠/١، ومفتاح السعادة ٣٥/٢.

(٣) مقالات الإسلاميين ص ١٧٥.

(٤) أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ ولقب بالجاحظ لبحوث عينيه ولد بالبصرة أوائل سنة ١٥٠ هـ / ٧٦٧ م وتوفي فيها سنة ٢٥٥ هـ / ٨٦٨ م وهو أشهر كتاب العربية ومن مؤلفاته البيان والتبيين، الحيوان، البخلاء، أخلاق الملوك انظر ال هرسنت لابن التديم ص ١١٦ وص ١٢٠.

فلا تذهب إلى ما تُريك العين، واذهب إلى ما يُريك العقل، وللأُمُور حُكْمَانِ: «ظاهرٌ للحواسِّ وحُكْمٌ باطنٌ للعقول، والعقل هو الحُجَّة»<sup>(١)</sup> فالعقل له دَوْرٌ نقديّ، حُكْمُهُ مُقَدَّمٌ على حُكْمِ الحواسِّ، فالذي يؤولُ إليه العقل هو الحُجَّةُ المعوّلُ عليها. والجاحظ - هنا - عرّف العقل من خلالٍ وظيفته الحيوية ومن منظورٍ نقديّ مُقَارِنٍ يبيّن دَوْرَ العقل ودَوْرَ الحواسِّ لينتهي إلى تقديم العقل وتفضيله على الحواسِّ. وللقاضي عبد الجبار تعريفٌ للعقل؛ وفي الوقت ذاته قد حدّد فيه شرطَ التكليف، يقول: «اعلم أن العقل هو عبارة عن جُمْلَةٍ من العلوم المخصوصة؛ متى حصلت من المكلف صحّ منه النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كُلف»<sup>(٢)</sup> فهي مجموعة من العلوم أي: لا بُدّ من اجتماعها فإذا وُجدت في الشّخص يجبُ عليه النظر والاستدلال؛ وكذلك القيام بأداء ما طُلب منه من ربّ العالمين. والمرء إذا وُجدت فيه هذه العلوم المخصوصة يمكن أن نسمّيه مُكلّفاً ونسمّيه كذلك عاقلاً. ومما سبق يتبيّن لنا أن للعقل أهمية كبيرة عند المعتزلة:

١ - فأبو الهذيل في تعريفه للعقل يجمع بين أمرين: فهو علمٌ تمييزيٌّ وقوةٌ، ويبدو أنّه في الأمر الثاني متأثرٌ بالفلاسفة<sup>(٣)</sup>.

٢ - والجبائي في تعريفه للعقل مالٌ إلى اللغة، وركّز على الوظيفة الاجتماعية للعقل.

٣ - والقاضي عبد الجبار - لاشكٌ - أنه متأثرٌ بمن قبله من المعتزلة لإشارتهم إلى الدور التمييزي للعقل وكذلك العلم. وتجنّب القاضي وصف العقل بالقوة الكامنة مُبتعداً عن آراء الفلاسفة، واعتبر الدور التصاعدي للعلوم المخصوصة حتى تصل بصورتها المتكاملة، وحينئذ يُمكن تسميتها عقلاً؛ ويصبح التكليف ممّن وصلت هذه المعلومات عنده إلى حدّ الكمال.

(١) كتاب الحيوان تحقيق عبد السلام هارون ص ٢٠٧.

(٢) المغنى ج ١١ ص ٣٧٥ تحقيق محمد علي النجار - القاهرة ١٩٦٥.

(٣) العقل عند المعتزلة حسنى زينة ص ٣٣ دار الآفاق بيروت الطبعة الثانية - ١٩٩٨ م.



٤ - وَيُمْكِنُ لَنَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ وَصْفَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي تَصَوُّرِهِمْ لِلْعَقْلِ أَنَّهُ لَيْسَ تَقْلِيدًا لِلْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ نَابِعٌ مِنْ تَجَارِبِهِمْ وَفَهْمِهِمْ وَتَقْدِيرِهِمْ الْخَاصُّ لِلْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ وَدَوْرِهِ فِي شُكْرِ الْمُنْعِمِ، وَهُوَ تَكْلِيفٌ عَقْلِيٌّ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ شَرْعِيًّا، وَقَدْ جَعَلُوا مِنْ أَعْلَى وَظَائِفِهِ الْقُدْرَةَ الْمَطْلُوقَةَ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَهِيَ قَضِيَّةُ التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهَا.

### ب - الْعَقْلُ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ:

قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي بَيَانِ تَعْرِيفِ الْعَقْلِ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ، يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ عَمُومًا حِينَمَا يُقَدِّمُونَ تَصَوُّرَهُمْ لِلْعَقْلِ لَا يَقْصِدُونَ تَقْدِيمَ مَنْظُومَةٍ مُتَكَامِلَةٍ لِلْعَقْلِ تَرْفُضُ مَا عَدَاهَا مِنَ التَّفْسِيرَاتِ وَالتَّوْضِيحَاتِ لِلْعَقْلِ الْإِنْسَانِيِّ فِي جَمِيعِ جَوَانِبِهِ، وَإِنَّمَا مَقْصُودُ الْمُتَكَلِّمِينَ بِالْعَقْلِ هُوَ مَا «يُتَّصَرُّ التَّكْلِيفُ بِحَصُولِهِ، وَإِذَا قُدِّرَ عَدَمُهُ، ارْتَفَعَ التَّكْلِيفُ»<sup>(١)</sup> فَالِإِهْتِمَامُ مُنْصَبٌّ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَمَانَةِ الَّتِي خُلِقَ الْإِنْسَانُ لِيَحْمِلَهَا.

الْأَشْعَرِيُّ<sup>(٢)</sup> يَصِفُ الْعَقْلَ بِأَنَّهُ: الْعِلْمُ بِبَعْضِ الضَّرُورِيَّاتِ<sup>(٣)</sup>. وَوَصَفُ الْأَشْعَرِيِّ الْعَقْلَ بِالْعِلْمِ إِنَّمَا هُوَ وَصْفٌ فَعْلٍ مِنْ أَعْيَالِهِ، وَقَدْ ابْتَعَدَ عَنْ تَسْمِيَةِ الْعَقْلِ بِأَنَّهُ قُوَّةٌ أَوْ آلَةٌ؛ وَلَمْ يَقُلْ بِأَنَّهُ عِلْمٌ مُطْلَقٌ، بَلْ إِنَّهُ عِلْمٌ بِبَعْضِ الضَّرُورِيَّاتِ، وَهِيَ الْعُلُومُ الْبَدْهِيَّةُ الَّتِي تَحْصُلُ بِلَا نَظَرٍ وَلَا رَوِيَّةٍ، وَيَسْتَطِيعُهَا كُلُّ شَخْصٍ. وَقَالَ: (بَعْضُ الضَّرُورِيَّاتِ) وَلَمْ يَقُلْ: كُلُّهَا؛ حَتَّى لَا يُعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الضَّرِيرَ وَمَنْ لَا يُدْرِكُ يَنْصَفُ بِالْعَقْلِ مَعَ انْتِفَاءِ عُلُومٍ ضَرُورِيَّةٍ عَنْهُ<sup>(٤)</sup> أَيْ: بَعْضَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ.

(١) شرح الإرشاد لأبي بكر بن ميمون الناشر مكتبة الأنجلو سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.  
(٢) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري ولد سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م وتوفي سنة ٣٢٤ هـ / ٩٣٦ م في بغداد من مؤلفاته مقالات الإسلاميين، الإبانة في أصول الديانة. انظر طبقات الشافعية ٢/٢٤٥، المقرئ ٢/٣٥٩. ابن خلكان ١/٣٢٦، الأعلام ٤/٢٦٣.

(٣) المواقف لعصد الدين الإيجي ص ١٤٦ مكتبة المتنبى بدون تاريخ.

(٤) كتاب الإرشاد إلى قواطع في أصول الاعتقاد ص ٣٦ لأبي المعالي الجويني تحقيق أسعد تميم مركز الخدمات والأبحاث الثقافية مؤسسة الكتب الثقافية بيروت سنة ١٩٨٥.

أما البغدادي<sup>(١)</sup> فيصفُ العقولَ من خلال زاوية مُعَيَّنَةٍ فهي تدلُّ على صِحَّةِ الصحيح واستحالة المحال<sup>(٢)</sup> فالشخصُ الذي لا مانعَ عندهُ من اجتماعِ الضدين وأنَّ الواحدَ أكثرَ من الاثنين لا يُمكنُ أن يوصفَ بأنَّه عاقلٌ.

وجاء أبو المعالي الجويني<sup>(٣)</sup> فجمَعَ فيما يبدو بين التعريفين السابقين؛ فذكر «أنَّ العقلَ علومٌ ضروريَّةٌ بتجويزِ الجائزات واستحالة المستحيلات»<sup>(٤)</sup>، فعند الجويني؛ يَتَّصِفُ بالعقلِ ويَصِحُّ تكليفه مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ اجتماعِ الضدين لا يُمكنُ وقوعه وأنَّ الأمورَ المعلومة لا تخرجُ عن النفي أو الإثبات، وأنَّ أيَّ موجودٍ لا بُدَّ أن يكونَ حادثاً أو قديماً.

ويسوق أبو حامد الغزالي بقلمه السيَّال المعاني المختلفة للعقل الإنساني في نشاطاته الحياتية المختلفة من لَدُنْ ولادة الإنسان حتى مماته؛ وهو عنده أقسام: <sup>(٥)</sup>  
١ - استعدادٌ خاصٌّ نستطيعُ أن نفرِّقَ به بين الإنسان والحيوان. وهذا الذي سمَّاه بعض المتقدِّمين غريزةً. يقول الغزالي عن العقل: «إنَّه الوصفُ الذي يفارقُ الإنسانَ به سائرُ البهائم»<sup>(٦)</sup>.

٢ - التمييزُ الفطريُّ الضروريُّ بين الأشياء، ومثاله كالعلم بأنَّ الاثنين أكثرُ من الواحدِ<sup>(٧)</sup> وهو العقل عند المتكلمين السالف ذِكرُهُ وهو الذي يَصِحُّ به التكليف.

(١) هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر المعروف بالخطيب مولده في غزية وهي في منتصف الطريق بين مكة والكوفة سنة ٣٩٢ هـ / ١٠٠٢ م منشأه ووفاته ببغداد سنة ٤٦٣ هـ / ١٠٧٢ م من مصنفاته تاريخ بغداد، الكفاية في علم الرواية، الفوائد المنتخبة، الأسماء المبهمة، المتفق والمفترق. انظر معجم الأدباء ٢٤٨/١، طبقات الشافعية ١٢/٣، وفيات الأعيان ٢٧/١ النجوم الزاهرة ٨٧/٥.

(٢) أصول الدين للبغدادي ص ٢٠٢ دار الكتب العلمية ١٩٨١ م.

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي الملقب بإمام الحرمين ولد في جونه من نواحي نيسابور سنة ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م وتوفي سنة ٤٧٨ هـ / ١٠٨٥ م من كتبه غيات الأمم، والعقيدة النظامية. انظر وفيات الأعيان ٢٨٧/١، التمهيد ص ٢٠٩، الأعلام ١٦٠/٤.

(٤) الإرشاد ص ٣٧.

(٥) إحياء علوم الدين ج ١ ص ١٠١ الريان للتراث ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

(٦) السابق نفس الصفحة.

(٧) السابق ص ١٠٢.

٣ - الخبرات المستفادة من التجارب يتعلمها المرء ويطبقها في حياته يقول: «علوم تُستفاد من التجارب بمجاري الأحوال فإن من حنكته التجارب وهذبه المذاهب يقال إنه عاقل»<sup>(١)</sup> ومن لم يتعلم من تجاربه موصوف بغير ذلك.

٤ - النظر في العواقب وتهذيب النفس وإبعادها عن الشهوات. يقول الغزالي: «من يعرف عواقب الأمور ويقمع الشهوة الداعية إلى العاجلة ويقهرها فإذا حصلت هذه القوة يُسمى صاحبها عاقلاً»<sup>(٢)</sup>.

والمصنفات في مدح العقل تدور حول هذا المعنى؛ مثل كتاب (العقل) لابن أبي الدنيا، وينبّه الغزالي أن ما جاء على ألسنة المتصوفة في ذم العقل إنما يدور حول معنى الجدلي المذموم في الشرع.

ومن النقد الموجه لمن جعل العقل اسماً للعلوم الضرورية - التي لا يخلو منها عاقل - أنهم لم يَدْخِلُوا فيه بعض الأعمال الضرورية التي لا ينفك عاقل عنها. ومن ثم فإن من رؤى يُلقي نفسه في نار أو ماء؛ فيغرق أو نحو ذلك من المضار التي لا فائدة فيها<sup>(٣)</sup> فإننا نقول عنها أعمال خارجة عن أفعال العقلاء. فإن قالوا: نعم. بطل قولهم بحضرة في العلوم الضرورية، ولا بُد من دخول هذه الأعمال في مُسمى العقل، ولهذا؛ فمن الأسلم أن يُقال: غريزة تستلزم هذه العلوم وتلك الأعمال<sup>(٤)</sup>.

ثم يجيء لنا الرازي بتعريف للعقل يُحاول فيه أن يتحاشى النقد الذي قد يُوجه إلى التعريفات السابقة؛ فيقول «إن العقل غريزة يلزمها هذه العلوم البديهية عند سلامة صحة الحواس»<sup>(٥)</sup> فالعلوم الضرورية غير مُحَقَّقة عند النائم ويُسمى عاقلاً، والغافل غير المنتبه قد لا يستحضر بعض البديهيات، ويُسمى عاقلاً، لهذا لا بُد أن

(١) السابق.

(٢) إحياء علوم الدين نفس الصفحة.

(٣) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية لابن تيمية ص ٢٧٣ تحقيق د. موسى سليمان الدويس مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨.

(٤) السابق نفس الصفحة.

(٥) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين لفخر الدين الرازي ص ١٠٤ الناشر مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ.



يسبق هذه العلوم الاستعداد الخاص الذي سَمَّاهُ الرازي: غَرِيزَةً. واشترط صحة الحواس يؤكد لنا أن الرازي دقق في التعريفات السابقة وتجنب ما يُعترض عليها في حق مَنْ فَقَدَ بعضها كالأعمى والنائم.

### ● ومَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ لَنَا:

- ١- الأشاعرة يهتمون بتعريف العقل كمناطٍ للتكليف.
- ٢- مَسَلَّكَ الجمع وحذف ما يُعترض عليه وهو نهج الأشاعرة في تصوير العقل من الجويني حتى الرازي.
- ٣- صوّر الغزالي العقل من وظيفته الأولى وكوسيلة تمييز معرفي وخبرة معاشية وأخيراً كمناطٍ للنجاة في الآخرة.

ج - العقل عند الجمهور: (الفقهاء - المحدثون - أكثر الأصوليين):

المنقول عن الإمام الشافعي وأبي عبد الله بن مجاهد في تعريف العقل «أنه آلة التمييز»<sup>(١)</sup> فالشافعي - هنا - جعل الشيء الذي يستطيع به المرء أن يميز بين الأشياء المختلفة. والملاحظ أنه لم يجعله آلة بل قيدها بالتمييز - المهمة الرئيسة لهذه الآلة. وقد نقل إبراهيم الحري عن الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup> أنه قال: «العقل غريزة»<sup>(٣)</sup>. ومثل ذلك تعريف الحارث بن الأسد المحاسبي<sup>(٤)</sup> يقول: «فالعقل غريزة جعلها الله سبحانه في الممتحنين من عباده؛ أقام به على البالغين للحلم الحجة»<sup>(٥)</sup> ملكة

(١) بغية المرتاد لابن تيمية ص ٢٦٢.

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبيد الله الشيباني الوائلي إمام المذهب الحنبلي ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ / ٧٨٠ م فنشأ منكباً على طلب العلم وتوفي سنة ٢٤١ هـ / ٨٥٥ م من كتبه المسند، والرد على الزنادقة، والزهد. انظر ابن عساكر ٢/٢٨، حلية الأولياء ٩/١٦١، صفة الصفوة ٢/١٩٠، الأعلام ١/٢٠٣.

(٣) أخبار الأذكياء لأبي الفرج بن الجوزي ص ٩ تحقيق محمد مرسى الخولي ١٩٧٠ المكتب الشرقي للنشر والتوزيع.

(٤) هو الحارث بن أسد المحاسبي أبو عبد الله من أكابر الصوفية كان عالماً بالأصول ولد ونشأ بالبصرة ومات ببغداد سنة ٢٤٣ هـ / ٨٥٧ م من مؤلفاته آداب النفوس، شرح المعرفة، المسائل في الزهد، والبعث والنشور. انظر ميزان الاعتدال ١/١٩٩، تهذيب التهذيب ٢/١٣٤ صفة الصفوة ٢/٢٠٧ حلية الأولياء ١٠/٧٣.

(٥) شرف العقل وماهيته للحارث المحاسبي ص ١٠٩ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب =

منحها الله لكل من يصل إلى سن التكليف أقام به على العباد برهانه وحجته. ومذهب الحارث في العقل أنه لا يُعرف إلا بأفعاله ولا يستطيع أحد أن يعرف ماهية العقل، وعلى النقيض من رأي الفلاسفة فهو غير موصوف بجسمية أو بأي صفة من صفات الجسمية كالطول والعرض وكذلك ليس له طعم ولا لون ولا يُقدر أحد أن يجسه أو يمشه. أو - بلغة الفلسفة ليس العقل بجوهر. ونستطيع أن نتعرف على العاقل من خلال سعيه في أمور دينه أو دُنياه إلى ما ينفعه وتجنُّبه ما يضره، وإذا سعى المرء دائماً في كل ما يضره بلا فائدة، فإننا نحكم عليه بالحمق الذي هو سلب العقل.

ويذهب ابن تيمية إلى أن تفسير العقل بالغريزة هو اتجاه جمهور العلماء؛ ويُقصدُ بها ملكة في الإنسان؛ به يعلم ويُميَّز ويُقصدُ المنافع دون المضار<sup>(١)</sup>؛ غير أنه يضرب لها أمثلة: «في (العين) قوة بها يبصر الإنسان وفي (اللسان) قوة بها يذوق و(الجلد) قوة بها يلمس»<sup>(٢)</sup> كذلك في الإنسان غريزة تُميَّز بها ويعلم وهي موجودة داخل كينونة الإنسان ككل، فإذا تعلقت بالتفكير ارتبطت بالدماغ، وإذا تعلقت بالإرادة ارتبطت بالقلب<sup>(٣)</sup> وهكذا.

ويرى أستاذنا الدكتور محمد السيد الجلّيند أن كلمة (غريزة) في تعريف العقل مُجملة، وتحتاج إلى توضيح؛ لأنها قد تلبس عند البعض بالغرائر الدنيا في الإنسان، والأفضل أن نضع مكانها كلمة (وظيفة) ليتضح المعنى الحقيقي لمفهوم العقل عند السلف. يقول: «إنه وظيفة إدراكية يتعاون في أدائها جميع ملكات الإنسان المعرفية؛ ما عرفناه منها وما لا نعرفه»<sup>(٤)</sup>.

والمأوردي<sup>(٥)</sup> - حينما أراد إن يُعرف العقل -، فصل بين جانبين: الجانب الغريزي،

= العلمية ١٤٠٦ - ١٩٨٦ الطبعة الأولى بيروت..

(١) مجموع الفتاوى ج ٩ ص ٢٨٧.

(٢) السابق نفس الصفحة بتصرف.

(٣) السابق ص ٣٠٣ ص ٣٠٤.

(٤) منهج السلف بين العقل والتقليد ص ٣١ مطبعة العمرانية ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م.

(٥) هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن المأوردي أقضى قضاة عصره ولد في البصرة سنة =

وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ الْعِلْمُ بِالْمُدْرَكَاتِ الْضَرُورِيَّةِ<sup>(١)</sup>؛ وَعِنْدَهُ أَنَّ الْمُدْرَكَاتِ الْضَرُورِيَّةَ جُزْءٌ مِنْهَا مُبْتَدَأٌ فِي النُّفُوسِ، وَجُزْءٌ آخَرٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْحَوَاسِّ. وَمَنْ كَمُلَتْ عِنْدَهُ الْضَرُورِيَّاتُ وَصِفَ بِكَمَالِ الْعَقْلِ. وَالْجَانِبُ الثَّانِي (الْمَكْتَسَبُ)، وَهُوَ نَتِيجَةُ لِلْعَقْلِ الْغَرِيزِيِّ، يَنْمُو بِالِاسْتِعْمَالِ وَيَنْقُصُ بِالْإِهْمَالِ.

وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمَاورِدِيَّ مَزَجَ بَيْنَ تَعْرِيفِيَّيِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ لِلْعَقْلِ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنَّ الْغَزَالِيَّ فِي نَظَرِيَّتِهِ لِلْعَقْلِ كَانَ أَكْثَرَ شُمُولِيَّةً وَدَقَّةً مِنْهُ.

وَتَعْرِيفُ الْعَقْلِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ يُشَبِّهُهُ إِلَى حَدٍّ كَبِيرٍ تَعْرِيفَ الْمُتَكَلِّمِينَ، يَقُولُ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي عَنْ الْعَقْلِ: أَنَّهُ «الْعِلْمُ الْضَرُورِيُّ الَّذِي يَقَعُ ابْتِدَاءً وَيَعْمُ الْعُقْلَاءُ»<sup>(٢)</sup>

● رَمَّا أَسْلَفْنَا يَتَضَعُ لَنَا:

١ - أَنَّ اسْمَ الْعَقْلِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ؛ إِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى عَرَضًا قَائِمًا عَلَى الْعَاقِلِ، وَعَلَى هَذَا دَلَّ الْقُرْآنُ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: «لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ»<sup>(٣)</sup>

٢ - أَوْصَافُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ لِلْعَقْلِ ابْتِعَادُ عَنْ تَحْدِيدِ مَا هِيَ الْعَقْلُ؛ وَتَرَكُّزُ فِي وَظَائِفِهِ الْمُخْتَلِفَةِ.

٣ - كَلِمَاتُ (آلَةٍ) أَوْ (وَضِيفَةٍ) الْمَقْصُودُ بِهَا الْإِدْرَاكُ بِجِهَاتِهَا الْمُخْتَلِفَةِ.

٤ - تَأَثَّرَ كَثِيرٌ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ بِاتِّجَاهِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي تَعْرِيفِ الْعَقْلِ.

د - الْعَقْلُ عِنْدَ الْفَلَسَفَةِ:

مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ وُضُوعَ الْعَقْلِ فِي الْفَلَسَفَةِ هِيَ الْوُصُولُ إِلَى الْحَقَائِقِ؛ بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ نَتَائِجِهَا وَأَثَارِهَا، فَإِذَا كَانَ لَهُ هَذِهِ الْمَكَانَةُ الْخَطِيرَةُ فِي تَارِيخِ الْفِكْرِ الْإِنْسَانِيِّ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِلْفَلَسَفَةِ دَوْرٌ كَبِيرٌ فِي تَبْيِينِ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ وَتَصْوِيرِهِ وَإِبْرَازِ فِعَالِهِ

= ٣٦٤ هـ ٩٧٤ م وتوفى ببغداد ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م وله تصانيف منها أدب الدنيا والدين، الأحكام

السلطانية. انظر السبكي ٣/٣٠٣، شذرات الذهب ٣/٢٨٥، الأعلام ٤ / ٣٢٧.

(١) أدب الدين والدنيا ص ٢٥، ص ٢٦.

(٢) الحدود ص ٣٢.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٩ ص ٢٨٦.



وأثاره. فأرسطو - عند حديثه عن النفس - ذَكَرَ نظريته في العقل نُوجِزُهَا في النقاط الآتية:

١ - عقلٌ منفعلٌ: الهولاني «وهو عنده بمثابة جزءٍ اليقين الذي يُشكّل بالصُّور العقلية؛ وهو يُشبه في ذلك المادة الأولى التي تُقبَلُ مختلف الصُّور التي تتحدُّ معها»<sup>(١)</sup>

٢ - عقلٌ فعّالٌ: «هو العقل الذي يُجرّد المعاني أو الصُّور الكلية في لوحاتها الحسية الجزئية؛ ويطبّعها في العقل المنفعل أي يقدر على إحداث كلّ المعقولات في العقل المنفعل»<sup>(٢)</sup>

٣ - عقلٌ بالملكة: «هو العقل المنفعل بعد حصول المعقولات فيه؛ أي: قوة مُستعدة لاكتساب المعقولات»<sup>(٣)</sup> ويرى أرسطو أن النفس تُفنى مع الجسد وكذلك جميع الملكات العقلية عدا العقل الفعّال أو على حدّ تعبير ديورانت: «يُدمّر النفس ويجعل للعقل أبديةً وخلوداً»<sup>(٤)</sup>

ومقولة أرسطو في العقل غامضة ومضطربة، وهو ما ذهب إليه كثير من الباحثين، ولهذا حاول الشُّراح تفسيره وتوضيحه، فذكر الإسكندر الأفروديسي، وهو أحد هؤلاء الشُّراح: «أنّ العقل الفعّال الذي يصنع المعقولات ليس جزءاً من أجزاء النفس أو وظيفة من وظائفها، بل هو إله»<sup>(٥)</sup> وهو بذلك له أكبر الأثر في فلاسفة الحضارة الإسلامية؛ لأنّه يُشّر كيف تكون المعرفة في العقل، وليس هذا مقصود أرسطو؛ لأنّ رُوح منهجه تأبى ذلك.

(١) في النفس والعقل لفلاسفة الإغريق والإسلام. د. محمود قاسم ص ١٨٥ الطبعة الثانية ١٩٥٤ مكتبة الأنجلو المصرية.

(٢) المعجم الفلسفي د. جميل صليبا ج ٢ ص ٨٦ الشركة العالمية للكتاب بيروت وقارن تاريخ الفلسفة في الإسلام دى بور تعليق د. محمد عبد الهادي أبو ريّة لجنة التأليف ط ثانية ١٩٥٤ م ص ١٤٦.

(٣) تاريخ الفلسفة دى بور ص ١٤٦ وقارن المعجم الفلسفي ج ٢ ص ٨٥.

(٤) قصة الفلسفة ول ديورنت ص ١١٦ مكتبة المعارف بيروت.

(٥) في النفس والعقل ص ١٨٧.

وانتقل المفهومُ الأرسطي اليوناني إلى فلاسفة المسلمين فالكندي يُعرِّفُ العقلَ «بأنه جوهرٌ بسيطٌ مُدركٌ للأشياء بحقائقها»<sup>(١)</sup> وإذا سألنا الكندي نفسه عن معنى الجوهر؛ يجيبنا «بأنه القائم بنفسه وهو حاملٌ للأعراض»<sup>(٢)</sup> أي موجودٌ مُستقلٌ يقومُ بنفسه ويصفه فيلسوفُ العربِ بأنه غيرٌ قابلٍ للفساد؛ بسببه يَعْرِفُ المرءُ الأشياءَ دون أن يدخلَ فيها.

والعقلُ عند الكندي أقسامٌ أربعة: أولها عقلٌ بالفعل، وثانيها عقلٌ بالقوة، وهو للنفس، والثالث الذي خرج في النفس من القوة إلى الفعل، والرابع الذي نسميه الثاني<sup>(٣)</sup> وهذا الأخير يرى دي بيور أنه فعلُ الإنسان ذاته.

ويُرجِّح الدكتور أحمد فؤاد الأهواني<sup>(٤)</sup> أن الكندي<sup>(٥)</sup> ربما يكون نقلَ هذه القسمة الرباعية للعقل عن أحد شُراح أرسطو المتأخرين<sup>(٦)</sup>، وعند الكندي ظهرت - فيما يرى دي بور - نظرية العقل في الصورة التي ظلت عليها تتبوأ مكاناً عظيماً عند فلاسفة الإسلام الذين جاءوا بعد الكندي<sup>(٧)</sup> فهو تابعٌ في تصوُّره للعقل لنظرية أرسطو المعدلة على أيدي شُراحه، ثم جاء الفارابي<sup>(٨)</sup> . . . . .

(١) رسالة الكندي الفلسفية في حدود الأشياء ورسومها القسم الأول ص ١١٣ تحقيق د. محمد عبد الهادي أبو ريدة طبعة مطبعة حسان القاهرة ١٩٧٨.

(٢) السابق ص ١١٤.

(٣) الكندي فيلسوف العرب د. أحمد فؤاد الأهواني ص ٢٦٣ المكتبة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ سلسلة أعلام العرب.

(٤) أحمد فؤاد الأهواني عالم معاصر ولد سنة ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م وتوفي سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة من كتبه معاني الفلسفة، التربية الإسلامية. الأعلام ١/ ١٩٧.

(٥) يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي أبو يوسف فيلسوف العرب في عصره من كندة ولد ونشأ في البصرة وانتقل إلى بغداد من كتبه رسائل مشهورة باسمه. انظر طبقات الأطباء ١/ ٢٠٦ - ٢١٤، الأعلام ٨/ ١٩٥.

(٦) المرجع السابق.

(٧) د. محمود قاسم في النفس والعقل عند فلاسفة الإغريق والإسلام ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٨) محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ أبو نصير الفارابي ويعرف بالمعلم الثاني أكبر فلاسفة المسلمين تركي الأصل مستعرب ولد في فاراب على نهر جيحون سنة ٢٦٠ هـ / ٨٧٤ م وتوفي ٣٣٩ هـ / ٩٥٠ م انتقل إلى بغداد فنشأ فيها وألف كتبه وله إحصاء العلوم، آراء أهل المدينة الفاضلة. انظر وفيات الأعيان ٢/ ٧٦. الأعلام ٧/ ٢٠.

وَمِنْ بَعْدِهِ ابْنُ سِينَا<sup>(١)</sup> وَابْنُ رَشْدٍ<sup>(٢)</sup> فَسَارُوا عَلَى نَفْسِ النُّهْجِ.  
فَنَجَدُوا عِنْدَ الْفَارَابِيِّ الْعَقْلَ بِالْقُوَّةِ أَوْ الْهَيُولَانِي، وَالْعَقْلَ بِالْفِعْلِ، وَالْعَقْلَ الْمُسْتَفَادَّ،  
وَالْعَقْلَ الْفَعَّالَ، فِي النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَةِ تَتَدَرَّجُ الْوُضَائِفُ الْعَقْلِيَّةُ مِنَ الْعَقْلِ بِالْقُوَّةِ حَتَّى  
يَصِلَ إِلَى الْعَقْلِ الْمُسْتَفَادِّ؛ مَعَ الْإِسْتِعَانَةِ بِالْخَيَالِ وَالْحِسِّ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى عَقْلٍ خَارِجٍ  
عَنِ النَّفْسِ وَهُوَ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ

فَالْجَوْهَرُ الْبَسِيطُ الْمُدْرِكُ الْمَعْقُولَاتِ لَا يَصْبِيحُ تَامًّا إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ الْمُفَارِقِ،  
وَهَذَا الْعَقْلُ الْمُفَارِقُ عِنْدَ الْفَارَابِيِّ مَوْجُودٌ فِي فَلَكِ الْقَمَرِ. وَهَذَا فَارَقَ الْفَارَابِيُّ أَرِسْطُو  
وَأَتَّبَعَهُ، - دُونَ أَنْ يَدْرِيَ - إِلَى تَاسِعَاتِ أَفْلُوطين فَأَخْرَجَ لَنَا نَظْرِيَّةَ الْفَيْضِ أَوْ مَا يُسَمَّى  
بِنَظْرِيَّةِ الْعُقُولِ الْعَشْرَةِ، وَهِيَ نَقْطَةُ تَحَوُّلٍ فِي تَارِيخِ الْفَلَسَفَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.

وَتَصِلُ هَذِهِ النَّظْرِيَّةُ إِلَى قِمَّتِهَا عِنْدَ ابْنِ سِينَا، وَقَدْ بَدَأَتْ هَذِهِ النَّظْرِيَّةُ بِإِسْكَالِيَّةٍ  
عَلَى حَسَبِ تَوَهُّمِهِمْ؛ وَهِيَ كَيْفَ صَدَرَتْ هَذِهِ الْكَائِنَاتُ عَنْ اللَّهِ - تَعَالَى - وَهُوَ  
وَاحِدٌ وَالْوَاحِدُ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ فَيَنْبَغِي حُلُّ تِلْكَ الْمُعْضِلَةِ، وَلِهَذَا فَاضَ عَنْ  
الْبَارِيِّ أَوَّلُ الْمَوْجُودَاتِ وَهُوَ عَقْلٌ مُحَضَّ يُسَمَّى الْعَقْلَ الْأَوَّلَ، وَهُوَ بِعَقْلِهِ لِلَّاهُ  
صَدَرَ عَنْهُ عَقْلٌ ثَانٍ، ثُمَّ يَصْدُرُ عَنْ تَعَقُّلِهِ لِلأَوَّلِ عَقْلٌ ثَالِثٌ، وَلَا يَزَالُ هَذَا الْعَقْلُ يُنْتِجُ  
نَفُوسًا وَأَفْلَاكًا؛ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى الْعَقْلِ الْعَاشِرِ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ ابْنُ سِينَا الْعَقْلُ  
الْفَعَّالُ أَيْ: الْعَقْلُ الْمُدَبِّرُ لِعَالَمِ الْكَوْنِ، وَلَا يَتَسَلَّلُ فَيْضُ الْعُقُولِ بَعْدَهُ<sup>(٤)</sup>. وَيَمْتَازُ

(١) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ سِينَا لَقِبَ فِي عَصْرِهِ بِالشَّيْخِ الرَّئِيسِ فَالشَّيْخُ لَقِبَ عِلْمِيَّ الرَّئِيسِ لَقِبَ سِيَاسِيٍّ  
لِجَمْعِهِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالسِّيَاسَةِ مَعًا وَلَدَ فِي إِفْسَنَةِ سَنَةِ ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م وَهُوَ قَرْيَةٌ قَرِيبُ بَخَارَى مِنْ  
أَسْرَةِ فَارَسِيَّةٍ حَفِظَ الْقُرْآنَ وَهُوَ فِي سَنَةِ الْعَاشِرَةِ وَتَوَفَّى أَشْهُرَ الْأَطْبَاءِ نَتِيجَةً خَطَأً فِي الْعِلَاجِ سَنَةَ  
٤٢٨ هـ.

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ رَشْدٍ الْأَنْدَلُسِيِّ، أَبُو الْوَلِيدِ الْفِيلَسُوفُ مِنْ أَهْلِ قَرْطَبَةِ وَلَدَ سَنَةَ  
٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م عَنِ بَكْلَامِ أَرِسْطُو وَتَرَحَّمَهُ وَزَادَ عَلَيْهِ عَاجِلَتَهُ الْوَفَاةُ بِمَرَاكُشَ وَنَقِلَتْ جَسَدُهُ إِلَى  
قَرْطَبَةِ وَمِنْ مَصْنَفَاتِهِ التَّحْصِيلُ، الْحَيَوَانُ، فَصْلُ الْمَقَالِ فِيمَا بَيْنَ الْحِكْمَةِ وَالشَّرِيعَةِ مِنَ الْإِتِّصَالِ،  
مِنْهَاجُ الْأَدْلَةِ. انْظُرْ قَضَاةَ الْأَنْدَلُسِ ص ١١١، طَبَقَاتُ الْأَطْبَاءِ ٧٥/٢، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٣٢٠/٤.

(٣) يَرَاجِعْ فِي ذَلِكَ كِتَابَ أَسْتَازِنَا د. مَصْطَفَى حَلَمِي السَّلَفِيَّةِ بَيْنَ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْفَلَسَفَةِ الْغَرِبِيَّةِ  
ص ٨٢ دَارُ الدَّعْوَةِ سَنَةِ ١٩٨٣.

(٤) ابْنُ سِينَا بَيْنَ الدِّينِ وَالْفَلَسَفَةِ د. حَمُودَةُ غَرَابَةِ ص ١٣٠، ص ١٣١.



ابن سينا عن الفارابي في عَرَضِ هذه النظرية بالتصوير والتعليل.  
وظنَّ الفلاسفة بهذا التَّصَوُّر الخيالي أنهم راعوا الدين وراعوا الفلسفة. ومنَ  
المعلوم أنَّ نظرية الصُّدُور تتعارضُ مع الدين وأصوله نصًّا وروحًا؛ ولذلك كان  
موقفُ السَّلفِ منها هو الرِّفْضُ المطلقُ ونَبَّهوا إلى أنَّ الأخذَ بها كُفْرٌ وضلالةٌ  
وحذَّروا جمهورَ المسلمين منها ومن القائلين بها<sup>(١)</sup>، وجاءت هذه النظرية نتيجةً  
حتميةً لخطأ أول وهو الأخذُ بالمفهوم الفلسفي اليوناني للعقل وهو تصوُّرٌ وثنيٌ لقومٍ  
لهم لغةٌ مختلفة عن لغتنا العربية؛ لذا يجبُ القيامُ بتقويمِ لمفهوم العقل عند الفلاسفة  
من منظورٍ علميٍّ وشرعيٍّ وعقليٍّ - أيضًا - وذلك في ضوءِ النقاطِ التالية:

١- أرسطو كان له مفهومٌ للنفس والعقل بسبب غموضه حَدَثَ له تعديلٌ وترميمٌ  
إلى أن وَصَلَ إلى أفلوطين أكبر فلاسفة الأفلاطونية المَحْدَثَةِ، وأصبح له نظريةٌ تجعل  
الواحدَ رأسَ الوجودِ، وعن الواحدِ يفيضُ العقلُ ويفيضُ عن العقلِ النفسُ؛ كلُّ هذا  
نُقِلَ إلى العربية وأصبح مصدرَ بلبلةٍ في عصر الترجمة.<sup>(٢)</sup>

٢- قولُ الفلاسفة بأنَّ (العقل جوهرٌ) أَبْطَلَهُ الماورديُّ بِحُجَّتَيْنِ:  
- الأولى: أنهم يُعرِّفون الجوهرَ بأنه قائمٌ بنفسه؛ فإذا كان كذلك فيجوزُ لنا أن  
نقولَ بوجودِ (عقلي بغير عاقل)<sup>(٣)</sup> فهذا باطلٌ، فمن مجموعِها يبطلُ القولُ بأنَّ  
العقل جوهرٌ.

- الثانية: الجواهرُ متماثلةة، هذه مُقَدِّمة، فإذا كانت كذلك؛ فَيُطْرَحُ السؤالُ  
التالي: لِمَ أوجبت لبعضها ما لم يُوجِبْ لسايرها؟<sup>(٤)</sup> والسؤال بطريقتي أُخرى: لماذا  
جعلتَ لهذا الجوهر الذي تُسمِّيه عقلاً الفضلَ في معرفة الحقائق دونَ غيره من  
الجواهر مع أنها متماثلةة؟ قد يجيبُ المجيبُ أننا جعلنا للجواهر جميعًا هذا الفضل.

(١) منهج السلف بين العقل والتقليد لأستاذنا د. محمد السيد الجليل ص ٢٨.

(٢) الكندي فيلسوف العرب د. أحمد فؤاد الأهواني ص ٢٣٨.

(٣) أدب الدنيا والدين لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي دار الريان للتراث ص ٢٤

ط ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.

(٤) أدب الدنيا والدين ص ٢٤، وبغية المرتاد لابن تيمية ص ٢٥٢.

والردُّ السريع هو استغناء العاقل بوجود نفسه عن وجود غيره. وبهاتين الحجتين يُتَظَلُّ الماورديُّ جوهرية العقل.

٣- العقلُ في الكتاب والسُّنة وكلام الصحابة والأئمة لا يُرادُ به جوهرٌ قائم بنفسه، والمسلمون مُتَّفِقُونَ على ذلك، وَمَنْ تَكَلَّمَ في الجواهر والأعراض مِنْ علماء المسلمين يقولُ بأنَّ العقلَ عَرَضٌ لا جوهر<sup>(١)</sup>.

٤- العِلْمُ الحديثُ يحكُمُ على هذا التَّصَوُّرِ الفلسفيِّ الخياليِّ الذهنيِّ لنظرية العقول والأفلاك بأنَّه محضُ خُرافة ولكنَّ الفلاسفة المشائين ظنُّوا أنها تُصِلُ في ثبوتها إلى مرتبة اليقين، وصدَّقوها كما ينبغي أن يُصدَّق الوحي<sup>(٢)</sup>.

٥- أبو البركات البغداديُّ صاحبُ المعْتَبَرِ في الحِكْمَةِ نقدَ نظرية الصُّدُور ووجهَ لها طعنًا مُباشِرًا أدَّى في النهاية إلى هَدمِها بِحُجَجٍ لا يَتَّسِعُ المجالُ لسردها هنا.

٦- استدلالُ الفلاسفة بحديث: «أولُ ما خلق اللهُ العقلَ». إلى جانب عدم فهمهم له الفهمُ الصحيح فهو حديثٌ موضوع أو ضعيفٌ جدًّا على حَسَبِ خلاف أهل الشَّأنِ في الحُكْمِ عليه، وهو في الحالتين لا يُحتَجُّ به.

٧- المقالاتُ المتعلِّقة بالبحث عن ماهية النفس والعقل أصبحت مجردَ تاريخٍ مُنْذُ اللحظة التي انفصل فيها علْمُ النفس عن الفلسفة وأصبحَ لهذا الأخيرِ مَنَاهِجٌ بعضها تجريبيٌّ، وظَهَرَ عدمُ الفائدة من البحثِ عن الماهيَّةِ حتَّى إنَّ وصفَ العقلِ في الفلسفة الغربية الحديثة يُشَبِّه إلى حدٍّ كبيرٍ وصفَ متكلِّمة المسلمين، قال ليبينز: يُميِّزُ الإنسانُ عن الحيوان يادراكه للحقائق الضرورية والأبدية فهي التي تُولَّدُ فيه العقلُ والعلمُ وتسمو به إلى معرفة ذاته ومعرفة الله<sup>(٣)</sup>، وقد كان للفيلسوف الألماني (كانط) الفضلُ في انتشارِ هذا المعنى في الفلسفة الأوربية الحديثة.

(١) السابق.

(٢) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام د. محمد علي أبو ريان ص ٣٢٧ دار المعرفة الجامعية الإسكندرية بدون تاريخ وقارن أستاذنا د. مصطفى حلمي السلفية بين العقيدة الإسلامية والفلسفة الغربية ص ٨٢ دار الدعوة ١٩٨٣ م.

(٣) المعجم الفلسفي د. جميل صليبا ج ٢ ص ٨٧.

### ثالثاً: العقلُ في القرآن الكريم:

القرآن الكريم يحوي مئات الآيات التي تدعو الإنسان إلى التفكير والنظر والتدبر واستخدام الحجّة والبرهان، والاعتبار بأحداث الأمم الهالكة والنظر في الأنفس والآفاق، فإذا قرأنا القرآن وجدنا الاهتمام بالعقل من حيث وظائفه المختلفة من تفكير ونظر وتدبر وتأمل وتعلم.

فقد اجتمع في القرآن الكريم كلُّ معاني التفكير الإنساني في دُرُوبه المتعددة؛ ونواحيه المختلفة؛ من غير أن يترك صغيرةً أو كبيرةً إلا أحصاها. ومن الملاحظ أن هذا الكتاب العظيم لا يذكر العقل إلا في مقام التبجيل ووجوب الرجوع إليه والعمل بمقتضى أحكامه، ويشير القرآن دائماً إلى فريضة التفكير التي تشمل على جميع وظائف العقل وخصائصه ومدلولاته<sup>(١)</sup>.

وتُعتبر الحواسُّ مُقدّمةً ضروريةً لإعمال العقل؛ وإهمال استخدامها مؤدُّ إلى الخطأ في أحكام التفكير<sup>(٢)</sup>.

على الرغم من كلِّ ما سبق إلا أننا نلاحظ عدم ورود كلمة العقل صراحةً في القرآن الكريم كاسم جنس؛ بل جاءت مُشتقاتها باستفاضة وكثرة في آيات متعددة، وهناك آيات أخرى وَرَدَ فيها ألفاظٌ بمعنى العقل.

ونتناول هنا الحالتين وما وَرَدَ فيها من معاني كُليّة، وقد جمعتُ كلَّ ما يتعلق بالعقل في أي القرآن الكريم، وقرأتُ تفسيرها في كُتُب تفسير متعددة؛ منها القديم ومنها الحديث؛ ففي القديم كتابُ التفسير الكبير للفخر الرازي والكشاف للزمخشري وكذلك البيضاوي، ومن الكُتُب الحديثة صفوة التفاسير وتفسير السعدي، وهي تفاسيرٌ مُتعددة المشارب، فكانت التعليقات التالية حول مادة (عقل) ومشتقاته ممَّا فهمته من هذه التفاسير الجليلة الشأن عند الخاصّة والعامة:

(١) التفكير فريضة إسلامية أ. عباس محمود العقاد ص ٩ مكتبة الأسرة سنة ١٩٩٩ م.

(٢) الإنسان والعقل د. نايف معروف ص ١١٤ دار سبل الرشاد بيروت طبعة أولى ١٤١٥ هـ

## ● أولاً: المشتقات من العقل:

نجدُها بمعنى العلم من زوايا الفهم والضبط الذهني من قوله - تعالى - ﴿ أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (٧٥) <sup>(١)</sup> وقوله - سبحانه وتعالى - ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٢) <sup>(٢)</sup>.

ثم جاءت كعنصر أخلاقي في مطابقة القول بالعمل وإنكار التناقض بينهما كدليل على نقص العقل، ولذلك وردت في قوله - تعالى -: ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (٤٤) <sup>(٣)</sup> وكعنصر أخلاقي - أيضاً - في مراعاة جانب من جوانب السلوك الاجتماعي؛ لأن تركه نقص في العقل في قوله - تعالى -: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (١) <sup>(٤)</sup>.

وجاءت بمعنى التفكير والاعتبار للإيمان بقضية البعث، فالله قادر على إحياء الموتى، والدليل مُشاهدُ أممكم لتؤمنوا وتستيقنوا بما هو مثلها يوم القيامة. في قوله - تعالى -: ﴿ كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٥). وبنفس المعنى للإيمان بصفة عامة وليس للبعث فقط: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (١٦٤) <sup>(٦)</sup>. والآيات حول هذا المعنى كثيرة.

(١) البقرة: ٧٥.

(٢) الزخرف: ٣.

(٣) البقرة: ٤٤.

(٤) الحجرات: ٤.

(٥) البقرة: ٧٣.

(٦) البقرة: ١٦٤.



وتأتى آيات تنفي وجود العقل عند أولئك الذين لا ينتفعون به؛ لأنَّ العقل يُوجِبُ الوحدانيَّةَ وتركَ الشرك، فالمشرك لا بُرْهَانَ له ولا حُجَّةَ؛ ولهذا فهو لا يَعْقِلُ. مثل قوله - تعالى -: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup> ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وكذلك جاء تبكيث من يُقلِّد الأبناء والأجداد في العقائد الباطلة التي لا بُرْهَانَ لها من العقل، وفيه دليل على انتفاء عقل مَنْ يَقَعُ في ذلك: ﴿أَوَلَوْ كَانُوا أَبْكَاءُ وَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. ومثل ذلك التبكيث لمن يطلبُ النفع ويخاف الضرر من لا يملك نفعًا ولا ضررًا، فهم بذلك قد تركوا صريح المعقول في قوله - تعالى -: ﴿قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. والتمييز بين الأفضل والمفضول، واختيار الأول من شيم العقلاء، ويقع في اختيار الأدنى مَنْ ذهب عقلهم: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

والتدبر في حياة الرُّسل لمعرفة صدقهم، كما في قوله - تعالى -: ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>. والنظر في أحوالهم وعدم طلبهم الأجر؛ مع دعوتهم للهداية دليل على صدقهم في ميزان العقل: ﴿يَقُولُونَ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾<sup>(٧)</sup>. وعدم تعريض النفس للخطر في قوله - تعالى -: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>(٨)</sup>. والنظر والتدبر لمعرفة فوائد التكاليف الشرعية، وأنَّ الانقياد للشرع طبيعة العقلاء، وفي

(١) العنكبوت: ٦٣.

(٢) الأنفال: ٢٢.

(٣) البقرة: ١٧٠.

(٤) الزمر: ٤٣.

(٥) يوسف: ١٠٩.

(٦) يونس: ١٦.

(٧) هود: ٥١.

(٨) آل عمران: ١١٨.

هذا المعنى آيات كثيرة، منها قوله - تعالى -: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنبَأْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَنَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾ (١).

وطاعة مَنْ عَظُمَتْ عداوته دليلٌ على انتفاء العقل لاختيار القبيح، مثل قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴿١٦٢﴾﴾ (٢). ومعرفة الإنسان لنقصه تدعوه للتعلق بمن يتصف بالكمال المطلق: ﴿وَلْيَبْلُغُوا أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (٣).

إنَّ فقد العقل مؤدٌّ إلى اختيار القبيح وعدم اتباع الشرع؛ ليعود على الإنسان بالخسران والندم في الآخرة في مثل قوله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ (٤).

والعذاب نازلٌ على مَنْ لم يستخدم عقله في معرفة ما يضره وما ينفعه، وأكبرها اتباع الأوامر واجتناب النواهي. قال - تعالى -: ﴿وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (٥). وإذا وَجَدَتْ قوماً مُّجتمعين على الألفة في الظاهر؛ وقلوبهم مختلفة، كلُّ فرد يُعَادِي صاحبه في الباطن؛ فاعلم أن هؤلاء ذهبَتْ عُقولهم. قال - تعالى -: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (٦).

### ● ثانيًا: الألفاظ المرادفة للعقل:

والمفردات التي وردت في القرآن بمعنى العقل هي: اللَّبُّ - الْحِجْر - الْحِلْمُ - النَّهْي - الْقَلْبُ:

(١) الأنعام ١٥

(٢) يس ٦٢

(٣) غافر ٦٧

(٤) تبارك ١٠

(٥) يونس ١٠٠

(٦) الحشر ١٤

## أ- اللَّبُّ:

هذه اللفظة وردت في القرآن الكريم بمعنى العقل في ست عشرة آية في مواضع مختلفة.<sup>(١)</sup> وقد جاءت بمعنى الإدراك والتذكر والتقييم الصحيح لأمر الإنسان في هذه الحياة حتى يتسنى له التزود للآخرة. وأصحاب العقول السديدة هم الاتقياء الخائفون من ربهم؛ وهم أصحاب تذكّر واعتبار من أحوال الأمم وسير الأنبياء والصالحين.

وهم كذلك موحّدون لله - تعالى - مُتدبّرون لآيات الله، وأهل العقول السليمة يُدرّكون أنّ الله - تعالى - عنده مُحسّنُ الجزاءِ والتعويض لأهل الابتلاء بعد صبرهم عليه، وهم أهل هداية ورُشد يملكون الأهلية للذكرى والهداية من ربهم ويستحقّون - كذلك - أن يُوجّه إليهم الأمر بالتقوى.

وأمثلة ذلك في القرآن كثيرة كما ذكرنا، ومثالها قوله - تعالى -: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمُ أَهْلُ الْأَلْبَابِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله - تعالى -: ﴿هُدًى وَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَأُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾<sup>(٤)</sup>.

## ب - الحجر:

وردت مرة واحدة بمعنى العقل في قوله - تعالى -: ﴿وَالْفَجْرِ﴾<sup>(١)</sup> وَلَيْالٍ عَشْرِ<sup>(٢)</sup> وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ<sup>(٣)</sup> وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ<sup>(٤)</sup> هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَجْرِ<sup>(٥)</sup> أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ<sup>(٦)</sup>؛ أي: رجل صاحب عقل ونهى ضابط لنفسه يمنع نفسه من فعل القبيح. هذا وقد سمي العقل حجرا يمنع من القبيح من الحجر وهو المنع من

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٦٤٤ أ. محمد فؤاد عبد الباقي مطابع الشعب ١٣٧٨هـ.

(٢) الزمر ١٨

(٣) غافر ٤٥

(٤) الطلاق ١٠

(٥) الفجر ١ - ٥

الشيء بالتضييق فيه<sup>(١)</sup>.

### ج. الحلم:

جاءت في صيغة الجمع بمعنى العقل في آية واحدة في قوله - تعالى -: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَعُوا أَنفُسَهُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ (٣٢) <sup>(٢)</sup> أي عقولهم، فالعقول الصحيحة لا تأمر بما هم فيه من المجازفة في القول في اتهام الرسول بالجنون وهو من هو عقلاً ورزاقاً، وليست أفعاله بأفعال الكهّان، ولا قوله يُشبه كلام الشعراء، فلا يبقى إلا أن الطغيان هو الوصف الحقيقي لهم؛ لأنّ العقل ليس هذا مقتضاها<sup>(٣)</sup>.

### د. النهي:

جاءت في سورة واحدة مرتين في قوله - تعالى -: ﴿كُلُوا وَارْعَوْا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾ (٥٤) <sup>(٤)</sup>، قال البيضاوي: «لذوى العقول الناهية عن اتباع الباطل وارتكاب القبائح»<sup>(٥)</sup>، وهم يعرفون ما أخرجهم الله من منافع للإنسان والحيوان. وقوله - تعالى -: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْكِينَهُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾ (١٢٨) <sup>(٦)</sup>. ويعتبرون ما حدث للأمم الهالكة من قبل بما هو موجود أمام عيونهم من آثارهم؛ فالآيات مُساقاة لذوى العقول الناهية عن التغافل والتعامي.

### هـ. القلب:

ورد في القرآن في آيات متعددة وكثيرة وتحمل عدة وظائف؛ فهي تتحدث عن جوانب كثيرة في النفس البشرية بحيث تُشعرنا أننا أمام العاطفة والأحاسيس والمشاعر الوجدانية، - وأحياناً ثالثة - نجد أنفسنا أمام جانب يجمع بين جانبي العقل

(١) مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ج ١٦ / ٣٩٣ دار الغد العربي طبعة أولى سنة ١٩٩٢ م ١٤١٢ هـ.

(٢) الطور: ٣٢.

(٣) تفسير البيضاوي ج ٢ ص ٤٣٦ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.

(٤) طه: ٥٤.

(٥) السابق ج ٢ ص ٥٠.

(٦) طه: ١٢٨.



والقلب<sup>(١)</sup> وذلك في قوله - تعالى - : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ۖ﴾<sup>(٢)</sup> فالقلب هنا كناية عن الخاطر والتدبير<sup>(٣)</sup> أو هو محل التعقل.

● ومما أسلفنا نستنتج ما يلي:

- ١ - اهتمام القرآن بما يقوم به العقل الإنساني من وظائف مختلفة.
  - ٢ - لم ترد لفظة العقل صريحة في القرآن بل وردت مشتقاتها والكلمات المرادفة للعقل مثل الحليم وغيرها مما سبق.
  - ٣ - احتوت مشتقات كلمة (العقل) في القرآن على كل أنواع النشاط العقلي في الإنسان، نوجزها فيما يلي:
- بمعنى العلم والفهم.
  - التمييز والفضل بين الأمور المحسوسة وغيرها.
  - اختيار أفضل الأمور وأعلاها.
  - ميزان نعرف به الصادق من الكاذب.
  - معرفة فوائد التكاليف الشرعية والانقياد التام للشرع.
  - التدبير والتفكير ومعرفة مآل الهالكين وتجنب فعالهم.
  - الدعوة لعدم اعتقاد عقيدة إلا على برهان ودليل وذم التقليد والمقلدين للعقائد الباطلة.

- ترك التعادي والتنافر والاختلاف.

#### رابعاً: العقل في الحديث النبوي الشريف:

لفظة (العقل) كمصدر وردت في حديث أبي سعيد الخدري المروي في

(١) القرآن والنظر العقلي فاطمة إسماعيل محمد إسماعيل المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص ٧٨ الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م.

(٢) الحجر: ٤٦

(٣) تفسير الفخر الرازي ج ١١ ص ٢٩٢.

الصحيحين. قال: خرج رسول الله ﷺ في أضْحَى أو فطِرٍ إلى المصلَّى، فمرَّ على النساءِ، فقال: «يا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تصدَّقْنَ، فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ<sup>(١)</sup> أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ». فَقُلْنَ: وبِمَ يا رسولَ اللهِ؟ قال: «تُكْثِرْنَ اللَّغْنَ، وَتُكْفِرْنَ الْعَشِيرَ. ما رأيتُ من ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ<sup>(٢)</sup> مِنْ إِحْدَاكُنَّ». قلن: وما نُقْصَانُ دِيننا وَعَقْلنا يا رسولَ اللهِ؟ فقال: «أليسَ شَهادَةُ المرأةِ مِثْلُ نِصفِ شَهادَةِ الرَّجُلِ؟». قلن: بلى. قال: «فذلكَ من نُقْصانِ عَقْلِها؛ أليسَ إذا حاضَتْ لَمْ تُصِلْ وَلَمْ تُصُمْ؟». قلن: بلى. قال: «فذلكَ من نُقْصانِ دِينِها».<sup>(٣)</sup> وَالْعَقْلُ هُنا بِمعنى الفَهمِ الدقيقِ دُونَ أَنْ تَدْخُلَ عليه نزعاتٌ تُغَيِّرُ معلومته.

ولأنَّ العقلَ بِمعنى الإمساكِ والضبطِ والحفظ؛ وضدَّه الإرسالُ والإطلاقُ والإهمالُ والتَّسْيِبُ<sup>(٤)</sup>، لهذا وَرَدَ في الحديثِ: «اسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ فَلَهُوَ أَشَدُّ تَفْصِيلاً مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النِّعَمِ فِي عَقْلِها».<sup>(٥)</sup>

وكذلك في إجابة النبيِّ للسَّائلِ: «أَغْضَلْها وَأَتَوَكَّلْ أَوْ أُرْسِلْها؟. فَأجابَه ﷺ: بل اغْضَلْها وَتَوَكَّلْ».<sup>(٦)</sup> أي: أَمْسِكْ بها وَقَيِّدْها ولا تُرْسِلْها إهمالاً فتَضَيِّعَ، فقد يكونُ الإمساكُ والضَّبطُ مَعْنوياً أو حِسِّيًّا.

وهذا هو سرُّ إطلاقِ لفظِ العقلِ على العَمَلِ بِالْعِلْمِ لَأَنَّهُ تَقْيِيدٌ لَهُ<sup>(٧)</sup>. والمُشْتَقُّ مِنْ

(١) اللهُ سُبْحانَهُ وَتعالى أَطْلَعَ رسولَهُ على حالِ معظمِ النساءِ فَأخبرَ النبيَّ ﷺ النساءَ بهذا الحالِ تحذيراً لهنَّ وأمرهنَّ بالإكثارِ مِنَ الصَّدقاتِ حتَّى لا يَقعنَ في هذا المَصيرِ المَشْهُومِ وفي الحديثِ وعيدٌ شديدٌ وفي نفسِ الوقتِ بيانٌ لطريقةِ النِّجاةِ.

(٢) انظرَ غريبَ الحديثِ مادةَ (حزم) والحازمُ: الضابطُ لأمره.

(٣) رواه البخاري كتابَ الحائضِ بابَ ٦ حديثَ رقم ٣٠٤ وكتابَ الزكاةِ بابَ ٤٤ حديثَ رقم ١٤٦٢ وفتح الباري ج ١ ص ٤٨٣ ومسلم كتابَ الإيمانِ بابَ ٣٤ حديثَ رقم ٢٥٢ والنسائي كتابَ صلاةِ العيدينِ بابَ ٢٠ حديثَ رقم ١٥٧٦ وابن ماجه كتابَ إقامةِ الصلاةِ والسنةِ بابَ ١٥٨ حديثَ رقم ١٢٨٨ وأحمد مسند أبي سعيد الخدري حديثَ رقم ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١١٦٩١.

(٤) فتح الباري للإمام ابن حجر ج ١ ص ٤٨٤ دار الريان للتراث الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م.

(٥) بغية المرتاد لابن تيمية ص ٢٥٠.

(٦) رواه الترمذی كتابَ صفةِ القيامةِ بابَ ٦٠ حديثَ رقم ٢٧٠٧ وكتابَ العللِ بابَ ١ حديثَ رقم ٤٤١٥.

(٧) راجعَ الفكرةَ بغية المرتاد ص ٢٥١.

(عقل) وَرَدَ فِي حَدِيثِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْهُمْ لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ، مِنْهُمْ الصَّبِيُّ حَتَّى يَعْقِلَ<sup>(١)</sup> أَي: يُدْرِكُ سِنَّ التَّكْلِيفِ، فَيَلْوُغُ كِمَالِ الْعَقْلِ مُؤَذِّنٌ بِالْمَطَالَبَةِ بِمَا يَجِبُ.

وَفِي حَدِيثِ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ... رَجُلٌ أَصَمٌّ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا وَرَجُلٌ أَحْمَقُ وَرَجُلٌ هَرَمَ وَرَجُلٌ مَاتَ فِي فِتْرَةٍ، فَأَمَّا الْأَصَمُّ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَلَا أَسْمَعُ شَيْئًا. أَمَّا الْأَحْمَقُ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَالصُّبْيَانُ يَخَذِفُونِي<sup>(٢)</sup> بِالْبَغْرِ. أَمَّا الْهَرَمُ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أُعْقِلُ شَيْئًا...»<sup>(٣)</sup> (وَمَا أُعْقِلُ شَيْئًا) مَعْنَاهَا: لَا أَذْرِكُ شَيْئًا.

وَجَاءَ فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ (الْعَقْلُ) بِمَعْنَى (الْفَهْمُ) فِي حَدِيثِ الرَّجُلِ الَّذِي جَاءَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْعَمَلِ الَّذِي يُقَرِّبُهُ إِلَى الْجَنَّةِ وَيُبْعِدُهُ عَنِ النَّارِ. فَقَالَ لَهُ الرَّسُولُ: «فَاغْضِلْ إِذَا أَوْ أَفْهَمْ، تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَتَقِيْمُ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ وَتَصُومُ رَمَضَانَ وَتَحُجُّ الْبَيْتَ»<sup>(٤)</sup>... الْحَدِيثُ.

وَجَاءَ - أَيْضًا - بِمَعْنَى (الْفَهْمُ) فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ<sup>(٥)</sup>، وَهَنَّاكَ أَحَادِيثُ ذُكِرَ فِيهَا الْعَقْلُ بِصِفَةِ الْمُضْذَرِّ، وَلَكِنْ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ لَهُمْ فِيهَا آرَاءٌ مِنْ نَاحِيَةِ الرِّوَايَةِ وَالِدِرَايَةِ، أَي: نَقْدٍ فِي السَّنَدِ وَنَقْدٍ فِي الْمَتْنِ، وَمِنْ أَكْثَرِ الْمُرَوِّاتِ الَّتِي أَثَارَتْ لَغَطًا طَوِيلًا تِلْكَ الرِّوَايَةُ الَّتِي تَقُولُ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلُ، وَقَالَ لَهُ: أَقْبِلْ. فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرْ. فَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ ﷻ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيَّ مِنْكَ، بِكَ آخُذٌ،

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِلَفْظٍ: "أَتَيْتُ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ زَنَتْ... أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْقَلَمَ قَدْ رُفِعَ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْجُنُونِ حَتَّى يَبْزَأَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَعْقِلَ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَمَا بَالُ هَذِهِ تُرْجِمُ قَالَ: لَا شَيْءَ. قَالَ: فَأَرْسَلَهَا. قَالَ: فَأَرْسَلَهَا. قَالَ: فَجَعَلَ يُكَبِّرُ". كِتَابُ الْحُدُودِ بَابُ ١٦ حَدِيثُ رَقْمِ ٤٣٩٩ وَأَحْمَدُ حَدِيثُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَقْمِ ٢٥٨٥٦.

(٢) مَادَّةُ (خَذَفَ) وَالْخَذَفُ بِالْحَصَى الرَّمَى بِهِ بِالأَصَابِعِ، مُخْتَارُ الصَّحَاحِ ص ١٧١ دَارُ التَّنْوِيرِ الْعَرَبِيِّ بَيْرُوتُ لُبْنَانِ.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ حَدِيثُ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيعٍ حَدِيثُ رَقْمِ ١٦٧٣٩.

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ أَحَادِيثَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ حَدِيثُ رَقْمِ ٢٣٨٦٤.

(٥) إَحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ ج ١ ص ٩٦ - هَامِشُ الْإِحْيَاءِ ج ١ ص ٩٩.

وَبِكَ أُعْطِيَ، وَبِكَ أُثْبِتُ، وَبِكَ أُعَاقِبُ»<sup>(١)</sup>

يقولُ الحافظُ زينُ الدِّينِ العراقيُّ<sup>(٢)</sup> في تخريجِ أحاديثِ الإحياء: «أُخْرِجَهُ الطبرانيُّ في الأوسطِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ وَأَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِإِسْنَادَيْنِ ضَعِيفَيْنِ»<sup>(٣)</sup>

وأئمةُ الشَّأنِ مِنْ نُقَادِ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ بِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا اسْمُ الْعَقْلِ لَا يُوجَدُ فِيهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَبَرٌ صَحِيحٌ<sup>(٤)</sup> وَمِنْهَا هَذِهِ الرَّوَايَةُ. قَالَ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. <sup>(٥)</sup> وَأَقْرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي تَلْخِيصِ الْمَوْضُوعَاتِ، وَقَالَ: لَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى لَمْ تَصِحَّ<sup>(٦)</sup>.

وَاسْتَدَلُّ الْفَلَّاسِفَةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ الصَّادِرَاتِ عَنْ وَاجِبِ الْوُجُودِ هُوَ الْعَقْلُ الْأَوَّلُ<sup>(٧)</sup>، وَلَكِنْ عَلَى الرَّغْمِ مِنَ الْحُكْمِ السَّالِفِ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ إِلَّا أَنَّ اسْتِدْلَالَهُمْ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الرَّوَايَةَ بِالْفَتْحِ - وَهِيَ تَعْنِي فِي أَوَّلِ أَوْقَاتِ خَلْقِ اللَّهِ لِلْعَقْلِ - قَالَ لَهُ: أَقْبَلْ... إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ أوردَ الْغَزَالِيُّ الْإِشْكَالَ حَوْلَ هَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ: «فَهَذَا الْعَقْلُ وَإِنْ كَانَ جَوْهَرًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ وَلَا يَتَغَيَّرُ»<sup>(٨)</sup>. وَلَوْ أَنَّهُ أَخَذَ بِمَدْلُولِ الْعَقْلِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ وَعُلَمَاءُ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ لَمَا كَانَ هُنَاكَ إِشْكَالٌ أَصْلًا، وَلَكِنَّهُ لَكِي

(١) فِي الْمُسْنَدِ أَيْضًا ١٨١/٥.

(٢) عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الْفَضْلِ زَيْنُ الدِّينِ الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ مَوْلَدُهُ فِي رَازِبَانَ مِنْ أَعْمَالِ إِرْبِلَ سَنَةِ ٧٢٥هـ/١٣٢٥م وَتَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةِ ٨٠٦هـ/١٤٠٤م مِنْ كُتُبِهِ الْمَغْنَى فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ، الْإِحْيَاءُ. انْظُرِ الضُّوءَ اللَّامِعَ ٤/ ١٧١، ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَفَافِ ص ٣٨٢، الْأَعْلَامُ ٣/ ٣٤٥.

(٣) هَامِشُ الْإِحْيَاءِ ج ١ ص ٩٩.

(٤) تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنْ الْأَحَادِيثِ الشَّنِيعَةِ الْمَوْضُوعَةِ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِرَاقٍ ج ١ ص ٢٠٤ دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ ١٤٠٢/١٩٨١ بَيْرُوت.

(٥) الْمَوْضُوعَاتُ ج ١ ص ١٧٤.

(٦) تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ ج ١ ص ١٠٤.

(٧) بَغِيَّةُ الْمُرْتَادِ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ ص ١٠٨٠.

(٨) الْإِحْيَاءُ ج ١ ص ٩٩-١٠٠.



يَخْرُجُ مِنْ هَذَا الْإِشْكَالِ قَالَ: «فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا مِنْ عِلْمِ الْمَكَاشِفَةِ فَلَا يَلِيْقُ ذِكْرُهُ بِعِلْمِ الْمَعَامِلَةِ»<sup>(١)</sup>.

### ● وَمَا سَبَقَ بَيَضَعُ لَنَا:

- ١- لم يَرِدْ لَفْظُ الْعَقْلِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ وَلَكِنْ وَرَدَتْ الْمَشْتَقَاتُ مِنْهُ وَجَاءَتْ بِمَعْنَى الْأَنْضِبَاطِ وَالْإِمْسَاكِ وَالْحَفْظِ وَالْإِدْرَاكِ وَالْفَهْمِ.
- ٢- الْأَحَادِيثُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي فَضْلِ الْعَقْلِ بِمَعْنَى: (الْمَصْدَرِ) لَمْ تَصِحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ دَائِرَةٌ بَيْنَ الضَّعْفِ الشَّدِيدِ وَالْوَضْعِ، وَكِلَاهُمَا لَا يُحْتَجُّ بِهِ.
- ٣- فَسَادُ قَوْلِ الْفَلَّاسِفَةِ بِالْإِسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ الْعَقْلِ عَلَى أَنَّهُ جَوْهَرٌ وَأَوَّلُ الْمَخْلُوقَاتِ؛ رَغْمَ عَدَمِ صِحَّةِ الْحَدِيثِ.
- ٤- تَأَثَّرَ الْغَزَالِيُّ بِمَفْهُومِ الْعَقْلِ عِنْدَ الْفَلَّاسِفَةِ، وَبَسَبَبِ عَدَمِ اشْتِغَالِهِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ رِوَايَةً، اعْتَبَرَ الْحَدِيثَ صَحِيحًا، وَقَدْ اعْتَرَفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّ بَضَاعَتَهُ فِي الْحَدِيثِ مُزْجَاةٌ، أَيْ: قَلِيلَةٌ.



## مَدَى حُجِيَّةِ الْعَقْلِ

- العقل ومعرفة الله.

- مفهوم التحسين والتقبيح.

- أول واجب على المكلف.

□ العقل ومعرفة الله:

سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ خَلَقَ الْإِنْسَانَ؛ وَزَوَّدَهُ بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمَعَارِفِ الْفِطْرِيَّةِ؛ فَهَلْ يَعْنِي ذَلِكَ مَحْوًا لِدَوْرِ الْعَقْلِ فِي الْمَعْرِفَةِ، أَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَعَارِفَ تُعَدُّ تَمْهِيدًا لِلْإِدْرَاكِ وَالْمَعْرِفَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَقْلِ؟

قَبْلَ الْإِجَابَةِ عَنِ السُّؤَالِ السَّابِقِ يَنْبَغِي أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ أَصْحَابَ الْإِتْجَاهِ الْعَقْلِيِّ «يَرَوْنَ أَنَّ الْعَقْلَ قُوَّةً فِطْرِيَّةً فِي النَّاسِ جَمِيعًا»<sup>(١)</sup> وَهُمْ كَذَلِكَ بِصِفَةِ عَامَةٍ يَجْزِمُونَ بِأَنَّ «فِي الْعَقْلِ مَبَادِيَّ فِطْرِيَّةً لَمْ تَسْتَقِ مِنَ التَّجَرِبَةِ»<sup>(٢)</sup> وَأَكْبَرُ دَلِيلٍ يَسْتَدِلُّ بِهِ الْمَذْهَبُ الْعَقْلِيُّ عَلَى الْقَوْلِ بِفِطْرِيَّةِ الْمَعْرِفَةِ الْيَقِينِيَّةِ اتِّفَاقُ النَّاسِ عَلَيْهَا - أَوَّلًا، ثُمَّ إِدْرَاكُ الْعَقْلِ لَهَا مِنْ غَيْرِ تَجَرِبَةٍ - ثَانِيًا<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ هُنَا تَظْهَرُ الْإِجَابَةُ عَلَى مَا طَرَحَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ الْأَوَّلِيَّةَ الْفِطْرِيَّةَ مُعِينَةٌ وَتَمْهِيدِيَّةٌ لِلْعَقْلِ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْحَقَائِقِ، وَلَا يُقَلِّلُ هَذَا مِنْ دَوْرِ الْعَقْلِ كَطَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَعْرِفَةِ؛ بَلْ هُوَ أُسَاسٌ مِنْ أُسُسِ الْإِدْرَاكِ لَا يُمَكِّنُ إِغْفَالَهُ، أَوْ الْإِقْلَالَ مِنْ شَأْنِهِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - قَدْ زَوَّدَ الْإِنْسَانَ بِمَعْلُومَاتٍ مُسَبِّقَةٍ عَلَى الْإِدْرَاكِ الْعَقْلِيِّ، وَعَلَى ضَوْئِهَا يَسْتَطِيعُ الْعَقْلُ أَنْ يُعْطِيَ حُكْمًا عَلَى الْوَاقِعِ مِنْ خِلَالِ الْحَوَاسِّ<sup>(٤)</sup> وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَعَلَّمَ

(١) أُسُسُ الْفَلَسَفَةِ د. تَوْفِيقُ الطَّوِيلِ ص ٢٦٧ مَكْتَبَةُ النَّهْضَةِ الْمِصْرِيَّةِ ط ٣ ١٩٥٨ م، وَقَارَنَ مُحَمَّدُ

بَاقِي الصَّدْرِ فِلَسْفَتَنَا ص ٥٦ دَارُ التَّعَارُفِ بَيْرُوتَ ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

(٢) السَّابِقُ ص ٢٦٨.

(٣) أُسُسُ الْفَلَسَفَةِ، د: تَوْفِيقُ الطَّوِيلِ ص ٢٦٩.

(٤) نَظَرِيَّةُ الْمَعْرِفَةِ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَالْفَلَسَفَةِ د. رَاجِحُ الْكَرْدِي.

ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴿١﴾

ويظهر من الآية الكريمة أنَّ العقلَ والحواسَّ يقومان بدورهما عن طريق المعلومات الفطريَّة السابقة، فهنا جَمَعَ بين المعرفة العقلية والحسية، ولم يقتصر على أحدهما كما هو شأن الفلسفات البشرية. إذن لا خلاف في معرفة العقل للمدركات الحسية في عالم الشهادة، لكنَّ المطلوب بيان دور العقل في عالم الغيب، أو دوره - إن أردنا الدقة - في معرفة الله - تعالى -، فأصحاب الاتجاه العقلي من فلاسفة ومُتكلِّمين قد «ارتضوا العقل سبيلاً إلى معرفته»<sup>(٢)</sup> - سبحانه وتعالى -، ولم يُغلقوا الباب أمام الأدلة النقلية والعقلية - أيضاً - المأخوذة من القرآن الكريم.

وأشهر أدلة المتكلمين هو دليل الجوهر الفردي، ودليل الممكن والواجب، واعتمد الفلاسفة على دليل الماهية والوجود، ودليل الممكن والواجب - أيضاً - فهو مُشترك بين المتكلمين والفلاسفة، وإن اختلفت طرائق كل منهما في شرحه. ويصف الدكتور إقبال<sup>(٣)</sup> هذه البراهين الفلسفية لإثبات الصانع بأنها «تطوي على حركة حقيقية للفكر في بحثها وراء المطلق»<sup>(٤)</sup>

ويشير إقبال مشكلاً تواجهها هذه الأدلة بأننا ننظر إليها على أنها أدلة منطقية ومن ثم فهي قابلة للنقد الجدي<sup>(٥)</sup>، ولكن التجربة الدينية يفترض فيها التوغل داخل أعماق النفس البشرية لتحريكها.

(١) البقرة ٣١-٣٢.

(٢) انظر أستاذنا د. حسن الشافعي لمحات من الفكر الكلامي ص ٧.

(٣) لمعرفة مسالك المتكلمين والفلاسفة في إثبات الصانع راجع المواقف ص ٢٦٦ مكتبة المتنبي ودراسات في الفكر الإسلامي الحديث لأستاذنا د. عبد المقصود عبد الغني ص ٢١٠ وما بعدها مكتبة العروبة الكويت.

(٤) تجديد الفكر الديني في الإسلام د. محمد إقبال ترجمة عباس محمود ص ٣٦ طبعة لجنة التأليف

ط ٢ ١٩٦٨ م.

(٥) تجديد الفكر الديني في الإسلام د. محمد إقبال ص ٣٦.

وهذه الأدلة المنطقية «تتم عن تفسير حسي للتجربة؛ ظاهري بعض الشيء»<sup>(١)</sup> ولا يُنتظر منها أن تكون مؤثرة ودافعة لإيمان حقيقي يدفع المرء لتغيير سلوكه تغييراً حقيقياً، بل هي عرضة للشكوك المتعددة، والذين استندوا لهذه الأدلة العقلية في إثبات الصانع، «اعتمدوا فيه على مقدمات عقلية غير يقينية وعرضوه بطريقة عقلية جافة مما جعله عرضة للنقد والرفض»<sup>(٢)</sup>.

فأبو الحسن الأشعري - في رسالته إلى أهل الثغر - ينتقد طريقة الجوهر والعرض ويصفها بأنها طريقة مبتدعة لم تؤخذ من نبي مرسل، ويصفها كذلك بالغموض لطول مقدماتها؛ ولهذا لا تخلو من شكوك<sup>(٣)</sup>. وابن رشد القرطبي يعتبر طريقة المتكلمين غير برهانية؛ ويجزم بعدم صحة مقدماتها؛ وكذلك عدم وضوح مفهوم الجوهر الفرد الذي لا يتجزأ، ولا يمكننا تعميم وإطلاق الحكم بحدوث الأعراض جميعها<sup>(٤)</sup> وخاصة غير المشاهدة في الفضاء الكوني.

ونقد ابن تيمية طرائق المتكلمين في إثبات الصانع واعتبرها:

١- من الطرق المبتدعة التي يعلم الناس جميعاً علماً شائعاً لا يخفى على أحد أنها ليست مما دعا الرسول ﷺ الناس إليها، فيقول: «فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمداً ﷺ لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه»<sup>(٥)</sup>.

٢- طريقة باطلة لما فيها من مقدمات تحتوي على تقسيم وتفصيل لا يمكن إثبات الصانع من خلالها ويعرف ذلك أذكاء المحققين؛ يقول: «والعلماء المحققون على أنها طريقة باطلة وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعي بها مطلقاً»<sup>(٦)</sup>.

(١) السابق نفس الصفحة.

(٢) د. عبد المقصود عبد الغني مرجع سابق ص ٢٠٢.

(٣) رسالة أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري تحقيق د. محمد سيد الجلند ص ٥١ المكتبة الأزهرية للتراث ١٩٩٧ م.

(٤) ابن رشد مناهج الأدلة في عقائد الملة ص ١٣ وقارن د. عاطف العراقي المنهج النقدي لفلسفة ابن رشد ص ٥٨.

(٥) درء تعارض النقل والعقل ج ١ ص ٣٩.

(٦) السابق نفس الصفحة.



٣- التزم لأجلها بعض المتكلمين لوازم باطلة؛ كما التزم «جهنم لأجلها فناء النار»<sup>(١)</sup> كذلك التزم لأجلها «أبو الهذيل»<sup>(٢)</sup> انقطاع حركات أهل الجنة<sup>(٣)</sup> وغيرهم كثير.

٤- وهي ليست من أصول الدين الذي شرعه الله للعباد. وقد يفهم مما سبق أن ابن تيمية يرفض كل طرق المتكلمين والفلاسفة في إثبات الصانع، والحق أنه يرفض أن يكون إثبات الصانع - جلّ وعلا - يحتاج إلى مقدمات طويلة ليست بيّنة بنفسها، وأنه يوافق المتكلمين على إثبات واجب الوجود عن طريق العلم بحدوث العالم، وأن كل «حادث لا بد له من مُحدث يخرجُه من حيز العدم إلى حيز الوجود»<sup>(٤)</sup>. ويقول - معهم - إنها «قضية بديهية»<sup>(٥)</sup> ولكنه لا يُسلم لهم بطريقتهم في إثبات حدوث العالم عن طريق الجوهر والعرض. ويصف طريقة ابن سينا في إثبات الصانع عن طريق الوجوب والإمكان - وهو ما تابعه عليها الفخر الرازي - بأنها طريقة صحيحة ولكنها تحتاج إلى دليل آخر يدعمها<sup>(٦)</sup>.

وينتهي الفخر الرازي إلى أن «طريقة القرآن هي أفضل الطرق إلى الله»<sup>(٧)</sup>، وبعد صولات وجولات مع المتكلمين والفلاسفة «أعلن أن طرق الفلاسفة والمتكلمين تكاد تكون عديمة الفائدة»<sup>(٨)</sup>.

فطريقة القرآن في توحيد الربوبية تخاطب مجموع الإنسان كله<sup>(٩)</sup>، فلا تقتصر

(١) درء تعارض النقل والعقل ج ١ ص ٣٩.

(٢) محمد بن الهذيل بن عبد الله، أبو الهذيل العلاف من أئمة المعتزلة ولد بالبصرة ١٣٥ هـ وتوفي ٢٣٥ هـ الأعلام ٧ ص ١٣١.

(٣) السابق ص ٤١.

(٤) فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية محمد صالح الزركاني ص ١٦٨ دار الفكر ١٩٦٣.

(٥) السابق ص ٧١ وقارن لمحات من الفكر الكلامي أستاذنا د. حسن الشافعي ص ٢٠.

(٦) فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية ص ٧٦.

(٧) فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية محمد صالح الزركاني ص ١٨٦.

(٨) السابق ص ١٨٦.

(٩) دراسات قرآنية لمحمد قطب ص ٣٢ دار الشروق ١٤٢٠ هـ ١٩٩٢ م.

على العقل وحده، كما يفعل المتكلمون والفلاسفة، ولا تعتمد على الوجدان كما يفعل الصوفيَّة؛ بل القرآن يتحدث إلى الإنسان ككل ويخاطبه في جميع حالاته<sup>(١)</sup> يوقظ النداء الإلهي بداخله؛ لأن الله زوده بالفطرة في عالم الإشهاد قبل نزوله إلى أرض الحياة الدنيا<sup>(٢)</sup>، ولهذا لا نجد في القرآن دليلاً عقلياً مجرداً لإثبات الصانع لأنها مسألة فطرية مُقررة. كما سبق بيان ذلك في فصل الفطرة. «ومن ثم فادلة الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم من مفكري البشرية - لإثبات وجود الله صانعاً خالقاً وموجداً للمحدثات - ليس لها مُبرِّر وليس لإقامتها داع أو فائدة»<sup>(٣)</sup>.

والقرآن الكريم يهتم اهتماماً بالغاً بإقامة الأدلة البرهانية على وحدانيته واستحقاقه - تعالى - للعبادة وحده، مادام الإنسان في فطرته يعترف بأن الله خالق رازق فلا بُدَّ أن يُقرَّ باستحقاقه العبادة وحده ولكن «قضية وجود الله - سبحانه - مؤكدة للفطرة البشرية وليس لشيء آخر»<sup>(٤)</sup> ويجيء العقل فلا يجد ما في الفطرة مُستحيلاً فيخضع ويُسلم.

والقضية التي تطرح نفسها الآن: ما مدى حُجَّة العقل؟ هل مُجرَّد وجوده في الإنسان كافٍ، فلا يحتاج الإنسان إلى شرع؛ لكي يُحاسَب ويُحكم عليه في الدنيا بأحكام الإيمان أو الكفر وفي الآخرة بالثواب أو العقاب؟.

وهذا سوف يظهر من خلال دراسة قضيتين هامتين؛ لتعرّف - من خلالهما - على وظيفة العقل ومدى حُجَّته بالنسبة للأحكام السابقة:

### □ قضية التحسين والتقبيح:

- قضية أول واجب على المكلف.

#### ١ - موقف المعتزلة في قضية التحسين والتقبيح العقليين:

سبق لنا الحديث عن العقل عند المعتزلة، وأنهم جعلوا من أعظم وظائفه التمييز

(١) السابق ص ٣٢.

(٢) القضاء والقدر في الإسلام د. فاروق الدسوقي ط ١ دارالدعوة ١٩٨٢.

(٣) القضاء والقدر ص ٨٦.

(٤) القضاء والقدر في الإسلام ص ٩١ وما بعدها.

بين «القبیح والحسن أو بين الخير والشر»<sup>(١)</sup> أو التمييز المطلق بين المعاني التي يُحقَّقُ بها الإنسان أغراضه ومَصَالِحَهُ<sup>(٢)</sup> أثناء سيره في هذه الحياة.

فالعقل من وجهة نظر المعتزلة يستطيع أن يُمَيِّز منفردًا بين الحسن والقبیح من الأفعال، ودور الشرع أنه يُؤَكِّدُ ويوضح ما عُرف بالعقل. يقول القاضي عبد الجبار عن الرُّسُل: إنهم «قد جاءوا بتقرير ما قد رَكَّبَهُ اللَّهُ - تعالى - في عُقُولِنَا وتفصيل ما قد تَقَرَّرَ فيها»<sup>(٣)</sup> وليس مقصودهم بطبيعة الحال الاستغناء بالعقل عن الرُّسُل.

فالعقل قد عَجَزَ عَنْ معرفة تفاصيل حُسن أو قُبُح كل فعل على حِده، أو أن يُدرك إدراكًا كاملاً بأن في هذا «الفعل مصلحة وذاك مفسدة»<sup>(٤)</sup> فأرسل الحق - تبارك وتعالى - الرُّسُلَ لَتَقَطَعَ خِلَافَاتِ الْبَشَرِ؛ ولنعرف منهم حال هذه الأفعال على التفصيل من حيثُ الحُسن والقُبُح؛ والمصلحة والمفسدة مع أن أصل ذلك مُودَعٌ في نفوس البشر إجمالاً. إذن «لم يَهْمِلِ المعتزلة دور الشرع في معرفة الحُسن والقُبُح»<sup>(٥)</sup>.

فالذي نَهَرَغُ إليه في معرفة نصيب كل فعل من الأفعال من الحُسن والقُبُح على التفصيل لا بُدَّ أن يكون «أكثر إيجابية في الكشف»<sup>(٦)</sup> عن وجوه الحُسن والقُبُح، وكثير من الأمور لا يستطيع العقل إدراكها منفردًا، بل لا بُدَّ من انضمام الشرع إليه «كحُسن التكليف الشرعية»<sup>(٧)</sup> مثلاً، فالعقل لا يستطيع مُنفردًا أن يعرف مدى حُسن صيام آخر يوم من رمضان، وقُبُح صيام أول أيام العيد، ولكنه يستطيع أن

(١) انظر الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ج ٢ ص ٦١٨ مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٢) السابق نفس الصفحة.

(٣) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٥١٥، وقارن المحيط بالتكليف للقاضي أيضاً ص ٢٣٥.

(٤) السابق نفس الصفحة.

(٥) قضية الخير والشر لأستاذنا د. محمد سيد الجلند ص ٢٤٤ ط ٢ ١٩٨٦ مطبعة الحلبي القاهرة.

(٦) السابق ص ٢٤٥.

(٧) قضية الخير والشر نفس الصفحة.

يدرك مُنفردًا حُسنَ الصُّدْقِ وشُكْرَ النُّعْمَةِ، كما أنَّه يَسْتَطِيعُ أَنْ يُدْرِكَ مُنفردًا قُبْحَ الظُّلْمِ والخِيَانَةِ، ولكنَّه لا يدرك مُنفردًا مدى قُبْحِ الصَّلَاةِ قَبْلَ الوَقْتِ وصِيَامِ أَيَّامِ العِيدِ<sup>(١)</sup>.

فقدرةُ العقلِ ليستَ مطلقةً في معرفته للحَسَنِ والقُبْحِ في كُلِّ فعلٍ مِنَ الأفعالِ؛ بَلْ لَهَا حَدُودٌ في نطاقِ الأمورِ التي ليستُ من التكاليفِ الشرعيَّةِ المنصوصِ عليها في الكتابِ والسُّنَّةِ، ولكنْ سلبُ العقلِ كليَّةُ القدرةِ على التمييزِ بين الحَسَنِ والقُبْحِ من الأفعالِ فيه إهدارٌ شديدٌ للعقلِ، وبالتالي إقلالٌ من منزلةِ الشرعِ؛ لأنَّ العقلَ دليلٌ موصلٌ إلى الشرعِ، والعقلُ له استقلاليةٌ في معرفة الحُسْنِ والقُبْحِ من الأفعالِ باستثناءِ حالاتٍ تفصيليةٍ دقيقةٍ، ونستطيعُ أَنْ ندركَ ذلكَ بسهولةٍ عندما نعلمُ أَنَّ المجتمعاتَ الإلحاديةَ التي لا تعترفُ بالشرائعَ السماويةَ تعرفُ «قُبْحَ الظُّلْمِ»<sup>(٢)</sup> وتُسَلِّمُ بِحُسْنِ «إنقاذِ الفرقى وتخليصِ الهلكى»<sup>(٣)</sup>.

والعقلاءُ يدركونَ ذلكَ ويتَّفَقونَ عليه في بداهةِ عُقولِهِم عندَ سلامةِ أحوالِهِم؛ إِذَا رَجَعَ كُلُّ فَرْدٍ مِنَّا إِلَى نَفْسِهِ يَجِدُهَا تَجَزُّمٌ بِحُسْنِ الصُّدْقِ، وَتَوْقِنٌ بِقُبْحِ الكَذِبِ، فَهَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الحُسْنَ والقُبْحَ في الأفعالِ نَاتِجٌ عَنْ ذَوَاتِ الأفعالِ، أَمْ لَأُمُورٍ عَائِدَةٌ عَلَى هَذِهِ الأفعالِ؟ الحقيقةُ أَنَّ مؤلفاتِ الأشاعرةِ تُنْسِبُ إِلَى أَوَائِلِ الْمُعْتَزِلَةِ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ بِالْحُسْنِ والقُبْحِ الذَاتِيِّ فِي الأفعالِ والصفاتِ أَوْ عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِهِم: حُسْنُ الأفعالِ وَقُبْحُهَا لَذَوَاتِهَا لَا لِصِفَاتِ فِيهَا تَقْتَضِيهَا<sup>(٤)</sup>.

والذي مَالَ إِلَيْهِ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ أَنَّ الفِعْلَ قَدْ يَحْسُنُ إِذَا انْتَفَتْ عَنْهُ وَجُوهُ القُبْحِ، وَحَصَلَتْ فِيهِ بَعْضُ المَعَانِي والأغراضِ، وَكَذَلِكَ يَقْبُحُ الفِعْلُ إِذَا انْتَفَى

(١) المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ج ١ ص ٢٣٥ ضمن رسائل العدل والتوحيد تحقيق د. محمد عمارة دار الهلال وقارن مرجع سابق ص ٢٤٥ وأيضاً المستصفى للغزالي ج ١ ص ٥.

(٢) المغني للقاضي عبد الجبار ج ٦ ص ١٢٢.

(٣) السابق نفس الصفحة.

(٤) المواقف للعضد الإيجي ص ٢٣٤ وكذلك شرح المواقف الموقف الخامس في الإلهيات تحقيق أستاذنا د. أحمد المهدي ص ٣٠٠.



الحُسْنُ عنه. يقول: «اعْلَمْ أَنَّ الْقَبِيحَ لَيْسَ يَقْبُحُ إِلَّا لَوْقُوعِهِ عَلَى وَجْهِ»<sup>(١)</sup>، وهذا بطبيعة الحال ليس لصفة فيه أو لذاته بل لوقوعه على وجهٍ مُعَيَّنٍ «فَإِذَا عَرَفْنَاهُ وَاقِعًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَرَفْنَاهُ قَبِيحًا»<sup>(٢)</sup>، وما قِيلَ فِي الْقَبِيحِ يَقَالُ فِي الْحَسَنِ، فَإِنَّهُ يَحْسُنُ لَوْقُوعِهِ عَلَى وَجْهِ مُعَيَّنٍ «يَحْسُنُ بِهِ وَبِهَذَا نَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ يَحْسُنُ تَارَةً وَيَقْبُحُ أُخْرَى»<sup>(٣)</sup>.

والأمثلة التوضيحية<sup>(٤)</sup> لهذا المعنى كثيرة؛ منها:

- ١ - الضربةُ التي يُوجَّهها الشخصُ إلى اليتيم، هذه فِعْلَةٌ قد تكونُ حَسَنَةً إِذَا كَانَتْ مِنَ الْقَائِمِ عَلَيْهِ تَأْدِيبًا، وَتَكُونُ قَبِيحَةً إِذَا كَانَتْ انتِقَامًا وَظُلْمًا.
- ٢ - السجودُ يَكُونُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ إِذَا كَانَ لِلَّهِ - تَعَالَى -، وَيَكُونُ فِي غَايَةِ الْقَبْحِ إِذَا كَانَ لغيرِ اللَّهِ - تَعَالَى -.

فالحسنُ والقبحُ في الأفعالِ عند القاضي ليس لذواتِ الأفعالِ وإنما تظهرُ في الأوصافِ الإضافية، وهي تختلف باختلافِ السياقاتِ الواردةِ فيها.

ويُتَضَيِّحُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْقَاضِي عَبْدَ الْجَبَّارِ خَالَفَ أَسْلَافَهُ مِنْ أَوَائِلِ الْمُعْتَزَلَةِ حِينَ رَفَضَ الْقَوْلَ بِالْحُسْنِ وَالْقَبْحِ الذَّاتِيِّ لِلْأَفْعَالِ، وَلَكِنَّا قَدْ نَشُكُّ فِي الْمُرُوءِيِّ فِي كُتُبِ الْأَشَاعِرَةِ عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ، خَاصَّةً أَنَّ الْفَخْرَ الرَّازِيَّ مَالَ إِلَى أَنَّ جُمْهُورَ الْأَشَاعِرَةِ لَمْ يَعْرِفُوا كَلَامَ الْمُعْتَزَلَةِ<sup>(٥)</sup> فِي الْحُسْنِ وَالْقَبْحِ، وَنَفَى عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ الْقَوْلَ بِالْحُسْنِ وَالْقَبْحِ الذَّاتِيِّ اعْتِمَادًا عَلَى كَلَامِ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ.

ولكنني وجدتُ كلامًا للقاضي عبد الجبار يردُّ فيه على أحدِ شيوخ المعتزلة القائلين بأنَّ القبيحَ يَقْبُحُ بِصِفَتِهِ وَعَيْنِهِ<sup>(٦)</sup>، وَجَزَمَ فِي رَدِّهِ بِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ قَدْ يَقَعُ

(١) المحيط بالتكليف ص ٢٣٦ تحقيق عمر عزمي الدار المصرية للتأليف.

(٢) المحيط بالتكليف ص ٢٣٦.

(٣) السابق نفس الصفحة.

(٤) من شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٣١١ وما بعدها وقارن شرح المواقف الخامس ص ٣٠٧.

(٥) فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية محمد صالح الزركاني ص ٥١٨.

(٦) شرح الأصول الخمسة ص ٣١٠.

قبيحاً مرةً ويقع بخلاف ذلك تارةً أخرى.

وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ رُجْحَانُ مَا مَالَ إِلَيْهِ جَمَهَرَةُ الْأَشَاعِرَةِ مِنْ نِسْبَةِ الْقَوْلِ بِذَاتِيَّةِ الْحُسْنِ وَالْقَبِيحِ فِي الْأَفْعَالِ لِأَوَائِلِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِالْوَجُوهِ وَالاعتباراتِ هُوَ قَوْلُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَعَلَّ الرَّازِيَّ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى كَلَامِ الْقَاضِي عَبْدِ الْجُبَّارِ فِي ذَلِكَ. وَهَذِهِ فِكْرَةٌ إِجْمَالِيَّةٌ لِلْحُكْمِ عَلَى الْأَفْعَالِ بِالْحُسْنِ أَوْ الْقَبِيحِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ وَبِنَاءً عَلَى قَاعِدَةِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْإِعْتَزَالِيَّةِ، فَالْعَقْلُ كَافٍ فِي الْحُجَّةِ عَلَى الْخَلْقِ وَيَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِهِ مُنْفَرِدًا<sup>(١)</sup> وَمِنْهَا خَرَجَ الْحُكْمُ عَلَى مُرْتَكِبِ الْقَبِيحِ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ إِلَيْهِ. هَلْ هُوَ مُرْتَكِبٌ لِلْحَرَامِ؟ وَكَذَلِكَ تَارَكَ الْأَفْعَالِ الْمَحْكُومَ عَلَيْهَا بِالْحُسْنِ هَلْ هُوَ تَارِكٌ لِلوَاجِبِ؟

وَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نَصَوِّغَ السُّؤَالَ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى: هَلِ النَّاسُ مُحَاسِبُونَ عَلَى فِعْلِ الْحَرَامِ الْقَبِيحِ وَعَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ الْحَسَنِ قَبْلَ بُلُوغِ الشَّرْعِ؟ وَهَلِ هُنَاكَ وَاجِبَاتٌ عَقْلِيَّةٌ قَبْلَ الْوَاجِبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَالنَّاسُ مُعَذِّبُونَ عَلَى تَرْكِهَا؟

التساؤلاتُ السابقةُ نَتِيجَةٌ لِلتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّينَ، فَالْمُعْتَزَلَةُ؛ عِنْدَهُمْ نَوْعَانِ مِنَ التَّكْلِيفِ: الْأَوَّلُ تَكْلِيفٌ عَقْلِيٌّ. وَالثَّانِي تَكْلِيفٌ سَمْعِيٌّ. «وَالْمَقْصُودُ بِالْعَقْلِيِّ مَا يَكُونُ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِالْعَقْلِ»<sup>(٢)</sup> وَبِذِهِ أَنَّ السَّمْعِيَّ مَا يَكُونُ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ الشَّرْعِ.

وَالْمَعْرِفَةُ الْعَقْلِيَّةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ، وَتَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: «فِعْلٌ، وَكُفٌّ عَنِ الْفِعْلِ»<sup>(٣)</sup> وَتَفْسِيرُ الْفِعْلِ أَنَّهُ: الْمَعَارِفُ الَّتِي تُتَّصِلُ بِاللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - وَعَدْلُهُ، وَمَا هُوَ مُسْتَحَقٌّ مِنْ جِهَتِهِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ.<sup>(٤)</sup> وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْوَجُوبِ الْعَقْلِيُّ «شُكْرُ نِعَمِ اللَّهِ خَاصَّةً»<sup>(٥)</sup> وَتَوْضِيحُ الْكُفِّ: «أَنَّهُ الْإِمْتِنَاعُ عَنِ الْقَبَائِحِ الْعَقْلِيَّةِ نَحْوِ الظُّلْمِ

(١) الْكَشَافُ ج ٢ ص ٤٤١ وَحَاشِيَةُ بِنِ الْمُنِيرِ عَلَى الْكَشَافِ نَفْسِ الصَّفْحَةِ.

(٢) الْحَيْطُ بِالتَّكْلِيفِ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجُبَّارِ ص ٢٣.

(٣) الْحَيْطُ بِالتَّكْلِيفِ ص ٢٣.

(٤) السَّابِقُ نَفْسِ الصَّفْحَةِ.

(٥) السَّابِقُ نَفْسِ الصَّفْحَةِ.

وَالْكَذِبُ»<sup>(١)</sup>.

وتعليل الوجوب العقلي على كل مكلف عاقل أنه لطّف من الخالق به يُعرَفُ استحقاق الثواب والعقاب لوجود الداعي والصارف في نفس<sup>(٢)</sup> كل شخص، ولهذا فكل الخلق مُتساوون في الوجوب العقلي عليهم، ومن ثمّ فمخالفته هذا الوجوب العقلي يستوجب العقوبة من ربّ العالمين؛ حتى ولو لم يصل إلى الناس الدلائل الشرعية.<sup>(٣)</sup>

فمعرفة الله - تعالى - وتوحيده وشكر المنعم من الواجبات العقلية التي تجب على كل مكلف حتى ولو لم يُبعث للناس رسول<sup>(٤)</sup>. يقول الزمخشري: «فالحُجَّةُ لازمةٌ لهم قبل بعثة الرُّسل؛ لأنّ معهم أدلة العقل التي بها يُعرف الله - تعالى -»<sup>(٥)</sup> ومن ثمّ إذا خالف المكلف العقل استوجب العذاب، وحلّت عليه العقوبة؛ لأنّه أغفل النظر، ولم يستعمل العقل، وهو مكلف به، أمّا الأمور التي لا تُعرف إلا عن طريق الرُّسل أي: الأمور التوقيفية.<sup>(٦)</sup> فلا عذاب على الشخص حتى يصل إليه بلاغ الرُّسل. فأصل الدين عقلي، وفروع الدين شرعية، والمخالف لأصل الدين مُعذَّب حتى ولو لم يصل إليه خبر الرُّسل، والمخالف لفروع الدين معذور حتى تصل إلى مسامحة الحُجَّة الشرعية. ولذلك كان مذهب المعتزلة عدَمُ العذر بالجهل في أصول الدين، ولقد نبّهنا ابن تيمية أنّ التفريق في العذر بين الأصول والفروع منتشر عند كثير من الفقهاء والأصوليين بسبب أنهم أخذوه عن المعتزلة<sup>(٧)</sup>، وأضيف هنا النجديات من الخوارج، وهم أول من فرّق في العذر بين الأصول والفروع.

(١) السابق نفس الصفحة.

(٢) السابق ص ٢٤.

(٣) راجع أصول الدين للبغدادي ص ١٦٣ مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٣٦، الملل والنحل للشهرستاني ص ٥٦، حاشية البناني على جمع الجوامع للسبكي ج ١ ص ٦٢.

(٤) شرح الأصول الخمسة ص ٧٥.

(٥) الكشف ج ٢ ص ٤٤١ دار الفكر.

(٦) الكشف ج ٢ ص ٤٤١.

(٧) مجموع الفتاوى م ١٢ ج ٢٥ ص ١٥٦ طبعة دار الوفاء.

## ٢ - موقف الأشاعرة من قضيتي التحسين والتقبيح:

موقف الأشاعرة من قضية التحسين والتقبيح مع موقف المعتزلة، هو الفعل ورد الفعل، فالمعتزلة ذهبوا إلى أن الحكم على الأفعال بالحسن والقبح عقلي - كما سبق - فكان رد فعل الأشاعرة هو نفي أي دور للعقل في الحكم على الأفعال، بل الحكم على الأفعال بالحسن والقبح ليس إلا للشرع فقط.

فالأشعري يذهب إلى «أن القبيح من أفعال خلقه كلها ما نهاهم عنه وزجرهم عن فعله»<sup>(١)</sup> ومثل ذلك في حكمه على الحسن فهو ما «أمرهم به أو ندبهم إلى فعله أو أباحه لهم»<sup>(٢)</sup> فالنهي والزجر عن الفعل يوجب علينا الحكم على هذا الفعل بالقبح؛ والأمر والندب أو حتى الإباحة للفعل يوجب علينا أن نقول بالحسن لهذا الفعل.

والباقلاني<sup>(٣)</sup> يسوق عدة أمثلة توضح أن الفعل بذاته لا يستوجب حسناً أو قبحاً؛ منها أن القتل والقصاص كلاهما إزهاق، ولكن لأحدهما حسن لمطابقته للشرع، والآخر قبح لأنه مخالف للشرع.

أما الجويني فينفي أية شبهة نعلم منها حسن الفعل أو قبحه خارج دائرة الشرع، بل وينفي نفيًا تاماً أية شبهة نعلم منها حسن الفعل أو قبحه من أي منظور آخر غير السمع، فليس للعقل عنده حكم على الأفعال حسناً أو قبحاً يقول: «العقل لا يدل على تحسين شيء ولا قبحه في حكم التكليف، وإنما يتلقى التحسين والتقبيح من موارد الشرع وموجب السمع»<sup>(٤)</sup>، ويذهب إلى أن أصحابه من أئمة الأشاعرة قد يتوهم القارئ لعباراتهم في التحسين والتقبيح أنه أمر زائد على الشرع؛ لأننا ندرك الحسّن والقبح عن طريقه بل يجزم بأن الحسّن هو «نفس ورود الشرع بالشاء على

(١) رسالة الثغر لأبي الحسن الأشعري تحقيق أستاذنا د. محمد السيد الجليلند ص ٧٤ وما بعدها.

(٢) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به تحقيق عماد أحمد حيدر عالم الكتب بيروت ط ١٩٨٦.

(٣) هو أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني ولد سنة ٤٠٣ هـ منطلقاً.

(٤) الإرشاد لأبي المعالي الجويني ص ٢٢٨ تحقيق أسعد تميم مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط ١٩٨٥.



فاعله»<sup>(١)</sup> وينتهي كذلك إلى أن القبيح ما «وَرَدَ بِذِمِّ فَعْلِهِ»<sup>(٢)</sup>.

هذا والحرص المتكرر من أبي المعالي لنفي أي دور للعقل في التحسين والتقيح يؤكد ما ذكر سابقاً بأن مقولة الأشاعرة هي رد فعل عنيف لمذهب المعتزلة في الحُسن والقبيح. فإذا وصلنا إلى الغزالي نجدُه يهدم بمقوله مطلقيَّة الحُسن والقبح وذاتيتهما عند المعتزلة:

أولاً: بربط الفعل بما يُمكن أن يُطلق عليه الغائية أي: ربط الحكم على الفعل بهدف الفاعل أو غرضه، فالناس ينظرون إلى الفعل، فإذا وجدوه موافقاً لأغراضهم حكموا عليه بالحُسن، وإذا خالف مراميهم وسَمُوهُ بالقُبْح، لنخرج من ذلك بنتيجة مؤداها أن هذه الأحكام إضافية تتعلق بالفاعل، ولا صلة لها في الحقيقة بذات الفعل.

ثانياً: بالحكم على الفعل بأنه حَسَنٌ؛ لأننا مأمورون به شرعاً بعيداً عن الموافقة للأغراض أو المخالفة لها<sup>(٣)</sup> يريد الغزالي أن يقول: إن تمسك المعتزلة بذاتية الحُسن والقُبْح في الأفعال لا مبرر له؛ لأن الحكم على الأفعال خارج نطاق الفعل مرتبط بأحوال الناس؛ والغايات التي يَشْعُونَ من أجلها ومعايير البشر متفاوتة وأغراضهم شتى، ومن هنا لا يمكن على الإطلاق الجزم بالذاتية المزعومة عند المعتزلة.

والجديد الذي يُقدِّمه الغزالي عن أسلافه من الأشاعرة أنه يبحث عن الأسباب التي جعلت المعتزلة تدَّعي عقلية الحكم على الأفعال بالحُسن والقُبْح؛ وكذلك الإدعاء بأن الحُسن والقبح ذاتيَّ فيها، بل ويُظهر لنا الغزالي أسباب ذلك من خلال البحث عن الأخطاء المعرفية الثلاثة التي وَقَعَتْ فيها المعتزلة، وكلُّ مُثَبِّت للحُسن والقُبْح الذاتي للأفعال عقلاً:

١- كَحُكْمِ الشَّخْصِ عَلَى الْفَعْلِ بِالْحُسْنِ أَوِ الْقُبْحِ لِمُوَافَقَتِهِ لِغَرَضِهِ، وَلَا يَكْتَفِي بِذَلِكَ بَلْ يُعَمِّمُ الْحُكْمَ عَلَى الْآخَرِينَ، ثُمَّ يُرْتَّبُ عَلَى هَذَا التَّعْمِيمِ حُكْمًا آخَرٌ هُوَ

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) انظر المستصفى للغزالي ج ١ ص ٥٦ وقارن الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٣٩.

الرَّغْمُ بَأَنَّ هذا الحكم وصف ذاتي للفعل. يقول: «إِنَّ الإنسانَ يَطْلُقُ اسمَ القبيحِ على ما يخالِفُ غرضَهُ وإنَّ كانَ يُوافِقُ غرضَ غيره من حيث إنه لا يلتفتُ إلى الغيرِ فإنَّ كُلَّ طبعٍ مشغولٌ بنفسه مستَحْضِرٌ لغيره؛ فيقضي بالقبحِ مطلقاً وربما يضيفُ القبحَ إلى ذاتِ الشيءِ ويقولُ: هو بنفسه قبيحٌ»<sup>(١)</sup>.

فسببُ الخطأ انشغالُ كُلِّ فردٍ بنفسه فيحكمُ حكماً غيرَ صحيحٍ تبعاً لمصلحته الشخصية ثم ينتقلُ إلى التعميمِ المطلقِ لحكمه الخطأ التابع لمصلحته ثم الانتقالُ إلى الادِّعاءِ بالوصفِ الذاتيِّ لما حَكَمَ به من حُسنٍ وقُبْحٍ.

٢ - يَذْهَلُ الشخصُ عن الحالاتِ النادرةِ ويحكمُ بالأعمِّ والأغلبِ، والمثالُ الذي يقدِّمه الغزاليُّ لحكم الشخص على الأغلبِ وذُهوْلُه عن الحالةِ النادرةِ - الحكمُ بقبحِ الكَذِبِ، وهناك حالةٌ نادرةٌ ينساها كُلُّ فردٍ وهو يحكمُ هذا الحكمَ العامَ، هو الحكمُ بحسنةِ إذا تعلقَ «بمصلحةٍ شرعيةٍ كعصمةِ دمِ نبيٍّ»<sup>(٢)</sup>.

وسببُ هذا الحكمِ العامِ والذُهوْلِ عن الحالاتِ النادرةِ، هو نفورُ الشخصِ بطبعه عن الكَذِبِ فيحكمُ هذا الحكمَ الغالبَ.

٣ - سببُ الوهمِ إلى العكسِ أن يفرِّقَ المرءُ بين أمرين في حقيقة أمرهما ليسا مُقْتَرِنَيْنِ إِلَّا في الظاهرِ فقط، أمَّا في الحقيقةِ فهما غيرُ مقترنين، ويمكنُ أن تُسمِّيَهُ هنا الاقترانَ المغلوطَ.

وسببُ هذا الاقترانِ الخطأ بعضُ الخبراتِ النفسية، فقد يجدُ الشخصُ حبلاً يشبه الثعبانَ، فيظنُّه ثعباناً؛ فيخافُ منه بسببِ سَبْقِ الذهنِ إلى الآخرِ على وَجْهِ الشرعيةِ.

والمثالُ الحيُّ الآخرُ الذي يُقدِّمه الغزاليُّ وهو يُنْشَأُ عن خبرةٍ بأحوالِ كثيرٍ من الناسِ؛ فإذا عَرَضَتْ على شخصٍ رأياً بطريقةٍ مُعَيَّنَةٍ يقبله فإذا قُلْتُ له: هذا رأيي أو مذهبُ من يخالفُكَ نَفَرَ منه وحَكَمَ عليه بالقبحِ لمجردِ أنه قولٌ من يخالفُهُ.

(١) انظر المستصفى للغزالي ج ١ ص ٥٨ وقارن الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٤٢.

(٢) السابق نفسه.

وَمِنْ هُنَا كَانَ الْحُكْمُ بِالْإِسْتِحْسَانِ أَوْ الْإِسْتِقْبَاحِ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِذَاتِ الْفِعْلِ وَإِنَّمَا هُوَ مُرْتَبِطٌ بِالْإِقْتِرَانِ وَالْأَحْدَاثِ الْمُصَاحِبَةِ لِلْفِعْلِ، لِيَقُولَ لَنَا الْغَزَالِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ الْفِعْلَ فِي حَقِيقَتِهِ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِحُسْنٍ أَوْ قُبْحٍ.

هَكَذَا حَاوَلَ الْغَزَالِيُّ بِكُلِّ مَا أُوتِيَ مِنْ قُوَّةِ عَقْلِ وَبَيَانِ حُجَّةٍ وَخَبْرَةٍ وَاسِعَةٍ بِمَذَاهِبِ الْبَشَرِ بَلْ وَنَفْسِيَّاتِهِمْ أَنَّ يُتَّطَلَّ مُطْلَقِيَّةُ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَلَا نَسْتَطِيعُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ أَنَّ الْغَزَالِيَّ نَجَحَ فِي أَنْ يُتَّطَلَّ الْقَوْلُ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّينَ.

أَلَيْسَ مِنْ حَقِّنَا أَنْ نَقُولَ لِلْغَزَالِيِّ: إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَفْعَالِ بِفَطَرَتِنَا نَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالْحُسْنِ أَوِ الْقُبْحِ؛ وَالْحَالَاتُ النَادِرَةُ لَا تُخْرِجُهَا مِنْ هَذَا الْحُكْمِ الصَّحِيحِ بِالْحُسْنِ أَوِ الْقُبْحِ. فَالْصَدَقُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَسَنًا، هَذَا حُكْمُ الْعَقْلِ وَالْفِطْرَةِ، وَالْحَالَةُ النَادِرَةُ وَهِيَ الْإِخْبَارُ عَنْ نَبِيِّ هَارِبٍ مِنْ ظَالِمٍ، إِنَّمَا قُبْحُ الصَّدَقِ هُنَا لَوْجُودِ مَفْسَدَةٍ «وَلَا يَقْتَضِي هَذَا كَوْنَ الصَّدَقِ قَبِيحًا»<sup>(١)</sup>. أَيُّ: لَا يَنْقَلِبُ الصَّدَقُ قَبِيحًا أَبَدًا لِهَذِهِ الْحَالَةِ النَادِرَةِ. وَيَمَكِّنُنَا أَنْ نَقُولَ: «إِنَّ الْأَوْصَافَ الذَّاتِيَّةَ لِلْفِعْلِ»<sup>(٢)</sup> تَبْتَعِدُ عَنِ الْفِعْلِ لِعَدَمِ اسْتِيفَاءِ جَمِيعِ الشَّرُوطِ أَوْ وَجُودِ بَعْضِ الْمَوَانِعِ، وَالخَطَأُ هُوَ الْإِدْعَاءُ بِسَلْبِ الْحُكْمِ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، ثُمَّ نَحْكُمُ بِالسَّلْبِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ. فَإِذَا وَصَلْنَا إِلَى الرَّازِيِّ نَجِدُهُ فِي مَرَاكِئِهِ الْأُولَى لَا يَخْرُجُ عَنْ مَقُولَةِ الْأَشَاعِرَةِ فِي نَفْيِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ عَنِ الْفِعْلِ عَقْلًا.<sup>(٣)</sup> وَلَكِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَمِيلُ إِلَى مَقُولَةِ مُتَأَخِّرِي الْمُعْتَزِلَةِ وَهِيَ نَظَرِيَّةُ الْوَجْهِ الْجَبَائِيَّةِ.

وَقَدْ عَوَّلَ الرَّازِيُّ عَلَى بَعْضِ حُجَجِ الْمُعْتَزِلَةِ فِي التَّقْبِيحِ وَالتَّحْسِينِ الْعَقْلِيِّينَ بِأَنَّ النَّاسَ قَبْلَ الشَّرَائِعِ مُطَبِّقُونَ عَلَى مَدْحِ الْحَسَنِ وَذَمِّ الْمُسِيءِ<sup>(٤)</sup> عَلَى نَحْوِ مَا رَأَيْنَا عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ مِنْ اتِّجَاهٍ إِلَى تَعْدِيلِ وَجْهَةِ نَظَرِهَا فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّينَ، فَقَالُوا أَوَّلًا:

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم ص ٦٤.

(٢) السابق.

(٣) فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية ص ٥١٥.

(٤) المطالب العلية لفخر الدين الرازي ج ١ ص ٣٠٦.

بأنَّها من الأمور الذاتية في الأفعال لا تتغيَّر ولا تتبدَّل، فكان ردُّ فعلِ الخصومِ قويًّا، فاتَّجَهِت إلى التعديل.

فرأينا نظرية الوجوه عند القاضي عبد الجبار بأنَّ الفعل يقبُحُ تارةً ويحسنُ أخرى. وكذلك الأشاعرة حَدَّثَ نوعٌ من التعديل، فأوائلُ الأشاعرة كانت تَنفِي أي دور للعقل في التحسين والتقييح، ثم رأينا تخفيفاً لهذه الحدة حتى وصلنا إلى الرازي فوجدناه يتجه إلى نظرية الوجوه الاعتزالية، ولا ينفى دور العقل في التحسين والتقييح.

فوجدنا عند الإيجي صاحبِ المواقف تقسيمًا ثلاثيًا لمعاني الحَسَنِ والقبيح يتسَعُ المجال فيه للعقل، فصفةُ الكمال والنقص مُدرِكتان بالعقل، والملاءمة للغرض عقليةٌ أيضاً، أمَّا تعلقُ المدح والذمُّ فهو شرعيٌّ عند الأشاعرة، عقليٌّ عند المعتزلة. (١) ويُعلِّق ابنُ القيم على هذا التقسيم الثلاثي عند متأخري الأشاعرة بأنَّه إذا أخذ حَقُّهُ من التَّروِّي والبحثِ يقضي على النزاع بين الأشاعرة والمعتزلة. (٢)

هذه فكرةٌ عامَّة لمفهوم التحسين والتقييح عند الأشاعرة فعلى الرغم من أنَّ الأشاعرة عندهم العقولُ تدلُّ على حدوثِ العالم وتوحيدِ الصانع وقُدَمِهِ وصفاته الأزلية وعلى جوازِ إرسال الرسل وعلى جوازِ تكليفه عباده ما شاء، كلُّ هذه الأمور وغيرها عند الأشاعرة تُعرَف بالعقل.

ولكنَّهم لقولهم بنفي التحسين والتقييح العقليين خرجوا بقاعدةٍ مُهمَّة هي أنَّ وجودَ الأفعال وحظَرها وتحريمها على العباد لا يُعرَف إلا عن طريقِ الشرع فلا تحريم ولا ثواب ولا عقاب إلا بالشرع. (٣)

فهُم على النقيض من المعتزلة، لا يقولون بالوجوبِ العقلي؛ ولهذا كان حُكْمُ أغلبِ الأشاعرة على أهلِ الفترة بأنهم ناجون؛ لعدمِ وصولِ الأحكام الشرعية إليهم

(١) المواقف للعضد الإيجي ص ٢٣٤.

(٢) مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ٤٢ وما بعدها.

(٣) أصول الدين للبغدادي ص ٢٤، ٢٠٣.



عن طريق الأنبياء والرسل؛ وذلك اعتماداً على قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> وقد مرَّ كيف أوَّلت المعتزلة هذه الآية الكريمة. ولكنهم - لقولهم بأنَّ أصول الدِّين تُعرَفُ بالعقل ولكنها لا تُجِبُّ إلا بالشرع - اختلفوا في إيمان المقلِّد، واختلفوا في العُذر بالجهل؛ فمنهم من قال بصحة إيمان المقلِّد ومنهم من قال بعدم صحته.

### ٣ - موقف أصحاب الاتجاه الوسيط من قضية التحسين والتقيح:

خلق الله - تعالى - البشرَ للامتحان والابتلاء، ومن هنا جعلهم أهل تمييز وعلم بالمحمود والمذموم، وهُم في سيرهم على الأرض على الرغم من ثقلهم بين الأمور النافعة والأمور الضارة، قد وَضَعَ اللهُ في نفوسهم وعَرَزَ في طبائعهم ما يستطيعون به أن يتجنبوا ما يضرُّهم ويحرصوا على ما ينفعهم.

ونحن نجدُ «الناسَ مُتَّفِقِينَ على أنَّ من الأعمال ما هو نافع ومنها ما هو ضار، وبعبارة أخرى؛ منها ما هو حَسَنٌ ومنها ما هو قَبِيحٌ»<sup>(٢)</sup> وهذه من الأمور المشاهدة التي يكاد يعرفها الناس جميعاً من غير اختلاف فيما بينهم، فالله - تعالى - قد خصَّ البشرَ دون سائر المخلوقات بمعرفة الحَسَنِ والقُبْحِ في الأفعال وبما رَكَّبَهُ في عقولهم. فحكمةُ الله - تعالى - اقتضت وجودَ ذلك في الناس وفي هذا طريقٌ إلى معرفته - تعالى - وإخلاء الخلق من هذه المعرفة عَبَثٌ مخالفٌ للحكمة والله - تبارك وتعالى - منزّه عن العبث<sup>(٣)</sup>.

وإذا كانت المعتزلة قد قالت بالتحسين والتقيح العقليين، واتَّجَهَ الأشاعرةُ إلى القول بالتحسين والتقيح الشرعيين فقط - فهناك اتجاه قد سَلَكَ مسلكاً وسطاً؛ فهو لم يَسْلُبِ العقلَ القدرةَ على التمييز بين الحَسَنِ والقَبِيحِ، كما فعلَ الأشاعرةُ، ولم يجعل للعقل مكانةً أكبر من مكانته التي خَلَقَهُ اللهُ عليها بمنجِه القدرة على إيجاب الواجبات، كما فعل المعتزلة، وهذا مَسَلَكٌ جمع من الفقهاء والأصوليين من

(١) الإسرائ ١٥.

(٢) رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده ص ٤٦.

(٣) كتاب التوحيد للماتريدي ص ١٠٠.

المذاهبِ الفقهيةِ المعروفةِ وأصحابِ الأئمةِ الأربعةِ خاصةِ الإمامِ أبي حنيفة وأصحابه<sup>(١)</sup> ومالَ إلى هذا القولِ الوسطِ العلماءُ المدافعون عن مذهبِ السلفِ من أمثالِ ابنِ تيمية<sup>(٢)</sup> وابنِ القيم<sup>(٣)</sup> وكذلك ابنُ الوزير<sup>(٤)</sup> والشوكاني<sup>(٥)</sup> ومن علماءِ العصرِ الحديثِ الشيخُ محمد عبده<sup>(٦)</sup> والمقبلي اليماني<sup>(٧)</sup> وأخذَ ابنُ رُشدٍ قبلَ ذلك<sup>(٨)</sup> بهذا الاتجاهِ ودافعَ عنه.

يُبرزُ أصحابُ هذا الاتجاهِ الوسطِ دورَ العقلِ الفطريِّ في التمييزِ بينِ الحسنِ والقبيحِ. سُئِلَ أعرابيٌّ عن النبي ﷺ: (بِمَ عَرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ؟) فقال: ما أمرَ بشيءٍ فقال العقلُ: لَيْتَهُ يَنْهَى عَنْهُ؛ ولا نَهَى عَنْ شَيْءٍ فقال: لَيْتَهُ أَمَرَ بِهِ<sup>(٩)</sup>. فقد عَرَفَ الأعرابيُّ صِدْقَ الرسولِ ﷺ بأمرين:

الأول: من الدَّورِ التَّمييزِيِّ للعقلِ بينِ الخيرِ والشرِ.  
الثاني: من مُوَافَقَةِ الأوامرِ النّبويَّةِ المُشرَّفَةِ لما حَكَمَ بِهِ العقلُ في فطرتهِ السليمةِ. وكما يقولُ ابنُ القيم: فهذا الأعرابيُّ قد أَقَرَّ عقلَهُ وفطرتهِ بِحُسْنِ ما أَمَرَ بِهِ وَقُبْحِ ما نَهَى عَنْهُ<sup>(١٠)</sup> ثم خَرَجَ بنتيجةٍ من صِدْقِ رسولِ اللَّهِ ﷺ فيما يُبَلِّغُ عَنْ رَبِّهِ لمطابقتها لأحكامِ العقلِ، فهذا من أعلامِ ثبوتِهِ وشواهدِ رسالتهِ<sup>(١١)</sup>.  
إن الأمرَ الفطريَّ الذي يَجِدُهُ كُلُّ شَخْصٍ في نفسه من معرفتهِ لِحُسْنِ العَدْلِ وَقُبْحِ الظُّلْمِ مغرورٌ في طبائعِ البشرِ لا انفكَّكَ عَنْهُ بِحَالٍ؛ ولأجل ذلك اعتبروا قولَ

(١) الزركشي ناقلًا عن د. العروسي المسائل المشتركة بين المتكلمين والأصوليين.

(٢) درء تعارض النقل والعقل، ج ٧ ص ٤٧.

(٣) مفتاح دار السعادة ص ٣٥٧ ومدارج السالكين ج ٢ ص ٢٢٥.

(٤) إشار الحق ص ٢٥٦.

(٥) إرشاد الفحول ص ٩.

(٦) رسالة التوحيد ص ٦٠.

(٧) العلم الشامخ ص ٢١٦.

(٨) مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد تحقيق د. محمود قاسم مكتبة الأنجلو ص ٢٣٥.

(٩) هذا الأثر ذكره ابن القيم في كتابه مفتاح دار السعادة.

(١٠) مفتاح دار السعادة لابن القيم ص ٣٥٧.

(١١) السابق.

الأشاعرة النفاة للتحسين والتقبيح العقليين في غاية الشناعة؛ لأنه مؤدٍّ إلى أن يعتقد الشخص بأنه «ليس ههنا شيء في نفسه عدلٌ ولا شيء هو في نفسه جورٌ»<sup>(١)</sup>. والمعلومُ لدي جميع الخلقِ بِشَكْلِ فطريٍّ أنَّ العدلَ خيرٌ والجورُ شرٌّ، وقد جمع أصحابُ هذا الاتجاه بين المعقول والمنقول، فأرادوا موافقة العقل وعَدَمَ مصادمةِ الشرع؛ فمالوا إلى أنَّ الأفعالَ في نفسها حَسَنَةٌ أَوْ قَبِيحَةٌ، كما أنها نافعةٌ أَوْ ضارَّةٌ، وهنا وافقوا العقل.

وهؤلاء يملكون حرصًا شديدًا على عَدَمِ التعارض مع النصوص الشرعية الجازمة بنفي العقاب عَمَّنْ لم تصل إليه الحُجَّةُ الشرعية عن الرُّسُلِ الكرام «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا»<sup>(٢)</sup> ومن هنا ذهبوا إلى أنه لا يترتبُ على الأفعال القبيحة - مع علمنا بعقولنا أنها قبيحة - أيُّ عقابٍ لأنَّ العقابَ مشروطٌ بوزوِّدِ الأمرِ والنهي، ومن ثم وافقوا النُّقْلَ؛ ولذلك فالزر كشيءٍ صاحبُ البحر المحيط يذكُرُ هذا القولَ الوَسْطَ، ويجزِمُ بأنَّه هو المنصورُ لقوِّته من حيثُ النَّظَرِ وآياتِ القرآنِ وسلامته من التناقض<sup>(٣)</sup>.

ويذكرُ الشيخُ بخيتُ المطيعي<sup>(٤)</sup> أنَّ جمعًا من محققي الشافعية تركوا كلامَ الأشعريِّ في التحسين والتقبيح ومالوا إلى هذا الاتجاه<sup>(٥)</sup> الوسيط، ونظَرُ أصحابِ هذا الاتجاهِ الوسيطِ إلى السَّبَبِ الذي جَعَلَ الأشاعرة يقولون بنفي التحسين والتقبيح العقليين. فقد ظنَّ الأشاعرةُ بأنَّ هناك تلازمًا بين الحُسْنِ والقُبْحِ العقليين وبين الثوابِ والعقابِ، فعندما نظرُوا إلى أدلَّةِ الشرع عَلِمُوا منها اشتراطُ بلوغِ الرسالة حتى يحلَّ العقابُ، فنفوا قُدْرَةَ العقلِ على التحسين والتقبيح.

(١) منهاج الأدلة في عقائد الملة ص ٢٣٥.

(٢) الإسراء ١٥.

(٣) البحر المحيط نقلًا عن المسائل المشتركة ل د. العروسي وقارن قواطع الأدلة لأبي السمعاني، م ثاني ص ٣٩٧ تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل دار الكتب بيروت ١٩٩٧.

(٤) محمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي مفتي الديار المصرية ولد في بلدة المطيعة من أعمال أسبوط سنة ١٢٧١ هـ / ١٨٥٤ م وتوفي بالقاهرة سنة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م انظر الأعلام ٥٠/٦.

(٥) حاشية الشيخ بخيت المطيعي على نهاية السؤل.

والصوابُ أن يقالَ للأشاعرة: يُشترطُ وجودُ هذا التلازم؛ فيمكنُ للعقل أن يُحسِّنَ ويُقَبِّحَ ويعرفَ العدلَ والظلمَ، ولكن لا عقابَ إلا بالشرع، وكذلك ظنُّتُ المعتزلةُ وجودَ تلازمٍ بين التحسينِ والتقبيحِ العقليين وبين الوجوبِ العقليِّ.

فيقالُ للمعتزلة: لا يوجدُ تلازمٌ بينهما، فأنتم قد أصبتم كِبِدَ الحقيقة بقولكمُ بقدرةِ العقلِ على معرفةِ الحُسْنِ والقُبْحِ، وهي ليستُ قدرةً مطلقةً - كما شرحنا من قبل - ولكنكم أخطأتم بزعمكم صحةَ الوجوبِ العقليِّ<sup>(١)</sup> وما يترتبُ عليه من عقابٍ. فحكمُ العقلِ على الأفعالِ بالحُسْنِ والقُبْحِ لا يستلزمُ حكمًا من الله - سبحانه وتعالى - وذلك لأنَّ الحاكمَ هو الله - تعالى -<sup>(٢)</sup> لا أحدَ غيره ثم الكاشفُ هو الشرعُ<sup>(٣)</sup> فإذا لم يحكم الله - تعالى - بإرسالِ الرُّسُلِ، وإنزالِ الخطابِ؛ فلا يوجدُ حكمٌ أصلاً.

ومن هنا فلا عقابَ بتركِ الأحكامِ في زمانِ الفترة، فالشرطُ الأكيدُ في تعلُّقِ التكليفِ هو بلوغُ الدعوة، فالأشخاصُ الذين لم تبلغهم دعوةُ الرُّسُلِ غيرُ مكلفين بالإيمان، وكذلك لا يؤاخذون إذا كفروا حتى تصلَ إلى مسامعهم دعوةُ الرُّسُلِ الكرام - عليهم صلواتُ الله وسلامه - فلا يمكنُ أن يرقى العقلُ بحالٍ إلى أن يُشرِّعَ أحكامًا من تلقاءِ نفسه، فالتشريعُ لا يكونُ إلا على ألسنةِ الرُّسُلِ، والعقلُ وسيلةٌ فهم وإدراكٍ لذلك التشريع، فأحكامُ الإيمانِ والكفرِ والثوابِ والعقابِ شرعيةٌ، وليستُ عقليةً مطلقاً<sup>(٤)</sup> بمعنى أن العقلَ ليسَ مصدرَها.

وهذا يُعدُّ أساسًا يمكنُ من خلاله حلُّ إشكاليَّاتٍ عديدةٍ تواجهُ الفرقَ الإسلامية، فالفرقُ التي خالفتُ هذا الأساسَ وقعتُ في تناقضاتٍ ومقولاتٍ ابتعدتُ بها عن

(١) راجع مدارج السالكين لابن القيم ج ٢ ص ٢٢٥، وكذلك مفتاح دار السعادة ص ٣٥٧ وقارن الملل والنحل للشهرستاني ص ٥٦.

(٢) فوائح الرحموت على مسلم الثبوت ص ٢٥.

(٣) السابق.

(٤) لمعرفة التفاصيل عن هذه القاعدة الجليلة انظر الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ٢٣٦، وكذلك الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٠٦، ومجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ج ١ ص ٤٩٣، وكذلك مجموع الفتاوى ج ١٢ ص ٥٢٥، وإيثار الحق ص ١٢٦.



مَنْهَجِ سَلَفِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأُئِمَّةِ الْهُدَى.  
فَمَصِيَّةُ التَّكْفِيرِ بَيْنَ الْفِرْقِ الْكَلَامِيَّةِ نَشَأَتْ مِنَ الْإِبْتِعَادِ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْجَلِيلَةِ،  
وَلَوْ أَنَّ الْمَعْتَرِظَةَ أَخَذَتْ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛ لَمَا وَقَعَتْ فِي الْقَوْلِ بِالْوَجُوبِ الْعَقْلِيِّ الْمُؤَدِّي  
إِلَى تَكْفِيرِ مَنْ خَالَفَ أَصُولَهُمُ الْعَقْلِيَّةَ.

فَبَابُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ لَا بُدَّ أَنْ يُقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الدَّلَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ وَهَذَا بِدَوْرِهِ  
مُؤَدٍّ إِلَى الْإِقْلَالِ مِنْ عَمَلِيَّةِ التَّكْفِيرِ الشَّائِعَةِ بَيْنَ الْفِرْقِ الْكَلَامِيَّةِ لِأَذْنَى خِلَافٍ بِلَا  
مُبَرِّرٍ وَلَا دَاعٍ. فَالرُّسُلُ الْكَرَامُ هُمْ فَيَصِلُ التَّفَرُّقُ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَالثَّوَابِ  
وَالْعِقَابِ.

وَقَدْ اعْتَمَدَ أَصْحَابُ هَذَا الْإِتِّجَاهِ الْوَسْطِيَّ عَلَى أَضْلَلِينَ دَلَّ عَلَيْهِمَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ:  
الْأَصْلُ الْأَوَّلُ: قُدْرَةُ الْعَقْلِ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ:

قَالَ - تَعَالَى -: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ  
وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا  
تَعْمَلُونَ ۝٣٣﴾ (١) دَلَّتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ عَلَى أُمُورٍ:

- ١- الْحَلَالُ كَانَ طَيِّبًا قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ الْأَمْرُ الْإِلَهِيُّ بِحِلِّهِ.
- ٢- الْخَبِيثُ مَوْصُوفٌ بِالْخُبْثِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْزَلَ الْقُرْآنُ وَحُكْمُهُ بِخُبْثِهِ.
- ٣- عَلَيْكُمْ اسْتِحْلَالُ الطَّيِّبِ الْمَعْرُوفِ لَدَيْكُمْ وَاجْتِنَابُ الْخَبِيثِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَكُمْ  
خُبْثُهُ.

يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ: الْحَلَالُ كَانَ طَيِّبًا قَبْلَ حِلِّهِ، وَالْخَبِيثُ كَانَ خَبِيثًا قَبْلَ تَحْرِيمِهِ، وَلَمْ  
يَسْتَنْدِ طَيِّبٌ هَذَا وَخُبْثٌ هَذَا مِنْ نَفْسِ الْحِلِّ وَالتَّحْرِيمِ (٢).

الْأَصْلُ الثَّانِي: الْحُجَّةُ الْوَحِيدَةُ فِي الْحُكْمِ بِالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ هِيَ  
الرُّسُلُ:

قَالَ - تَعَالَى -: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ

(١) الْأَعْرَافُ ٣٣.

(٢) مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ ص ٣٣٧ وَمَابَعْدَهَا.

الرُّسُلُ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾ <sup>(١)</sup> وقال - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ <sup>(٢)</sup> دَلَّتْ الْآيَتَانِ الْكَرِيمَتَانِ عَلَى أُمُورٍ:

١- الْحُجَّةُ لَمْ تَقُمْ إِلَّا بِالرُّسُلِ.

٢- مَنْ لَمْ تَصِلْهُ رِسَالَةٌ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ.

٣- لَا يُعَذَّبُ الشَّخْصُ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ.

فَإِذَا اجْتَمَعَ الْأَصْلَانِ؛ فَالْصَّوَابُ إِبْثَاتُ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ عَقْلًا، وَنَفْيُ التَّعْذِيبِ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الرُّسُلِ، فَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ الْعَقْلِيَّ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّعْذِيبَ، وَإِنَّمَا يَسْتَلْزِمُهُ مَخَالَفَةُ الرُّسُلِ. <sup>(٣)</sup>

### ● أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ:

رَأَيْنَا فِيْمَا سَبَقَ أَنَّ عُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَلَكِنْهُمْ اخْتَلَفُوا.. هَلْ هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ فِطْرِيَّةٌ ضَرُورِيَّةٌ، لَا تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ عَقْلِيٍّ مَنْطِقِيٍّ وَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا؟ أَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ بِاللَّهِ - تَعَالَى - نَظَرِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ، يَعْمَلُ الْمَرْءُ فِيهَا نَظَرَهُ وَعَقْلَهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهَا؟ وَمِنْ ثَمَّ دَخَلَ مَوْضُوعُ (أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ) ضِمْنَ مَدَى حُجِّيَّةِ الْعَقْلِ، فَعِنْدَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ آرَاءٌ وَأَقْوَالٌ عَدِيدَةٌ، يَدُورُ أَغْلَبُهَا حَوْلَ اسْتِخْدَامِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ فِي الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ أَوَّلًا، وَهَلْ هَذَا الْوُجُوبُ شَرْعِيٌّ أَمْ عَقْلِيٌّ؟. وَهَنَّاكَ ثَلَاثَةُ اتِّجَاهَاتٍ رَئِيسِيَّةٍ حَوْلَ أَوَّلِ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ: الْإِتِّجَاهُ الْأَوَّلُ: يَرَى الشَّهَادَتَيْنِ هُمَا أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ.

الْإِتِّجَاهُ الثَّانِي: يَرَى النَّظَرَ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ.

الْإِتِّجَاهُ الثَّالِثُ: يَرَى الشَّكَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ.

وَهَنَّاكَ آرَاءٌ عَدِيدَةٌ أُخْرَى، وَلَكِنْ يُمْكِنُ إِدْخَالُهَا ضِمْنَ الْإِتِّجَاهَاتِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ <sup>(٤)</sup>. وَسَنَحَاوُلُ - فِيْمَا يَلِي - تَفْصِيلَ الْقَوْلِ حَوْلَ كُلِّ اتِّجَاهٍ مِنَ الْإِتِّجَاهَاتِ

(١) النساء ١٦٥.

(٢) الإسراء ١٥.

(٣) مفتاح دار السعادة ص ٣٥٧ ط بيروت.

(٤) أورد البيجوري في شرحه على الجوهرة اثني عشر قولاً بها كثير من التشابه. تحفة المريد شرح =

الثلاثة السابقة.

### الاتجاه الأول:

يَرَى أصحاب هذه الوجهة أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ شرعيّ وهو الشهادتان، فالسِّمَةُ العامَّةُ لأهل السُّنَّةِ أَنَّهُمْ يَرْفُضُونَ قَوْلَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ (الوجوب بالعقل)<sup>(١)</sup> ويذهبون إلى أَنَّ الوجوب بالخطاب من الشارع<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ المعلوم الذي لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِمَّنْ دَرَسَ السَّيْرَةَ النَّبَوِيَّةَ الْعَظِيمَةَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَدْعُو النَّاسَ أَوَّلًا إِلَى شَهَادَةٍ: (أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) ثُمَّ يَدْعُو إِلَى بَاقِي أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَهَذِهِ الشَّهَادَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ وَجُوبًا عَيْنِيًّا، لَمْ يُرَخَّصْ فِي تَرْكِه عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَالدَّلِيلُ الْوَاضِحُ الَّذِي لَا لَبْسَ فِيهِ وَلَا غُمُوضَ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>، تِلْكَ فَرِيضَةٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَهْلُ بِهَا.

وَابْنُ حَزْمٍ الْقُرْطُبِيُّ يَجْزِمُ بِأَنَّ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ يَقُولُونَ: إِنَّ كُلَّ مَنْ اعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ اعْتِقَادًا لَا يَشْكُ فِيهِ، وَقَالَ بِلِسَانِهِ: (أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)، وَأَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ وَبَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ سِوَى دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَإِنَّهُ «مُسْلِمٌ مُؤْمِنٌ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup>. وَيتضمنُ كَلَامُ ابْنِ حَزْمٍ النِّقَاطَ التَّالِيَةَ:

- ١- لَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِ الْيَقِينِ الْقَلْبِيِّ مَعَ الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ.
- ٢- الشَّهَادَةُ بِأَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنْ رَبِّهِ حَقٌّ وَصِدْقٌ.
- ٣- الْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ دِينٍ يَخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ.
- ٤- مَنْ أَتَى بِكُلِّ مَا سَبَقَ فَقَدْ جَاءَ بِكُلِّ مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ اللَّهُ لِيَكُونَ مُسْلِمًا.
- ٥- لَا يُشْتَرَطُ النَّظَرُ الْعَقْلِيُّ حَتَّى تَصِيحَ الشَّهَادَتَانِ.

= جَوْهَرَةُ التَّوْحِيدِ. ص ٣٨، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.

(١) قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ. ص ٢٩٨.

(٢) تَحْفَةُ الْمُرِيدِ شَرْحُ جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ. ص ٢١.

(٣) مُحَمَّد ١٩.

(٤) الْفَصْلُ فِي الْمَلَلِ وَالنَّحْلِ. ج ٤، ص ٢٣. وَقَارَنَ دِرْعَ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ ج ٧، ص ٤٦، ٤٧.

٦- هذا كُلُّهُ مِنْهُجٌ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

فَالنَّاسُ جَمِيعًا عِنْدَ أَصْحَابِ هَذَا الْإِتِّجَاهِ مَأْمُورُونَ بِقَوْلِ الْحَقِّ وَاعْتِقَادِهِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ عِنْدَ الْجَمِيعِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَدْعُو النَّاسَ جَمِيعًا إِلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ - تَعَالَى -، وَبِمَا جَاءَ بِهِ، وَالنَّطْقُ بِذَلِكَ<sup>(٢)</sup> وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ طَلَبَ مِنْ أَيِّ أَحَدٍ دَعَاةً إِلَى الْإِسْلَامِ أَنْ يَسْتَدِلَّ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، يَسْتَوِي الْجَمِيعُ فِي ذَلِكَ، الْعَالَمُ وَالْجَاهِلُ، بَلْ وَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

لنُخْرِجَ مِنْ ذَلِكَ بِنْتِجِيَّةٍ ضَرْبِيَّةٍ هِيَ: «صِحَّةُ إِسْلَامٍ مَنْ نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ؛ وَاعْتَقَدَ مَدْلُولَهُمَا دُونَ اشْتِرَاطِ سَبْقِ النَّظَرِ»<sup>(٤)</sup> وَلَا يَظُنُّ أَحَدٌ أَنَّ الْقَائِلِينَ بِالْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ، وَهُوَ الشَّهَادَتَانِ، يَرْفُضُونَ الِاسْتِدْلَالَ وَالنَّظَرَ فِي حَدِّ ذَاتِهِ.

فَالنَّظَرُ فِي الْآيَاتِ الْكُونِيَّةِ وَ الْمَثَلَوَّةِ مِنَ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يَرْفُضُونَ الْقَوْلَ بِأَنَّ النَّظَرَ وَالِاسْتِدْلَالَ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الْإِسْلَامِ، وَيَذْكُرُ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ «اللَّهَ - تَعَالَى - ذَكَرَ الِاسْتِدْلَالَ وَحُضُّ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup> وَلَا يُمَكِّنُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِنْكَارُ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالَ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ حَسَنٌ مَنْدُوبٌ مُحَضَّوْضٌ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يُحْسِنَهُ الشَّخْصُ وَيُطَبِّقَهُ، فَاللَّهُ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وَقَدْ يَتَحَوَّلُ إِلَى أَمْرٍ وَاجِبٍ لِكُلِّ مَنْ تَطَرَّقَ إِلَى نَفْسِهِ شَكٌّ أَوْ ارْتِيَابٌ؛ لَكِي تَسْكُنَ نَفْسُهُ إِلَى التَّصَدِيقِ وَالطَّمَأْنِينَةِ.

وَمِنْ هُنَا يَسْقُطُ الْإِتِّهَامُ الَّذِي قَدْ يَتَرَدَّدُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُخَالِفِينَ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ مُتَحَجِّجُونَ يُنَكِّرُونَ النَّظَرَ الْعَقْلِيَّ، وَإِنَّمَا الْإِنْكَارُ مُحْصُورٌ فِي كَوْنِهِ فَرْضًا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُ أَحَدٍ بِدُونِهِ، وَالْأَدَلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ تُدْعِمُ هَذَا الْإِتِّجَاهَ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ قِصَّةِ ضُمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ

(١) الإحكام. لابن حزم القرطبي ج ١، ص ٣٦، ٣٧.

(٢) السابق.

(٣) السابق بتصرف.

(٤) الإحكام ج ١ ص ٣٦، ٣٧.

(٥) السابق.



عَبَسَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّهُ «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: نَبِيُّ اللَّهِ. قُلْتُ: اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟. فَقَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ؟. قَالَ: أُوْحِدُ اللَّهَ، لَا أَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»<sup>(١)</sup>.  
والأحاديث في هذا الباب كثيرة ومتعددة.

ويجزم الغزالي بأنه المتواتر المقطوع عن الرسول ﷺ فقد كَانَ يَقْبَلُ إِسْلَامَ الْأَعْرَابِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُمْ تَكْلُفَ أُدْلَةٍ وَاسْتِدْلَالٍ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَعْرَابَ لَا يَسْتَطِيعُونَ فَهْمَ هَذِهِ الْأَدْلَةِ فَضْلًا عَنْ تَكْلُفِهَا، وَالْمَعْلُومُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا «أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمْ يُكَلِّفِ الْخَلْقَ إِلَّا الْإِيمَانَ وَالتَّصَدِيقَ الْجَازِمَ»<sup>(٢)</sup> بِأَيِّ طَرِيقَةٍ حَصَلَ بِهَا هَذَا التَّصَدِيقُ وَذَلِكَ الْجَزْمُ الْإِيمَانِي، فَلَا يُشْتَرَطُ النَّظَرُ الْعَقْلِيُّ أَوْ غَيْرُهُ.  
وهذه الأخبار متواترة تواترًا معنويًا<sup>(٣)</sup> عِنْدَ الْبَاحِثِينَ لَا تَحْتَاجُ حَتَّى إِلَى تَوْثِيقٍ إِرْجَاعِهَا إِلَى مَصَادِرٍ.

وْخُلَاصَةُ هَذَا الْإِتِّجَاهِ يُقَرِّرُهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ بِأَنَّ «الْعَبْدَ أَوَّلَ مَا يُلْغَاهُ خُطَابُ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الشَّهَادَتَانِ»<sup>(٤)</sup> فَعِنْدَمَا يَصِلُ إِلَى مَسَامِعِ الْمُكَلَّفِ نَبَأُ الرَّسُولِ ﷺ أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ أَنْ يَنْطِقَ بِلِسَانِهِ وَيَعْتَقِدَ بِقَلْبِهِ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ.

### الْإِتِّجَاهُ الثَّانِي:

قَدْ سَبَقَ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ الْمَعَارِفَ نَوْعَانِ: نَوْعٌ ضَرُورِيٌّ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ فِي إِدْرَاكِهِ إِلَى نَظَرٍ، مِثَالُهُ: الْكُلُّ أَكْبَرُ مِنَ الْجُزْءِ. وَنَوْعٌ نَظَرِيٌّ، إِدْرَاكُهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ وَإِعْمَالٍ عَقْلِيٍّ.

وَهُنَا يَبْرُزُ سَوْأَلٌ: هَلْ مَعْرِفَةُ اللَّهِ مِنَ الْمَعَارِفِ الضَّرُورِيَّةِ أَمْ مِنَ الْمَعَارِفِ النَّظَرِيَّةِ؟ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الضَّرُورِيَّ لَا يَتَذَلُّ فِيهِ الْإِنْسَانُ جَهْدًا، وَلَا يَحْتَاجُ مِنْهُ إِلَى كَبِيرٍ

(١) فتح الباري لابن حجر ج ١٣ ص ٣١٦.

(٢) إجماع العوام ص ٢٠ وما بعدها وراجع قواطع الأدلة في الأصول لابن السمعاني ج ٢ ص ٣٤٦ وقارن فتح الباري ج ١٣ ص ٣٦٥.

(٣) في الفرق بين التواتر اللفظي والمعنوي، مع خلاف يسير بين المحدثين والأصوليين في التعريف، راجع تدريب الراوي للسيوطي ج ٢ ص ١٨٠ دار التراث ط ٢ ١٩٧٢ م.

(٤) شرح الأصفهانية ص ١٣٩ وانظر مجموع الفتاوى ص ٧٦ وقارن الاعتقاد للبيهقي ص ٥.

تأمل، وبالتالي لا يثبت المرء عليه. ومعرفة الله مطلوبةٌ مثبتٌ عليها فلا يمكن أن تكون ضروريةً، فلم يبقَ لنا إلا القول بأن معرفة الله نظريةً، لا تعرف إلا عن طريق العقل.

ومن ثم مال أصحاب هذا الاتجاه بعد تقريرهم بأن معرفة الله - حتمًا - واجبة لا تُدرك إلا بالنظر<sup>(١)</sup> إلى أن أول واجب على المكلف هو النظر؛ لأنه مؤدٍ إلى معرفة الله الواجبة. وهو اتجاه أكثر المتكلمين من المعتزلة، وجمع من الأشاعرة، وقد سبق بيان وجهة نظر المعتزلة في الوجوب العقلي عند الكلام عن التحسين والتقبيح العقليين؛ ولذلك فقولهم بوجوب النظر - كأول واجب على كل مكلف - مُشَبِّقٌ تمامًا مع نسقهم الفكري، فهم قد أوجبوا شكر المنعم عقلًا. يقول: القاضي عبد الجبار: «أول ما أوجب الله عليك النظر في طريق معرفة الله - تعالى»<sup>(٢)</sup>.

فعندما يصل المكلف إلى سن التكليف أول ما ينبغي عليه فعله أن ينظر في الطرق الموصلة إلى معرفة خالقه، وحتى يثبت المكلف على هذا النظر المعرفي ينبغي أن يقع منه اختيارًا<sup>(٣)</sup> وليس هذا نوعًا من التضييق أو تكليف ما لا يُطاق، وهو كذلك لا يَضَعُ على المكلفين؛ لأنه عملٌ غير مُضِنٍّ، بل هو مطاق لكل أحد فهو مقدورٌ للإنسان من حيث هو عاقلٌ؛ وليس من حيث هو ذكيٌّ أو مُتَبَحِّرٌ في العلم<sup>(٤)</sup>، فليس مقتصرًا على أصحاب العقول الكبيرة الموصوفين بالنباهة والذكاء أو أصحاب الثقافات الواسعة المتشعبة، بل يشمل كل من وسم بين الناس أنه عاقلٌ مكلفٌ.

هكذا وسَّع المعتزلة من دائرة النظر العقلي؛ ليشمل كل مكلف، واعتبروه أمرًا ميسورًا على المكلفين جميعًا. والناقدون للمعتزلة - لقولهم بوجوب النظر - قد رأوا صعوبة على كل المكلفين؛ لأنهم نظروا إلى يُسر الدين وسهولته، وأن الله لا

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٥١.

(٢) شرح الأصول الخمسة ص ٤٥.

(٣) المرجع السابق ص ٥٨، ٥٩.

(٤) المغني في التوحيد والعدل ج ١٢ ص ١٤٤٧.

يُكَلِّفُ كُلَّ نَفْسٍ إِلَّا وَشَعَهَا.

والفيصلُ بين هؤَلاءِ وهؤَلاءِ هو النَّظَرُ إلى أَرْضِ الْوَاقِعِ مِنْ حَيْثُ أَحْوَالِ أَغْلِبِ النَّاسِ وَخَاصَّةً أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا بِوُجُوبِهِ كَأَوَّلٍ وَاجِبٍ اعْتَبَرُوهُ شَرْطًا لِصِحَّةِ الْإِيمَانِ. وَالنَّازِلُ الْمُتَفَحِّصُ فِي أَحْوَالِ النَّاسِ وَتَفَاوُتِ عَقُولِهِمْ وَتَنَوُّعِهَا، يَسْتَبْعِدُ وَجْهَةَ الْمُعْتَزَلَةِ الَّتِي تَطْلُبُ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَكُونَ مُفَكِّرًا مِنْ طَرَاذِ خَاصٍّ، يَسْتَطِيعُ اسْتِيعَابَ مُصْطَلِحَاتِ كَلَامِيَّةٍ قَدْ تَغْمُضُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَفِّينَ فَضْلًا عَنْ عَوَامِّ النَّاسِ.

وَقَدْ اعْتَبَرَ الْمُعْتَزَلَةُ أَنَّ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّرِيقَةَ الصَّحِيحَةَ فِي النَّظَرِ يَصِلُ إِلَى النَتِيجَةِ الْمَطْلُوبَةِ، وَإِذَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ سَلَكَ مَسْلَكًا خَاطِئًا فِي الْاسْتِدْلَالِ. أَمَّا الْأَشَاعِرَةُ الَّذِينَ أَوْجَبُوا النَّظَرَ الْعَقْلِيَّ كَأَوَّلٍ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلِّفِ مَعَ أَنَّهُمْ يَتَّفِقُونَ مَعَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي وَجُوبِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ، وَلَكِنَّهُمْ يُوجِبُونَهُ مِنْ نَاحِيَةِ الشَّرْعِ أَيْ: يَقُولُونَ بِوُجُوبِهِ وَجُوبًا شَرْعِيًّا، وَرَدَّ الْأَمْرُ بِهِ فِي نصوصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُشْرِفَةِ قَالَ - تَعَالَى -: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَمْرٌ بِالنَّظَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - إِلَّا بِالتَّدَبُّرِ فِي الدَّلَائِلِ<sup>(٢)</sup> وَقَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾<sup>(٣)</sup> يَقُولُ الْفَخْرُ الرَّازِي: «دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى وَجُوبِ النَّظَرِ وَالْاسْتِدْلَالِ»<sup>(٤)</sup> وَضَمُّوا إِلَى الْأَدَلَّةِ السَّابِقَةِ فِي وَجُوبِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ أدلةَ ذِمِّ التَّقْلِيدِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ، فَمَا لَا يُعْرَفُ بِالنَّظَرِ يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى تَقْلِيدًا وَهُوَ مَذْمُومٌ شَرْعًا<sup>(٥)</sup>.

(١) يونس ١٠١.

(٢) مفاتيح الغيب للفخر الرازي ج ٨ ص ٤٥٤.

(٣) النساء ٨٢.

(٤) مفاتيح الغيب ج ٥ ص ٣٣٤.

(٥) راجع فتح الباري ج ١٣ ص ٣٦٤ وقارن درء تعارض العقل والنقل ج ٣ ص ٤٠٩.

وهكذا أوجب الأشاعرة النظر العقلي كأوّل واجب على المكلفين. وهذا التأصيل النظري أدّى ببعض الأشاعرة إلى القول بعدم صحة إيمان المقلّد كنتيجة طبيعية للقول بوجوب النظر العقلي الذي اعتبروه شرط صحة، وبالتالي لا يصحّ إيمان من لم يعرف الدلائل، ومن ثمّ فليس إيمان المقلّد صحيحاً؛ لأنّه لا يعرف الاستدلال، ولم يستخدم النظر العقلي الواجب عليه، فعبد القاهر البغدادي يرى وجوب معرفة الأدلة العقلية على كلّ مكلف عاقل ولا يصحّ إيمان من لم يعرف هذه الأدلة بعينها.

يقول: «من شرط صحة الإيمان عندنا تقدّم المعرفة بالأصول العقلية في التوحيد»<sup>(١)</sup>. فلا يصحّ إيمان من لم يتعلّم هذه الأدلة المشهورة المتعارفة بشكل إجماليّ، ولا يشترط عنده التفصيل. ونجد كذلك عند أبي حامد الإسفرايني<sup>(٢)</sup> أنّه أوجب تعلّم أدلة علم الكلام على كلّ مكلف، وبالتالي من لم يعرفها لا يصحّ إيمانه<sup>(٣)</sup>.

فقد ربّط هؤلاء بين الدليل والمدلول، وقالوا: عدم الدليل مؤدّ إلى عدم المدلول، فمن لم يعرف الاستدلال عن طريق الجوهر والعرض؛ فقد انتفت معرفة الله تعالى عنده. فهي في نظرهم محصورة عن طريق هذا الاستدلال، ولكن كثيراً من الأشاعرة يرفضون القول بالتلازم بين الدليل والمدلول عليه، واعتبروا ذلك حرجاً على طريقة الاستدلال.

فبعض الأدلة يظهر ضعفها وبطلانها مع وجود أدلة أخرى قويّة، ومن رفضوا هذا التلازم أبو حامد الغزالي وفخر الدين الرازي<sup>(٤)</sup>.

(١) أصول الدين.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد الأسفرائيني من أعلام الشافعية ولد في اسفراين بالقرب من نيسابور ٣٤٤هـ/٩٥٥م وتوفي ٤٠٦هـ/١٠١٦م. انظر طبقات الشافعية، البداية والنهاية ٢/١٢، الأعلام ٢١٠/١.

(٣) التبصير في الدين ص ١١٢ الكليات الأزهرية القاهرة وقارن فتح الباري ج ١٣ ص ٣٦٢.

(٤) رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده ص.



## ● تعليق:

يطالبُنا الشرعُ الشريفُ بالتصديقِ الجازمِ بلا شكٍّ بالله - تعالى -، وصفاته العُلا، وملائكته وكتبه، وباليومِ الآخر، وبالقضاءِ والقدر، ولم يُحدِّدْ لنا الشرعُ الطريقةَ التي نسلُكها للوصولِ إلى الإيمانِ اليقينيِّ حتى ولو كان تقليدًا، أما اشتراطُ النظرِ العقليِّ - وخاصةً إذا كان يحتوي على مُصطلحاتٍ تُصعِّبُ على الخاصةِ فضلًا عن العامةِ - فهو غيرُ صحيح، وينتقلُ لنا القرطبيُّ أنَّ هذا ما عليه أئمةُ الفتوى من السلفِ والخلف، ومُستندُ العلماءِ في ذلك المتواترُ عن النبي ﷺ من قُبُولِهِ إِسْلَامَ أَجْلَافِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ الْمَطَالِبَةِ بِمَعْرِفَةِ اسْتِدْلَالِيَّةٍ<sup>(١)</sup>.

وتأكيدًا على ذلك يقولُ الغزاليُّ ردًّا على مَنْ أوجبَ الاستدلالَ بطريقةً مُعيَّنة: «فليتَّ شِغْرِي، مَنْ نَقَلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِحْضَارَ أَعْرَابِيٍّ أَسْلَمَ»، وقوله له: الدليلُ على أنَّ العالمَ حادثٌ أنَّه لا يخلو عن الأعراض، وما لا يخلو عن الحوادثِ حادثٌ<sup>(٢)</sup>... إلى غير ذلك، فَمِنْ الْمَعْلُومِ يَقِينًا أَنَّ الرَسُولَ ﷺ وَالصَّحَابَةَ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، بَلْ اكْتَفَى الْجَمِيعُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ بِالنُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَالتَّصْدِيقِ الْجَازِمِ بِمَدْلُولِهَا ثُمَّ يَتَعَلَّمُ الْجَمِيعُ بَعْدَ ذَلِكَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ. ومن هنا فالقولُ بِعَدَمِ صِحَّةِ إِيْمَانِ الْمُقَلِّدِ لِعَدَمِ تَعَلُّمِهِ الدَّلَائِلَ - على طريقةِ الْمُتَكَلِّمِينَ - قولٌ فيه غُلُوٌّ شَدِيدٌ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْعِ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَفَاسِدُ تَكْفِيرِ أَكْثَرِ النَّاسِ. فالتقليدُ المذمومُ هو اتباعُ الكبراءِ والأجدادِ والآباءِ في الباطلِ، أما التقليدُ الموافقُ للحقِّ فليس بمذمومٍ، وتقليدُ دلائلِ الكتابِ والسُّنَّةِ ليس بتقليدٍ في الحقيقةِ.<sup>(٣)</sup>

والآياتُ الكريمةُ التي جاءتْ في ذمِّ التقليدِ، وَرَدَتْ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مَنْ نُهِوا عَنْ اتِّبَاعِهِ<sup>(٤)</sup>، وهؤلاءِ الكفارُ تركوا أوامرَ الحقِّ وقلَّدوا الآباءَ وطالَبَهُمْ رَبُّهُمْ

(١) المفهم شرح صحيح مسلم نقلًا عن فتح الباري ج ١٣ ص ٣٦٠ وقارن في فصل التفرقة للغزالي ص ١٥٢.

(٢) في فصل التفرقة ص ١٥١ وانظر إجماع العوام عن علم الكلام ص ١٢١.

(٣) انظر الفصل لابن حزم ج ٤ ص ٢٩ وقارن فتح الباري ج ١٣ ص ٣٦٤.

(٤) فتح الباري ج ١٣ ص ٣٦٤.

بالبرهان؛ تَبَكُّيًّا لَهُمْ؛ لأنهم في الحقيقة لا بُرْهَانَ لَهُمْ. (١)  
وكذلك الآياتُ الكريمةُ التي قد يُفْهَمُ منها وجوبُ النَّظَرِ لكلِّ أحدٍ - كما سَبَقَ  
بيانُها - فهي في حقِّ أصحابِ العقائدِ الباطلة؛ لكي يَتْرَكُوا عقائِدَهُم الشَّرَكِيَّةَ التي  
لا بُرْهَانَ عَلَيْهَا، ويستخدمُوا عقولَهُمْ؛ ليعرفُوا بطلانَها، أمَّا استخراجُ الوجوبِ منها  
لكلِّ أحدٍ فهو تعميمٌ غيرُ واردٍ في معرضِ الآياتِ الكريماتِ.

فَمَنْ حَصَلَ لَهُ إِيمَانٌ يَقِينِي جَازِمٌ فِيهَا وَنَعَمْتُ، وَمَنْ تَطَرَّقَ إِلَى قَلْبِهِ شَكٌّ وَرَيْبٌ  
فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ النَّظَرُ؛ لِأَنَّ مَنْ حَصَلَتْ لَهُ شُبْهَةٌ وَجِبَ عَلَيْهِ تَعَلُّمُ  
الطَّرِيقَةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى زَوَالِ الشُّبْهِةِ، وَأَعْنَابِ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ النَّظَرُ الْعَقْلِيَّ. (٢)

فَوُجُوبُ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ لَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَإِنَّمَا الِاعْتِرَاضُ عَلَى تَعْمِيمِهِ  
لِكُلِّ أَحَدٍ، وَادِّعَاءُ وَجُوبِهِ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ابْتِدَاءً، وَادِّعَاءُ أَنَّهُ الطَّرِيقَةُ الْوَحِيدَةُ  
الْمُؤَدِّيَةُ إِلَى الْإِيمَانِ، فَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَأَهْلِ التَّحْقِيقِ قَدْ أَقَرُّوا بِأَنَّ الْيَقِينَ قَدْ  
يَحْصُلُ بِغَيْرِ طَرِيقِ النَّظَرِ، فَأَهْلُ التَّصْفِيَةِ وَالْعِبَادَةِ يَحْصُلُ لَهُمْ مَعَارِفٌ وَعُلُومٌ يَقِينِيَّةٌ  
مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ النَّظَرِ (٣) أَوْ - عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِهِمْ -: «وَارِدَاتٌ تَرُدُّ عَلَى النُّفُوسِ تَفْجِزُ  
النُّفُوسَ عَنْ رَدِّهَا» (٤).

وقد أقرَّ الفخرُ الرازي وغيره من النُّظَّارِ بهذه الطَّرِيقَةِ لمعرفتهم بأنَّ النَّظَرَ محفوفٌ  
بمخاطرِ غلبةِ الأوهامِ والعاداتِ، وَمِنْ ثَمَّ فَلَا مُبَرِّرَ لِلْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ  
يَعْرِفَ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ، وَالْمَعْلُومُ - كَمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ قَبْلُ - أَنَّ الْإِنْسَانَ  
يُولَدُ وَهُوَ مُزَوَّدٌ بِقَدْرِ مِنَ الْإِسْتِعْدَادِ لِمَعْرِفَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَتَوْحِيدِهِ، وَهِيَ الْفِطْرَةُ الَّتِي

(١) السابق.

(٢) راجع الفصل ج ٤ ص ٣٠ وقارن درء تعارض العقل والنقل ج ٧ ص ٤١٠ وكذا روح المعاني ج ٢٦ ص ٦٥ والمسائل المشتركة د. محمد العروسي ص ٦٨ دار حافظ للنشر جدة ط ١٤١٠هـ - ١٩٨٠.

(٣) الفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ص ٤٩ وقارن الدر النضيد من مجموعة ابن الحفيد ص ١٧٦ لسيف الدين بن يحيى المعروف بابن الحفيد، وهو حفيد السعد التفتازاني دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٤) السابق.

فَطَرَّ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا، وَهَذَا يَنْفِي حَصْرَ الْمَعْرِفَةِ فِي طَرِيقِ النَّظَرِ، وَلَا يُنَافِي الْقَوْلَ بِأَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ فَطَرِيَّةٌ.

وَالنَّظَرُ مَفِيدٌ عِنْدَمَا تُطْمَسُ الْفِطْرَةُ أَوْ تَتَغَيَّرُ كَأَنَّ الْمَرْءَ يَبْحَثُ عَنْ أَمْرٍ هُوَ مَوْجُودٌ دَاخِلَ ذَاتِهِ، وَلَوْ كَانَ الْاِسْتِدْلَالُ هُوَ الطَّرِيقُ الْوَحِيدُ لِلنَّفْسِ لَمَا كَانَ الْإِيمَانُ أَمْرًا مَيَسُورًا لِلنَّاسِ جَمِيعًا<sup>(١)</sup>.

وَهُنَاكَ اخْتِلَافٌ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَتَطْبِيقِهَا عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ؛ مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا بِوَجُوبِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ كَأَوَّلٍ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ، فَقَدْ كَانَ مِنَ الْمُتَوَقَّعِ عِنْدَ التَّطْبِيقِ الْقَوْلَ بِعَدَمِ صِحَّةِ إِيْمَانِ الْمُقَلِّدِ، وَعَدَمِ عُذْرِ الْجَاهِلِ؛ فَالْجَوْنِيُّ - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِجَابِهِ النَّظَرَ الْعَقْلِيَّ - يُبَيِّنُ صِحَّةَ إِيْمَانِ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، وَيَنْفِي التَّهْمَةَ الَّتِي قَدْ تَنَشَّجُ مِنَ الْقَوْلِ بِوَجُوبِ النَّظَرِ، وَهِيَ عَدَمُ صِحَّةِ إِيْمَانِ الْعَوَامِّ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الدَّلَائِلَ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ الْاِسْتِدْلَالَ. يَقُولُ: «جَمَاهِيرُ الْخَلْقِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ فِي الدِّينِ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْتَقَدِ»<sup>(٢)</sup>.

وَالْجَوْنِيُّ حِينَ يَقُولُ بِصِحَّةِ إِيْمَانِ الْعَوَامِّ؛ فَقَدْ حَدَّثَ عِنْدَهُ اخْتِلَافٌ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ، وَخَاصَّةً أَنَّهُ يَجْزِمُ بِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْجَمَاهِيرِ لَيْسَتْ مَعْرِفَةً صَحِيحَةً؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ قَائِمَةً عَلَى اسْتِدْلَالٍ صَحِيحٍ، وَهَذَا الْاِسْتِدْلَالُ لَا يَسْتَطِيعُهُ إِلَّا الْجَهَابِذَةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَعَقَائِدُ الْعَوَامِّ عِنْدَهُ عَقُودٌ مُسْتَقَرَّةٌ صَائِبَةٌ<sup>(٣)</sup>.

وَسَبَبُ تَرَاجُعِ التَّطْبِيقِ عَنِ التَّنْظِيرِ عِنْدَ الْجَوْنِيِّ هُوَ نَظَرُهُ فِي الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تُصَحِّحُ إِيْمَانَ الْعَوَامِّ وَالْمُقَلِّدِينَ؛ مِمَّا يَجْعَلُنَا نَنْظُرُ بِعَيْنِ الشَّكِّ وَالرَّيْبِ فِي التَّنْظِيرِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ النَّظَرَ أَوَّلٌ وَاجِبٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ.

### الِاتِّجَاهُ الثَّالِثُ:

حَدَّدَ أَصْحَابُ هَذَا الْاِتِّجَاهِ الطَّرِيقَةَ الَّتِي يَسِيرُ عَلَيْهَا الْمُكَلَّفُ لِيَصِلَ إِلَى الْيَقِينِ الْإِيْمَانِيِّ الْمَطْلُوبِ. فَالْعَقْلُ هُوَ السَّبِيلُ الْوَحِيدُ الْمُوَصِّلُ إِلَى الْحَقِيقَةِ الدِّينِيَّةِ، وَلَكِنَّهُمْ

(١) نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة د. راجح الكردي ص ١٩٨.

(٢) النظامية ص ٩٠.

(٣) السابق ص ٩١.

لم يقولوا بالنظر العقلي كأول واجب على المكلف كأكثر المتكلمين - كما مضى - بل كانوا أكثر تفصيلاً من المتكلمين، وقالوا بأن أول واجب على المكلف هو الشك.

ومن أكثر المتكلمين الذين دافعوا عن هذا الاتجاه أبو علي الجبائي؛ فقد جزم بأن الشك أول حال التكليف<sup>(١)</sup>؛ فلو نظرنا إلى الطرُق الموصلة للإيمان لوجدنا أنها محصورة في النظر العقلي، المتمثل في طرح كل الآراء على مائدة البحث، ثم ترجيح أحد هذه الآراء بعد إعمال العقل. كأن العقائد مادة بحثية، والمكلف باحث ينشد الحقيقة، فلا بُدَّ من الشك في الآراء المعروضة جميعها حتى يتسنى له طرح الأحكام والآراء المسبقة؛ فيصل إلى النتيجة التي يطمئن إليها عقله، فيرجحها على باقي المعتقدات والآراء.

وقبيح عند الجبائي أن يستمرَّ المكلف في الشك؛ لأنه مرحلة انتقالية، وليست نهاية المطاف. ففي البداية الشك يحسن لأنه لا يمكن سواه<sup>(٢)</sup> فهو وسيلة من وسائل النظر للوصول إلى المعرفة.

ويُقدِّم الجبائي تعليلاً عن قُبْح الاستمرار في الشك من المكلف بأنه ينتج لتمكُّنه من العلم الواقع عن النظر بدلاً من الشك الذي انتهت مهمته كوسيلة للمعرفة. فهذا إذن شك منهجي، يهدف إلى الوصول إلى اليقين، فالهدم للبناء، لا مجرد الهدم، كما هو حال الشك المذهبي الموجه لهدم العقائد والأديان. ولعلَّ إيجاب الشك هو سرُّ الهجوم العنيف من بعض العلماء على أصحاب هذا الاتجاه.

### ● تعليق:

من المتفق عليه في الإسلام أنَّ الشك مطلوب من كل مكلف إزالته؛ انطلاقاً من قوله - تعالى -: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup>، فالإيمان مسألة

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار ج ١٢ النظر والمعارف ص ١٨٨.

(٢) سورة إبراهيم ١٠.

(٣) المغني ١٢/١٨٨.



فطريَّةٌ قلبيةٌ مع عدم إنكار دور العقل فيها. وأصحابُ هذا الاتجاه جعلوا الشكَّ من المطلوباتِ الأوليَّةِ على كُلِّ مُكَلَّفٍ بعدَ حَضَرِ طريقِ اليقينِ في النَّظَرِ العقليِّ. وقد سَبَقَ التنبيهُ على خطأ هذا الحصرِ وتعميمه.

مع أنَّ أصحابَ هذا الاتجاه يُنكرون الاستمرارَ في الشكِّ، ويعتبرونه حالةً مرحليَّةً طارئةً، ولكنَّهم حينَ جعلوه مطلوبًا على كُلِّ مُكَلَّفٍ كواجبٍ عينيٍّ؛ تصادَّموا مع أدلَّةِ الشرعِ التي لم تجعله من المطلوباتِ أصلاً، وتصادموا مع واقعِ الناسِ الذين يَغشُرُ عليهم هذا الأمرُ، ويمكنُ أن يكونَ بالنسبةِ لهم من بابِ تكليفٍ ما لا يُطاق، وأكثرُ علماءِ الأمةِ يرفضون هذا التكليفَ <sup>(١)</sup>.

ومن يتدبَّرُ أحوالَ المجتمعاتِ من ناحيةِ أفكارِها العقديَّةِ؛ يجدُ أنَّ الشكَّ حالةٌ مَرَضِيَّةٌ طارئةٌ على بعضِ المُكَلَّفِينَ، يُمكنُ أن تزولَ لأسبابٍ عديدة، قد يكونُ النَّظَرُ العقليُّ أحدَ أسبابِ إزالتها، وقد يكونُ الوجدانُ القلبيُّ أحدَ أسبابِ هذه الإزالةِ أيضاً، والخطَرُ هو تعميمُ هذه الحالةِ المرضيَّةِ؛ لتُصبحَ أولَ واجبٍ على المُكَلَّفِ.. وقد سبقَ التنبيهُ المتكرِّرُ أن القرآنَ يطلُبُ من الناسِ الإيمانَ الجازمَ الذي لا يتطرقُ إليه شكٌّ، فاليقينُ لا يمكنُ أن يكونَ مصدره الوحيدُ هو الشكُّ الجبائي <sup>(٢)</sup>.

فإذا حدثَ هذا اليقينُ بأيِّ شكلٍ من الأشكالِ عن طريقِ إثارةِ الفطرةِ والوَعْيِ السليمِ مثلاً، أو عن طريقِ التعليمِ والتلقينِ؛ أو النَّظَرِ والاستدلالِ أو حتَّى عن طريقِ التقليدِ الواعي الذي لا يُشَكَّرُ أحدٌ أنه قد يكونُ سبباً قوياً من أسبابِ الإيمانِ. <sup>(٣)</sup> وقد سبقَ إيضاحُ أنَّ هذا المعلومَ متواترٌ من سيرةِ الرسول ﷺ فإذا حَدَثَ هذا اليقينُ الإيمانيُّ المطلوبُ؛ فلا يجوزُ حينئذٍ أن نطلبَ من الناسِ أن يشكُّوا.



(١) راجع إشار الحق على الحلق لابن الوزير ص ٣٢٥.

(٢) انظر المعرفة بين القرآن والفلسفة د. راجع الكردي ص ٣٤.

(٣) السابق ص ١٦٤ وما بعدها.

## الفصل الثالث

### الحجة الثالثة

#### (الرسول)

#### □ في النبوة والرسالة:

بعد أن يتعرف الإنسان على ربه من خلال ما أُودِعَ في نفسه أولاً من فطرة تدعوه إلى الإقرار بالله - تعالى - ربُّ الكون وخالقه. وثانياً من خلال نظره في هذا الكون الفسيح ما بَتَّ فيه خالقه من آياتٍ قدرته وبديع صنعه فيدرك وحدة هذا الحياة ووحدة مصدرها.

ويتعلم أنَّ الله هو الخالق المدبِّر المالك الذي لا شريك له؛ لم يخلق الإنسان عبثاً بل لا بُدَّ من حكمةٍ وغايةٍ وتكليفٍ؛ ولهذا اختار الله - تعالى - مجموعةً من البشر بحسب مشيئته - تعالى - ليكونوا هداةً مُعلِّمين مُرشدين وهنا تبرز أسئلة: ما حقيقة النبوة وما مدى حاجة البشر إليها؟ وما حكمها عند علماء الإسلام؟

وقبل الإجابة على الأسئلة المطروحة آنفاً لا بُدَّ من تحقيق معنى النبوة والرسالة؛ وتعريف كلٍّ منهما لغةً واصطلاحاً؛ فالنبوة في لغة العرب: ترجع المادة المشتقة منها إلى النون والباء والهمزة وقد ترجع إلى النون والباء والواو؛ والمفهوم العام لها «الإتيان من مكانٍ إلى مكانٍ»<sup>(١)</sup> فالمنتقل من أرضٍ إلى أخرى يُطلق عليه (نابىء) ولذلك يُسمَّون «السيل (نابىء)»<sup>(٢)</sup> ولا نحتاج إلى كبير فهم لتدرك السر في تسمية الخبر نبأً لأنه «يأتى من مكانٍ إلى مكانٍ»<sup>(٣)</sup> وكذلك «النبىء: الخبير»<sup>(٤)</sup>. والنبى «الخبير عن الله»<sup>(٥)</sup> وتأتى بمعنى «الطريق الواضح والمكان

(١) معجم المقاييس في اللغة لابن فارس ص ١٠١٠.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) السابق.

(٥) القاموس المحيط ج ١ ص ١٩.

المرتفع»<sup>(١)</sup> ويرى ابنُ منظور أننا أخذنا النبيَّ من النبوة والنباوة ذلك «لارتفاع قدره»<sup>(٢)</sup> و«لمكانته وشرفه» على سائر الخلق<sup>(٣)</sup>، أمّا إذا أخذناها من النبأ والخبر؛ ذلك لأنه مُخْبِرٌ عن الله كما سبق بيانه.

أمّا الرسولُ لغةً: فمأخوذٌ من الفعل المتعدّي (أرسل) يُقالُ أُرْسِلْتُ فلانًا إلى كذا فهو مُرْسَلٌ؛ وجمعها (رُسُلٌ) والمادة المشتقة منها كلمةُ الرُّسُول هي الرء والسّين واللام تدلّ على (الانبعاث والامتداد).

«ويقال: أُرْسِلَ القومُ، إذا كان لهم رَسَلٌ وهو اللّبن»<sup>(٤)</sup>

وعلى نفس النمط تقول «جاء القومُ أرسالاً: يتبع بعضهم بعضاً»<sup>(٥)</sup> والرُّسُلُ القطيعُ من كلِّ شيءٍ، والجمعُ أرسالٌ وجاءوا أرسالاً أرسالاً أي جماعةً جماعةً<sup>(٦)</sup>.

والملاحظُ من المادة السابقة الصِّلة بين التسمية والمادة المشتقة منها؛ فالرسولُ ينزل عليه الوحيُّ في تتابعٍ وامتدادٍ وكذلك له مصدرٌ مُنبعثٌ منه وهو رب العالمين.

**التعريفُ الاصطلاحيُّ:**

النبيُّ هو مَنْ «أُوْحِيَ إِلَيْهِ بِمَلِكٍ أَوْ أَلِهَمَ فِي قَلْبِهِ أَوْ نُبِّهَ بِالرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ»<sup>(٧)</sup> فهو إنسانٌ حرٌّ قد اختاره الله - تعالى - ليَصِلَ إِلَيْهِ خَبْرٌ مِنْهُ - تعالى - وهو الوحيُّ يُحْمِلُ إِلَيْهِ حُكْمًا تَكْلِيفِيًّا يَعْمَلُ بِهِ، وقد يُؤَمَّرُ بِتَبْلِيغِهِ وقد لا يُؤَمَّرُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي تَعْرِيفِهِمْ.

أمّا الرسولُ فهو: «إِنْسَانٌ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى الْخَلْقِ لِيُبَلِّغَ الْأَحْكَامَ»<sup>(٨)</sup> فالمتعارفُ عليه

(١) السابق.

(٢) لسان العرب مادة (نبأ) ص ٤٣١٦.

(٣) السابق.

(٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص ٤٠٢.

(٥) السابق.

(٦) راجع القاموس المحيط ج ٣ ص ٣٨٤.

(٧) التعريفات للجرجاني ص ٣٠٧.

(٨) السابق ص ١٤٨.

عند العلماء أَنَّ الرسولَ هو الإنسانُ الحرُّ الذي اختصَّه اللهُ بوحيٍ عن طريقِ السَّماعِ من المَلِكِ المُوَكَّلِ بالوحيِ بأحكامٍ شرعيةٍ تكليفيةٍ مأمورٍ بالعملِ بها وإبلاغها إلى الناس.

ولا حاجة بنا إلى الدُّخولِ في تفاصيلِ الخلافِ بين علماءِ الفِرَقِ الإسلامية حولَ الفَرْقِ بين النَبِيِّ والرسولِ وخاصةً أنه «بحثُ اجتهاديٍّ، غيرُ داخلٍ في الحقائقِ القطعيةِ المتَّفَقِ عليها؛ ولذا وَقَعَ فيه الخلافُ بين العلماء»<sup>(١)</sup> ولكننا سنحاولُ تلخيصه في النقاطِ الآتية:

- ١ - النَبِيُّ جاءه وَحْيٌ يعملُ به ولم يُؤَمَّرْ بإبلاغه، والرسولُ جاءه وَحْيٌ أُمِرَ بتوصيله؛ فكلُّ رسولٍ نَبِيٌّ وليس كلُّ نَبِيٍّ رسولاً<sup>(٢)</sup>
- ٢ - لا يُوجَدُ فَرْقٌ بين الرسولِ والنَبِيِّ إِلَّا بالنَّظَرِ إلى الحالِ؛ فمع الناسِ يُسَمَّى رسولاً وبالنَّظَرِ إلى حاله مع الله يُسَمَّى نَبِيّاً<sup>(٣)</sup>
- ٣ - الرسولُ أَفْضَلُ بالوحيِ الخاصِّ عن طريقِ جبريلَ بالكتابِ الخاصِّ من الله؛ ووحيُ الأنبياءِ له طُرُقٌ غيرُ هذا الطريقِ<sup>(٤)</sup>.

### □ حقيقة النبوة:

نظريةُ المسلمين الأوائلِ في تفسيرِ النبوةِ وما يتعلقُ بها من وَحْيٍ «سهلةٌ واضحة»<sup>(٥)</sup> فهناك مَلَكٌ مُوَكَّلٌ بالوحيِ هو جبريلُ عليه السلام يستطيعُ «التَّشَكُّلَ بأشكالٍ مختلفة»<sup>(٦)</sup>، مثله مثل باقي الملائكة يُلقَى إلى النَبِيِّ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم بالأوامرِ الإلهية؛ وكذلك الرؤيا الصادقة طريقٌ من طُرُقِ الوحيِ فهذا المنهجُ الفطريُّ السهلُ

(١) كبرى اليقينيّات الكونية د محمد سعيد رمضان البوطي ص ١٩٦ دار الفكر دمشق ط ١٣٩٧ هـ.

(٢) راجع حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين للسبكي لمحمد بن عرفة الدسوقي ص ١٧٥ مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.

(٣) كبرى اليقينيّات ص ١٩٧.

(٤) التعريفات للجرجاني ص ٣٠٧.

(٥) في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه للدكتور إبراهيم مدكور ج ١ ص ٧٧ دار المعارف ط ٣ ص ١٩٨.

(٦) السابق ص ٧٧.



ظَلَّ هو المهيمنُ على تفكير الصحابة والتابعين وأئمة الهدى؛ حتى اختلط المسلمون بغيرهم وجاءت إليهم أمواج من الأفكار والمعتقدات لم تخطر على بال الأقدمين؛ تحاول زعزعة المسلمين عن دينهم أو على الأقل تشكيكهم فيه، ومن هنا تشعب البحث في حقيقة النبوة للرد على المنكرين لها من الدهرية والبراهمية والمزدكية وغيرهم؛ فجاء فلاسفة الإسلام بتفسير عقلي للنبوة يحاولون به إقناع أهل الملل الأخرى وتقريبها إلى أذهانهم وعقولهم؛ بل وإلى حسهم المشاهد، وتتلخص نظرية الفارابي في تفسير النبوة في النقاط الآتية<sup>(١)</sup>:

- ١ - الأنبياء نوع من البشر لهم قوة مخيلة تختلف عن سائر البشر
- ٢ - مخيلة النبي تتصل بالعقل الفعال الذي يقبض عليها فتدرك أمور الغيب
- ٣ - تظهر قدرة مخيلة النبي في الأحلام على محاكاة الصور المخزونة
- ٤ - فإذا رأت المخيلة صوراً لأشخاص الملائكة وغيرهم فهي صور غير حسية لأن المخيلة لا ترى إلا غير الحسي.

ولكن «من عيوب هذه النظرية أنها تخالف النصوص التي تُخبرنا عن كون الملك (جبريل) فعلاً لا تخيلاً؛ ورؤية النبي ﷺ بل ورؤية الأصحاب - أيضاً»<sup>(٢)</sup>، ومن عيوب هذه النظرية كذلك الظن أن النبوة أمر كسبي يرجع إلى شخص النبي أو على حد تعبير الدكتور إبراهيم مدكور «تصبح ضرباً من المعرفة يصل إليها الناس على السواء»<sup>(٣)</sup>. فيصير باباً مفتوحاً للجميع؛ إذ هو أمر مكتسب ولنا أن نتخيل مدى الفوضى التي تُصيح ونمسي فيها إذا اعتنق الناس هذا المعتقد الفلسفي التخيلي في النبوة، والقول الصحيح الذي لا محيد عنه أن النبوة فطرية لا مكتسبة وعلى الرغم من عيوب النظرية الفارابية في النبوة التي أخذها الفارابي من تفسير أرسطو للرؤيا والأحلام<sup>(٤)</sup>، فقد تابعه ابن سينا معتقاً نفس النمط التفسيري

(١) في الفلسفة الإسلامية ص ٧٧ وما بعدها.

(٢) فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية لمحمد صالح الزركان ص ٥٥٣.

(٣) في الفلسفة الإسلامية ج ١ ص ٩٧.

(٤) راجع السابق ص ٧٧ وما بعدها.

للنبوة<sup>(١)</sup> ولكن علماء الإسلام من متكلمين وفقهاء ومحدثين رفضوا وجهة الفلاسفة ونظريتهم في النبوة وجزموا بفسادها ومخالفتها للحق، يقول الشهرستاني: ردًا على الفلاسفة «النبوة ليست صفة راجعة إلى نفس النبي ولا درجة يبلغ إليها أحد بعلمه وكسبه ولا استعداد نفسه يستحق به اتصالاً بالروحانيات»<sup>(٢)</sup>، فالنبوة مرتبة لا يرقى إليها أحد بطلبه ولا سعيه فهي ليست من مراتب العلوم أو الحرف أو الصناعات التي يسعى إليها الناس ويحصلونها بجدهم وسعْيهم، وليست كذلك بمُخَيَّلَةٍ يتصل بها الإنسان بعالم الأرواح؛ بل هي بإجماع علماء المسلمين «رحمة من الله - تعالى - ونعمة يمن بها على من يشاء من عباده»<sup>(٣)</sup>

### □ حاجة البشر إلى الرسالة:

١ - قد سبق التنبيه إلى أن الله - تعالى - قد منَحَ العقلَ البشريَّ القدرةَ على معرفة الحُسْنِ والقُبْحِ، ولكن هذه القدرة محدودة لضعف العقل البشري عن إدراك الكمال؛ ولهذا يقول السعدُ التفتازاني<sup>(٤)</sup> عن الرسالة: بأنها «سفارة العبد بين الله - تعالى - وبين ذوى الأبواب من خَلْقَتِهِ لِيزِيحَ بها عِلَلَهُمْ فيما قَصُرَتْ عنه عقولُهم من مصالح الدنيا والآخرة»<sup>(٥)</sup>.

٢ - على الرغم من إثراء المنهج العقلي للفكر الإنساني في جوانبه المتعددة؛ فإنه لم يستطع أن يُقدِّم «حلولاً جذرية لكثير من المسائل التي تعرَّض لها في الجانب الإلهي؛ أو على حدِّ تعبير الفلاسفة الجانب: الميتافيزيقي»<sup>(٦)</sup>، ومن هنا تَظْهَرُ

(١) في الفلسفة الإسلامية ج ١ ص ٧٧.

(٢) نهاية الإقدام ص ٤٦٢.

(٣) في الفلسفة الإسلامية ج ١ ص ٧٧.

(٤) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني سعد الدين من أئمة العربية ولد بتفتازان من بلاد خراسان وأقام بسرخس وأبعده تيمور لنك إلى سمرقند فتوفى فيها من كتبه شرح العقائد النسفية، شرح التنقيح. انظر بغية الوعاة ص ٣٩١، مفتاح السعادة ١/١٦٥، الدرر الكامنة ٤/٣٥٠.

(٥) الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية ص ٢٨٠ د يحيى هاشم فرغل دار الفكر العربي.

(٦) شرح العقائد النسفية ص ٨٥ مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٨م.

احتياجات البشر إلى الرُّسُل؛ فَهُمْ وَحَدَّهَمُ الَّذِينَ يَقْدُمُونَ الْجَوَابَ الْكَافِي الشَّافِي فِي جَوَابِ تَعَجُّزِ أَكْبَارِ الْعُقُولِ فِي الْوُصُولِ إِلَى يَقِينٍ أَوْ شِبْهِ يَقِينٍ فِيهَا؛ بَلْ وَتَجَارِبُ التَّارِيخِ تُؤَكِّدُ تَخَبُّطَ تِلْكَ الْعُقُولِ الْكَبِيرَةِ إِذَا تَخَلَّتْ عَنْ نُورِ الْوَحْيِ.

٣ - النَّاسُ تَحْتَاجُ إِلَى الرُّسُلِ أَكْثَرَ مِنْ حَاجَتِهَا إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الصَّنَاعَاتِ وَالْحِرَفِ الَّتِي يُمَكِّنُ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْهَا، فَالنَّاسُ يُمَكِّنُ لَهَا أَنْ تَسْتَغْنِيَ عَنِ الْأَطْبَاءِ كَأَكْثَرِ أَهْلِ الْبَوَادِي؛ وَلَكِنَّهَا لَا تَسْتَغْنِيَ عَنْ شَرِيعَةٍ يَرْجِعُونَ إِلَيْهَا وَيَعْرِفُونَ مِنْهَا مَوَاقِعَ «رِضَى اللَّهِ وَسَخَطِهِ فِي حَرَكَاتِ الْعَبْدِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ؛ فَمَبْنَاهَا عَلَى مَخْضِ الْوَحْيِ»<sup>(١)</sup>، «بَلِ النَّاسُ فِي حَاجَةٍ إِلَى الرُّسُلِ أَكْثَرَ مِنْ حَاجَتِهِمْ إِلَى نُورِ الشَّمْسِ؛ وَأَعْظَمَ مِنْ حَاجَتِهِمْ إِلَى الْمَاءِ وَالْهَوَاءِ الَّذِي لِحَيَاةٍ لَهُمْ بِدُونِهِ»<sup>(٢)</sup>.

٤ - مِنَ الْحِكَمِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا خَلَقَ اللَّهُ الْإِنْسَانَ اخْتِبَارُهُ وَامْتِحَانُهُ؛ يَقُولُ - تَعَالَى -: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝﴾<sup>(٣)</sup> فَإِلَى الْإِنْسَانِ خَلَقَهُ اللَّهُ وَأَبْدَعَهُ مِنْ نُطْفَةٍ صَغِيرَةٍ مَهِينَةٍ؛ ثُمَّ اخْتَبَرَهُ بِالتَّكَالِيفِ الشَّرْعِيَّةِ بَعْدَ أَنْ مَتَّعَهُ بِنِعْمَةِ الْعَقْلِ وَالْحَوَاسِّ لِيَخْتَارَ لِنَفْسِهِ إِيْمَانًا أَوْ كُفْرًا<sup>(٤)</sup>.

٥ - الْبَشَرُ يَحْتَاجُونَ إِلَى تَنْظِيمِ حَيَاتِهِمُ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْآخِرَوِيَّةِ؛ وَلَعَلَّ الْمَقْصُودَ الْأَعْظَمَ مِنْ بَعَثَةِ الرُّسُلِ هُوَ لَفَتْ الْأَنْظَارَ لِلْعَمَلِ لِلْآخِرَةِ وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا؛ أَمَّا تَنْظِيمُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَوِيَّةِ فَهِيَ تَابِعَةٌ لِلْمَقْصُودِ الْأَصْلِيِّ مِنْ بَعَثَةِ الرُّسُلِ<sup>(٥)</sup>، وَلَا شَكَّ - عِنْدِي - أَنَّ السَّعْيَ لِلْآخِرَةِ إِذَا كَانَ حَقِيقِيًّا مُؤَدِّ بِدَوْرِهِ لَصْلَاحِ الدُّنْيَا لِأَنَّ الْفَسَادَ الدُّنْيَوِيَّ نَاتِجٌ مِنَ الْإِسْتِغْثَالِ بِهَا فَقَطْ.

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم ص ٣١٩.

(٢) السابق وانظر الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ج ١ ص ٩٦ لأستاذنا الدكتور عبد الفتاح فؤاد دار

الدعوة ١٩٩٧ م

(٣) الإنسان ١، ٢.

(٤) صفوة التفاسير ج ٣ ص ٤٩١.

(٥) فخر الدين الرازي للمرحوم الزركان ص ٥٥١.

## □ حُكْمُ بَعْثَةِ الْأَنْبِيَاءِ:

نقصدُ بالحكم - هنا - الحكمُ العقليُّ الذي ينقسمُ بدوره إلى واجبٍ وجائزٍ ومستحيلٍ؛ وبطبيعة الحال لا يقولُ مسلمٌ باستحالة النبوة؛ إنما يقولُ بها مُنْكَرُوا الشرائع من الدهرية والملاحدة؛ أو البراهمة الهنود، ولكن علماء الفرق الإسلامية اختلفوا بين قائل بالوجوب وقائل بالجواز ومُتوسِّط بينهما. فالمعتزلة بناءً على أصل تفكيرهم أَنَّ اللَّهَ - تعالى - يجبُ عليه - تعالى - فعلُ الصلاح والأصلح لعباده؛ ومن هنا مالوا إلى القول بوجوب إرسال الرُّسُل والأنبياء<sup>(١)</sup>، أمَّا الأشاعرة فقد ذهبوا إلى جواز بعثة الرُّسُل<sup>(٢)</sup> وأنها مُمكنة بالعقل؛ فلا هي مستحيلة كما ذهبَت البراهمة؛ ولا هي واجبة كما مالت المعتزلة، أمَّا المتوسِّطون فهم الذين رَفَضُوا القول بالوجوب على اللَّهِ - تعالى - أدبًا مع الذات العليَّة التي لا يصحُّ لمخلوق أن يُوجبَ عليه شيئًا؛ فالناسُ مُحتاجون إلى الرسالة حاجتهم إلى ضروريات معاشهم فالماتريدى يميلُ إلى ضرورة الرُّسُل بالنسبة إلى البشر ويرى الدكتور محمود قاسم أَنَّ تعبير الماتريدى هو نفس معنى كلام المعتزلة ولكنه قاله بصيغة أكثر تأدُّبًا<sup>(٣)</sup>، ولكنَّ السعد التفتازانى يرى أَنَّ عبارة الماتريدى لا تدلُّ على الوجوب على اللَّهِ؛ بل بمعنى أَنَّ قضية الحكمة تقتضيه لما فيه من الحكيم والمصالح؛ وفيه كذلك بُعْدٌ عن القول بالإمكان المطلق الذى يُجوزُ الإرسال وعدمه الذى مال إليه أكثر متكلمة الأشاعرة<sup>(٤)</sup>.

وابنُ حزم لكي يخرج من إشكالية القول بالوجوب على اللَّهِ - تعالى - فرَّق بين البعثة وما قبلها؛ فالنبوة قبل وقوع البعثة جائزة؛ وبعد وقوعها واجبة<sup>(٥)</sup> وهو تفریق

(١) انظر الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ص ٥٦٤.

(٢) راجع الاقتصاد في الاعتقاد للغزالى ص ١٦٣ مكتبة الجندى القاهرة ١٩٧٤ م.

(٣) مقدمة مناهج الأدلة لابن رشد للدكتور محمود قاسم ص ١٢٦.

(٤) راجع الاقتصاد في الاعتقاد للغزالى ص ١٦٣ مكتبة الجندى القاهرة وانظر شرح العقائد النسفية ص ٨٥ وما بعدها.

(٥) الفصل ج ١ ص ١٣٧.



أَرَى أَنَّهُ شَكْلِي فَقَطْ.

أما المتوسطون فَهُمْ الَّذِينَ رَفَضُوا الْقَوْلَ بِالْوَجُوبِ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى ؛ وَهُوَ رَأْيُ الْمُعْتَزَلَةِ لَمَّا قَدْ يَبْدُو فِيهِ مِنْ سَوْءِ أَدَبٍ مَعَ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ فَقَالُوا: «فِي إِرسَالِ الرِّسَالِ حِكْمَةٌ»<sup>(١)</sup> وَهُوَ «تَعْبِيرٌ مُهَذَّبٌ عَنْ ضَرُورَةِ الرِّسَالَةِ»<sup>(٢)</sup>.

### □ دلائل النبوة:

يَحْدِثُنَا التَّارِيخُ الْبَشَرِيُّ بِمَا لَا يَدْعُ مَجَالًا لِلشَّكِّ عَنْ وَقُوعِ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ؛ وَمَا يَرْتَبِطُ بِهِمَا مِنْ وَحْيٍ وَتَشْرِيعٍ؛ وَالْإِشْكَالِيَّةُ الَّتِي تَوَاجَهُنَا - هُنَا - لَيْسَ الْحُكْمُ بِالْإِمْكَانِ أَوْ الْوَجُوبِ الْعَقْلِيِّ فَقَطْ؛ إِنَّمَا التَّحْدِي الْحَقِيقِيُّ فِي التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ النَّبِيِّ الصَّادِقِ وَمُذَّعِّبِ النُّبُوَّةِ الْكَاذِبِ.

وَلِعُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ طَرَائِقُ مُتَعَدِّدَةٌ قَدَّمُوهَا كَحُلُولِ جَذَرِيَّةٍ لِنَتَعَرَّفَ مِنْ خِلَالِهَا عَلَى الدَّلَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ الَّتِي تُوصِّلُنَا إِلَى تَصَدِيقِ النَّبِيِّ الْحَقِّ وَرَدِّ دَعْوَى الْمُتَنَبِّئِ الْكَذَّابِ، أَوَّلُ هَذِهِ الدَّلَائِلِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْ مُعْتَزَلَةٍ وَأَشَاعِرَةٍ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرِهِمْ هِيَ دَلَالَةُ الْمُعْجَزَةِ.

فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - خَلَقَ هَذَا الْكَوْنَ وَجَعَلَهُ يَسِيرٌ عَلَى قَوَانِينٍ وَنُظُمٍ ثَابِتَةٍ لَا تَتَغَيَّرُ وَلَا تَتَبَدَّلُ؛ وَهِيَ دَلِيلُ وَجُودِهِ وَقُدْرَتِهِ وَعَنَائَتِهِ بِخَلْقِهِ فِي آنٍ وَاحِدٍ عِنْدَ أُولَى الْبَصَائِرِ مِنَ الْخَلْقِ وَأَصْحَابِ الْفِطْرِ السَّلِيمَةِ، وَقَدْ يَتَّخِذُ الْمُنْكَرُونَ مِنْ هَذِهِ الصَّرَامَةِ شَبَهَةً لَضَلَالِهِمْ، فَإِذَا مَا أَرَادَ الْحَقُّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْ يَخْتَارَ أَحَدًا مِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ لِهَدَايَةِ الْبَشَرِ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ - وَلَكِي يَظْهَرَ صَدْقُهُ أَمَامَ النَّاسِ جَمِيعًا لِيُؤْمِنَ مَنْ يُؤْمِنُ عَلَى بَيِّنَةٍ وَيَكْفُرَ مَنْ يَكْفُرُ فَلَا يَكُونُ لَهُ حُجَّةٌ عَلَى رَبِّهِ يَجْعَلُ عَلَى يَدَيْهِ خَارِقًا لِهَذِهِ الشُّكْنِ الْكُونِيَّةِ الثَّابِتَةِ؛ هَذَا الْخَارِقُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ مُعْجَزَةٌ وَيَأْتِي فِي مَجَالِ التَّحْدِي لَكِي لَا يَكُونَ مِنَ الْمُنْكَرِينَ إِلَّا التَّصَدِيقُ وَالْإِذْعَانُ، يَقُولُ السَّعْدُ

(١) شرح العقائد النسفية ص ٨٥.

(٢) لمحات من الفكر الكلامي د حسن الشافعي ص ٣٢٩.

(٣) لمعرفة رأى المعتزلة انظر شرح الأصول للقاضي عبد الجبار ص ٥٦٨ وما بعدها ورأى الأشاعرة

انظر المواقف للعضد الإيجي ص ٣٣٩ وما بعدها.

التفتازاني - في تعريف المعجزة -: «هي أمرٌ يَظْهَرُ بخلافِ العادةِ على يَدِ مُدَّعِي النبوةِ عندَ تَحَدُّي الْمُنْكَرِينَ على وَجْهِ يَعْجُزُ الْمُنْكَرِينَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ»<sup>(١)</sup> فإذا ظهرَ هذا الأمرُ الخارقُ لما اعتادَهُ النَّاسُ مِنْ السَّنَنِ الْكُونِيَّةِ علي يَدِ رَجُلٍ مَعْرُوفٍ بَيْنَ قَوْمِهِ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ؛ يَمِيلُ أَصْحَابُ الْفِطْرِ السَّلِيمَةِ أَنَّهُ نَبِيٌّ صَادِقٌ حَتَّى أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يَشَاهِدُوا الْمَعْجِزَةَ؛ فَقَدْ تُنْقَلُ إِلَيْهِمْ بِالتَّوَاتُرِ الْمُفْضِي إِلَى الْيَقِينِ بِصَدَقِ النَّبِيِّ ﷺ. هَكَذَا اعْتَمَدَ الْمُتَكَلِّمُونَ وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّ الْمَعْجِزَةَ الْحَسِيَّةَ دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ النَّبَوَةِ وَالْوَحْيِ.

ولكن قد يُطرح سؤالٌ قويٌّ هنا: هل تكفي المعجزةُ الحسيَّةُ وحدها لتقومَ بكلِّ الدورِ في إثباتِ النبوةِ مع تلاشي أيِّ أمرٍ آخرٍ نستطيعُ إثباتَ النبوةِ به؟ وخاصةً أن المعجزةَ في حقيقة أمرها ليست من جوهرِ الوحي ولا هي بالْمُؤَثِّرَةِ في جميعِ الأوقاتِ ومع كافَّةِ النفوسِ<sup>(٢)</sup> لأنَّ كثيرًا من النَّاسِ لم يشاهدوها عَيَانًا؛ وكذلك لا يَتيسَّرُ لِلْكَثِيرِ النُّقْلُ الْمُتَوَاتِرَ وَلَا يَفْهَمُ الْكَثِيرُ - أَيْضًا - أَنَّ التَّوَاتُرَ يُؤَدِّي إِلَى الْيَقِينِ - وهو ليس باليقينِ الْمُسَاوِي لِمَنْ شَاهَدَ الْمَعْجِزَةَ، كُلُّ هَذَا لَا يُقَلِّلُ مِنْ شَأْنِ الْمَعْجِزَةِ كَدَلِيلٍ عَلَى النَّبَوَةِ؛ إِنَّمَا فَقَطْ يَنْبَغِي أَنْ نَضُمَّ أُمُورًا أُخْرَى قُوَّةً تَتَأَثَّرُ بِهَا النَّفُوسُ أَكْثَرَ مِنْ تَأْثِيرِ الْمَعْجِزَةِ، فَنَضْمَامُ أُدْلِيَةٍ أُخْرَى لِإِثْبَاتِ النَّبَوَةِ - غَيْرِ الْمَعْجِزَةِ - أَمْرٌ وَاقِعٌ وَضَرُورِيٌّ فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ، لَذَا اعْتَرَضَ فَرِيقٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ قَصَرُوا طُرُقَ إِثْبَاتِ النَّبَوَةِ وَالرِّسَالَةِ عَلَى الْمَعْجِزَةِ، وَأَثْبَتُوا أَهْمِيَّةَ الْمَعْجِزَةِ وَحَاحِلُوا اسْتِجْلَاءَ مَنَهْجِ الصَّحَابَةِ فِي إِثْبَاتِهِمْ لِلنَّبَوَةِ بِغَيْرِ طَرِيقِ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ حَصَرُوهُ فِي الْمَعْجِزَاتِ الْحَسِيَّةِ<sup>(٣)</sup> هَذَا الْمَنَهْجُ يَقُومُ عَلَى فَحْصِ مُتَعَقِّلٍ لِأَمْرَيْنِ:

(١) شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني نقلا عن النبوة د طه حيش ص ١٢٦ ط ١ لسنة ١٤١١ هـ : ١٩٩ مطبعة الفجر الجديد القاهرة.

(٢) النبوة والتنبوء د طه حيش ص ١٥٣.

(٣) ابن تيمية الجواب الصحيح في مواضع متفرقة وخاصة الجزء الرابع وشرح الأصفهانية ص ٨٨، ص ١٩٣، والنبوات ص ٢٦ وما بعدها. وابن الوزير إشار الحق على الخلق ص ٤٥ وما بعدها. وراجع الفرق الإسلامية د عبد الفتاح قزاد ص ٩٦ وما بعدها.

أولاً: شخصية الرسول

ثانياً: المنهج الذى يدعُو إليه

أولاً شخصية الرسول:

فالأخلاق العالية التى يُتَّسَمُّ بها أصحابُ الوحى سبيلُ إثباتِ صِدْقِهِمْ فيما يدعُونَ إليه؛ وتاريخُ الأنبياءِ شاهدٌ كبيرٌ على ذلك، وخاصةً أنهم يَظْهَرُونَ في مجتمعاتٍ قد أصابَتْها الأمراضُ الخَلْقِيَّةُ والنفسيةُ والاجتماعيةُ، ويحكى تاريخُ الأنبياءِ أنهم لم ينساقوا خَلْفَ تلك الأمراضِ قَبْلَ بُيُوتِهِمْ أو بعدها، ولنا أن نعتبرَ تلك السماتِ الشخصيةَ للرسولِ الداعِي مِنَ الأدلَّةِ التى تَنصُبُ إلى المعجزة لإثباتِ صِدْقِ الرسول.

وفى القرآن الكريم ما يُؤكِّدُ هذا المنهج؛ فالرسلُ أصحابُ أخلاقٍ عاليةٍ مُتميزة؛ قال - تعالى -: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(١)</sup>، وَيَبِينُ لأولى البصائرِ بأنَّ الرسولَ ﷺ صاحبُ خُلُقٍ رفيعٍ بعيدٍ عن الدنایا؛ وكذلك نشأته بين قومه على الاستقامة والبُعدِ عن الكذبِ تُؤكِّدُ صِدْقَهُ فيما يدعُو إليه قال - تعالى -: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَبْتُكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> والآياتُ فى هذا المعنى كثيرةٌ ومُتعدِّدة.

ثانياً المنهج الذى يدعُو إليه الرسولُ الداعِي

فالرسولُ الداعِي يأتى بمنهج ليس بالجديد، فَأُسُسُهُ قد جاء بها الأنبياءُ مِنْ قَبْلِهِ؛ فذاك دليلُ صِدْقِهِ؛ فقد جاء مُثَبِّتاً لدعوةِ الأنبياءِ سائراً على طريقهم؛ قال - تعالى -: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾<sup>(٣)</sup>، وكذلك هي رحمةٌ للناسِ لأنها دعوةٌ قُرْبَ من الله ومحبةٌ وتوحيده؛ وهى منسوبةٌ لربِّ العالمين؛ فالرسولُ لم يأت بها مِنْ عندِ ذاته وهى تحملُ قِيَمًا أخلاقيةً وسلوكيةً ترتبطُ ارتباطاً مُباشراً بربِّ العالمين؛ لأنَّ مدارها على إخلاصِ القَصْدِ لِلَّهِ وحده؛ ولهذا كله فهى دعوةٌ فلاحٍ فى الدنيا

(١) القلم ٤.

(٢) يونس - ١٦.

(٣) الأحقاف ٩.

والآخرة؛ فإذا جاء الرسولُ الداعي بهذا المنهج القويم فملامحُ الصديقِ باديةٌ عليه ولا شك.

أما إذا جاء مُدَّعٍ بخلاف ذلك من مناهج ضالةٍ أو إباحةٍ للفواحش أو المظالم؛ فالعقول تحكمُ بكذبٍ مَنْ يدَّعي النبوةَ وهو على هذا الحال؛ يقول ابنُ تيمية: «مَنْ أَبَاحَ الفَوَاحِشَ وَالْمَظَالِمَ وَالْكَذِبَ مُدَّعِيًا لِلنَّبُوَّةِ يُعْلَمُ بِالْإِضْطِرَارِ كَذِبُهُ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِأَنَّ اللَّهَ - سبحانه - لَا يَأْمُرُ بِهَذَا». فالكشفُ عن السماتِ الخُلُقِيَّةِ والعلميةِ للرُّسُلِ الكرامِ من ناحية، ثم النظرُ فيما يَدْعُونَ إليه من رُشْدٍ مِنَ الدلائلِ العظيمةِ على صديقهم، وخيرُ مثالٍ على ذلك خاتمُ الأنبياء والمرسلين؛ فقد جاء بالدينِ القيم، وهو ذاته - صلواتُ اللهِ عليه وسلامته - كَانِ مِنْ أَكْمَلِ النَّاسِ عِلْمًا وَدِينًا؛ وهذه الأمورُ تُوجِبُ العلمَ الضروريَّ بأنَّه كان صادقًا في قوله: «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا»<sup>(١)</sup>. هذا المشككُ في تصديقِ الرسولِ وإثباتِ نبوته هو منهجُ الصحابة - رضوانُ الله عليهم - ولعلَّ أوضحَ مثالٍ على ذلك تصديقُ السيدةِ خديجة - رضى الله عنها - للرسول - صلواتُ اللهِ وسلامته عليه - حينما جاء إليها قائلاً: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي؛ فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَحْمِلُ الْكَلَّ وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ وَتَقْرِي الضَّيْفَ وَتَعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ»<sup>(٢)</sup>، فقد استدلت على صديقه «بأمر استقرائي؛ وَصَفَتْهُ بِأَصُولِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ»<sup>(٣)</sup> وَخَرَجَتْ بِنتِيجَةٍ مَفَادُهَا أَنَّ مَنْ يَتَّصِفُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ هُوَ صَادِقٌ فِي نَفْسِهِ؛ وَمِنْ شُنَنِ اللَّهِ مَعَ خَلْقِهِ أَنَّهُ لَا يُخْزِي هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَشَرِ «وعلى هذا المنوالِ جاءَ تصديقُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَوَائِلِ الصَّحَابَةِ»<sup>(٤)</sup>.

وَمَنْ يُرَاجِعْ كِتَابَ بَدْءِ الْوَحْيِ لِلْبُخَارِيِّ يَجِدُهُ قَدْ أوردَ قِصَّةَ هِرْقُلَ حينما جاءه خَبَرُ الرَّسُولِ ﷺ وَقَدْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ كِتَابًا يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَيَنْدَهْشُ أَنْدَهاشًا عَظِيمًا

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ص ٨٥.

(٢) رواه البخاري راجع فتح الباري ج ١ ص ٣٠ كتاب بدء الوحي رقم (٣)

(٣) السابق ص ٣٣.

(٤) الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية د يحيى هاشم فرغلي ص ٣٣٢.



للكيفية التي استدلت بها هرقل على صدق الرسول ﷺ فيما يدعُو إليه؛ فهي قريبة جدًا من هذا المسلك فالرسول يسير على سُنَّةِ المرسلين مِنْ قَبْلُ وهو ذو نَسَبٍ معروف في قومه وهو صادق مع الناس لم يُجْرَبْ عليه أحدُ الكذب؛ وهو كذلك صاحبٌ منهج موضوعي قائم على مكارم الأخلاق والصلة بالله - تعالى - وصلة الرَّحِمِ والصدق في الحديث؛ لكل هذا لا يُمكنُ الحكمُ عليه بالكذب<sup>(١)</sup>.

### □ مدى حُجِّيَّةِ الرُّسْلِ:

في الفصلين السابقين تحدَّثنا عن مَدَى حُجِّيَّةِ الفِطْرَةِ، ومدى حُجِّيَّةِ العقل، وانتهينا إلى أنهما حُجَّتَانِ، ولكنَّ الله لا يُعَذِّبُ بهما لمجردهما، والحديثُ الآن عن الرُّسْلِ ومدى حُجِّيَّتِهِم.

والإجماعُ الذي لا خلافَ عليه بين المسلمين بجميع فِرَقِهِم على اختلاف مشاربها واتجاهاتها - أنَّ الرُّسْلَ حُجَّةٌ على البَشَرِ، والقرآنُ الكريم في آيات عديدة يذكُرُ حُجِّيَّةَ الرُّسْلِ على البَشَرِ بِشَكْلٍ واضح لا لبس فيه ولا غُمُوضٍ؛ ولذا كانت وجهةُ جماهير علماء الإسلام أنَّ أحكامَ الكُفْرِ والإيمانِ والثوابِ والعقابِ مرتبطةٌ ارتباطًا وثيقًا ببعثة الرُّسْلِ؛ ولم يخالف في ذلك بطبيعة الحال - كما سبق توضيح ذلك - إلا أصحابُ الوجوبِ العقليِّ من المعتزلة، ومن سارَ في ركبِهِم، ومن قال بحُجِّيَّةِ ميثاقِ الفِطْرَةِ من العلماءِ المتأثرين بالاتجاه الاعتزالي، كما تبينُ لنا في فصلِ الفِطْرَةِ.

وسنحاولُ في الصفحاتِ المُقبِلَةِ بيانَ براهينَ وحُجَجٍ جماهير علماء الإسلام في بيان مَدَى حُجِّيَّةِ الرُّسْلِ، ومناقشتهم لأصحابِ الوجوبِ العقليِّ:

١ - في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(٢)</sup> «اللَّهُ - تبارك وتعالى - من فيضِ رحمته لا يُهْلِكُ البَشَرَ إلا بعدَ الإِغْذارِ إليهم بالرسْلِ وإقامة الحُجَّةِ عليهم بالآياتِ التي تقطَعُ عُذْرَهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع هذه الرواية البخاري كتاب الوحي انظر فتح الباري ج ١ ص ٤٥ وما بعدها.

(٢) الإسراء ١٥.

(٣) انظر تفسير الطبري ج ١٥ ص ٤١.

وهذا الفهم مَرْوِيٌّ عن أحدِ أئمةِ التفسير من التابعين وهو قتادة: «إن الله تبارك وتعالى لا يُعَذِّبُ أَحَدًا حَتَّى يَسْبِقَ إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ خَيْرٌ أَوْ يَأْتِيَهُ مِنَ اللَّهِ بَيِّنَةٌ»<sup>(١)</sup> وفي الآية الكريمة نَفْيٌ لِكُلِّ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ، سواءً أكانَ عَذَابُ الْإِسْتِصَالِ الدُّنْيَوِيِّ أَوْ عَذَابُ النَّارِ الْآخِرِيِّ، وهذا النَّفْيُ عَامٌّ وَشَامِلٌ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ رَسُولًا يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ، وَيُرْدِعُ عَنِ الضَّلَالِ، وَيَقِيمُ الْحُجَجَ، وَيُمَهِّدُ الشَّرَائِعَ.<sup>(٢)</sup>

إنه إِنْخِبَارٌ عَنْ عَذْلِهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَنَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا مِنَ الْخَلْقِ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ الرِّسَالِيَّةِ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ يَحَاوُلُ بِكُلِّ مَا أُوتِيَ مِنْ قُوَّةِ جَدَلٍ تَأْوِيلَ آيَةِ الْكَرِيمَةِ حَتَّى تَتَّفِقَ مَعَ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي الْوَجُوبِ الْعَقْلِيِّ؛ فَقَدْ جَزَمَ بِأَنَّ الْحُجَّةَ لَازِمَةٌ لِلنَّاسِ قَبْلَ الرُّسُلِ، وَيُقَدِّمُ تَعْلِيلَهُ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ مَعَهُمْ - أَيِ النَّاسِ - أُدْلَةُ الْعَقْلِ<sup>(٣)</sup>؛ وَلِهَذَا اسْتَوْجَبُوا الْعَذَابَ لِمُخَالَفَةِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ. وَعِنْدَهُ أَنَّ بَعْثَةَ الرُّسُلِ لَتَنْبِيهِ النَّاسِ «عَلَى النَّظَرِ فِي أُدْلَةِ الْعَقْلِ»<sup>(٤)</sup>.

وَصَاحِبُ حَاشِيَةِ الْكَشَافِ (ابْنُ الْمُنِيرِ) يُنَبِّهُنَا إِلَى أَنَّ «مُحَاوَلَةَ الزَّمْخَشَرِيَّ التَّأْوِيلِيَّةَ لَمْ يُكْتَبْ لَهَا النِّجَاحُ؛ لَوْضُوحِ آيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي حُجِّيَّةِ الرُّسُلِ عَلَى الْبَشَرِ؛ وَإِنْ كَانَ الْعَقْلُ حُجَّةً فِي حُصُولِ الْمَعْرِفَةِ، لَا فِي وَجُوبِهَا، وَبَيْنَ الْحُصُولِ وَالْوَجُوبِ بَوْنٌ بَعِيدٌ»<sup>(٥)</sup>. وَلَا يُنْكِرُ ابْنُ الْمُنِيرِ حُصُولَ الْمَعْرِفَةِ بِالْعَقْلِ، وَلَكِنَّهُ يَسْتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ هُوَ صَاحِبُ الدُّورِ الْأَوَّلِ فِي الْوَجُوبِ الْمُلْزِمِ لِلْخَلْقِ.

وَنَقْطَةُ الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ فِي حُصُولِ الْمَعْرِفَةِ الدِّينِيَّةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ بِالْعَقْلِ، وَنَقْطَةُ الْخِلَافِ فِي الْوَجُوبِ؛ فَالْمُعْتَزَلَةُ عِنْدَهُمُ الْوَجُوبُ عَقْلِيٌّ، وَالْأَشَاعِرَةُ عِنْدَهُمُ الْوَجُوبُ شَرْعِيٌّ.

٢ - وَمِنْ أَوْضَحِ الْأَدْلَةِ الْقُرْآنِيَّةِ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِحُجِّيَّةِ الرُّسُلِ فِي الْعُقُوبَةِ الْآخِرِيَّةِ

(١) السابق.

(٢) روح المعاني لشهاب الدين الألوسي ج ١٥ ص ٣٦.

(٣) تفسير الكشاف ج ٢ ص ٤١.

(٤) السابق.

(٥) حاشية ابن المنير على الكشاف ج ٢ ص ٤١.

في قول الحق - تبارك وتعالى - على لسان الملائكة الذين يسألون مَنْ يدخل النار من الكفار: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾<sup>(١)</sup> فتكون إجابتهم: ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(٢)</sup> فقد جاءت الكفار التذير الإلهية المتمثلة في الرسل وحق عليهم العذاب بسبب تكذيب الرسل.

وقد يقول صاحب الوجوب العقلي بأن النذير - هنا - هو الأدلة العقلية، وهنا يُشير الألوسي بأن هذه المقولة تحمل في طياتها تكلفاً شديداً يقول: «وَحَمَلُ النَذِيرِ عَلَى مَا فِي الْعُقُولِ مِنَ الْأَدْلَةِ لَا يَقْبَلُهُ مُنْصِفٌ مِنْ ذَوِي الْعُقُولِ»<sup>(٣)</sup>.

والقائلون «بأن معرفة الله وشكره لا يجبان إلا بعد ورود السمع»<sup>(٤)</sup> لهم في هذه الآية الكريمة حجة قوية، وكذلك التي قبلها دليل على أنه - تعالى - «لو لم يأتهم النذير لما عذبهم»<sup>(٥)</sup> لأن العذاب لا يكون إلا بمخالفة الرسل، فمن عذبه - تعالى - «أنه لا يُعَذَّبُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ بِإِرْسَالِ الرِّسُولِ إِلَيْهِ»<sup>(٦)</sup> فالله - تعالى - أراح مُحَجَّجِ النَّاسِ ببعثة الرسل.

٣ - ومن البيان القرآني الواضح الذي لا يحتاج إلى كبير تأمل في إدراكه وفهم مراميه - أنه ليس للناس أن يحتجوا بعدم وصول الرسل إلى مسامعهم، ويطالبوا ربهم برفع العذاب؛ لأن الحجة الرسالية وصلت إليهم، فلا بُرهان لهم بعد ذلك، فالعذاب لا يُستحق إلا بعد وصول البرهان الرسالي إلى الناس. قال - تعالى -: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نُنْزِلَ وَنُخْرِجَ﴾<sup>(٧)</sup>.

فلو لم تصل إلى الناس بعثة الرسل؛ لكان لهم أحقية الاحتجاج، فيقولوا: لولا

(١) الملك: ٨

(٢) الملك: ٩

(٣) روح المعاني ج ٢٩ ص ٢١.

(٤) مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي المجلد ١٥ ص ٦٢١.

(٥) السابق.

(٦) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٨ ص ٢٠٥.

(٧) طه: ١٣٤.

أرسلت إلينا رسولاً قبل أن تُهلكنا؛ حتى نؤمن ونَتَّبِعَهُ. ويصبحُ لهم بذلك عُذْرٌ، أما وقد وصلت إليهم الحججُ الرسالية، فَأَنَّى يكونُ لهم بعد ذلك عُذْرٌ، فلا حُجَّةَ لهم؛ بل الحجةُ عليهم<sup>(١)</sup>. فالْمُواخِذَةُ لم تتحقق قبل وصولِ الشرعِ إليهم؛ لأنَّ الوجوبَ غيرُ مُتَحَقِّقٍ في شأنهم، إذ «لو تحقَّق الوجوبُ قبل مجيء الشرع كان العقابُ حاصلاً»<sup>(٢)</sup>.

٤ - مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الرُّسُلَ لَهُمْ مُهِمَّةٌ أَسَاسِيَّةٌ مُمَثِّلَةٌ فِي الْبَشَارَةِ وَالنَّذَارَةِ الَّتِي تَقْطَعُ حُجَجَ الْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - ، وَتَكُونُ لَهُ - سُبْحَانَهُ - وَحْدَهُ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ، قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾<sup>(٣)</sup> فَلِلَّهِ - تَعَالَى - أَنْ يَقُولَ: «أرسلتُ رُسُلِي إِلَى عِبَادِي مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ؛ لئَلَّا يَحْتَجَّ مَنْ كَفَرَ بِي وَعَبَدَ الْأَنْدَادَ مِنْ دُونِي أَوْ مَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِي»<sup>(٤)</sup>.

فحُجَّةُ الرِّسَالَةِ لِقَطْعِ الْأَعْدَارِ لَأَنَّهَا جَاءَتْ بِالْبَرَاهِينِ الْوَاضِحَةِ فَلَا يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ لِمُعْتَذِرِ عُذْرٍ<sup>(٥)</sup> فِي الرِّسَالَةِ بَيَانُ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ، وَيَعْرِفُ النَّاسُ مِنْهَا مَوَاضِعَ رِضَاهُ، فَيَسَارِعُوا إِلَيْهَا، وَمَوَاضِعَ غَضَبِهِ، فَيَجْتَنِبُوهَا.

وَالْمُتَبَادَّرُ فَهْمُهُ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ حِكْمَةَ إِرْسَالِ الرُّسُلِ قَطْعُ حُجَّةِ النَّاسِ وَاعْتِذَارُهُم بِالْجَهْلِ عِنْدَمَا يَحَاسِبُهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي الْآخِرَةِ، وَيَقْضَى بِعَذَابِهِمْ، وَأَنَّهُ لَوْلَا إِرْسَالُ الرُّسُلِ؛ لَكَانَ لِلْخَلْقِ أَنْ يَحْتَجُّوا فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْعَذَابِ.

يَقُولُ صَاحِبُ الْمَنَارِ: فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى امْتِنَاعِ مُوَاخِذَةِ اللَّهِ لِلنَّاسِ وَتَعْذِيهِمْ عَلَى تَرْكِ الْهَدَايَةِ الَّتِي لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِالرُّسُلِ. وَقَدْ سَبَقَ مَنَاقِشَةُ الشَّيْخِ رَشِيدِ رِضَا حَوْلَ الْجُزْءِ الْآخِرِ مِنْ كَلَامِهِ، فَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ كَلَامِهِ مُوَافِقٌ تَمَامًا لِمَا فِي النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَةِ السَّابِقَةِ، وَلَكِنَّ الْجُزْءَ الْآخِرَ مِنْ كَلَامِهِ يَجْعَلُ شَطْرًا كَبِيرًا مِنْ عِلْمِ أَصُولِ

(١) راجع تفسير البيضاوي ج ٢ ص ٢٢٣ تفسير ابن كثير ج ٥ ص ٣٢٣ الرازي ج ١١ ص ٧٥.

(٢) تفسير الرازي ج ١١ ص ٧٥.

(٣) النساء ١٦٥

(٤) تفسير الطبري ج ٦ ص ٢٥.

(٥) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٤٢٨.



الدين لا يُعرَفُ إلا عن طريقِ العقلِ والفطرة، ومن ثمَّ فالخلقُ محاسبون على التفريطِ فيه، دونَ حاجةٍ إلى إرسالِ الرُّسلِ. وقد ناقشنا هذا الكلامَ من قبلُ في الفصلِ الأولِ.

والزمخشريُّ على عادته في تأويلِ الآيات التي يخالف ظاهرها قواعد الاعتزال يقول: «إنَّ الناسَ محجوجون بما نصبه اللهُ من الأدلَّةِ لأنَّ النظرَ فيها مُوَصِّلٌ إلى المعرفة بالله - تعالى»<sup>(١)</sup>، فالمكلَّفُ لا يمكن أن يعرف الرسولَ أنَّه رسولٌ إلا بالنظرِ، فالرُّسلُ مُنبِّهون من الغفلة، باعثون على النظرِ.<sup>(٢)</sup>

إذن مُهمَّةُ الرُّسلِ إتمامُ الحجَّةِ على العبادِ، وليست هي الحجَّةُ الوحيدة. وهذا الكلامُ لا غبارَ عليه إطلاقاً في عَدَمِ إغفالِ الحُجَجِ الأخرى غيرِ الرُّسلِ، كالفطرة والعقل، ولكنَّ الاعتراضَ أن يُوجدَ حكمٌ بالعذابِ بدونِ دعوةِ رسولٍ؛ ومن هنا فتأويلُ الزمخشريِّ يحتاجُ إلى نظرٍ؛ لأنَّ الوسطية تقولُ لنا: إنَّ لله على العبادِ حُجَّةً الفطرة وحُجَّةً العقلِ، ولا وجوبَ على العبادِ إلا بالرسولِ، وبالتالي فلا عذابَ ولا عقابَ إلا بعد بلوغ الحجَّةِ الرسالية.

وبذلك تنتظم الأدلَّةُ القرآنيةُ تحتَ وحدةٍ عضويةٍ واحدةٍ لا تحتاجُ فيها إلى تعسفٍ في تأويلِ بعضِ آي القرآن؛ لِتُوافِقَ توجيهه هذا أو ذاك، فالوجوبُ مُتَلَقًى من النقلِ... وبه تقومُ الحجَّةُ وعليه يكونُ الجزاءُ<sup>(٣)</sup>، والأحكامُ الشرعيةُ والعقوباتُ الدنيويةُ والأخرويةُ لا تكونُ إلا بعدَ بعثةِ الرُّسلِ.

٥ - الرحمةُ الإلهيةُ في إرسالِ الرُّسلِ لندارةِ البشرِ، ولا عقوبةَ إلا بعد بلوغ الرسالة، ولهذا أشار القرآنُ الكريمُ في قوله - تعالى -: «وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ» فعلى لسانِ الرسولِ ﷺ «أُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ عِقَابَهُ وَأُنذِرَ بِهِ مَنْ بَلَغَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ غَيْرَكُمْ»<sup>(٤)</sup>.

(١) الكشف ط ١ ص ٥٨٢.

(٢) السابق.

(٣) تفسير الطبري ج ٧ ص ١٠٣-١٠٤.

(٤) تفسير الطبري ج ٧ ص ١٠٣، ١٠٤.

فالمؤاخذه بالعقاب لا تكون إلا بعد بلوغ القرآن، وإشارة الألوسي توضح هذا المعنى: «مَنْ لَمْ يَبْلُغْ الْقُرْآنَ غَيْرُ مُؤَاخَذٍ بِتَرْكِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ»<sup>(١)</sup> والقاعدة القرآنية تُثَبِّتُ مُهِمَّةَ الرِّسَالَةِ فِي الْبَشَارَةِ وَالنَّذَارَةِ وَلَا عَقُوبَةَ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ الرِّسَالَةِ.

وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ الشَّرِيفَةُ تُفَسِّرُ وَتُوضِّحُ تِلْكَ الْقَاعِدَةَ الْقُرْآنِيَّةَ؛ فَقَدْ ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ، وَلَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ؛ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ»<sup>(٢)</sup> وَفِي لَفْظٍ: «مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَرْسَلَ رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ».

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: «بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ؛ إِعْذَارًا وَإِنْذَارًا لِيُخَلِّقَهُ قَبْلَ اخْتِذَاهِمْ بِالْعُقُوبَةِ»<sup>(٣)</sup> فَالْمُكَلَّفُ لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَاتِ الْإِلَهِيَّةَ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ الرِّسَالَةِ إِلَيْهِ، فَيُغْرِضُ عَنْهَا أَوْ يُكَذِّبُهَا، أَمَّا مَنْ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ الرِّسَالَةُ؛ فَلَا عَقُوبَةَ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ فِي دِيَارِ الْكُفْرِ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ خَبَرُ الرِّسَالَةِ، فَيُطَلَّقُ عَلَيْهِ كَافِرًا كُفْرًا جَهْلِيًّا؛ فَهَذَا النُّوعُ نَفَى اللَّهُ عَنْهُ التَّعْذِيبَ حَتَّى تَبْلُغَهُ حُجَّةُ الرُّسُلِ، وَيُشْتَرِطُ فِيهِ عَدَمُ التَّمَكُّنِ مِنْ مَعْرِفَةِ حُجِّيَّةِ الرِّسَالَةِ<sup>(٤)</sup>.

إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ حُجِّيَّةَ الرِّسَالَةِ هِيَ الْحُجَّةُ الْوَحِيدَةُ ضَمَّنَ مُحْجَجِ اللَّهِ إِلَى خَلْقِهِ الَّتِي يُعَذِّبُ اللَّهُ بِهَا، وَيُؤَاخِذُ بِهَا الْعِبَادَ؛ فَقَدْ انْقَسَمَ النَّاسُ تَجَاهَ هَذِهِ الْحُجَّةِ إِلَى أَصْنَافٍ ثَلَاثَةٍ:

- ١- مُسْلِمُونَ بَلَّغَتْهُمْ دَعْوَةُ الرُّسُلِ، فَأَمَّنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ.
- ٢- كُفَّارٌ بَلَّغَتْهُمْ دَعْوَةُ الرُّسُلِ، وَلَمْ يُؤْمِنُوا، وَيَنْدَرِجُ مَعَهُمُ الَّذِي لَمْ تَصِلْهُ الرِّسَالَةُ.

(١) تفسير الألوسي ج ٧ ص ١١٨-١١٩.

(٢) رواه البخاري كتاب التفسير الأنعام باب ٧ حديث رقم ٤٦٣٤ والأعراف باب ١ حديث ٤٦٣٧ وفتح الباري ج ١٣ ص ٤١١ ومسلم كتاب التوبة باب ٦ حديث ٧١٦٨، ٧١٦٩، والترمذي كتاب الدعوات باب ١٠٢ حديث ٣٨٧٤، وأحمد مسند عبد الله بن مسعود حديث ٤٢٣٦، ٣٦٨٣.

(٣) السابق.

(٤) ابن القيم الجوزية طريق الهجرتين ص ١١٤.

فله حُكْمٌ في الدنيا غير حُكْمِ الآخرة.

٣- أهلُ فترةٍ لم تبلغهم الدعوةُ الرسالية.

وهو تقسيمٌ له أهميةٌ بالغة؛ لأننا حينما نتكلَّم في العُذرِ بالجهل، ونُهمل هذا التقسيم؛ نقعُ في أخطاءٍ منهجيةٍ جوهريةٍ، تتعلَّقُ بفهم القرآن والسنة، وكذلك فهم كلام العلماء، فقد نأخذُ كلام القرآن والسنة وشروح العلماء لهما على صنفٍ، وننزله على صنفٍ آخر، فنكونُ قد خرجنا عن محل النزاع، ويتشقُّ الخلافُ ويتفرَّعُ بلا داعٍ، وذلك سببه الخطأ المنهجي؛ لا بتعادنا عن التقسيم السالف ذكره، فالمثال الواضح للباحثين الواقعيين في هذا الخطأ المنهجي مُتمثِّلٌ في بحثين:

الأول: كتابُ العُذرِ بالجهل تحتَ المجهرِ الشرعي.

الثاني: العُذرُ بالجهل بدعةُ الخلف.

وستأتي مناقشةُ مواضع الخطأ في كلا البحثين في موضعهما - إن شاء الله - عند الكلام عن العُذرِ بالجهل عند علماء المسلمين.







# باب الثاني

المفاهيم التمهيدية لقضية العذر بالجهل



## الفصل الأول

### الإيمان ومتعلقاته

#### أولاً: حقيقة الإيمان:

##### معنى الإيمان لغة:

كلمة الإيمان مكونة في أصلها المجرد من ثلاثة حروف: الهمزة، والميم، والنون. ولها أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة، التي هي ضدُّ الخيانة، ومعناها سُكُونُ الْقَلْبِ، والآخر التصديق<sup>(١)</sup>. وبضدّها تَضَيُّحُ الْأَشْيَاءِ، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضدها الخيانة، والإيمان ضده التّكذيب<sup>(٢)</sup>. وفي القاموس المحيط: (وَأَمَنَ بِهِ إِيمَانًا: صَدَّقَهُ، وَالْإِيمَانُ الثِّقَةُ، وَإِظْهَارُ الْخُضُوعِ، وَقَبُولُ الشَّرِيعَةِ)<sup>(٣)</sup> وكذلك: تَجَدُّ فَلَانًا أَمَنَةً، أَي: يَأْمَنُ كُلُّ أَحَدٍ، وَيَثِقُ بِهِ، وَيَأْمَنُهُ النَّاسُ وَلَا يَخَافُونَ غَائِلَتَهُ)<sup>(٤)</sup>.

ومن مجموع ما سبق يتضح أنّ الإيمان بمادته المشتق منها يحتوي على معاني فيها الأمن والأمان، وسكون القلب، وعدم الخوف والخضوع والثقة والقبول والتصديق، وأغلب معاني هذه المادة يدور حول أمورٍ قلبيةٍ حتى المتعلّق منها بالجوارح يعود إلى أمرٍ قلبيٍّ داخليٍّ.

##### معنى الإيمان اصطلاحاً:

الإيمان بالمعنى الاصطلاحي لا تتضح أبعاده - في تصوري - إلا بعد أن يظهر مفهومه لدى علماء الإسلام على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم ولدى الكثير من الفرق الإسلامية؛ لأنّ الخلاف حول مفهومه يؤدّي بالتالي إلى الخلاف حول مفاهيم أخرى مرتبطة به؛ كقضايا التكفير، وكذلك قضية العذر بالجهل، ولذا

(١) معجم المقاييس في اللغة لابن فارس مادة أمن ص ٨٨.

(٢) لسان العرب مادة (أمن) ج ١ ص ١٤٠.

(٣) القاموس المحيط مادة (أمن) ج ٤ ص ١٩٧.

(٤) أصول الدين للبغدادي. دار الكتب العلمية بيروت ط ١٤١٣هـ ١٩٨١م.

كان إظهارُ الوجهِ الصحيح للإيمان، والمفاهيم المتعلقة به بمثابة تمهيد لقضية العذر بالجهل، كما أُشِرْتُ من قبل. وسنحاولُ في الصفحات التالية عرضَ تصوُّرِ علماء المسلمين لمفهوم الإيمان - أولاً - بشكلٍ مُجَمَّلٍ، ثُمَّ بِشَكْلِ تفصيليٍّ.

**اتجاهاتُ علماء المسلمين حولَ مفهوم الإيمان إجمالاً:**

- ١ - الاتجاه الأول: الإيمان هو المعرفة وحدها.
  - ٢ - الاتجاه الثاني: الإيمان هو الإقرار.
  - ٣ - الاتجاه الثالث: الإيمان هو التصديق.
  - ٤ - الاتجاه الرابع: الإيمان هو التصديق والإقرار.
  - ٥ - الاتجاه الخامس: الإيمان هو التصديق والإقرار والعمل.
- ونفصلُ هذه الاتجاهات فيما يلي:

#### □ الاتجاه الأول: الإيمان هو المعرفة:

يرى أصحابُ هذا الاتجاه أن الإيمان هو المعرفة، وهو قولُ الجهمية<sup>(١)</sup> أتباع أبي محرز جهم بن صفوان<sup>(٢)</sup>. فأبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (الإيمان) يصفُ مقالةَ الجهمية في تعريف الإيمان بقوله: «قالت الجهمية الإيمان معرفة الله بالقلب، وإن لم يكن معها شهادة لسان، ولا إقرار بنبوة، ولا شيء من أداء الفرائض»<sup>(٣)</sup>. فالإيمان عند الجهمية مُجرَّدُ معرفةٍ قلبيةٍ دونَ أن تكونَ مصحوبةً باعترافٍ لسانيّ بأنَّه لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا عبده ورسوله، وبالتالي لا يُشترطُ العملُ بالأركانِ والفرائضِ، وإذا ما سألنا أبا عبيد عن الحُجَّةِ التي يُمكنُ للجهمية أن يحتجُّوا بها على هذا التعريف الغريب للإيمان، يجيبُ قائلاً: الملائكةُ مخلوقون قبلَ الرسل، ولا يُمكنُ لأحدٍ أن يُنكرَ أو يشكَّ في الإيمان الصحيح للملائكة<sup>(٤)</sup>.

(١) أصول الدين للبغدادى ص ٢٤٩.

(٢) هو جهم بن صفوان السمرقندى أبو محرز من موالى بنى راسب رأس الجهمية قتله نصر بن سيار سنة ١٢٨ هـ / ٧٤٥ م. انظر ميزان الاعتدال ١/ ١٩٧، لسان الميزان ٢/ ١٤٢، الأعلام ٢/ ١٤١.

(٣) كتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٥٣.

(٤) كتاب الإيمان ص ٥٣.



فهو اقتداءً بالملائكة في إيمانها، ولكن مع تحفظ قبل أن يخلق الله الرسل، والمستغرب في هذا الافتراض أنهم قالوا بالاقتداء بإيمان الملائكة قبل بعثة الرسل التي فصل الله بها بين الحق والباطل بالنسبة للبشر جميعاً، لكننا نقول لهم إن الملائكة يؤمنون بالرسل، وعلينا الاقتداء بهم بعد بعثة الرسل، وهو كذلك استنتاج عجيب لا أظن أن أحداً من علماء الإسلام يمكن أن يُقرَّه فضلاً عن أن يقوله وينسب الشهرستاني لجهم أنه كان يقول: «مَنْ أتى بالمعرفة ثم جحد بها لسانه لم يكفر بجحده؛ لأنَّ العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد، فهو مؤمن»<sup>(١)</sup>. أي لا اعتبار على الإطلاق بما يقوله اللسان من كفر وجحود، والمعتبر هو المعرفة الداخلية القلبية. ولكن أظنُّ برجل به مشكَّة عقل وذرة من إيمان أن يتفوّع بمثل هذه المقولة، بل يمكن لنا أن نقول مع الشُّبكي إنها: «قد تكون مجازفة من الناقل»<sup>(٢)</sup> لتلك الرواية أو ناتجة عن عدم فهم المقصود»<sup>(٣)</sup> من قولة جهم.

ولعلَّ الأقرب إلى وجه الصواب أن هذه المقولة التي نسبها الشهرستاني لجهم من لازم قوله بأنَّ الإيمان هو المعرفة القلبية، وخاصة أن نسبة لازم القول - باعتبار أنه قول - أمرٌ شائع بين الفرق الإسلامية وخصوصيها، كما فعل ابن الرواندي مع المعتزلة ثم انتشرت في كُتُب الفرق عنه. فإيمان الناس عند جهم متساو، لا يتفاضل إيمان الأنبياء عن غيره، بل مثله مثل باقي إيمان الناس، وبطبيعة الحال لا ينقسم إلى اعتقاد وقول وعمل، بل هو المعرفة فقط.

### ● تعليق:

تعرضتُ المقالة الجهمية في الإيمان لنقدٍ شديد من قِبَل العلماء المسلمين؛ فأبو عبيد القاسم بن سلام يصفها بأنها أقوالٌ منسليخةٌ عن هذا الدين<sup>(٤)</sup> مُقدِّمة المبرِّز القوي لما يتسم به نقده من شدَّة؛ لكونها مقالةٌ تخالف إجماع المسلمين، وتُصادم

(١) الملل والنحل ص ٨٨.

(٢) طبقات الشافعية ج ١ ص ٤٣.

(٣) الملل والنحل ص ٨٨.

(٤) الإيمان لأبي القاسم بن سلام ص ٥٤.

صريح القرآن. يقول أبو عبيد: «والكاسر لقولهم قول أهل الملَّة، وتكذيب القرآن إياهم»<sup>(١)</sup>.

ولا يكفي أبو عبيد بذلك بل يُقدِّم البراهين القرآنية التي تُؤكِّد الجزم بعدم صحة مقولة الجهمية بأن الإيمان مُجرَّدُ معرفةٍ قلبيةٍ فقط، فالحق - تبارك وتعالى - يقول: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فاليهود مع معرفتهم القلبية بِصِدْقِ الرِّسُولِ ﷺ عَلِمَ الجميعُ بأنَّ الإيمانَ مَنْفِيٌّ عَنْهُمْ، فلو كانت المعرفة القلبية هي الإيمان؛ لصَحَّ إيمانهم، وهو غيرُ صحيح<sup>(٣)</sup>. وكذلك قال ربُّنا - جلَّ وعلا: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. فالمعرفة القلبية لم تنفع مع الجحود اللساني الذي لا إكراه فيه، يقول أبو عبيد: «فأخبر الله عنهم بالكفر إذ أنكروا بالألسنة، وقد كانت قلوبهم بها عارفة»<sup>(٥)</sup> فلا يمكن الاكتفاء بمجرَّد المعرفة القلبية، واللسان يرفض الإقرار. وبيان آخر دامغٌ يقدِّمه لنا أبو عبيد، فجميعُ الناسِ يعرفون كُفْرَ إبليس، وهو ملعونٌ مطرودٌ من رحمة الله - تعالى -، ومعرفة لربِّه ليست بنافعة له؛ لافتقارها للخضوع والإذعان، فهو محكومٌ عليه بالكفر. ويصلُّ أبو عبيد إلى عنفوان نقده؛ فيصفُ صاحبَ مقالة الجهمية بأنه: كافرٌ كفرًا لا يبلغه إبليس<sup>(٦)</sup>.

ولكن لا ينبغي التَّسْرُعُ بإطلاقِ هذا الحكم على صاحبِ المقولة إلا إذا أُقِرَّ باللوازم الباطلة التي تنتج عن مقالات الجهمية في الإيمان، ومثال ذلك شخصٌ يكفرُ كفرًا بواحًا؛ كمن يسبُّ ربَّ العالمين، ويدَّعي عدمَ وحدانيته - تعالى -، ويدَّعي أنَّ لله شركاء في الإلهية أو الربوبية، فيأتي شخصٌ آخر ويحكم على مثل هذا الرجل بالإيمان الكامل؛ فينطبق عليه حكم أبو عبيد بأنه كافرٌ كفرًا لا يبلغه إبليس.

(١) الإيمان لأبي القاسم بن سلام ص ٥٤.

(٢) الأنعام ٢٠.

(٣) راجع التمهيد لأبي المعين النسفي ص ٣٩٢.

(٤) النمل - ١٤.

(٥) التمهيد ص ٣٩٢.

(٦) التمهيد ص ٣٢.

ولنا أن نتساءل: كيف نَقْصِلُ بين الكافر والمؤمن؟ بل وكيف يتضح الحق من الباطل إذا اتبعنا مقولة الجهمية في الإيمان مع مخالفتها للإجماع ونصوص القرآن؟ وكذلك النتائج الخطيرة التي تنتج عنها، فلا فيصّل بين الإيمان والكفر. والأمور الملموسة تُظهرُ الفارق بين إتباع كل فكرة، بل وأي مؤسسة، ممن يدين لها بالولاء من عَدَمِهِ، فعن طريق الأمور الملموسة الواضحة يظهرُ الفارق وإلا أصبحت أمور الدنيا والدين فوضى عارمة لا ضابط لها.

### □ الاتجاه الثاني: الإيمان هو الإقرار:

مؤرخو الفرق الإسلامية ينسبون إلى الكرامية أنها زعمت أن الإيمان هو مجردُ الإقرارِ اللساني بالله - تعالى - وبرُسُلِهِ<sup>(١)</sup>. وينسب إليهم ابن حزم القول بأن الإيمان هو إقرارٌ باللسان<sup>(٢)</sup> أي مجردُ نُطْقِ الشهادتين فقط بصرفِ النظرِ عمّا في القلب، فليس على الشخص غيرُ النطق، أما القلب فلا سبيلَ إليه، فالمعتقِدُ الكفر في باطنه يعاملُ معاملةً المسلم عند جميع المسلمين، ولكنَّ الغريب أن ابن حزم ينسبُ إلى الكرامية أنها تدّعي أنه مؤمنٌ من أهل الجنة<sup>(٣)</sup>.

فإذا صحّت مقولة ابن حزم فيما نسب إليهم؛ فهم بذلك ينازعون جماهير أهل الإسلام في الاسم والحكم، أي في اسم المؤمن والكافر، وفي الحكم عليه في الآخرة. ولكنَّ ابن تيمية يؤكدُ خطأ من ينسبُ إلى الكرامية القول بصحة إيمان المنافق، وهو لازم قولهم في أن الإيمان هو الإقرار؛ لأنهم - كما بين ابن تيمية - نازعوا في الاسم لا الحكم، فمن أظهرَ الشهادتين يُعاملُ معاملةً المسلمين بإجماع الأمة، فالنبي ﷺ وجميعُ أصحابه ﷺ والتابعون لهم بإحسان، قد صحَّ إجماعهم على أن من أعلن بلسانه شهادة الإسلام؛ فإنه عندهم مسلمٌ محكومٌ له بحكم الإسلام<sup>(٤)</sup> ومن هنا كان قولُ الكرامية بأن الإيمان هو الإقرار.

(١) راجع أصول الدين للبغدادى ص ٢٥١.

(٢) الفصل ج ٣ ص ١٠١.

(٣) السابق ص ٢٥١.

(٤) الإيمان لابن تيمية ص ١٥٥.

فالنزاع بينهم وبين الجمهور ليس في هذا المجمع عليه، بل النزاع: هل صاحب الإقرار الظاهر مؤمن من أهل الجنة أم لا؟. فجماهير أهل الإسلام يشترطون التصديق الباطني مع الإقرار والعمل بالأركان، حتى يصير صاحب الإقرار مؤمناً من أهل الجنة. ولم يقل أحد غير الكرامية - فيما نُسب إليهم - بأنه عند الله مؤمن. ● تعليق:

لا شك أن الإقرار له أهمية كبرى لا يقلل أحد من شأنه؛ لأنه العلامة التي تُمَيِّزُ الموافق من المخالف حتى تنتظم أحكام الإسلام على كل فرد في المجتمع الإسلامي. فلا ينكشف حقيقة ما في القلب إلا بالإقرار، وهو ليس المطلوب من المسلم فقط حتى يزعم أحد أنه نهاية المطاف بل هو بدايته، مع التصديق الباطني لبيد العبد سيره إلى رضوان الله وجنته. فقد حدث خلط عند الكرامية بين المسلم عند الناس في المجتمعات الإسلامية لتجري عليه أحكام الإسلام، وبين حكمه عند الله؛ فالنوع الأول لا يطالب إلا بالإقرار في أول أمره؛ والنوع الثاني مطلوب منه الإقرار والتصديق والعمل.

فالمنافقون مؤمنون حقاً من أهل الجنة؛ إن صح قول الكرامية في تعريف الإيمان بأنه مجرد إقرار لسانى؛ لأن المنافق يُقرُّ بلسانه ويكفر قلبه، وقد نطق القرآن وحكم بكفر المنافقين، وأنهم في الدرك الأسفل من النار، قال - تعالى -: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً﴾ (١٥) ﴿١﴾، وإن صح قول الكرامية - أيضاً - يصبح الشخص المكره على الكفر الذي نطق بلسانه الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان كافراً، وقد صرح القرآن الكريم بصحة إيمانه، قال - تعالى -: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١٠٦) ﴿٢﴾.

(١) النساء - ١٤٥

(٢) النحل - ١٠٦



وكذلك القولُ بصحة إيمان مَنْ صدَّق بقلبه، ومنَعَهُ مانعٌ من إظهارِ الشهادتين باللسان؛ كالخرس ونحوه، وهو إجماعٌ للأمة ينافي زعم الكرامية بأن الإيمان مُجَرَّدٌ نُطْقُ اللسان.

### □ الاتجاه الثالث: الإيمان هو التصديق:

وهو مذهب جمهور الأشاعرة، والأشاعرة لهم مكانة كبيرة في نفوس العلماء والباحثين منذ قرون عديدة؛ لذا فكلُّ باحث يكتب في مسألة تخصُّصهم ينبغي أن يُدَقِّق في النظر قبل أن يحكم حكماً، سواء أكان ترجيحاً أم نقدياً؛ ولذلك فالملاحظة في بحثنا هذا أننا حينما نُبرِّز قضية من قضاياهم نعرضها عرضاً تاريخياً؛ لإبراز وجهة نظر علمائهم حتى تتضح القضية، كما هي عندهم أو أقرب ما يمكن إلى تصوُّرهم.

فالأشعري يجيب على سائل يسأل ما الإيمان؟ فيقول: «هو التصديق بالله» ولا يكتفي الأشعري بذلك بل يُدَّعِم وجهته عن طريق إجماع أهل اللغة أن الإيمان معناه: التصديق، فإن كان كذلك في لغة العرب والقرآن الكريم نزل بلغتهم؛ فلا مناص من القول بأن الإيمان هو التصديق، وفي التنزيل: ﴿قَالُوا يَتَّابَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ (١) أي «بمصدق لنا» (٢) والناس تقول: فلان مؤمن بعذاب القبر أي: يُصدق بذلك.

ومن مجموع ما سبق يُرجَّح الأشعري أن الإيمان معناه: التصديق (٣) ويسيرُ الباقلاني على نفس طريقة الأشعري في الاستدلال على أن الإيمان هو التصديق ولكن مع شيء من التوسُّع والبيان، فهو يذكُر قول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تَوَمَّنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ

(١) يوسف - ١٧

(٢) اللمع للأشعري تحقيق د. حمودة غرابه ص ١٢٢. المكتبة الأزهرية للتراث ١٩٩٣ م

(٣) السابق.

الْكَبِيرِ ﴿١٢﴾ <sup>(١)</sup> و(تؤمنوا) معناها: تُصَدِّقُوا.

والشائع بين الناس أَنَّ القائلَ إذا قال: فلانٌ يؤمنُ باللهِ وبالبعثِ؛ يتبادرُ إلى الذهنِ معنى: أَنَّهُ يُصَدِّقُ بذلك. <sup>(٢)</sup> وعبدُ القاهرِ البغداديُّ لا يخرجُ عن الخطِّ العامِ لمن سَبَقَهُ من الأشاعرةِ في تعريفِ الإيمانِ بأنَّه التصديقُ، فالمؤمنُ باللهِ هو المُصَدِّقُ له في خبره، وكذلك المؤمنُ بالنبيِّ مُصَدِّقٌ له في خبره <sup>(٣)</sup>. والملاحظُ أَنَّ البغداديَّ يذكُرُ أقوالاً ثلاثةً في تعريفِ الإيمانِ ويقولُ: إنها أقوالُ أصحابنا:

فهو يذكُرُ تعريفَ الأشاعرةِ للإيمانِ بأنه التصديقُ، وتعريفَ الأحنافِ للإيمانِ بأنه التصديقُ والإقرارُ، ويذكُرُ ما ذهبَ إليه أهلُ الحديثِ بأنَّ الإيمانَ هو تصديقُ وإقرارُ وعملٌ. <sup>(٤)</sup> فدائرةُ أصحابِ البغداديِّ تشملُ الرؤى الثلاثةَ للإيمانِ التي يمكنُ أنْ يقالَ إنها اتجاهاً أهلُ الشنَّةِ في تعريفِ الإيمانِ، ومن هنا نعلمُ مقصدهُ بالأصحابِ مَنْ هُم.

أما أبو المعالي الجوينيُّ، فبعدُ ذكْرِهِ لأقوالِ الفرقِ الإسلاميةِ في معاني الإيمانِ يقولُ: «المَرْضِيُّ عِنْدَنَا - أي الأشاعرة - أن حقيقةَ الإيمانِ التصديقُ باللهِ - تعالى -» <sup>(٥)</sup>. وإذا وَجَّهَ أحدُ السُّؤالِ إلى الجوينيِّ: ما معنى التصديق؟

يجيب على الفورِ بأنَّ: «التصديقُ على الحقيقةِ كلامُ النفسِ المصحوبُ بِعِلْمٍ» <sup>(٦)</sup>.

ويُفَرِّقُ الجوينيُّ تفرقةً حاسمةً بين مَنْ يقولُ: نعلمُ اللهَ، ونُصَدِّقُ باللهِ، وكأنَّه يردُّ على مَنْ لا يُفَرِّقُ بين المعرفةِ والتصديقِ، فيُلْحِقُ الأشاعرةَ بالجهميةِ.

وأدلةُ الجوينيِّ على أَنَّ الإيمانَ هو التصديقُ هي نفسُ الأدلةِ التي استدلَّ بها

(١) غافر: ١٢

(٢) الإنصاف للباقلاني ص ٣٤ تحقيق عماد الدين أحمد حيدر عالم الكتب بيروت ط ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

(٣) أصول الدين للبغدادي ص ٢٤٨.

(٤) السابق.

(٥) الإرشاد ص ٣٣٣.

(٦) السابق.

الأشاعرة قبله، كالباقلائي وغيره. وكأنَّ الغرضَ الأولَ من ترجيح الجويني لمعنى الإيمان أنه التصديق، وبالتالي فالعمل ليس من حقيقة الإيمان - هو الرغبة الشديدة له في الرد على الخوارج والمعتزلة الذين يرفضون تسمية الفاسق مؤمناً، والدليل الذي يقدمه إمام الحرمين على جواز تسمية الفاسق مؤمناً بمعنى أنه ليس خارجاً عن دائرة المسلمين، أنَّ الأحكام الشرعية المتمددة بخطاب المؤمنين كما تتوجه إلى الطائعين تتوجه بنفس الدرجة للفاسقين.

قد يتبادر إلى أذهان البعض بعد سماع الأدلة التي تُسمِّي الطاعات إيماناً أنَّ المقصّر فيها مسلوب الإيمان، خارج عن الملة، كما هو مذهب الخوارج أو في منزلة بين المنزلتين، كما هو مذهب المعتزلة. فقد جاء إطلاق الإيمان على الطاعة في قول الله - تعالى -: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> المقصود به هنا الصلاة، ولكن الجويني يذهب إلى أنَّ المراد التصديق بالصلاة لا أفعال الصلاة نفسها، وهذا يوضح الرغبة الشديدة من الجويني في الرد على خصومه من الخوارج والمعتزلة. فقد أجمع العلماء على أنَّ الصلوات المكتوبات لا تصح إلا بعد أن يتقدمها إيمان «فلو كانت أجزاء من الإيمان لامتنع هذا الإطلاق»<sup>(٢)</sup>.

والأحاديث التي وردت بتسمية الطاعات إيماناً يتجه الجويني إلى عدم قبولها؛ لأنها أحاديث آحاد، فالآحاد عنده مقبولة - في الغالب - ولكن بشرط عدم مخالفة القطعيات؛ فحديث: «الإيمان بضع وسبعون شعبة...»<sup>(٣)</sup> إلى آخره من أحاديث الآحاد التي لا ينبغي أن تُردَّ بها القطعيات التي تجزم بأن الإيمان هو التصديق، أو يمكن تأويل الحديث وغيره؛ ليوافق المقطوع به بأن نقول إنه إذا سُمِّيت الطاعات

(١) البقرة : ١٤٣

(٢) الإرشاد ص ٣٣٣.

(٣) رواياته كثيرة ومتعددة الألفاظ فرد (ستون، وسبعون، وأعلاها، وأدناها) انظر البخاري كتاب الإيمان باب ٣ حديث ٩ ومسلم كتاب الإيمان باب ١٢ حديث ١٦١، ١٦٢ وأبو داود كتاب السنة باب ١٤ حديث ٤٦٧٦ والترمذي كتاب الإيمان حديث ٢٨٢٢، والنسائي كتاب الإيمان وشرائعه باب ١٦ حديث ٥٠٠٤ - ٥٠٠٦، وابن ماجه في المقدمة باب ٩ حديث ٥٧.

إيماناً فهي دليلُ الإيمان<sup>(١)</sup>. وقد ظهر لنا مما سبق أن رغبة الجويني القوية في الرد الحاسم على الخوارج والمعتزلة جعلته يأخذ هذا الموقف.

أما الغزالي كعادته دائماً في التفصيل والبيان في المسائل الخلافية بين الأشاعرة ومخالفهم، ودراسة موضوعه بجوانب مختلفة لا يتطرق إليها من سبقه من الأشاعرة، فيرى الغزالي أن الإيمان اسمٌ مشتركٌ له ثلاثة معانٍ:

الأول: التصديق اليقيني البرهاني.

الثاني: الاعتقاد القائم على التقليد.

الثالث: التصديق الذي معه عمل.

ولا يترك الغزالي هذا التقسيم الثلاثي دون أن يدعّمه بالأدلة المنطقية؛ وكذلك بما هو متعارف عليه عند علماء الإسلام؛ سواءً أكان دليلاً قرآنياً أم إجماعاً، فدليل الغزالي على أن الإيمان هو التصديق اليقيني البرهاني: «أن من عرف الله - تعالى - بالدليل ومات عقيب معرفته؛ فإننا نحكم بأنه مات مؤمناً»<sup>(٢)</sup> لوصول ذلك إلى قلبه، أمّا دليله على أن الاعتقاد التقليدي يُسمى إيماناً؛ فهو أن جماهير العرب كانوا يُصدّقون رسولَ الله ﷺ بمجرد إحسانه إليهم وتلطّفه بهم.

ولا يصعبُ على الغزالي بطبيعة الحال أن يستدلّ على الوجه الثالث؛ فالتصديقُ إيمانٌ، والعملُ إيمانٌ، فالله - تعالى - يقول: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾<sup>(٣)</sup> أي بمُصدّقٍ، ولم يُفرّق بين تصديقٍ وتصديقٍ.<sup>(٤)</sup> والمعلوم أن الرسول ﷺ سَمِيَ العملُ إيماناً في عدّة أحاديث؛ منها الحديثُ المذكورُ سابقاً: «الإيمانُ بضْعٌ وستون شُعْبَةً» وحديث: «لا يزني الزاني وهو مؤمن»<sup>(٥)</sup>.

(١) الإرشاد ص ٣٣٣.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٨٨ مكتبة الجندي القاهرة بدون تاريخ.

(٣) يوشف: ١٧.

(٤) السابق وقارن الإحياء ج ١ ص ٣٨ وما بعدها.

(٥) رواه البخاري كتاب المظالم باب ٣٠ حديث رقم ٢٤٧٥، والأشربة حديث ٥٥٧٨، والحدود حديث ٦٧٧٢ ومسلم كتاب الإيمان باب ٢٤ حديث ٢١١ - ٢١٣، والنسائي كتاب الأشربة باب ٤٢ حديث ٥٦٥٩، وابن ماجه كتاب الفتن باب ٣ حديث رقم ٣٩٣٦.



وقد قدّم الغزاليّ هذا التقسيم الثلاثيّ ليوّاجه مشكلة التعارض بين القول بزيادة الإيمان ونقصانه مع الاقتصار على التصديق فقط دون العمل في تعريف الإيمان؛ ليسهل عليه القول بأنّ الزيادة والنقصان في الإيمان تتعلق بعمل الجوارح دون أصل التصديق؛ لينتهي الغزاليّ بأنّ التصديق هو الأساس القلبيّ الذي ينبنى عليه الإيمان، كأنّ الإيمان شجرة شامخة جذورها تستمدّ وتتغذى من القلب.

ويمكنّ لنا أن نقول إنّ الغزاليّ بهذا التقسيم الثلاثي لمعاني الإيمان قد اقترب كثيراً من تعريف المحدثين والفقهاء كما سيّتضح قريباً.

وعلماء أصول الدين من محققي الأشاعرة بعد ذلك يُسيرون على نفس النهج السابق في تفسير حقيقة الإيمان على أنه التصديق مع زيادة في الأدلة النقلية والعقلية لتدعيم هذا الأصل، الذي اعتبروه أبلغ ردّ على من جعل العمل ضمن حقيقة الإيمان من الخوارج والمعتزلة بحيث يكفّر تاركه، كما هو قول الخوارج، أو في منزلة بين المنزلتين ومُخلّد في النار كما هو رأي المعتزلة.

ويمكنّ لنا تلخيص الأدلة التي ساقها المتأخرون من الأشاعرة وهي مستخلصة من اثنين من كبار المحققين، هما الإيجيّ والسعد التفتازاني:

١ - الآيات الدالة على محلّية القلب للإيمان نحو قوله - تعالى -: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾<sup>(١)</sup>. ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾<sup>(٢)</sup>.

٢ - وفي السُنّة النبوية الشريفة دعاء الرسول ﷺ: «اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»<sup>(٣)</sup>. وقوله ﷺ لأسماء بنت زيد رضي الله عنها عندما قتل من قال (لا إله إلا الله): «هَلَّا شَقَقْتُ قَلْبَهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) المجادلة ٢٢

(٢) النحل ١٠٦

(٣) رواه الترمذی کتاب الدعاء حديث رقم ٣٤٤٤، و سنن ابن ماجه كتاب الدعاء باب ٣٨٣٤.

(٤) رواه مسلم كتاب الإيمان حديث رقم ١٤١، وابن ماجه كتاب الفتن باب ١ حديث رقم ٣٩٣٠.

بلفظ: .... «فَهَلَّا شَقَقْتُ عَنْ بَطْنِهِ فَعَلِمْتُ مَا فِي قَلْبِهِ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ شَقَقْتُ بَطْنَهُ أَكُنْتُ أَعْلَمُ مَا فِي قَلْبِهِ؟ قَالَ: «فَلَا أَنْتَ قِيلْتَ مَا تَكَلَّمُ بِهِ وَلَا أَنْتَ تَعْلَمُ مَا فِي قَلْبِهِ».

٣ - قواعدُ اللغة؛ فالعطفُ يقتضي المغايرة<sup>(١)</sup>، وَعَدَمَ دخولِ المعطوفِ في المعطوفِ عليه<sup>(٢)</sup>.

٤ - فإذا جاء في الآياتِ الإيمانُ مقرونًا بالعملِ الصالح؛ حَكَمْنَا طبقًا للقاعدة السابقة: أَنَّ الإيمانَ غيرُ العملِ الصالح.

٥ - المشروطُ لا يَدْخُلُ في شَرْطِهِ<sup>(٣)</sup>؛ وذلك لامتناع اشتراطِ الشيءِ بنفسه<sup>(٤)</sup> ونحنُ نعلمُ أَنَّ الإيمانَ شرطٌ لقبولِ العملِ الصالح، والنتيجةُ أَنَّ الإيمانَ غيرُ العملِ الصالح.

٦ - إذا ثبتَ الإيمانُ لمن تَرَكَ بعضَ الأعمالِ وخالفَ بعضَ الأوامرِ، فإذا كان العملُ ركنَ الإيمانِ؛ أُجِيبَ بأنَّ الشيءَ لا يتحققُ بدونَ رُكْنِهِ<sup>(٥)</sup> لِنُخْرُجَ بنتيجة: أَنَّ العملَ ليسَ ركنًا في حقيقةِ الإيمانِ بل مُكَمِّلٌ له.

#### ● تعليق:

هنا أسئلةٌ تفرضُ نفسها: لِمَ أخرجَ الأشاعرةُ عَمَلَ الجوارحِ من حقيقةِ الإيمانِ؟ وسؤالٌ آخر: ما منزلةُ العملِ عندَ مُحَقِّقِي الأشاعرةِ؟ وهل هناكُ فَرْقٌ بينَ الأشاعرةِ والجهميةِ وخاصةً أَنَّ كِلَيْهِمَا جعلَ الإيمانَ أمرًا داخليًا في النفسِ وأخرجَ عملَ الجوارحِ الظاهرَ من حقيقةِ الإيمانِ؟.

والتأملُ في المنهجَ العقديَّ عندَ الأشاعرةِ؛ ابتداءً من شيخهم الأكبر أبي الحسنِ الأشعريِّ حتى المتأخرين من المبدعين المضيفين الجديد للمذهب، منهجًا وعرضًا، وكذلك المُقلِّدين مِمَّنْ جَمَدَ المذهبُ على أيديهم من أصحابِ الحواشي المكررة، والتقاريرِ المعادة، الكلُّ تسيطرُ عليه فكرةُ الردِّ على المعتزلة.

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٣٨٥.

(٢) السابق.

(٣) شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني ص ٨٠ تحقيق د. أحمد مختار حجازي السقا مكتبة الكليات الأزهرية ط ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.

(٤) السابق ص ٨٠.

(٥) السابق.

وباب الأسماء والأحكام ينطبق عليه نفس الملاحظة، ويمكن أن يضاف الرد على الخوارج في هذا الباب بالذات؛ لأنهم من المخالفين للأشاعرة فيه مع المعتزلة، وقد ألح الأشاعرة إلحاحاً شديداً في الرد على المعتزلة والخوارج في إدخالهم عمل الجوارح ضمن حقيقة الإيمان، والتزامهم لوازمه، بإخراج التارك له من حظيرة الإسلام صراحةً عند الخوارج، وضمنياً عند المعتزلة؛ حيث جعلوا مُرتكب الكبيرة مُشترِكاً مع الكافر في الخلود في النار في الآخرة، فأما في الدنيا فهو في منزلة بين المنزلتين.

فالأشعري حرّكت هذه الرغبة، فعرف الإيمان تعريفاً يرد به ردّاً حاسماً على الخوارج والمعتزلة، ويتفق مع المحدثين من زاوية عَدَم تكفير المسلم بذنب ما لم يستحلّه، وقد نَصَبَ نفسه مدافعاً عن مقالات المحدثين في العقيدة، ولكنه في الحقيقة لم ينل رضا الطرفين من المحدثين وخصوصيهم على حدّ سواء. وفكرة الرد على المعتزلة هي السائدة عند علماء الأشاعرة، ولناخذ مثلاً واضحاً من أحد محققيهم الكبار، وهو السعد التفتازاني؛ فبعد سرّده للأدلة على أن العمل ليس داخلاً في حقيقة الإيمان، التي ذكرنا بعضها سابقاً، يقول: «هذه الوجوه إنما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركنًا في حقيقة الإيمان، حيث إن تاركها لا يكون مؤمناً كما هو رأي المعتزلة»<sup>(١)</sup>.

فهذا الحشد الهائل من الأدلة التي يطرحها بقوة علماء الأشاعرة؛ طلباً للخروج من تصوّر ظنّوه قطعياً لا يحتمل شيئاً آخر، هو أن إدخال العمل كركن ضروري لحقيقة الإيمان تستلزم - لا محالة - القول بتكفير مُرتكب الكبيرة، وادّعاء خلوده في النار. ومعلوم أن هذا القول يخالف أدلة عديدة من القرآن والسنة، تُثبت أن مُرتكب الكبيرة ليس كافراً؛ أو لا يمكن أن يكون مُخلداً في النار.

وسنناقش هذا التصور المظنون قطعياً عند الكلام على الاتجاه الخامس في تعريف الإيمان.

(١) شرح العقائد النسفية ص ٨٠.

## منزلة العمل عند الأشاعرة:

اتَّضَحَ مما سبق أَنَّ الأشاعرة لَا يُدْخِلُونَ الْعَمَلَ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ الْمَجَازِيَّةِ<sup>(١)</sup> فَأَصْلُ الْإِيمَانِ هُوَ التَّصَدِيقُ، وَالْعَمَلُ فُرُوعُهُ؛ لِأَنَّ الْأَشَاعِرَةَ يَظُنُّونَ أَنَّ دَخُولَ عَمَلِ الْجَوَارِحِ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ يُؤَدِّي حَتْمًا إِلَى تَبَنِّي قَوْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فِي مُرْتَكَبِ الْكِبِيرَةِ، وَهُوَ مَرْفُوضٌ؛ لِخِلَافَتِهِ لِأَدْلَةٍ عَدِيدَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَهَلْ مِنَ الْمُمْكِنِ الْقَوْلُ بِأَنَّ إِخْرَاجَ الْأَشَاعِرَةِ عَمَلِ الْجَوَارِحِ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ يَعْنِي أَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ قَوْلَ الْجَهْمِيَّةِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ مَعْرِفَةٍ قَلْبِيَّةٍ، وَبِالتَّالِي لَا يُمْكِنُ الْحُكْمُ بِالْكَفْرِ عَلَى أَيِّ إِنْسَانٍ حَتَّى لَوْ أَتَى بِنَاقِضٍ مِنْ نَوَاقِضِ الْإِيمَانِ؛ كَالسَّجُودِ عَنْ عَمَدٍ لِلْأَصْنَامِ مَثَلًا، أَوْ هَلْ يَتَبَنَّى الْأَشَاعِرَةُ وَجْهَةً الْمَرْجُوءَةِ الْقَائِلِينَ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ، كَمَا لَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ.

وَمِنْ هُنَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ مَنْزِلَةِ الْعَمَلِ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ؛ فَالْبَاقِلَانِي يُصَرِّحُ بِأَنَّهُ لَا يُتَكَبَّرُ كَوْنُ الْإِيمَانِ عَقْدًا بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارًا بِاللِّسَانِ، وَعَمَلًا بِالْأَرْكَانِ، وَيُفَسِّرُهُ بِأَنَّهُ إِنْخِبَارٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ الَّذِي يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ<sup>(٢)</sup>. أَيُّ الْإِيمَانِ الْمُتَّجِي، لَا الَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، كَمَا هُوَ مَقْصُودُ الْأَشَاعِرَةِ مِنْ إِخْرَاجِهِمُ الْعَمَلَ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ.

أَضْفُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْبَاقِلَانِيَّ يَفْصِلُ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، فَقَدْ جَعَلَ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقَ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: الْإِسْلَامُ هُوَ الْإِنْقِيَادُ (وَالْعَمَلُ دَاخِلٌ فِيهِ)، وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَهُ اسْتِحَالَةُ وَجُودِ تَصَدِيقٍ بِلا انْقِيَادٍ، يَقُولُ: «وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّقًا غَيْرَ مُنْقَادٍ، وَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مُنْقَادًا غَيْرَ مُصَدِّقٍ»<sup>(٣)</sup>.

ظَهَرَ لَنَا أَنَّ الْبَاقِلَانِيَّ، وَهُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ الْأَشَاعِرَةِ الْكِبَارِ، يُفَرِّقُ بَيْنَ تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ

(١) رَاجِعْ أَصُولَ الدِّينِ لِلْبَغْدَادِيِّ ص ٢٤٨، الْإِرْشَادَ الْجَوِينِيَّ ص ٣٣٤، شَرْحَ الْعُقَائِدِ النَّسْفِيَّةِ ص ٧٨، الْفَصْلُ ج ٣ ص ١٠٧ وَكَذَلِكَ النِّزَامِيَّةُ الْجَوِينِيَّةُ ص ٨٥، الْإِنْصَافُ لِلْبَاقِلَانِيِّ ص ٣٤، الْمُللُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ص ١٠٢، تَحْفَةُ الْمُرِيدِ لِلْبَيْجُورِيِّ ص ٤٣.

(٢) الْإِنْصَافُ لِلْبَاقِلَانِيِّ ص ٨٦.

(٣) السَّابِقُ ص ٨٠.



الذي يُنْجِي صاحبه يومَ القيامة من العذاب، وتعريف الإيمان الذي يَفْصِلُ بين المسلم والكافر، وكذلك عنده تفرقة واضحة بين الإيمان والإسلام؛ فالأول تصديق، والثاني عمل.

وبهذا نعلم أنَّ للعمل عند الباقلاني منزلة عظيمة، ولكنه لم يجعله في حقيقة الإيمان حتى لا يقع فيما وَقَعَ فيه المعتزلة والخوارج، وهو لا يُنْكَرُ تعريف المُحدِّثين للإيمان، ولكنه يفسره تفسيراً خاصاً؛ لكي لا يلتزم بلوازم القائلين بالتكفير.

وأبو منصور البغدادي ينقل عن المُحدِّثين ويُسميهم أصحابه: «أنَّ الإيمان جميع الطاعات؛ فرضها ونفلها» وهو على ثلاثة أقسام:

١- الإيمان بالله - تعالى - وبكتبه... إلخ، وهو فارق بين المسلم والكافر، ومُنْقِذٌ لصاحبه من الخلود في النار.

٢- أداء الفرائض واجتناب الكبائر، وله فائدة في الدنيا بإعطائه شهادة العدالة من أهل الإيمان، وفي الآخرة يُنْقِذُ من النار.

٣- أداء الفرائض والنوافل مع البُعد عن الذنوب بكاملها، ويصبح صاحبه من أهل الدرجات العليا في الجنة.

فَنَرَى عند البغدادي دقة في التقسيم، ثُمَّ عن فهم عميق لمنهج المُحدِّثين في الإيمان، ونَرَى كذلك وضعاً لمنزلة العمل في موضعها الصحيح، مُبتعداً عن شَطْطِ أهل التكفير، وعن انحراف المُسقطين للعمل من الجهمية وأهل الإرجاء بالمعنى المذموم عند السلف.

إمام الحرمين الجويني بعد نقله عن أئمة السلف تعريف الإيمان بأنه معرفة بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان<sup>(١)</sup>. - يَذْكُرُ أنَّ إدراج الطاعات تحت اسم الإيمان غير بعيد في التسمية، فالله - تعالى - سَمَّى الصلاة إيماناً<sup>(٢)</sup> في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) النظامية ص ٩.

(٢) السابق.

(٣) البقرة: ١٤٣.

وأبو حامد الغزالي يجعلُ من العملِ جزءًا مُتَمِّمًا للإيمانِ وأساسه، كأنه جسدُ إنسانٍ، والتصديقُ بمثابة رأسه التي لا يمكنُ تَصَوُّرُ الإنسانِ بدونها، والعملُ كأنه جوارحُ الإنسانِ. ولا يفوتُ الغزاليُّ أن يستدلَّ على ذلك بقولِ الرسولِ ﷺ: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ». فالذي يقعُ في جريمةِ الزنا إيمانه لم يتم، فالنفيُّ نفيُّ كمالٍ وتَمَامٍ، لا نفيُّ لحقيقةِ الإيمانِ<sup>(١)</sup>.

ويُشِيرُ الغزاليُّ أولئك الذين أحسنوا وقَدَّمُوا - مع التصديق - حُسنَ العملِ قائلاً: أَبَشِّرْ بِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَبِالنَّجَاةِ، إِنْ جَمَعْتَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ<sup>(٢)</sup>. أمَّا الذين ابتعدوا عن التصديق والعمل الصالح فهلاكُهم أمرٌ مقطوعٌ به. وَصِنْتُ آخرَ قد صدَّقَ ولكنه قصَّرَ في العملِ، فما مصيره في الآخرة؟ هنا لا يمكنُ الحكمُ القاطعُ سواءً بالنجاة - كما قال المرجئة - أو بهلاكٍ - كما قالت المعتزلة والخوارج - إنما هو تحت المشيئة، إن شاء الله عَذَّبَهُ، وإن شاء عَفَا عَنْهُ. ولا بُدَّ من الاجتهادِ في العملِ، وإلا فالأمرُ في ذلك خَطَرٌ<sup>(٣)</sup> أيُّ خطرٍ. والغزاليُّ بهذا الفهم قد ابتعدَ مسافاتٍ بعيدةً تمامًا عَمَّنْ يجزمُ بنجاةِ المُصدِّقِ بغيرِ عملٍ من غُلَاةِ المرجئة.

علمنا مما سبق أنَّ الإيمانَ عند الجهمية معرفةٌ بالقلب؛ ولا يُحْكَمُ بالكفرِ على الشخصِ الذي أظهرَ عملاً من أعمالِ الكفرِ إلا إذا انتفت المعرفةُ عن قلبه، ولكنَّ الشهرستانيُّ يؤكدُ أن المرءَ الذي يشهدُ شهادةَ الحقِّ بأن لا إلهَ إلا الله وأنَّ مُحَمَّدًا رسولُ الله، ولم يُنْكِرْ شيئاً مما جاء به وأنزلَ عليه - فهو مؤمنٌ، فإن حَضَرَ الموتُ على ذلك كان مؤمناً عند الله وعند الخلقِ<sup>(٤)</sup>.

أمَّا إذا صَدَرَ منه ما يخالفُ هذه الشهادةَ يُحْكَمُ عليه بالكفرِ، يقولُ: (وإن طَرَأَ عليه ما يضادُّ إيمانه ذلك - والعياذُ بالله - حُكِمَ عليه بالكفرِ عند ذلك)<sup>(٥)</sup> ودليلُ أبي

(١) إحياء علوم الدين ج ١ ص ١٤٤.

(٢) فيصل التفرقة ج ١ ص ١٥٨ ضمن مجموعة القصور العوالي.

(٣) السابق.

(٤) نهاية الإقدام ص ٤٧٢.

(٥) السابق نفسه.

الفتح التواتر المُقْضِي إلى اليقين مِنْ دعوة النبي ﷺ الخَلْقَ جميعًا إلى الإيمان بِكَلِمَتِي الشهادة.

ولا يمكنُ بعدَ ذلك الحكمُ على الأشاعرة بأنهم يُوافقون الجهمية في باب الأسماء والأحكام أو في تعريف الإيمان. فقد سَلَكَ الأشاعرة مَسْلَكًا وَسَطًا في هذا الباب بعيدًا عن تعريف الجهمية والمرجئة، وإفراط الخوارج والمعتزلة؛ فالسعدُ التفتازاني يُحَقِّقُ في العلاقة بين الأعمال والتصديق الذي هو أساسُها، فيتجهُ إلى أنها ركنٌ من الإيمان الكامل، وليس تاركُها تاركًا لحقيقة الإيمان؛ خلافًا للخوارج والمعتزلة، وينقلُ ذلك عن الشافعي<sup>(١)</sup>.

ونلاحظُ أنَّ الأشاعرة بهذا الربط أقربُ إلى السلف منهم إلى الجهمية والمرجئة، فشارح الطحاوية ينقلُ إجماعَ أهل السنة على عَدَمِ تكفير تاركِ العمل؛ يقولُ: (وأجمعوا على أنَّ العبدَ لو صدَّق بقلبه، وأقرَّ بلسانه، وامتنعَ عن العمل بجوارحه؛ فإنه يكونُ عاصيًا لله ولرسوله، ومُستحقًا للوعيد المذكور في القرآن والسنة).

ومما سَبَقَ يتضحُ الفرقُ بين الأشاعرة والجهمية في تعريف الإيمان ومنزلة العمل من النصوص، لأنَّ الذين ربطوا الأشاعرة بالجهمية لا يُفَرِّقُونَ بين المعرفة والتصديق، ومُحققوا الأشاعرة عندهم تفريقٌ واضحٌ بينهما<sup>(٢)</sup>، وكذلك لم يلتزم الأشاعرة باللوازم الباطلة لمقولة الجهمية؛ فَهُمْ يقولون: الإيمانُ يزيدُ وينقصُ، وَيَحْكُمُونَ بالكُفْرِ على مَنْ أتى بناقضٍ من نواقض الإيمان؛ سواءً القولية أم الفعلية، وليس عندهم مفسدٌ مقولات المرجئة.

### □ الاتجاه الرابع: الإيمان هو التصديق والإقرار:

ذهب أصحابُ هذا الاتجاه إلى أنَّ الإيمان هو التصديق والإقرار، وَهُمْ فقهاء الحنفية والماتريدية<sup>(٣)</sup>، ومالَ مَعَهُمْ إلى نفس الاتجاه عبدُ الله بنُ سعيد التميمي<sup>(٤)</sup>،

(١) شرح العقائد النسفية ص ٨٠.

(٢) راجع الفصل ج ٣ ص ١٠٥، ١٠٦.

(٣) الفقه الأكبر ص ٥٨ وكذا التوحيد للماتريدي ص ٣٧٣ وما بعدها. تحقيق د. فتح الله خليف دار

(٤) أصول الدين للبغداد ص ٢٤٩.

الجامعات المعرفة بدون تاريخ.

ويصفُ أبو عبيد القاسم بن سلام أصحابَ هذا الاتجاه - على الرغم من اختلافه معهم - بأنهم أهلُ عِلْمٍ وعنايةٍ بالدين؛ بخلاف مَنْ زَعَمَ أَنَّ الإيمانَ هو المعرفةُ القلبيةُّ فقط، وَهُمْ الجهميةُّ. وينظرُ إليهم أبو عبيد على أنهم ليسوا من أهلِ العلمِ ولا الدين، يقولُ: (اعلم رحمك الله أَنَّ أهلَ العلمِ والعناية بالدين اختلفوا في هذا الأمرِ فَرِيقَيْنِ)<sup>(١)</sup> فأشارَ إلى الفرقِ الأولى، (وَهُمْ أصحابُ الحديث) بأنهم يتصورون الإيمانَ أنه تصديقٌ قلبيٌّ، وإقرارٌ لسانيٌّ، وعَمَلٌ يظهرُ عَلَى الجوارحِ، أمَّا الفرقَةُ الثانيةُ، وَهُمْ الفقهاءُ الأحنافُ، فقد مالتْ إلى أَنَّ الإيمانَ بالقلوبِ والأَلْسِنَةِ<sup>(٢)</sup> أمَّا أَعْمَالُ الجوارحِ فقد نظروا إليها على أَنَّها ليستْ جُزْءًا من ماهيَّةِ الإيمانِ، بل هي - على حدِّ تعبيرِ أبي عبيد - تقوى وبرٌّ، وليستْ من الإيمانِ.<sup>(٣)</sup>

فها هنا خلافٌ بين المحدثين والحنفية حولَ طبيعةِ عَمَلِ الجوارحِ، ولكنَّهُ خِلافٌ يندرجُ تحتَ طائفةٍ ما يُمكنُ أَنْ يُطْلَقَ عليه: الخلافُ المشروعُ بين أهلِ العلمِ والدينِ، وليسَ كَالخلافِ بين العلماءِ وأهلِ البدعِ الذين يريدونَ فَرْضَ أهوائِهِمْ، والصاقَ غرائبِ الميولِ والانحرافاتِ بهذا الدينِ. ولكن بطبيعةِ الحالِ لا يمنعنا ذلك من مُناقشةِ وإبداءِ الرأيِ فيه وتقويمه في إطارِ احترامِ أصحابِهِ وتبجيلِهِمْ؛ لأنهم أهلُ عِلْمٍ وعنايةٍ بالشرعيةِ المَكْرَمَةِ.

وَمَكَمَنُ النزاعِ بينَ جُمهورِ المحدثين من ناحيةٍ والأحنافِ من ناحيةٍ أُخْرَى في منزلةِ العملِ، فالأولونَ يَقُولونَ: هو جزءٌ من تعريفِ الإيمانِ، والآخرونَ يَقُولونَ: هو تقوى وبرٌّ؛ لأنَّ حقيقةَ الإيمانِ لا تعني إِلَّا التصديقَ القلبيَّ والإقرارَ اللسانيَّ.

ولا بُدَّ من التنبيهِ إلى أَنَّ كلا الفريقين يرى العملَ مطلوبًا وتاركه مذمومٌ مستحقٌ للوعيد. ولا يفوتنا ذكر تأكيدِ الأحنافِ أَنَّ العملَ من ثمارِ التصديقِ ومن مقتضياتِهِ<sup>(٤)</sup>، لذا وصف ابنُ تيمية هذا النزاعَ بأنَّه لفظيٌّ غيرُ مؤثرٍ، فقال: «نزاعٌ

(١) الإيمان لأبي عبد القاسم بن سلام ص ٥.

(٢) السابق ص ٦.

(٣) السابق ص ٦.

(٤) راجع شرح الطحاوية ص ٢٧٤.



المنازع في أنَّ الإيمانَ في اللغة: هل هو اسمٌ لمجرد التصديق دون مقتضاه أو اسمٌ للأمرين؛ يؤول إلى نزاعٍ لفظي<sup>(١)</sup>

فإذا اتضح أنه نزاعٌ لفظي، فلا حاجة لاتهام أبي حنيفة بالإرجاء، ما دام قد وُجد اتفاقٌ على أنَّ «اللَّهُ يعذب من يُعذَّبُهُ من أهل الكبائر بالنار ثم يُخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنَّه لا بُدَّ في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلى أنَّ الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب»<sup>(٢)</sup> فإذا كان الأمر كذلك؛ فلا يُمكن وصفُ هذا النزاع إلا بأنه نزاعٌ لفظي، وسببُ ذلك واضحٌ «فالإيمان إذا أُطلق دخلت فيه الأعمال»<sup>(٣)</sup> وكذلك القول بأن الإيمان اعتقادٌ وقولٌ، والعمل من مقتضيات ما في القلب، لا يترتب عليه فسادٌ - على حدِّ تعبير شارح الطحاوية<sup>(٤)</sup>.

فأصحابُ المقالات الذين أزعجوا للفرق الإسلامية بعضهم يضعُّ أبا حنيفة وأصحابه ضمن فرق المرجئة المتعددة<sup>(٥)</sup>، ولكن ينبغي التنبيه أن هناك نوعين من المرجئة: مرجئة الفرق، والمرجئة الخالصة، وقد وُضع أبو حنيفة ضمن قوائم المرجئة الخالصة، وإذا استفتينا كتب المقالات عن معنى الإرجاء لا نجدُ إجابةً واحدةً، بل إجابات متعددة.

ومن إيضاح معاني الإرجاء ومقارنتها بآراء أبي حنيفة؛ يظهر مدى صحة الاتهام من عدمه:

- ١ - الإرجاء بمعنى التأخير، أي: تأخيرُ العملِ عن النية والعقد<sup>(٦)</sup>.
- ٢ - الإرجاء تأخيرُ حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يُحكم عليه في

(١) شرح الأصفهانية لابن تيمية ص ١٤٣. دار الكتب الإسلامية القاهرة ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م.

(٢) السابق ص ١٤٣.

(٣) رسالة الفرقان لابن تيمية ص ٢٨.

(٤) ابن أبي العز الحنفي - شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٦٧.

(٥) راجع مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢١٩.

(٦) الملل والنحل ص ١٤٢ ج ١.

الدنيا بجنة أو نار. (١)

٣ - المرجئة قومٌ يقولون: لا يضرُّ مع الإيمان معصيةٌ، كما لا ينفعُ مع الكفر طاعةٌ (٢) وهو يعني أنه لا اعتبار ولا نظر للعمل مطلقاً من حيث الأثر سلبيّاً أو إيجابيّاً.

٤ - المرجئة عندهم صاحبُ الكبيرة لا يُعَذَّبُ أصلاً، وإنما العذابُ في الآخرة مقتصرٌ على الكفار. وهذا المعنى قريبٌ من اتجاه الملطّي (٣) في نقاشه للمرجئة (٤).

ويتضح مما سبق في التعريف الأول أن كلَّ مَنْ يُؤَخِّرُ العملَ عن مُسمّى الإيمان يُطلَقُ عليه مُرَجِّئاً، ومن هنا جاء هذا اللقبُ لأبي حنيفة من جهة المحدثين، وهم يعتبرون كلَّ مَنْ أَخَّرَ العملَ عَنْ عَقْدِ الإيمان مُرَجِّئاً، وقد سبق التوضيح أن الخلاف بين أبي حنيفة والمحدثين في تعريف الإيمان خلافٌ يسيرٌ، بل وينقل ابنُ تيمية عن الأئمة أن الخلاف فيها من جنس الخلاف في الفروع، على الرغم من الحكم على هذا الصنيع أنه بدعة (٥).

ومن المعلوم أن الخوارج يحكمون بالكفر على أصحاب الكبار، والمعتزلة يقولون بأنهم في منزلة بين المنزلتين، ومُخَلَّدُونَ في نار جهنم؛ فهما مُتَّفِقَانِ في المآلِ الأخروي، مختلفان في الحكم الدنيوي، فكلُّ مَنْ لم يحكم على صاحب الكبيرة بكُفْرٍ؛ فهو عند الخوارج مُرَجِّئاً، وَمَنْ يترك الحكم على صاحب الكبيرة، ويؤكِّله للمشيئة الإلهية؛ فهو عند المعتزلة مُرَجِّئاً.

ومن هنا جاء لقبُ الإرجاء بالمعنى الثاني لأبي حنيفة من جهة المعتزلة، ومن جهة

(١) السابق.

(٢) التعريفات للجرجاني ص ٢٦٨ وراجع التبصير في الدين ص ٦٠.

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين الملطّي العسقلاني من فقهاء الشافعية من أهل ملطية وتوفي بها سنة ٣٧٧هـ / ٩٨٧م له كتب منها التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. انظر غاية النهاية ٦٧/٢، طبقات الشافعية ١١٢/٢، الأعلام ٣١١/٥.

(٤) راجع التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص ٤٣ وما بعدها لأبي الحسين الملطّي الشافعي ت ٣٧٧هـ تحقيق محمد زاهد الكوثري ط ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، وراجع الفصل لابن حزم ج ٣ ص ١٢٨ وقارن الشريعة للأجري ص ١٠١ وما بعدها تحقيق محمد حامد الفقي دار الكتب العلمية بيروت ط ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

(٥) مجموعة الرسائل والمسائل. المجلد الأول ص ٣٤٥.

الخوارج، فالمعتزلة جعلوا عَدَمَ القطع بالعقاب، وتفويض الأمر إلى الله - تعالى - يغفر إن شاء - على ما هو معروف عن جماهير المسلمين - إرجاء، ولذلك عَدُّوا أبا حنيفة بهذا الاعتبار مُرجئًا. وقد جَزَمَ الْمُقْبِلِيُّ<sup>(١)</sup> - وهو من المدافعين عن المعتزلة - أنها من أخطاء المعتزلة؛ لأنَّ دخولَ العصاة تحت المشيئة الإلهية، إن شاء الله عَذُّبهم، وإن شاء غَفَرَ لهم، هذا صريح الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup>.

أمَّا الخوارج فقد اعتبروا كلَّ مَنْ لم يحكم على صاحب الكبيرة بالكفر مُرجئًا. والعلماء كانوا على وَغْيٍ منذُ وقتٍ مُبَكِّرٍ بمقولة الخوارج، واتهامهم مَنْ يناقض وجهتهم وزميه بالإرجاء، وكذلك عندهم فَهْمٌ ثاقب للفُروق بين المرجئة الحقيقية، وَمَنْ يُتَّهَمُ بالإرجاء على سبيل المجازفة أو التناول، فقد دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ مدينةَ الري، وهو العالمُ العابدُ المجاهدُ، صاحبُ الصِّيتِ الذائع، والتَّقْيِ برجلٍ صاحبِ عبادة، ولكنَّ المظنونَ به أنه يميلُ إلى مقولات الخوارج، فقامَ الرجلُ إلى ابنِ المبارك، وقال له: (يا أبا عبد الرحمن، ما تقولُ فيمن يزني ويشربُ ويُسْرِقُ ويشربُ الخمرَ)<sup>(٣)</sup> فأجابَه ابنُ المبارك بما تعارفَ عليه علماء الحديث والسنة قائلًا له: لا أُخْرِجُهُ مِنَ الْإِيمَانِ<sup>(٤)</sup> فردَّ عليه الرجلُ ردًّا ينمُّ عما يُضْمِرُهُ من ميلٍ للخوارج، واستهزاءٍ بكلِّ من يخالف ما هُم عليه من آراء، تحملُ سِمَةَ التَّشَدُّدِ، فانعكست على طباعهم وخُلُقِهِمْ وتعاملِهِمْ: فقال: يا أبا عبد الرحمن على كِبَرِ السنِّ صرتَ مُرجئًا<sup>(٥)</sup> فأجابَ الشيخُ إجابةً تحملُ طابعَ الهدوء والرفق، وتَنطَوِي على فهمٍ للفروق الدقيقة بين مقولة المرجئة، ومقولة أهل الحديث والسنة، فقال: لا تقبلني

(١) صالح بن مهدى بن علي المقبل مجتهد من أعيان الفقهاء ولد في قرية مقبل في جهة لاعة من بلاد كوكان باليمن في شمال الغربي من صنعاء سنة ١٠٤٧ هـ / ١٦٣٧ م وتوفي سنة ١١٠٨ هـ / ١٦٩٦ م من مؤلفاته العلم الشامخ في إظهار الحق على الأبناء والمشايخ. انظر البدر الطالع ٢٨٨/١، والدر الفريد ص ٣٧، والأعلام ١٦٧/٣.

(٢) العلم الشامخ لصالح المقبل ص ٩٩ وما بعدها دار البيان دمشق ١٩٨١ م

(٣) عقيدة الصابوني من مجموعة الرسائل المتيرية ص ١٢٤.

(٤) السابق.

(٥) عقيدة الصابوني ص ١٢٤.

المرجئة، فالمرجئة تقولُ حسناتنا مقبولة، وسيئاتنا مغفورة<sup>(١)</sup> فالجزمُ بقبولِ الحسناتِ، وغفرانِ السيئاتِ، والنجاة لكلِّ مَنْ يحملُ إيمانًا، هو السمةُ التي تُميِّزُ أهلَ الإرجاءِ، وهم لا يقبلونَ في صفوفهم أحدًا إلا إذا كان موسومًا بتلك السماتِ. ويضيفُ ابنُ المبارك: «لو علمتُ أنني قُبلتُ مني حسنةٌ شهدتُ أنني من أهلِ الجنة»<sup>(٢)</sup> فالمرءُ المؤمنُ يخافُ من عَدَمِ القبولِ، ومن ثمَّ لا يستطيعُ الجزمَ به، وبالتالي لا يعرفُ ما مصيره؛ هل هو في الجنة أم في النارِ.

فالوعْيُ بمعنى الإرجاءِ وما يقابلهُ جعلُ ابنِ المباركِ يردُّ هذه الردودَ الحاسمةَ على مَنْ يزعمُ أهلَ العلمِ من أهلِ الحديثِ والسُّنَّةِ بالإرجاءِ دونَ تحقيقِ عِلْمِيٍّ نزيهٍ، بل الاتهامُ لمجردِ مخالفةِ وجهتهم التكفيرية.

أما الإرجاءُ بالمعنى الثالثِ والرابعِ، وتُخلاصتهُ أنَّ المعصيةَ لا تُضرُّ الإيمانَ مهما فعلَ الشخصُ، وتَجَرُّأً على رَبِّه، وبارزه بالعصيانِ، وعلى الرغمِ من حالِ هذا الشخصِ، يجزمُ المرجئةُ بنجاته في الآخرة، ولا يُعَذِّبُ أصلًا، ما دام يملكُ التصديقَ القلبيَّ والإقرارَ اللسانيَّ.

والمقطوعُ به براءةُ أبي حنيفةَ منه، فالمعلومُ من سيرته وشهادةِ القاصي والداني له بأنه صاحبُ عَمَلٍ، ظل طوالَ حياته يفتي، ويخرجُ للعملِ، فكيف يُصرِّحُ للناسِ: أنْ اتركوا العملَ؛ فأنتم ناجون بدونه، اكتفاءً بما في قلوبكم، وما تقوله ألسنتكم. يقولُ الشهرستانيُّ: (والرجلُ مع تخريجه في العملِ كيف يُفتي بتركِ العملِ)<sup>(٣)</sup> أو يدعُو إلى ذلك، ولعلَّ فتواه بأنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ؛ سهَّلَتْ على خُصومه رَمِيَّةً بالإرجاءِ.

والحاصلُ أنَّ الإرجاءَ ليس له مفهومٌ اصطلاحِيٌّ واحدٌ، بل له مفاهيمٌ عديدةٌ، وله مفهومٌ عامٌّ إذا أخذنا به أدخَلْنَا فيه أناسًا كثيرين من أهلِ الحديثِ والفقه، وهو متبادرٌ إلى المعنى اللُّغوي أي: تأخيرُ العملِ عن مُسمًى الإيمانِ، مع اليقينِ بأنَّ العملَ

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) الملل والنحل ص ١٢٤.



من مقتضيات الإيمان، ولازم من لوازمه، مذموم تاركه.  
وله مفهوم خاص لم يقل به إلا أهل البدع بمعنى: تأخير العمل عن مُسمى الإيمان مع الحكم بعدم ضرر ترك العمل على الإيمان، ولعل نكير العلماء الأقدمين مُنصب على هذا النوع من الإرجاء، أما الإرجاء بالمفهوم العام؛ فنقد العلماء له من باب سد ذرائع البدعة.

وَقَدْ عَلِمْنَا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ الْمَرْجئةِ بِالْمَعْنَى الْعَامِّ وَبَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ خِلَافٌ لَفْظِي يَسِيرٌ، بِشَرْطِ الْجَزْمِ بِأَنَّ الْعَمَلَ مَطْلُوبٌ، وَتَارِكُهُ مُسْتَحَقٌّ لِلذَّمِّ، مُعَرَّضٌ لِلْعِقَابِ، لِأَنَّ السَّيِّئَةَ الْأَسَاسِيَّةَ لِلْإِرجَاءِ الْقَوْلُ بِنَجَاةِ الْإِنْسَانِ بِدُونِ عَمَلِ الْجَوَارِحِ.

#### □ الاتجاه الخامس: الإيمان هو التصديق والإقرار والعمل:

من أصحاب الاتجاهات السابقة من اعتبر الإيمان مجرد معرفة قلبية لا تُغني، ولا تُسمن من جوع، ولا أثر لها في سلوك المرء، وبالتالي يفقد المسلم أفضل ما يحرض عليه الدين من ظهور الشخصية المؤمنة؛ متميزة ظاهرة، ذات خصائص تُنافي العقائد الباطلة المخالفة لها، عقدا وسلوكا.

ومنهم من اعتبر التصديق القلبى والإذعان الباطنى هو الإيمان، ولكنهم - وإن فرّقوا بين الإسلام والإيمان - إلا أن اتجاههم هذا كان له أثر سيئ أدى إلى جزأة بعض العصاة والمجرمين، وأدعائهم كمال الإيمان القلبى مع المخالفة الواضحة لظواهر الشريعة.

ومنهم من اعتبر مجرد الإقرار دون التصديق إيمانا، وهذا ظاهر البطلان لمن يملك أدنى معرفة بالقرآن والسنة، فلو صدقت رؤيتهم لما كان هناك موضع لدم النفاق والمنافقين؛ لأنهم من أكثر الناس ادعاء للإيمان اللسانى المجرد.

ومنهم من ضم إلى التصديق القلبى الإقرار اللسانى، ولم يَدْخِلْ عمل الجوارح في مُسمى الإيمان، وهذه الوجهة على الرغم من محاولة أصحابها ضبطه ضبطاً

عِلْمِيًّا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ مَوَاحِدَاتٍ وَنَقِيدٍ.

وَمِنْ هُنَا تَظْهَرُ أَهْمِيَّةُ الْإِيمَانِ الَّذِي رَسَّخَ مَفْهُومَ الْإِيمَانِ، وَعَرَّفَهُ تَعْرِيفًا جَامِعًا (فَهُوَ تَصَدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ) <sup>(١)</sup> وَهَذَا هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ أئِمَّةِ السَّلَفِ، وَجُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَجَمْعٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ. <sup>(٢)</sup>

وَقَدْ قَالَ عَامَّةُ الْخَوَارِجِ، وَجُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ بِهَذَا التَّعْرِيفِ لِلْإِيمَانِ، شَارَكُوا فِيهِ أَهْلَ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ، وَلَكِنْ هُنَاكَ فُرُوقٌ وَاضِحَةٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّلَفِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ؛ سَنَحَاوُلُ تَوْضِيحَهَا سَوَاءً فِي أَصْلِ التَّعْرِيفِ وَفِي النَّتَائِجِ الْمُرْتَبِئَةِ عَلَيْهِ.

فَالْإِيمَانُ لَهُ مَعَالِمٌ وَحُدُودٌ، لَا بُدَّ مِنْ إِبْرَازِهَا؛ لِتَظْهَرَ وَجْهَةٌ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ وَمَا مَدَى قُرْبِهَا أَوْ تَطَائُفِهَا مَعَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ؟ فَالْإِيمَانُ لَهُ أُسَاسٌ يُقَامُ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ الَّذِي يُكْمَلُهُ؛ فَهُوَ بِمَثَابَةِ أَصْلِ الْبِنَاءِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ بِدُونِهِ، وَإِنْ حَصَلَ فَهُوَ بِنَاءٌ مَتَهَاوٍ، لَا يَثْبُتُ، وَلَا يَقْرَأُ لَهُ قَرَارٌ.

وَالْأُسَاسُ الَّذِي يُقَامُ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ هُوَ: (الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَنْقَلُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْإِيمَانِ) <sup>(٣)</sup> فَالْأُسَاسُ أَصْلُ الْإِيمَانِ، وَالْمُكْمَلَاتُ شُعَبَاتُ لَهُ، يَنْقُصُ بِهَا وَيَزِيدُ. يَعْمَلُ الْمَرْءُ الصَّالِحَاتِ يَزِدَادُ بِهَا رَصِيدُهُ الْإِيمَانِيَّ، وَكُلَّمَا قَصُرَ فِي الصَّالِحَاتِ نَقَصَ هَذَا الرِّصِيدُ، وَلَكِنْ لَيْسَتْ كُلُّ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ التَّقْصِيرُ فِيهَا يُنْقِصُ الْإِيمَانَ، وَلَكِنَّهُ يَنْقُصُ بَانْفِرَادٍ أَصْلَهُ عَنْ بَعْضِ فُرُوعِهِ <sup>(٤)</sup> لِأَنَّ فُرُوعَ الْإِيمَانِ لَيْسَتْ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ حَيْثُ الْمَسَاوَاةُ وَالْأَهْمِيَّةُ فِي الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وَلِذَلِكَ فَهُوَ «يَنْقُصُ بَانْفِرَادٍ أَصْلَهُ وَبَعْضُ فُرُوعِهِ عَمَّا يَفِي مِنْهَا، مِمَّا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْخُطَابُ وَالتَّكْلِيفُ» <sup>(٥)</sup>، فَهُوَ الْفِيصَلُ الْمَفْرُوقُ بَيْنَ مَا يَنْقُصُ بِهِ الْإِيمَانُ أَوْ يَزِيدُ.

(١) الشريعة للأجري ص ١١٩ وانظر الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٨، الفصل لابن حزم ج ٣ ص ١٠٦، الإيمان لابن منده ج ١ ص ٣٣٢ / المنهاج في شعب الإيمان للحلي ص ٤٧، أصول الدين للبغدادي ص ٢٤٩.

(٢) راجع النظامية الجويني ص ٩، أصول الدين ص ٢٤٩ شرح العقائد النسفية.

(٣) شعب الإيمان للبيهقي ج ١ ص ١٤٤.

(٤) السابق.

(٥) شعب الإيمان ج ١ ص ١٠٦.

ومثال ذلك في شخص آمن وصلَّى، فيقال: إِنَّ إِيْمَانَهُ قَدْ اَزْدَادَ، وَأَخْرُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، فَلَمْ يُصَلِّ، لَا بُدَّ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ نَاقِضُ الْإِيْمَانِ، بَلْ هُوَ فَاسِقٌ عَاصٍ، وَيُمْكِنُ اَعْتِبَارُهَا قَاعِدَةً تَنْطَبِقُ عَلَى سَائِرِ الْأَرْكَانِ<sup>(١)</sup> وَلَكِنَّ النِّوَافِلَ (تَارِكُهَا لَا يَكُونُ عَاصِيًا عَلَى الرِّغْمِ مِنْ تَسْمِيَةِ عَمَلِهِ نُقْصَانًا).

وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذَا الْاِتِّجَاهِ أَنَّهُمْ يُطْلِقُونَ مُسَمًّى الْإِيْمَانِ عَلَى جَمِيعِ الطَّاعَاتِ الْمَفْرُوضَةِ مِنْهَا وَالْمُسْنُونَةِ، فَالْإِيْمَانُ هُوَ جَمِيعُ الطَّاعَاتِ فَرَضُهَا وَنَقْلُهَا<sup>(٢)</sup>. وَلَا يَكْتَفُونَ بِهَذَا التَّعْرِيفِ الْمُجْمَلِ الَّذِي قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ تَكْفِيرٌ لِتَارِكِ بَعْضِ الطَّاعَاتِ؛ وَلِذَلِكَ يُقَسِّمُونَ الْإِيْمَانِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: لَا يَجُوزُ لِأَيِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يَتْرَكَهُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَهُوَ الْأُمُورُ الْاِعْتِقَادِيَّةُ الْوَاجِبَةُ، يَقُولُ الْبَغْدَادِيُّ حَاكِيًا تَصَوُّرَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ: (قِسْمٌ يَكْفُرُ الْمُكَلَّفُ بِتَرْكِهِ، وَهُوَ اِعْتِقَادُ مَا يَجِبُ اِعْتِقَادُهُ وَالْإِقْرَارُ بِمَا اِعْتَقَدَهُ)<sup>(٣)</sup> فَالْتَّصَدِيقُ وَالْإِقْرَارُ بِمَا فِيهِمَا مِنْ إِذْعَانٍ لِلْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ؛ أَصْلٌ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِحَالٍ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: هُوَ الَّذِي لَا يُعَدُّ تَارِكُهُ كَافِرًا، بَلْ يُسَمَّى عَاصِيًا فَاسِقًا يَقُولُ الْبَغْدَادِيُّ: (قِسْمٌ يَفْسُقُ بِتَرْكِهِ أَوْ يَغْصِي وَلَا يَكْفُرُ إِذَا لَمْ يَجْهَظْهُ، وَهُوَ مَفْرُوضُ الطَّاعَاتِ؛ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَاجْتِنَابِ الْمَحَارِمِ)<sup>(٤)</sup> فَلَمْ يَخْرُجْ تَارِكُ هَذَا الْقِسْمِ مِنْ حَظِيرَةِ الْإِسْلَامِ إِلَّا بِالْإِنْكَارِ وَالْجُحُودِ.

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: يُعَدُّ صَاحِبُهُ مُقْصِرًا مُحَرِّمًا يَخْطَأُ، وَلَكِنَّهُ لَا يُرْمَى بِفَسْقٍ وَلَا كُفْرٍ، وَهُوَ تَارِكُ النِّوَافِلِ وَمُسْتَحَبَاتِ السُّنَنِ، يَقُولُ الْبَغْدَادِيُّ: «قِسْمٌ يَكُونُ بِتَرْكِهِ مَخْطِئًا لِلْأَفْضَلِ، غَيْرَ فَاسِقٍ، وَلَا كَافِرٍ، وَهُوَ مَا يَكُونُ مِنَ الْعِبَادَاتِ تَطَوُّعًا»<sup>(٥)</sup>

(١) السَّابِق.

(٢) أَصُولُ الدِّينِ ص ٢٤٨.

(٣) السَّابِقُ ص ٢٤٨.

(٤) أَصُولُ الدِّينِ ص ٢٤٨.

(٥) السَّابِقُ ص ٢٤٦.

فالمفْرَطُ في النوافلِ يُنصَحُ بالحثِّ عليها، ولا يُوجَّهُ إليه اتهامٌ.  
هذا التصوُّرُ لمفهوم الإيمان ومنظوميته التقسيمية عند السلفِ وأصحاب الحديث  
ليس مقصوراً نقله على البغدادِيِّ فقط، بل يشترك البيهقيُّ معه في نفس النهج،  
وإن عَرَضَهُ بشكلٍ مختلفٍ إلى حدٍّ ما، وقد جَزَمَ البيهقيُّ بأنها طريقةُ أكثرِ أهلِ  
الحديث. (١)

ولكي ينتقلَ الشخصُ من مستنقع الكفر إلى روضة الإيمان؛ لا مفرَّ له من  
التصديقِ القلبيِّ، والإقرارِ اللسانيِّ. (٢) وشَرَطُ الإقرارِ اللسانيِّ دليلُه القرآنيُّ قوله -  
تعالى -: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ﴾ (٣).  
وهكذا نرى أمراً إلهياً للمؤمنين بأنَّ يَنْطِقُوا بالسنتهم: (آمنّا)، ويشترطُ أن يُسَبِّقَ  
بتصديقِ قلبيِّ، وإلا فالقولُ العاري عن الاعتقادِ القلبيِّ ليس بإيمان، قال - تعالى -:  
﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي  
قُلُوبِكُمْ﴾ (٤) بل إنَّ صاحبه يُعَدُّ من المنافقين الذي صرَّح القرآنُ بأنهم في الدركِ  
الأسفلِ من النار.

أما الدليلُ من السُّنَّةِ النبوية المُشْرِفَةِ على اشتراطِ الإقرارِ قولُ الرسول ﷺ: «أَمِرْتُ  
أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا مَنَعُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا  
بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» (٥).

ووجهُ الدلالةِ هو الكفُّ عَمَّنْ قال كلمةَ التوحيدِ بلسانه. ودليلُ اشتراطِ  
التصديقِ الباطنيِّ من السُّنَّةِ المُشْرِفَةِ - أيضاً - قوله ﷺ لأبي هريرة: «أَذْهَبَ فَمَنْ لَقِيتَ  
يَشْهَدُ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَقِنًا بِهَا قَلْبُهُ فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ» (٦). ووجهُ الدلالةِ بشارَةُ مَنْ

(١) الاعتقاد ص ٩٨.

(٢) الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٨.

(٣) البقرة: ١٣٦.

(٤) الحجرات: ١٤.

(٥) رواه البخاري كتاب الإيمان باب ١٧ حديث رقم ٢٥، ومسلم كتاب الإيمان باب ٨ حديث

رقم ١٣٨، والدارقطني كتاب الصلاة باب ٤ حديث رقم ٩١٠، ٩١١.

(٦) رواه النسائي كتاب البيوع باب ٩٦ حديث رقم ٤٦٧٩، ٤٦٨ وأحمد حديث أسيد بن حضير

حديث رقم ١٨٤٧١ - ١٨٧٣.



تَيَقَّنَ قَلْبُهُ مَعَانِي الشَّهَادَةِ، وَبِمَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ: لَا بَشَارَةَ لِمَنْ لَمْ تَصِلْ هَذِهِ الشَّهَادَةُ إِلَى سَوِيْدَاءِ قَلْبِهِ، مَتَيْقِنًا بِهَا، وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ. <sup>(١)</sup>

فَالْإِقْرَارُ - كَمَا سَبَقَ - إِيمَانٌ، وَالتَّصَدِيقُ - كَمَا اتَّضَحَ - إِيمَانٌ، وَالطَّاعَاتُ الظَّاهِرَةُ - أَيْضًا - إِيمَانٌ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ <sup>(٢)</sup>.

بِذَلِكَ أَخْبَرَ الْحَقُّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ هُمُ الَّذِينَ جَمَعُوا هَذِهِ الْأَعْمَالُ، وَهِيَ مِنْ جَوَامِعِ الْإِيمَانِ <sup>(٣)</sup> فَالْمُؤْمِنُ إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ وَجِلَّ قَلْبُهُ؛ وَارْتَكَبَ الْمَعَاصِي وَمَخَالَفَةُ الْأَوَامِرِ؛ لَيْسَتْ مِنْ أَمَارَاتِ الْوَجَلِ، كَمَا تَدُلُّ الْآيَاتُ عَلَى أَنَّ تِلَاوَةَ الْآيَاتِ يَزِدَادُ بِهَا الْمُؤْمِنُ إِيمَانًا.

لَكِنَّ التَّخَلُّفَ عَنِ الْفَرَائِضِ وَالْقُعُودَ عَنِ الْوَاجِبَاتِ سَبِيلٌ إِلَى نُقْصَانِ الْإِيمَانِ وَضْيَاعِهِ مِنَ الْقَلْبِ، وَأَصْحَابُ هَذَا الْوَصْفِ الْخَزِي غَيْرُ دَاخِلِينَ فِي عِدَادِ الْمُؤْمِنِينَ الصَّادِقِينَ لِنُقْصَانِ إِيْمَانِهِمْ أَوْ تَلَاشِيهِ. وَيَنْضُمُّ إِلَى الدَّلِيلِ السَّابِقِ قَوْلُهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ:-  
﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ <sup>(٤)</sup>.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ (أَنَّ الطَّاعَاتِ كُلَّهَا إِيمَانٌ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ الْفُسُوقُ تَرْكُ الْإِيمَانِ) <sup>(٥)</sup> لِأَنَّ اجْتِنَابَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا مِنَ الْإِيمَانِ. وَدَلِيلٌ آخَرُ مُسْتَمَدٌّ مِنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ <sup>(٦)</sup>. وَيَنْقُلُ الْبِيهَقِيُّ <sup>(٧)</sup> إِجْمَاعَ

(١) يَرَا جَعُ فِي ذَلِكَ شَعْبُ الْإِيمَانِ لِلْبِيهَقِيِّ ص ١١٨ ج ١.

(٣) شَعْبُ الْإِيمَانِ ج ١ ص ١٣٩.

(٤) الْحَجَرَاتُ ٧.

(٥) شَعْبُ الْإِيمَانِ ج ١ ص ١٤٩.

(٦) الْبَقَرَةُ: ١٤٣.

(٧) أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ابْنُ عَلِيٍّ أَبُو بَكْرٍ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَلَهُ شَعْبُ الْإِيمَانِ، وَدَلَائِلُ النَّبُوَّةِ، وَالْإِعْتِقَادُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ الْمَعْرُوفَةِ النَّافِعَةِ. وَلَدَ فِي بِيَهَقٍ عَامَ ٣٨٤ هـ وَتَوَفَّى فِي نَيْسَابُورٍ عَامَ ٤٥٨ هـ.

المُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْإِيمَانِ هُنَا: الصَّلَاةُ<sup>(١)</sup>. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا التَّفْسِيرُ يَصْبَحُ إِطْلَاقُ الْإِيمَانِ عَلَى أَيِّ طَاعَةٍ غَيْرِ مُسْتَبْعِدٍ فِي التَّسْمِيَةِ (فَكُلُّ طَاعَةٍ إِيمَانٌ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا)<sup>(٢)</sup> وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ قَوِيٌّ تَشْهَدُ لَهُ نصوصٌ مُتَعَدِّدَةٌ .

فَالْأَدْلَةُ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمَشْرُفَةِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ بِمَعْنَى الطَّاعَاتِ مُتَعَدِّدَةٌ، مِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبِ الْإِيمَانِ». وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ، مِنْهَا حَدِيثُ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»<sup>(٣)</sup> فَقَدْ جَعَلَ الطُّهُورَ مِنَ الْإِيمَانِ.<sup>(٤)</sup>

نَقَدَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ لِلاتِّجَاهَاتِ الَّتِي أَخْرَجَتْ الْعَمَلَ مِنْ مُسَمًّى الْإِيمَانِ سَبَقَ ذِكْرُ الْآرَاءِ الَّتِي تَسْتَبَعِدُ الْعَمَلَ مِنْ مُسَمًّى الْإِيمَانِ، وَأَنَّ لِبَعْضِهِمْ أَسْبَابًا قَوِيَّةً جَعَلَتْهُمْ يَتَمَسَّكُونَ تَمَسُّكًا شَدِيدًا بِإِخْرَاجِ الْعَمَلِ مِنْ مُسَمًّى الْإِيمَانِ. وَهَذَا نَعْرِضُ لِنَقْدِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ لَوَجْهَتِهِمْ، فَقَدْ اسْتَدَلَّ الَّذِينَ أَخْرَجُوا الْعَمَلَ مِنْ مُسَمًّى الْإِيمَانِ - وَهُمْ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ الْمَاتَرِيذِيَّةِ وَمَنْ وَاظَفَهُمْ مِنَ الْفِرَقِ وَالْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ - بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(٥)</sup>. وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ - كَمَا يَرَاهُ هَؤُلَاءِ - أَنَّ عَطْفَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ عَلَى الْإِيمَانِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ، وَلِذَا مَالُوا إِلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ الْقَلْبِيُّ، وَالْعَمَلُ لَيْسَ دَاخِلًا فِيهِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾<sup>(٦)</sup>، فَكَمَا أَفْرَدَ الْعَمَلَ الصَّالِحَ بِالذِّكْرِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ

(١) أورد ابن كثير هذا التفسير للإيمان بمعنى الصلاة ولكنه أورد تفسيرًا آخر مروى عن ابن عباس أن إيمانكم بمعنى تصديقكم ج ١ ص ٢٧٨.

(٢) شعب الإيمان ج ١ ص ١١٩.

(٣) رواه مسلم كتاب الطهارة باب ١ حديث رقم ٥٥٦، والترمذي كتاب الدعوات باب ٩١ حديث ٣٨٥٩، والدارمي كتاب الطهارة باب ٢ حديث ٦٧٨.

(٤) شعب الإيمان ج ١ ص ٩٨: ص ١٢٠ وانظر أيضًا الإيمان لأبي عبيد ص ١١٢.

(٥) البقرة: ٢٧٧.

(٦) العصر: ٣.

الأولى؛ أفرد التواصي بالحق والتواصي بالصبر مع أنَّهما من العملِ الصالحِ بالاتفاق، فهذه مثلُ تلك.

ويناقش علماء الحديث والسُّنَّة وجهة هذا الفريق من المتكلمين وغيرهم، بالوقوف على معنى الآيتين الكريميتين؛ فالعطفُ له أسبابٌ وجيهةٌ دقيقةٌ في ذات الوقت؛ لأنَّ الإيمانَ المذكورَ قبلَ العملِ الصالحِ، المقصودُ به مَنْ دَخَلُوا في الإسلام، أي: مَنْ اكتملت عندهم مرتبته الأولى، فَلَهُمْ أحقُّية الصعودِ لمرتبتِهِ الثانية وهي العملُ، ولا يلزم من ذلك تباينٌ ولا تغايرٌ.

يقول البيهقي: «إنما معناه أنَّ الذين آمنوا أقلَّ الإيمانِ، وهو الناقلُ من الكفرِ حتى ارتقى إيمانهم من درجة الأقلِّ إلى الأكمل»<sup>(١)</sup>؛ فالإيمانُ الأولُ بمعنى التصديق وهو إيمانٌ بالله، والثاني إيمانٌ بمعنى العملِ، وهو إيمانٌ بالله، فهما نوعانِ من الإيمانِ متغايرانِ (فلذلك سُمِّيَا باسمين مختلفين)<sup>(٢)</sup>، ولكنهما في النهاية أجزاءٌ لمحتوى واحدٍ كبيرٍ يشمل الجميع.

فظاهرةُ اقترانِ الإيمانِ بالعملِ الصالحِ عن طريقِ العطفِ له سرٌّ؛ يُوضِّحه ابنُ تيمية بعيداً عن القولِ بالتغايرِ المطلقِ الذي قاله المتكلمون، فهو من «بابِ عطفِ الملزومِ على لازمه»<sup>(٣)</sup> إشارةً إلى أنَّه لا يَتَخَيَّلُ ولا يَتَصَوَّرُ إيماناً في القلبِ ثم لا يتبعه عملٌ صالحٌ، يدلُّ عليه، وأنه لا يصحُّ من الشخصِ أن يكتفي بما في القلبِ مجرداً، أما إذا ذُكِرَ الإيمانُ بدونِ ذِكْرِ العملِ الصالحِ معه؛ فإنه يدخلُ فيه «العملُ الواجبُ تضمناً ولزوماً»<sup>(٤)</sup>، وإذا ذُكِرَ مع العملِ الصالحِ؛ فإنه في هذه اللحظة يكونُ (مذكوراً بالمطابقة والنص)<sup>(٥)</sup> وهذه طريقة القرآن الكريم في ذِكْرِ الإيمانِ مع العملِ الصالحِ، سواء أكانا مقرونين أم غير مقرونين.

(١) شعب الإيمان ج ١ ص ١٣٢.

(٢) السابق.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ٧ ص ١٩٨.

(٤) شرح الأصفهانية لابن تيمية ص ١٣٨.

(٥) السابق.

وقد استدلل المتكلمون - أيضًا - بغيرية الإيمان عن العمل الصالح بحديث الجارية المشهور، فقد قال الرسول ﷺ للصحابي: «اعْتَقَهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»<sup>(١)</sup> لما سألها عن الله - تعالى -، وأقرت به، وشهدت للرسول ﷺ بالرسالة.

فالإيمان معناه الشهادة لها بدخولها الإسلام الذي يترتب عليه الأحكام الدنيوية، ومنها استحقاق العتق، فهي رقة مؤمنة، أما الإيمان المنجي من العذاب يوم القيامة، فأمر آخر، يُعَدُّ الأول تمهيداً له، ولا يعتبر نهاية المطاف فيه. يقول ابن تيمية: (إنما أخبر عن تلك الأمة بالإيمان الظاهر الذي عُلقَتْ به الأحكام الظاهرة)<sup>(٢)</sup> في الدنيا، أما الإيمان المتعلق بالنجاة في الآخرة؛ فله مواصفات أعلى، وإن كان هذا أساساً له، ولا يمكن الاستغناء عنه بحال. فالإيمان القلبي شرط أساسي غير قابل للسقوط أصلاً، ومن ثم فلا خلاف عليه مطلقاً بين علماء الفرق الإسلامية على اختلاف مشاربهم، عدا ما يفهم أو ما يلزم من كلام الكرامية.

والذي يُعْضَدُ الوجهة التفسيرية لحديث الجارية أن سعداً لما شهد لرجل بأنه مؤمن؛ ليرتب عليه عطاء مالي دنيوي للرجل، ولا يُعْطَى إِلَّا لمن أقر بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً، أراد الرسول ﷺ أن يفهم سعداً أن الإيمان درجة أعلى، تتضمن شهادة بنجاة الرجل يوم القيامة من النار كليةً، وهذا ليس لأحد الناس أن يقولوا على رجل أنه من أهل الجنة. ولذلك فينبغي الاكتفاء بالشهادة له بالإسلام؛ لأنها مبلغ علمنا عن الناس، فنحن نحسب ونظن ولا نُزَكِّي على الله أحداً.<sup>(٣)</sup>

وكذلك قول المتكلمين: إن الإيمان جاء شرطاً للعمل؛ والمشروط لا يدخل في

(١) رواه مسلم كتاب المساجد باب ٧ حديث ١٢٢٧، ١٢٢٨، وكتاب السلام ٥٩٤٩ - ٥٩٥١، وأبو داود كتاب الصلاة باب ١٧٢ حديث ٩٣٠ والأيمان والنذور باب ١٦ حديث ٣٢٨٢، وكتاب الطب باب ٢٣ حديث ٣٩٠٩ والنسائي كتاب السهو باب ٢٠ حديث ١٢١٨.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٧ ص ٢١٥.

(٣) راجع السابق ج ٧ ص ٢١٥ وما بعدها.



شَرْطُهُ. جوابُ ذلك أنَّ الإيمانَ تصديقٌ وإقرارٌ، وهو ناقلٌ من الكفرِ إلى الإسلام، والعملُ مُكْمَلٌ له، فهذه شُعْبَةٌ وهذه شُعْبَةٌ، والكلُّ في النهاية يُطْلَقُ عليه إيمانٌ. وأخيرًا قولهم إنَّ العملَ ليس ركنَ الإيمانِ بدليلِ إثباتِ الإيمانِ لمن تَرَكَ بعضَ الأعمالِ، فلو كانَ العملُ هو الإيمانُ أو رُكْنُهُ لما جازَ إثباتُ إيمانٍ لمن قَصَرَ في العملِ الصالحِ، وما وَرَدَ ما يثبتُ الإيمانَ لمن ضَيَّعَ بعضَ الأعمالِ الصالحاتِ، فلا يجوزُ لنا القولُ بأنَّ العملَ جزءٌ من ماهيَّةِ الإيمانِ أو رُكْنِهِ. حقيقةُ الأمرِ أنَّ هذه الحُجَّةَ فيها قوةٌ ووجاهةٌ إذا تَصَوَّرْنَا الإيمانَ على أنه شيءٌ واحدٌ، وماهيَّةٌ لا تقبلُ التبعضَ والانقسامَ. والمعلومُ ورودُ نصوصٍ من الشرعِ الشريفِ ترفضُ هذا التصوُّرَ وتتنجُّ إلى تبعضِ الإيمانِ، وقابليته للانقسام<sup>(١)</sup> على ما سيأتي.

### ● الفَرْقُ بين أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزَلَةِ:

سبق الكلام على أنَّ الخوارجَ والمعتزلةَ يشتركون مع أهلِ الحديثِ والسُّنَّةِ في تعريفِ مُوَحِّدٍ لِلإِيمَانِ بأنه: تصديقٌ قلبيٌّ، وإقرارٌ لسانيٌّ، وعملٌ جوارحيٌّ. وفيما يلي تحديدُ الفروقاتِ بين الفريقين:

#### أولاً: الخوارج:

مع أنَّ الخوارجَ تتفقُ - كما سبق - مع أهلِ الحديثِ في تعريفِ الإيمانِ إلا أنهم ينفردون عنهم في أمرٍ بالغ الأهمية؛ لأنَّ الخوارجَ تعتبرُ الإيمانَ ماهيَّةً غيرَ قابلةٍ للانقسامِ أي: إذا ذهبَ بعضُهُ ذهبَ كله. ولا بُدُّ أن ينتجَ عن هذا الفهمِ تكفيرُ أصحابِ الكبائرِ، وإخراجُهم من دائرةِ المؤمنين ووضعُهم مع الكافرين. فاعتبارُ العملِ ضِمْنَ الإيمانِ، داخلٌ في ماهيته، وعَدُّه شرطًا لصحةِ الإيمانِ - أمرٌ انفردت به الخوارجُ عن جمهورِ السلفِ وعلماءِ الحديثِ والسُّنَّةِ، فهما - وإن اتفقا في البداية - اختلفا في النهايةِ والمآلِ، فقد تطابقا في إدخالِ العملِ ضِمْنَ مُسَمًى الإيمانِ، ولكن اختلفا في النتيجة.

(١) هذه الفكرة مبسطة في رسالة الفرقان لابن تيمية ص ٣٥ ومنهاج السنة ص ٢٠٥، ٢٠٦.

فالإيمان عند الخوارج، بجوار أنه أمرٌ غير قابلٍ للتبعض أو القسمة، وكذلك ليس له إلا قِسْمٌ واحدٌ من ناحية المال في الآخرة - فهو بالاعتبار الدنيوي والأخروي شيءٌ واحدٌ، فالعمل شرطٌ صحة في الأمرين كليهما.

أما الجمهورُ فيفترقُ بين الإيمان المتعلق بأحكام الدنيا والإيمان المتعلق بالنجاة الكاملة أو الإيمان المُنجي من الخلود في النار، فيعترف الجمهور بالتدرُّج والتشعُّب، فالبدائية من القلب بالتصديق والإذعان، ويُطْلَقُ عليه بعضُ العلماءِ عملُ القلب. وبهذا الاعتبار يمكنُ أن يُعَدَّ العملُ (عمل القلب) شرطًا لصحة الإيمان، وهو كذلك شرطٌ للنجاة من الخلود في النار. أمَّا باقي عمل الجوارح عامة فهو شرطٌ لكمال الإيمان المُنجي صاحبه من النار.

هذه النظرة التفصيلية للإيمان ومنزلة العمل منه، تدورُ مع النصوص القرآنية والنبوية حيث دارت، ولا تحتاج بعدها لمصادمات بين النصوص؛ يترتب عليها تأويلات تعسفية ناتجة عن النظرة الجزئية الضيقة أو تعقيد قواعد ابتداء، دون إحصاء للنصوص القرآنية التي يُنظرُ إليها العلماء الرايخون على أنها تنتظم تحت وحدة عضوية ناتجة عن وحدة المصدر الذي جاء منه.

ولجوء العلماء إلى هذا التفصيل كان في الحقيقة ردًا على الموقف التشددي التعسفي للخوارج، فقد اعتبروا أن الإيمان هو جميع الفرائض مع ترك الكبائر كلها<sup>(١)</sup> وأنه لا ينقسم ولا يتشعب ولا يتبعض، وإذا زال منه جزء زال جميعه، ومن ثم فصاحب الكبيرة كافرٌ مُشركٌ؛ لأنه بكبيرته فقد إيمانه، ولم يبقَ له شيءٌ، مع أنه يمكن أن يقال لهم: إنه فقد جزءًا من الإيمان؛ لأنه خالف بعض الأحكام الشرعية، ولم يخالفها جملةً، ولكنهم اعتبروا فقدان الجزء فقدانًا للكل.

واستدل الخوارج على تكفير صاحب الكبيرة بعدة أحاديث، أوردها أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الإيمان، وهذه بعضها<sup>(٢)</sup>:

(١) راجع أصول الدين للبغدادي ص ٢٤٩.

(٢) كتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٤٠، ٤١.

- ١- حديثُ النبي ﷺ: «لَا يَزْنِي الرَّجُلُ حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(١)</sup>.
- ٢- وكذلك حديث: «مَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ غَوَائِلَهُ»<sup>(٢)</sup>.
- ٣- وحديث: «لَا تَزْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»<sup>(٣)</sup>.
- ٤- وحديث: «مَنْ أَتَى سَاحِرًا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ أَوْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي ذُبْرِهَا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»<sup>(٤)</sup>.
- ٥- وحديث: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»<sup>(٥)</sup>.

هذه الأحاديث وغيرها مذهب الخوارج فيها أن ألفاظ نفي الإيمان أو لفظ الكفر معناه: الردة والخروج عن الإسلام. ويرى أبو عبيد القاسم بن سلام أن هذه النصوص التي استند إليها الخوارج في تكفير أصحاب الكبائر لا تُزيل إيمانًا ولا تُوجب كفرًا، ولكنها تنفي عن الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي وصف الحق - تبارك وتعالى - أهله واشترطه عليهم في مواضع من كتابه الكريم<sup>(٦)</sup>؛ فصفاة المؤمن الحق في القرآن الكريم تتمثل في الجهاد، والخشوع، ووجل القلب، والمحافظة على

(١) رواه البخاري في الأشربة (٥٥٧٨)، وفي الحدود (٦٧٧٢)، ومسلم في الإيمان (٥٧ / ١٠٠)، وأبو داود في السنة (٤٦٨٩)، والترمذي في الإيمان (٢٦٢٥)، والنسائي في السرة (٤٨٧٠)، وابن ماجه في الفتن (٣٩٣٦)، وأحمد ٢ / ٢٤٣، ٣١٧، ٣٧٦، كلهم عن أبي هريرة.

(٢) رواه البخاري بلفظ: (بوايقه: شره) كتاب الأدب باب ٢٩ حديث ٦٠١٦ وحديث أبي شريح الخزاعي رقم ١٦٨١٦، ومسلم كتاب الإيمان حديث ٦٦.

(٣) رواه البخاري كتاب العلم باب ٤٣ حديث ١٢١، وكتاب المغازي باب ٧٧ حديث ٤٤٠٥ وكتاب الديات باب ٢ حديث ٦٨٦٩ وكتاب الفتن باب ٨ حديث ٧٠٨٠، ومسلم كتاب الإيمان باب ٢٩ حديث ٢٣٢، والنسائي كتاب تحريم الدم باب ٢٩ حديث ٤١٣١، وابن ماجه كتاب الفتن باب ٥ حديث ٣٩٤٢، وأحمد حديث جرير بن عبد الله ١٩٦٨٦، ١٩٧٣٧.

(٤) رواه مسلم بلفظ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا...» كتاب السلام باب ٣٥ حديث ٥٩٥٧، وأحمد حديث بعض أزواج النبي ﷺ حديث ١٧٠٩٠.

(٥) رواه البخاري كتاب الإيمان باب ٣٦ حديث ٤٨، ومسلم كتاب الإيمان باب ٢٨ حديث ٢٣٠، والترمذي كتاب البر والصلة باب ٥٢ حديث ٢١١١، وكتاب الإيمان باب ١٥ حديث ٢٨٤٦، والنسائي كتاب تحريم الدم باب ٢٧ حديث ٤١٠٩، ٤١١٠، وأحمد مسند عبد الله بن مسعود حديث ٣٧١٩، ٤٢٠٨، ٤٢٦٣.

(٦) كتاب الإيمان لأبي عبيد ص ٤٠.

الصلوات، والتوكل، والصدقات، وغير ذلك، فهذه سماتُ أهلِ الإيمانِ الحقِّ، فإذا جاءتُ الذنوبُ انتفى الإيمانُ، وبقي أصله الذي دخل فيه، وهو عقدُ الإسلام، وبذلك النظرة التحليلية لا تستوجبُ الكبائرُ كفراً ولا ردةً؛ لأنَّ المعاصي والذنوبَ منافيةً فقط «للشرائط التي أخذها الله على المؤمنين»<sup>(١)</sup>؛ ولكنها لا تُنافي أصلَ الإيمان

ومن المعلوم كذلك أنَّ «الفسوقَ يخالفُ ما عليه المؤمنون من أماناتٍ وتبَعاتٍ يُعرفون بها؛ لذا فهي تنفي عنهم حقيقةً ولم يزل عنهم اسمُه»<sup>(٢)</sup> وهو العقدُ الأوليُّ المعروفُ شرعاً بالإسلام، الذي يتعاملُ من خلاله الفردُ داخلَ المجتمعِ المسلمِ وتنطبقُ عليه أحكامُهُ.

ونحنُ في واقع حياتنا نستعملُ تلكَ المعاني الواردة في الحديث، فننفي صنعةَ الحرفي بعدَ إتمامِ صنْعَتِهِ لوجودِ عيوبٍ في الصنعة، ولا نقصدُ بطبيعة الحالِ انتفاءَ عمله كُليَّةً، وعلى هذه الطريقة يسوقُ أبو عبيد مثلاً من استعمالِ العربيِّ لنفيِ الصنعة عن الصانع؛ لأنَّه غيرُ مُحْكَمٍ في صنْعَتِهِ، فالعربُ تقولُ لمن أساءَ في عمله: «ما صنعتَ شيئاً، ولا عملتَ عملاً»<sup>(٣)</sup>.

فالأحاديثُ التي يحتجُّ بها الخوارجُ في دعوائهم التكفيرية الباطلة تسيرُ على نفس سنن اللغة العربية، واستعمالِ العربيِّ لها، وفي السُّنَّةِ النبوية المُشرَّفة هذا الاستعمالُ المتعارفُ عليه عند العربِ في الرجلِ الذي خَفَّفَ الصلاةَ فقال له الرسول ﷺ: «ازجِعْ فَصَلْ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلْ»<sup>(٤)</sup>، فهو مُصَلٌّ بالاسم غيرُ مُصَلٌّ بالحقيقة<sup>(٥)</sup>.

فيما سبقَ كانَ الحديثُ عن الآثارِ التي تنفي الإيمانَ عن أصحابِ المعاصي وقد

(١) كتاب الإيمان لأبي عبيدة ص ٤١.

(٢) السابق.

(٣) كتاب الإيمان لأبي عبيدة ص ٤٤.

(٤) رواه البخاري كتاب الأذان باب ٩٥ حديث ٧٥٧ وباب ١٢٢ حديث ٧٩٣ وكتاب الاستئذان باب ١٨ حديث ٦٢٥٢، ومسلم كتاب الصلاة باب ١١ حديث ٩١١، وأبو داود كتاب الصلاة باب ١٤٩ حديث ٨٥٦، والترمذي كتاب الصلاة باب ١١٤ حديث ٣٠٤.

(٥) السابق.



تَحَدَّدَ الْمَوْقِفُ مِنْهَا. بَقِيَ الْحَدِيثُ عَنِ الْآثَارِ الَّتِي تُثَبِّتُ الْكُفْرَ لِمَنْ فَعَلَ بَعْضَ الْمَعَاصِي، يَبِينُ أَبُو عُبَيْدٍ مَوْقِفَهُ مِنْهَا؛ بِأَنَّهَا لَا تَحْتَوِي عَلَى إِثْبَاتِ الْكُفْرِ لِمَنْ ارْتَكَبَ هَذِهِ الْمَعَاصِي، وَإِنَّمَا تَشْتَمِلُ عَلَى زَجَرٍ شَدِيدٍ لِلْمُؤْمِنِ عَنْ تِلْكَ الْكِبَائِرِ الَّتِي هِيَ طَرِيقُ الْكُفْرِ وَنَهْجُهُمُ الْمُسْتَمَرُّ، فَلَا تَلِيقُ بِأَهْلِ الْإِيمَانِ.

يَقُولُ أَبُو عُبَيْدٍ: «فَإِنَّ مَعْنَاهَا عِنْدَنَا لَيْسَتْ تُثَبِّتُ عَلَى أَهْلِهَا كُفْرًا وَشِرْكًَا يُزِيلَانِ الْإِيمَانَ عَنْ صَاحِبِهِ، إِنَّمَا وَجُوهُهَا مِنَ الْأَخْلَاقِ وَالسُّنَنِ الَّتِي عَلَيْهَا الْكُفْرُ وَالْمُشْرِكُونَ»<sup>(١)</sup> فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَكُونُوا كَذَلِكَ، وَلَا يَتْرُكُنَا أَبُو عُبَيْدٍ دُونَ أَنْ يَذْكُرَ آثَارًا تَفْسِيرِيَّةً عَنِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةِ، تُؤَكِّدُ وَتُثَبِّتُ وَجْهَتَهُ. فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ<sup>(٣)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الْكَرِيمَةِ: أَنَّ لَفْظَ الْكُفْرِ فِيهَا لَيْسَ بِكُفْرٍ يَنْقِلُ مِنَ الْمِلَّةِ. وَقَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup> يَقُولُ أَبُو عُبَيْدٍ: (مَعْنَاهَا عِنْدَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ أَنَّ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَهُوَ عَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، كَانَ بِذَلِكَ الْحُكْمِ كَأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، إِنَّمَا هُوَ أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَذَلِكَ كَانُوا يَفْعَلُونَ)<sup>(٥)</sup>.

فَمَنْ ارْتَكَبَ مُحَرَّمًا مِنَ الْكِبَائِرِ الْوَارِدَةِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الْمَوْصُوفِ بِصَاحِبِهَا فِيهَا بِالْكَفْرِ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مُؤَدٍّ لِلْفَرَائِضِ؛ فَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ، بَلْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بَرِيدٌ إِلَى الْكَفْرِ، وَمِنْ أَفْعَالِ الْكُفَّارِ، فَلَا يَتَصَوَّرُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَصُدَّرَ مِنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ، وَرَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا. وَالَّذِي مَنَعَنَا أَنْ نَحْكَمَ بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ كَانَ هَذَا حَالُهُ؛ أَنَّ أَدْلَةَ الشَّرْعِ الْيَقِينِيَّةَ تَتَجَهُّ إِلَى

(١) السَّابِقُ ص ٤٧.

(٢) الْمَائِدَةُ ٤٤.

(٣) صَحَابِيُّ وَلَدَ قَبْلَ وَفَاةِ الرَّسُولِ بِثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةٍ وَتَوَفَّى سَنَةَ ٧٨ هـ بِالطَّائِفِ وَكَانَ أُبْرَزَ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ ابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ وَمِنْ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ تَفْسِيرًا لِلْقُرْآنِ، انْظُرْ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ج ٢ ص ١٢١، ١٢٢، وَابْنُ الْأَثِيرِ أَسَدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ١٩٣.

(٤) الْمَائِدَةُ ٥٠.

(٥) كِتَابُ الْإِيمَانِ لِأَبِي عُبَيْدَةَ ص ٤٧.

قاعدة أساسية: أنه لا يتحقق مُسَمَّى الكفر والشرك، الذي تزول به أحكام الإسلام، ويكون صاحبه مرتدًا إلا بكلمة الكفر خاصة، دون غيرها<sup>(١)</sup>. والمقصود بكلمة الكفر هنا هو جنس الكفر عامة. ومن هنا لا يجوز تسمية أحد من أهل القبلة كافرًا إلا إذا أنكر ما عُلم من الدين بالضرورة، كما نطقت بذلك السنن والآثار المتعددة.

ومنه نعلم بطلان ما ذهب إليه الخوارج من تكفير صاحب الكبيرة، وأن هناك فرقًا بينهم وبين أهل الحديث والسنة على الرغم من اتفاقهما في كون العمل داخلًا في تعريف الإيمان.

ثانيًا: المعتزلة:

تشارك المعتزلة مع أهل الحديث والسنة في تعريف الإيمان، فكلاهما يُدخل العمل في مُسَمَّى الإيمان؛ فهو عندهما: عَقْدٌ، وقولٌ، وعملٌ. ولكن المعتزلة خَرَجَتْ بنتيجة من هذا التعريف، مفادها أن مُرتكب الكبائر، المُقْصِر في العمل، يُعْتَبَرُ في منزلة بين المنزلتين، لا هو مؤمنٌ، ولا هو كافرٌ، فهو في الدنيا مع المؤمنين، ولكن في منزلة أقل من حيث الموالاة والحب والبغض، وتُطَبَّقُ عليه أحكام المسلمين، ولكنه في الآخرة مع الكافرين في نار جهنم خالدًا مُخلَّدًا فيها.

والمعتزلة تظن - كما ظنَّت الخوارج من قبل - أن الإيمان ماهية غير قابلة للانقسام أو التبعض أي: إذا ذهب جزء منها ذهب كلها. يقول القاضي عبد الجبار: (الإيمان إذا زال بعضه زال جميعه)<sup>(٢)</sup> ويخرج القاضي من ذلك بنتيجة هي أن صاحب الكبيرة مستحق للوعيد مُخلَّد في النار، ولا يبقى بعد ذلك شيء من الإيمان مع أصحاب الذنوب. فكلام القاضي يشتمل على مُقدِّمة ونتيجة، فالمُقدِّمة مفادها أن الإيمان ماهية غير قابلة للانقسام، إذا فقد جزءًا ضاع باقيه، مع أن أدلة الشرع تُؤكِّد قابليته للانقسام<sup>(٣)</sup>؛ فالإيمان بضْع وسبعون شُعْبَةً، أعلاها لا إله إلا

(١) السابق ص ٤٩.

(٢) الأصول الخمسة ص ١٣٥.

(٣) راجع هذه الأدلة ابن تيمية رسالة الفرقان ص ٣٥ ومنهاج السنة ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

اللَّهُ، وأدناها إماطة الأذى عَنِ الطريق. وغير ذلك من أدلّة، والنتيجة التي استنتجها القاضي تجزؤ بخلود أهل الكبائر في جهنّم؛ علماً بأنّ هذا مخالف للقاعدة التي تؤيدها أدلة الكتاب والسنة: «أنه لا يُخلد في النار إلا الكافر، أما العاصي وإن أصرّ على الكبائر، فتوحيده يُخرجه منها ولا بُدَّ»<sup>(١)</sup>.

ومن الأدلة التي تُوضّح أنه لا يُخلد في النار إلا الكفار قوله - تعالى -: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾<sup>(٢)</sup> ووجه الدلالة في الآية الكريمة أنه صدر الجملة بضمير، ومثل هذا النظم يقتضي الحصر والاختصاص، حسب قواعد البلاغة العربية، أي: أنه لا يُخلد إلا الكفار.

والزمخشري جعل الضمير المذكور في الآية الكريمة يفيد تأكيد نسبة الخلود، لا اختصاصه بالكافرين؛ مخالفاً لما اعتاده في مثل هذه الأساليب في باقي آي القرآن الكريم؛ لكي يساير تعييد المعتزلة بأنّ أصحاب الذنوب مُخلدون في النار. فالقول بالمنزلة بين المنزلتين، وجعلها اسماً لدين الشخص المرتكب للذنوب؛ مخالف لنصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ينقل هذا الإجماع ابن حزم القرطبي؛ لأنّ الفسق ليس اسماً لدين الشخص، بل يُطلق على عمله، فلا دين إلا الإسلام أو الكفر ولا بُدَّ، ولا واسطة بينهما، وبذا يسقط قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين التي أنزلوها لصاحب الكبيرة.<sup>(٣)</sup>

ومما يُدعّم حجة الجمهور في إبطال هذه المنزلة قول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾<sup>(٤)</sup> «فهما منزلتان من خرج من أحدهما دخل في الأخرى»<sup>(٥)</sup>. ولا وجه لمن قال بغيرهما. ومما سبق اتّضحَت الفروق بين الخوارج والمعتزلة من ناحية، وأهل الحديث

(١) حاشية ابن المنير على تفسير الكشاف ج ١ ص ١٢٧.

(٢) البقرة ١٦٧.

(٣) الفصل ج ١ ص ١٣١.

(٤) التغابن ٢.

(٥) الفصل ج ٣ ص ١٣٥.

والسنة من ناحية أخرى، مع أنهم قد اتحدوا في إدخال العمل ضمن مسمى الإيمان، إلا أن أهل الحديث والسنة قد جعلوا العمل شرطاً للكمال، مُنجياً لصاحبه من العقاب الأخرى. والخوارج والمعتزلة جعلوا العمل شرطاً للصحة<sup>(١)</sup> فنتج منه الحكم بالتكفير، والحكم بالخلود في النار.

وللجمهور أصول ضابطة لمفهوم الإيمان، تُبعدُهم عن غلو الخوارج والمعتزلة من ناحية، وتُنأى بهم عن تفريط الجهمية والمرجئة، وتلخيص هذه الأصول في النقاط التالية<sup>(٢)</sup>:

١ - الإيمان مُركَّب من اعتقاد: وهو تصديق القلب وانقياده، وقول: وهو التكلُّم بكلمة الإسلام، وعمل: وهو القيام بالفرائض والشأن.

٢ - شُعْبُ الإيمان متعددة كُلُّ شعبة منها تُسمى إيماناً، مثل الصلاة، والحياة، والخشية.

٣ - شُعْبُ الإيمان سواءً القولية وال فعلية، منها ما يُوجب زوالها زوال الإيمان، ومنها ما لا يُوجب زوالها زوال الإيمان.

٤ - الإيمان والكفر شيان مُتقابلان، إذا زال أحدهما خَلَفَهُ الآخر.

وهناك أصول ضابطة - أيضاً - لنواقض الإيمان، نُجْمِلُها فيما يلي:

١ - إذا كان الإيمان له شُعْبٌ متعددة، فكذلك الكفر له شُعْبٌ متعددة.

٢ - كما أن شُعْبَ الإيمان قولية و فعلية، فكذلك شُعْبُ الكفر.

٣ - الكفر نوعان كفرٌ مجرد، وهو مضادٌ للإيمان مِنْ كُلِّ وجه، وكفرٌ عمل، فَمِنْهُ ما يضادُّ الإيمان، كالسجود للأصنام، ومنه ما لا يضادُّ الإيمان، كالحكم بغير ما أنزل الله مِنْ غير جحود، وترك الصلاة تكاسلاً.

٤ - قد يجتمع في العبد شُعْبٌ من الإيمان، وشُعْبٌ من الكفر.

سَبَقَ الحديث عن تعريف الإيمان عند الفرق الإسلامية، وثبتت وجهات كُلِّ

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ص ٩١ ج ١.

(٢) تراجع هذه الأصول في كتاب الصلاة لابن القيم ص ٢٩ وما بعدها.



فريق، ولكن المتأمل في الأقوال السابقة؛ يتبين له رُجْحَانُ قول الجمهور من السلف والمحدثين والفقهاء، وهذا الرجحان له أسباب.

ويمكن لنا إجمالها فيما يلي:

- ١- سلامته من المعارضات القويّة التي وُجِّهَتْ إلى الأقوال الأخرى.
- ٢- لعل أقوى اعتراض وُجِّهَ إليهم أنه يلزم من إدخالها العمل في مُسَمَّى الإيمان من تكفير أصحاب المعاصي، وقد تبين أنهم لم يلتزموا به، بل أوردوا عليه ردوداً قوية - كما سبق.

٣- الموافقة التامة لنصوص الكتاب والسنة، فإذا أخذنا بهذا القول لم نعد في حاجة إلى ردّ بعض النصوص أو تأويلها تأويلاً يخرجها من مدلولها المعجمي أو السياقي؛ فالقرآن الكريم جاء فيه الإيمان بمعنى التصديق المجرد: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾<sup>(١)</sup> وجاء بمعنى التصديق القلبي: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وجاء بمعنى الإقرار المجرد: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> وجاء بمعنى الصلاة: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

فمن مجموع تلك النصوص المُشْرِفة يتضح عمق فهم أصحاب هذه الوجهة للقرآن الكريم وجرّصهم الشديد على متابعته.

وفي السنة النبوية المُشْرِفة جاء الإيمان بمعنى الأعمال الظاهرة من صلاة وزكاة وصوم وصدقات، وغير ذلك من الأعمال الظاهرة في أحاديث متعددة نشير منها إلى قول الرسول ﷺ لوفد عبد القيس: «أَتَذَرُونَ ما الإيمان؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ<sup>(٥)</sup>.

(١) يوسف ١٧.

(٢) الحجرات ١٤.

(٣) البقرة ١٣٦.

(٤) البقرة ١٤٣.

(٥) رواياته كثيرة منها ما رواه البخاري كتاب الإيمان باب ٤٠ حديث ٥٣ وكتاب العلم باب ٢٥ حديث ٨٧ وكتاب مواقيت الصلاة باب ٢ حديث ٥٢٣، ومسلم كتاب الإيمان باب ٦ حديث =

وأدلة القرآن الكريم والسنة المطهرة التي تُركي اتجاه الجمهور ووجهته متعددة متزايدة، والذي ذكرناه ما هو إلا نماذج توضيحية.

### ثانيا: حقيقة الإسلام

#### في اللغة:

الإسلام جاء في اللغة بمعنى الانقياد، وهذا المعنى يدلُّنا أنَّ المنقاد قد سلِمَ من (الإباء والامتناع)<sup>(١)</sup> ويقالُ أسْلَمَ: أي انقاد، وصار مُسْلِمًا<sup>(٢)</sup>. والإسلام كذلك الدخولُ في السِّلْم، وهذا معناه سلامة كلِّ فردٍ من ألمٍ وأذى يصابُ به من صاحبه<sup>(٣)</sup>.

والتأملُ في هذه المعاني اللغوية يتبيَّنُ له أنَّ الإسلامَ سلامةٌ من الكبر والرفض والامتناع، وفيه كذلك ابتعادٌ عن كلِّ ألوانِ الأذى والمكروهات؛ ليُصبحَ المجتمعُ المسلمُ جسداً واحداً، يحرصُ كلُّ عضوٍ فيه على سلامة صاحبه، حتى لا يناله شيءٌ يتأذى به؛ لأنه يشعرُ أن الضررَ لاحقٌ به.

#### في الاصطلاح:

أما عن معنى الإسلام في الاصطلاح؛ فقد بينَّ الراغب الأصفهانيُّ أنه على ضريين:

الأول: وهو المتعلقُ بالأحكام الدنيوية، من حقنِ دماءٍ، وميراثٍ وخلافه. وهو دونَ الإيمان في مرتبةٍ أقل منه، والمطلوبُ في هذا الضربِ الاعترافُ اللساني؛ لأنه يحصلُ دونَ وجودِ اعتقادٍ قلبيٍّ، وإليه الإشارةُ بقوله - تعالى -: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ

= ١٢٤ - ١٢٦، والأشربة باب ٦ حديث ٥٢٩٢، وأبو داود الأشربة باب ٧ حديث ٣٦٩٢ وكتاب السنة باب ١٤ حديث ٤٦٧٧، والترمذي كتاب السير باب ٤٩ حديث ١٦٩٥، ١٦٩٦، كتاب الإيمان باب ٥ حديث ٢٨١٨، ٢٨١٩.

(١) راجع معجم مقاييس اللغة لأبي فارس مادة (سلم) ص ٤٨٧.

(٢) القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٠.

(٣) مفردات الراغب الأصفهاني ص ٣٥١.

وَرَسُولُهُ لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ<sup>(١)</sup>.  
 الثاني: وهو أعلى مرتبة من الأول، فلا يمكن فيه فقط الاعتراف اللساني بل  
 ينبغي أن ينضم إليه اعتقاد قلبي، والتزام فعلي، وكذا الاستسلام لله في جميع ما  
 قضى وقدر<sup>(٢)</sup>. وإليه الإشارة في آيات متعددة منها: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ  
 الْإِسْلَامُ﴾<sup>(٣)</sup>.

● وما سبق يتبين لنا أن هنا معنيين:

أولاً: الإسلام المطلق الذي يُعدُّ صاحبه من المسلمين في الجملة، تُطبَّق عليه  
 أحكام الإسلام، ويُكتفى منه بمجرد الإقرار، وقد يكون صاحب هذا الإقرار  
 الإيمانى مُبْطِنًا بخلاف ما أظهره، ولكننا لم نؤمر بالشق عن قلبه، فالمنافق بهذا  
 المعنى داخل في المجتمع المسلم، يدخل في عداد المسلمين، مع أن الله - تعالى - قد  
 أوعده الدرك الأسفل من النار. وهذا النوع من الإسلام يمكن أن يُطلق عليه  
 الإسلام القانوني، أو كما يُطلق عليه البعض: الإسلام عندنا، أي: عند الناس.  
 الثاني: الإسلام الحقيقي أو الإسلام عند الله - تعالى -، أي الشخصية المسلمة  
 الحقيقية المُعتبرة عند الحق - تبارك وتعالى -، الذي وعد الله صاحبه النُصرة في الدنيا  
 والنجاة يوم القيامة، فهذا الشخص المسلم لا بُدَّ أن يتحقق فيه التصديق الباطني  
 والعمل الظاهري.

ومن هنا يتضح كلام العلماء عن الإسلام عند الناس، والإسلام عند الله،  
 وأركان الإسلام معلومة من حديث جبريل المتفق عليه حينما سأل النبي ﷺ عن  
 الإسلام، فقال: «أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة،  
 وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً». ومُسمى  
 الإسلام يُطلق على الأركان الخمسة المعلومة، وعلاقة الإسلام بها تشبه علاقة  
 الجسم بأعضائه، فمنها ما يتصور الجسم حيًا بدونها، ومنها ما لا يتصور بدونها.

(١) الحجرات ١٤.

(٢) مفردات الراغب الأصفهاني ص ٣٥١.

(٣) آل عمران ١٩.

فالشهادتان بمثابة الرأس من الجسم، لا يُتَخَيَّلُ حياةٌ للجسد بدونها، وكذلك لا يُتَخَيَّلُ إسلامٌ بدونها. أما باقي الأركان؛ فهي بمثابة الذراع للجسم، يُتَصَوَّرُ حياةٌ له بدونها على خلاف بين العلماء في ركن الصلاة.

ولذلك يجزم العزُّ بن عبد السلام بأن معنى الإسلام في الشرع مخصوص عند الإطلاق بالانقياد إلى الشهادتين، ويُقدِّم على ذلك دليلاً من الفروع، أنه لو حَلَفَ لا يُكَلِّمُ مسلماً، فإنه يحنث بتكليم المقتصر على الشهادتين دون مَنْ لم يأت بها، وَمَنْ حَلَفَ ما رأيت مسلماً، يحنث برويته مَنْ أتى بها، وإن كان تاركاً لجميع فروع الإسلام. <sup>(١)</sup> ولكنه مع ذلك يعترف بأن الاستخدام الشرعي لمعنى الإسلام مخصوص بالانقياد إلى الأركان الخمسة والعمل. ولعلَّ أصدق مثال على ذلك حديث جبريل، حينما سأل النبي ﷺ عن الإسلام فأجابه ﷺ: «بأنه الأركان الخمسة... الحديث» <sup>(٢)</sup> المعروفة.

وابن رجب الحنبلي يوسِّع الدائرة ويذهب إلى أن الإسلام معناه الأعمال الظاهرة، من القول، والعمل، أي: جميع الواجبات الظاهرة. ويبرهن ابن رجب على وجهته بحديث: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» <sup>(٣)</sup>، وحديث جبريل، وأحاديث أخرى.

وعنده أن مَنْ أتى بأركان الإسلام يصير مسلماً حقاً، أمّا مَنْ أقر بالشهادتين فهو مسلمٌ مُحْكَمًا، أي محكومٌ عليه أنه من عِداد المسلمين، وهو ملزومٌ بالقيام بباقي

(١) رسالة في معنى الإيمان والإسلام ص ٧.

(٢) إشارة إلى حديث جبريل: «... ما الإسلام قال «الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به، وتقيم الصلاة، وتؤدى الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان». رواه البخارى كتاب الإيمان باب ٣٧ حديث ٥٠، ومسلم كتاب الإيمان باب ١ حديث ١٠٦، ١٠٨، والنسائي كتاب الإيمان وشرائعه باب ٦ حديث ٤٩٩١.

(٣) رواه البخارى كتاب الرقاق باب ٢٦ حديث ٦٤٨٤، وأبو داود كتاب الجهاد باب ٢ حديث ٢٤٨١، والنسائي كتاب الإيمان وشرائعه باب ٩ حديث ٤٩٩٦، وأحمد مسند عبد الله بن عمرو حديث ٦٦٧١، ٦٩٨١، ٦٩٨٩، والدارمي كتاب الرقاق باب ٨ حديث ٢٧٧٢، والحميدى مسند عبد الله بن عمرو ٦٢٠.



خِصَالِ الْإِسْلَامِ، أَمَا التَّارِكُ لِلشَّهَادَتَيْنِ؛ فَلَيْسَ مُسْلِمًا مُطْلَقًا. <sup>(١)</sup>

● وَمَا أَسْلَفْنَا يَتَضَحُّ لَنَا مَا يَلِي:

١- تَشَابُكُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَالْإِصْطِلَاحِيَّةِ لِلْإِسْلَامِ فِي الْإِنْقِيَادِ وَالْخُضُوعِ

وَالسَّلَامَةِ.

٢- هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْإِسْلَامِ الْحُكْمِيِّ، وَالْإِسْلَامِ الْحَقِيقِيِّ؛ فَالْأَوَّلُ غَايَتُهُ تَطْبِيقُ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ عَلَى الشَّخْصِ، وَالثَّانِي غَايَتُهُ نَجَاةُ الْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ تَطْبِيقِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ.

٣- الشَّهَادَتَانِ هُمَا الْمُدْخَلُ الْوَحِيدُ لِلْإِسْلَامِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ إِسْلَامٌ بِدُونِهِمَا.

٤- يَتَدَرَّجُ فَهْمُ الْإِسْلَامِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ابْتِدَاءً مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ، ثُمَّ الْأَرْكَانِ الْخَمْسَةِ؛ لِيَصِلَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى كُلِّ الْأَعْمَالِ الْوَاجِبَةِ الظَّاهِرَةِ.

٥- عَمْدَةُ تَفْسِيرِ مَعْنَى الْإِسْلَامِ فِي الْإِصْطِلَاحِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ حَدِيثُ جَبْرِيلَ الْمَعْرُوفِ.

### الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ:

سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ الْإِيمَانَ مَعْنَاهُ التَّصَدِيقُ، كَمَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَالْإِسْلَامُ مَعْنَاهُ الْأَرْكَانُ الْوَاجِبَةُ؛ وَلَكِنْ وَجَدْتُ أَدْلَةً يُفْهَمُ مِنْهَا التَّطَابُقُ التَّامُّ بَيْنَ مَعْنَى الْإِسْلَامِ، وَمَعْنَى الْإِيمَانِ، كَمَا فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَيْثَةَ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: أَنْ تُسَلِّمَ قَلْبَكَ لِلَّهِ، وَأَنْ يَسَلِّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ. قَالَ: فَأَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ. قَالَ: وَمَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ. قَالَ: فَأَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْهَجْرَةُ. قَالَ: فَمَا الْهَجْرَةُ؟ قَالَ: أَنْ تَهْجُرَ السُّوءَ. قَالَ: فَأَيُّ الْهَجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْجِهَادُ» <sup>(٢)</sup>. فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِيمَانَ أَفْضَلَ

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ ص ٢٣.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ كِتَابُ التَّفْسِيرِ لِقَمَانِ بَابُ ٢ حَدِيثُ ٤٧٧٧، وَمُسْلِمٌ كِتَابُ الْإِيمَانِ بَابُ ١ م حَدِيثُ ١٠٦، ١٠٧، وَابْنُ مَاجَةَ الْمَقْدِمَةُ بَابُ ٩ حَدِيثُ ٦٤، وَكِتَابُ الْفِتَنِ بَابُ ٢٥ حَدِيثُ =

الإسلام، وأَدْخَلَ فِيهِ الْأَعْمَالَ. (١)

وَمِنْ هُنَا نَشَأُ الْخِلَافُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ؛ هَلْ هُمَا أَمْرَانِ مُخْتَلِفَانِ أَمْ مُتَّفِقَانِ، وَظَهَرَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ لِأَهْلِ الْعِلْمِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ أَمْرَانِ مُخْتَلِفَانِ مَعَ وَجُودِ عِلَاقَةٍ بَيْنَهُمَا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ أَمْرَانِ مُتَّفِقَانِ تَمَامًا.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ مُخْتَلِفَانِ وَمُتَّفِقَانِ حَسَبَ السِّيَاقِ.

هَذِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، وَسَنَحَاوُلُ تَفْصِيلَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ وَأَدْلِيَّتِهَا؛ مَعَ بَيَانِ مَا يَمِيلُ الْبَحْثُ إِلَيْهِ، وَالْمَبَرَّاتِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ.

### □ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ:

(وَهُوَ اتِّجَاهُ أَكْثَرِ مُتَكَلِّمِي الْأَشَاعِرَةِ): يَرَى أَصْحَابُهُ وَجُوبَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامُ مَعْنَاهُ الْإِنْقِيَادُ، وَالْإِيمَانُ مَعْنَاهُ التَّصَدِيقُ. وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ مُخْتَلِفَانِ تَمَامًا، وَلَا تُوجَدُ عِلَاقَةٌ بَيْنَهُمَا، بَلِ الْعِلَاقَةُ بَيْنَهُمَا مُتَحَقِّقَةٌ، فَكُلُّ مُؤْمِنٍ يَنْبَغِي أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُسْلِمٍ بِالضَّرُورَةِ يَكُونُ مُؤْمِنًا (٢).

يَقُولُ الْبَاقِلَانِيُّ: (وَيَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ إِيمَانٍ إِسْلَامٌ، وَلَيْسَ كُلُّ إِسْلَامٍ إِيمَانًا) (٣) وَهِيَ عِلَاقَةٌ يُطْلَقُ عَلَيْهَا الْمَنَاطِقَةُ عِلَاقَةُ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ (٤) وَيُقَدِّمُ الْبَاقِلَانِيُّ التَّبْرِيرَ لِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ؛ فَالْإِسْلَامُ مَعْنَاهُ الْإِنْقِيَادُ، وَالْإِيمَانُ مَعْنَاهُ التَّصَدِيقُ، فَنَحْنُ نَعْلَمُ يَقِينًا بِاسْتِحَالَةِ وَجُودِ مُصَدِّقٍ غَيْرِ مُنْقَادٍ، أَمَّا عَنْ وَجُودِ مُنْقَادٍ غَيْرِ مُصَدِّقٍ فَهَذَا جَائِزٌ وَقَوْعُهُ، وَلَا يَفُوتُ الْبَاقِلَانِيُّ أَنْ يُقَدِّمَ مَثَالًا تَوْضِيحِيًّا... (فَكُلُّ نَبِيٍّ صَالِحٍ، وَلَيْسَ

= ٤٠٤٤، وَأَحْمَدُ مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثُ ٩٧٤٩.

(١) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ ص ٢٧.

(٢) يَرَى الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَجُودَ هَذِهِ الْعِلَاقَةِ فِي حَالَةِ عَمَلِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْإِنْقِيَادِ اللَّغَوِيِّ فَقَطْ أَمَّا إِذَا فُسِّرَ الْإِيمَانُ بِالتَّصَدِيقِ وَالْإِسْلَامُ بِالْأَرْكَانِ فَلَا تَوْجُدُ هَذِهِ الْعِلَاقَةُ. رَاجِعْ رِسَالَةَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ ص ١٩.

(٣) الْإِنْصَافُ ص ٥٨.

(٤) السَّابِقُ.

كُلُّ صَالِحٍ نَبِيًّا<sup>(١)</sup>.

والأدلة التي استند إليها أصحاب هذه الوجهة قولُ الله - تبارك وتعالى - : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ووجهُ الدلالة أن الحق - تبارك وتعالى - نفي عنهم الإيمان، وأثبت أن ذلك منهم إسلام، لا إيمان؛ ليظهر الفرق بين الإسلام والإيمان.

وقول المولى عليه السلام: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمُ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. ووجهُ الدلالة في الآية الكريمة ذكر الإسلام، ثم الإيمان على أنهما شيئان متغايران، وفي حديث جبريل المتعارف عليه بين القاصي والداني، فيه تفريق بين الإيمان - ومحله القلب - وهو التصديق، والإسلام ومحله الجوارح وهو العمل بالأركان<sup>(٤)</sup>.

### □ القول الثاني:

يرى علماء كثيرون أنه لا فرق بين الإسلام والإيمان، بل ادعى ابن عبد البر الإجماع من أهل السنة على هذا القول، ولكن الذي يُعَكِّرُ على دعوى الإجماع وجود كثير من أهل العلم يرى وجودَ فَرْقٍ بينهما، ولعل الأدلة التي استند إليها هؤلاء العلماء هي الأحاديث التي لا تُفَرِّقُ بين الإسلام والإيمان.

### □ القول الثالث:

أصحاب هذا القول يَرَوْنَ أَنَّ السِّياقَ هو الفَيْصَلُ في الحكم، فَكَلِمَتَا «الإيمان والإسلام» إذا ذُكِرتْ إحداهما منفصلة عن الأخرى في السِّياقِ؛ فمعنى ذلك أن كُلًّا منهما تُؤدِّي معنى صاحِبَيْتِها، وإذا ذُكِرتَا في سِياقٍ واحدٍ، معنى ذلك وجودُ فَرْقٍ بينهما، تُؤدِّيهِ كُلُّ كَلِمَةٍ منهما حَسَبَ معناها الذي ذُكِرَ مِنْ قَبْلُ. فَهُنَّ

(١) جامع العلوم والحكم.

(٢) الحجرات ١٤.

(٣) الحجرات ١٧.

(٤) اهتم بسرد هذه الأدلة وغيرها الباقلاني الإنصاف ص ٥٨ وما بعدها.

يجزَمون بأنه: إذا أُفِرِدَ كُلٌّ من الإسلام والإيمان؛ فلا فَرْقَ بينهما حينئذٍ، وإن قُرِنَ بين الاسمين كان بينهما فَرْقٌ<sup>(١)</sup>.

فالأدلة من الآيات والأحاديث التي ذَكَرَتْ الإيمان أو الإسلام أو المؤمن أو المسلم؛ كُلٌّ واحدٍ منهما منفردًا عن الآخر؛ فهذا يعني ألاَّ يُوجَدَ فَرْقٌ بينهما، والمثال الواضح على ذلك قولُ النبي ﷺ: «لَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ»<sup>(٢)</sup>، فلا بُدَّ أن يكونَ الإيمانُ داخِلًا فيها بالإجماع وهكذا.

أمَّا الأدلة التي جَمَعَ فيها بين الاسمين في موضوع واحدٍ، فهذا يعني أنَّ الإيمانَ تصديقُ القلب وإقراره ومعرفته، والإسلامُ استسلامُ العبدِ لله وخضوعه وانقياده له<sup>(٣)</sup>.

وبذلك جَمَعَ هذا الفريقُ بين الأدلة، وقَرَّبَ وجهاتِ النظر، ولعلَّ النفسَ تميلُ إلى هذا القول؛ لأنَّه في الحقيقة لا يحتاجُ إلى تَكْلُفٍ تأويلٍ الأدلة التي لا تُفَرِّقُ بينهما، ومنَ المعلومِ أنَّ إعمالَ الأدلة جميعها أولى من إهمالها، وممَّا سَبَقَ يتضحُ لنا ما يلي:

- ١- من العلماء مَنْ يميلُ إلى التفريقِ بين معنى الإسلام ومعنى الإيمان.
- ٢- ومنهم مَنْ لا يَرى فرقًا بينهما.
- ٣- ومنهم مَنْ جَمَعَ الأدلة ورَأى الفرقَ في ذِكْرِ الكلمتين في سياقٍ واحدٍ، إذا اقترنا في السياق الواحد اختلافًا في المعنى؛ وإذا اختلفا اتَّحدَ معناهما.

### ثالثًا: معنى الشهادة ومكانتها

في الصفحات السابقة كان الحديثُ عن الإسلام، ومعناه عند أهل العلم، وظهرَ أنه لا يُتَصَوَّرُ ولا يُتَخَيَّلُ إسلامٌ بدونَ شهادتين؛ لأنَّهما بمثابة الرأسِ من الجسدِ، وهما المدخلُ الوحيدُ لهذا الدين، ولا يُعَدُّ مِنَ المسلمين مَنْ لم يأتِ بهما،

(١) الإنصاف ص ٥٨.

(٢) رواه البخاري كتاب الجهاد باب ١٨٢ حديث ٣٠٦٢ وكتاب الرقاق باب ٤٥ حديث

٦٥٢٨، ومسلم كتاب الإيمان باب ٤٧ حديث ٣١٩ و باب ٩٥ حديث ٥٥٢، ٥٥٣،

والترمذي كتاب الحج باب ٤٤ حديث ٨٨.

(٣) السابق ص ٢٧.



فالشهادتان هما أصل الدين، وبهما يصير المرء مسلماً، وهما أول ما يلزم كل أحد، يقول ابن حزم القرطبي عن كلمة التوحيد: «أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الإسلام إلا بهما»<sup>(١)</sup> مع ملاحظة مهمة يديها ابن حزم أن المكلف ينبغي عليه مع نطقه بلسانه: الشهادة المعروفة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) ألا يصاحبه شك ولا ريبة، بل لا بُدَّ كشرط أساسي أن يملأ قلبه إخلاصاً و يقيناً.

ويجزم ابن حزم بأن هذا هو منهج أهل الإسلام جميعاً من الصحابة ومن جاء بعدهم من أهل العلم والفتوى في الدين<sup>(٢)</sup> فالمكلف لا بُدَّ أن ينطق بلسانه، ويعقد على قلبه بإخلاص و يقين، وكل واحدة منهما لها أدلة شرعية، فدلّل نطق اللسان ما جاء في صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي، وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ». فالشهادة هي التي تُحرّم الدم والمال ولا يظهر ذلك ولا نعرفه إلا عن طريق النطق اللساني.

أمّا دليل عقد القلب للإخلاص؛ فهو قول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(٣)</sup>. وتوحيد الله وإخلاص الدين له في عبادته واستعانيته هو قلب الإيمان وأول الإسلام وآخِرُهُ<sup>(٤)</sup> وبه يتحقّق للعبد النعيم والطمأنينة في الدنيا والنجاة والسعادة الأبدية في الآخرة، فالله خلق الخلق جميعاً لعبادته، فهذا غاية مراده من العباد، وتُسمّى العبادة الجامعة التي يدخل فيها المعرفة والإنابة والمحبة والإخلاص؛ يقول ابن تيمية: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ لِعِبَادَتِهِ الْجَامِعَةِ لِمَعْرِفَتِهِ وَالْإِنَابَةِ إِلَيْهِ وَمَحَبَّتِهِ وَالْإِخْلَاصِ لَهُ»<sup>(٥)</sup> فإذا فعلوا ذلك نالوا رضاؤه في الدنيا وجَنَّتُهُ في الآخرة، فإذا امتلأ

(١) المحلى ج ١ ص ٢٢.

(٢) السابق.

(٣) البينة ٥.

(٤) مجموع الفتاوى ج ١ ص ٧٠.

(٥) مجموع الفتاوى ج ١ ص ٢٣.

القلبُ بمعرفة حقِّ الله - تعالى - على العبادِ من عبادته ومحبته والإخلاص له؛ فهذا لا شك من أعظم ألوان البرِّ، يقول الدهلوي: «إنَّ أعظم أنواع البرِّ أن يعتقد الإنسان بمجامع قلبه - بحيث لا يحتمل نقيض هذا الاعتقاد عنده - أنَّ العبادة حقُّ الله - تعالى - على عباده»<sup>(١)</sup>.

ويبين الدهلوي أنَّ هذا الأصل العظيم مذكور في حديث معاذ في قول الرسول ﷺ: «يا معاذ هل تدري ما حقُّ الله - تعالى - على العباد وما حقُّ العباد على الله؟ قال معاذ: الله ورسوله أعلم. قال: فإنَّ حقَّ الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحقُّ العباد على الله ألا يعذب مَنْ لا يشرك به شيئاً».

ونحن نستطيع أن نذكر بسهولة ونُشير أنَّ الاعتراف بهذا الحق خالصاً لله - تعالى - مُقتضى الشهادة التي لا يكون المرء مسلماً إلا بها، فالله وحده هو المستحق للعبادة، ومن نعم الله على العباد أنَّه فطرهم على معرفته بأنَّه الربُّ الخالق الرازق؛ وما دام هو كذلك فهو المستحق للعبادة على مُقتضى كماله في أسمائه وصفاته، وكذلك إنعامه على البرية ورؤييته لهم.

وهذا ما يُردُّه القرآن الكريم دائماً. يقول - سبحانه وتعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: معنى العبادة

المفهوم من الشهادة التي لا يكون المرء مسلماً إلا بها «أنَّ يعتقد الإنسان بمجامع قلبه - بحيث لا يحتمل نقيض هذا الاعتقاد عنده - أنَّ العبادة حقُّ الله على عباده»<sup>(٣)</sup> ومفهوم هذه العبادة التي ينبغي على كل مخلوق التوجه بها إلى ربه ولا يتحقق له

(١) حجة الله البالغة ص ٦٧.

(٢) البقرة ٢١، ٢٢.

(٣) الدهلوي : حجة الله البالغة ص ٦٧.

إِيْمَانٌ إِلَّا بِهَا. وَمَادَّتُهَا الْمَشْتَقَةُ مِنْهَا هِيَ الْفِعْلُ (عَبَدَ) وَهِيَ تَدَوَّرُ فِي أَحَدِ مَعَانِيهَا عَلَى اللَّيْنِ وَالذُّلِّ<sup>(١)</sup>، وَالْعِبَادَةُ طَاعَةٌ، وَالتَّعَبُّدُ التَّنَسُّكُ، وَعَبَدَ اللَّهَ، يَعْبُدُهُ عِبَادَةٌ وَمَعْبُدًا وَمَعْبُدَةً، تَأَلَّهُ لَهُ.

وَأَصْلُ الْعِبُودِيَّةِ الْخُضُوعُ وَالتَّذَلُّلُ<sup>(٢)</sup> وَالتَّائَمُّلُ فِيمَا سَبَقَ يَتَضَخُّ لَهُ أَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّذَلُّلُ الْأَقْصَى، الْمُتَضَمِّنُ لِلْخُضُوعِ وَالدُّلِّ، وَلَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَلَا يَتَعَدُّ مَفْهُومُ الْعِبَادَةِ فِي اصْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ كَثِيرًا عَنْ مَفْهُومِهَا اللَّغَوِيِّ، فَإِذَا كَانَتْ الْعِبُودِيَّةُ إِظْهَارَ التَّذَلُّلِ؛ فَالْعِبَادَةُ أَبْلَغُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا غَايَةُ التَّذَلُّلِ، وَلَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا مَنْ لَهُ غَايَةُ الْإِفْضَالِ، وَهُوَ الْحَقُّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -؛ وَلِذَا قَالَ - سُبْحَانَهُ -: ﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَالْعِبَادَةُ عَلَى نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ يَتَعَلَّقُ بِالِاخْتِيَارِ أَيْ: مَتْرُوكٌ لِلْعِبَادِ، وَهَذَا مَفْهُومُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ «اعْبُدُوا رَبَّكُمْ» وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ الْمُكَلَّفِ. وَنَوْعٌ ثَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّسْخِيرِ، لَا شَأْنَ لِإِرَادَةِ الْعَبْدِ فِيهِ، يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعُ الْمَخْلُوقِينَ، مُسْلِمِيهِمْ وَكَافِرِيهِمْ.

وَالْفِعْلُ الَّذِي يَصْدُرُ مِنَ الْمُكَلَّفِ يَنْبَغِي أَنْ يَتَضَمَّنَ غَايَةَ الْخُضُوعِ وَالدُّلِّ مِنَ الْعَبْدِ، وَغَايَةَ التَّعْظِيمِ لِلرَّبِّ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -<sup>(٤)</sup>، كُلُّ ذَلِكَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِلَا فَضْلِ، مَعَ التَّنْبِيهِ إِلَى حَقِّ خَالِصٍ لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَهَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ الَّذِي لَا نَجَاةَ لِلْعَبْدِ إِلَّا بِهِ. وَجَمَاعُ الْعِبَادَةِ أَنَّهَا كُلُّ فِعْلٍ يُرْضِي الْحَقَّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -<sup>(٥)</sup> أَوْ هِيَ: اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا يَحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ، وَهِيَ لَا شَكَّ تَتَضَمَّنُ - إِذَا كَانَتْ لِلَّهِ وَحْدَهُ - الْغَايَةَ الْمَحْبُوبَةَ لَهُ وَالْمَرْجُوءَةَ لَهُ، الَّتِي خَلَقَ الْخَلْقَ لَهَا، كَمَا قَالَ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾<sup>(٦)</sup>. وَالْآيَاتُ فِي هَذَا

(١) راجع معجم المقاييس في اللغة ص ٧٢٨.

(٢) القاموس المحيط مادة - عبد - ج ١ ص ٣١١.

(٣) يوسف ٤٠.

(٤) لسان العرب مادة (عبد) ج ٤ ص ٢٧٧٦.

(٥) المفردات للراغب مادة عبد ص ٤١٩.

(٦) الذاريات ٥٦.

المعنى كثيرة ومتعددة<sup>(١)</sup>.

وسعادة العبد في كمال افتقاره إلى ربه واحتياجه إليه، ولكن بشرط أن يشهد العبد هذا الافتقار والاحتياج مع اتصافه بموجبات ذلك من الذل والخضوع والخشوع<sup>(٢)</sup>.

والعقول والفطر تشهد شهادة يقين بحسن عبادة الرب - سبحانه وتعالى - وقبح عبادة من دونه، ولم لا؟ وهو الخالق الرازق المنعم المدبر المتفضل على خلقه بضروب الإنعام والإيجاد، وجعل لهم الأرض فراشا والسماء بناءً مع تكريمه بإنزال مادة أقواتهم وليباسهم وثمارهم<sup>(٣)</sup> قال - تعالى - ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ (٢١) الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ (٢٢)﴾<sup>(٤)</sup>.

فما دام هو الخالق الرازق المنعم، فالتقبح والظلم أن تجعل له ندا، وهو خالقك، قال - تعالى - ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝ (٥)﴾ فالذي فطر العباد هو المستحق للعبادة، وذلك مُرتكز في فطرة النفوس البشرية؛ ولذا يحتج القرآن على البشر بهذه الفطرة، ويدعوهم إلى الرجوع إليها، والابتعاد عن العادات الموروثة التي تبعد الإنسان عن الفطرة السوية الداعية إلى توحيد الله وعجل عبادته وعبادته وحده.

ومن المعلوم أن لكل إنسان إرادة متحركة تطلب شيئاً تطمئن إليه وتركن؛ وهذا من الضرورات النفسية الإنسانية التي لا ينفك عنها مخلوق؛ ولهذا لا تجد أي بشر إلا وله إله يعبده يخضع له وينقاد ويستعين به ولذلك فالنفس البشرية لا ترتاح ولا

(١) راجع التعريفات للجرجاني ص ١١٩.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية بتصرف ج ١ ص ٥٠.

(٣) مفتاح دار السعادة بتصرف ص ٣٢٥.

(٤) البقرة ٢١، ٢٢.

(٥) يس ٢٢.



تطمئن ولا يقرؤها قَرَارًا إِلَّا إِذَا عَبَدَتْ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فوجوب اختصاص الخالق بالعبادة والتوكل عليه إلى جانب أنها ضرورة شرعية فهي نفسية وإنسانية كذلك<sup>(١)</sup>.

وهناك أربع مراتب للتوحيد: اثنتان منها عليهما أغلبية البشر، لا يُماري فيها إلا القليل النادر ممن فسدت فطرتهم وتكبت عن طريق الحق عقولهم، وهما: الأولى: حصر وجوب الوجود فيه - تعالى - والثانية: أنه - سبحانه وتعالى - خالق السماوات والأرض وجميع المخلوقات؛ ولأن هاتين المرتبتين مركبتان على الفطرة البشرية لم تبحث فيها الكتب الإلهية إلا على سبيل أنهما من المسلمات التي لا ينبغي أن يماري فيها أحد من الخلق.

أما المرتبة الثالثة: فهي حصر تدبير السماوات والأرض وما بينهما فيه - تعالى - فيبيده - سبحانه - مقاليد كل شيء.

والمرتبة الرابعة: أنه - تعالى - لا يستحق العبادة سواه، ولا يخفي عليك تشابك المرتبة الثالثة والرابعة؛ لوجود التلازم الطبيعي بينهما<sup>(٢)</sup>، والكتب السماوية والرسل الكرام جاءوا ليقرّر البشر جميعًا بهذه المرتبة الأخيرة المتضمنة للمراتب الثلاث قبلها. وقد سبق بيان هذا الأصل، وقد أطلق بعض محققي العلماء على المرتبتين الأوليين: توحيد الربوبية، وعلى الأخيرتين: توحيد الإلهية<sup>(٣)</sup>، ولهم على ذلك أدلة متعددة من القرآن الكريم.

وللتوحيد حقيقة في القلب وهي اعتراف العبد بأن الله هو المستحق للعبادة وحده لا شريك له، فهناك من العبد التذلل الأقصى المتضمن للتذلل والخضوع القلبي ويظهر ذلك في صور من القيام والسجود، وغير ذلك من مظاهر العبادة التي جعلها الشرع علامة على ما في القلب من التذلل الأقصى<sup>(٤)</sup> ولذا تجدد الشرع

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١ ص ٣٥، ٣٧.

(٢) حجة الله البالغة بتصرف واختصار.

(٣) راجع على سبيل المثال مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١.

(٤) راجع هذه الفكرة حجة الله البالغة ص ٦٠.

الشریف قد جعلَ أشياءَ محسوسةً هي مظانُّ الإشراكِ كفرًا، كالسجودِ لغيرِ اللَّهِ  
«لأنَّ مبنى التشريعِ إقامةُ المظانِّ مقامَ الأصلِ»<sup>(١)</sup> كما يُصرِّحُ الدهلوي.



(١) راجع هذه الفكرة حجة الله البالغة ص ٦١.

## الفصل الثاني

### حقيقة الكفر ونظائره

#### أولاً: معنى الكفر

#### في اللغة:

في البحث اللغوي عن معنى الكُفْرِ المناقِضِ للإيمان<sup>(١)</sup>؛ نجد أنه يدور حول مادة (كفر): الكافُ والفاءُ والراءُ، وهي «تدلُّ على معنى واحد، هو السَّتْرُ والتَّغْطِيَةُ»<sup>(٢)</sup> يقالُ للشيء: كَفَرَهُ؛ بمعنى سَتَرَهُ وَغَطَّاهُ<sup>(٣)</sup>.

ولذا يُطْلَقُ على الليل وعلى المتاع عندما يُسْتَرُ في الوعاء، وعلى الرجل الذي يَلْبِسُ الدروع، وكذلك الأسلحة: كَفَرَ نفسه بالسلاح، وَتَكَفَّرَ به، وكذلك الزارع<sup>(٤)</sup> لأنه يُغْطِي البذر بالتراب<sup>(٥)</sup>.

وقد نَبَّهَ الراغبُ على أنه ليس اسماً له؛ ناقلاً ذلك عن بعض أهل اللغة<sup>(٦)</sup>. وأيضاً الكُفْرُ ضِدُّ الإيمان، وَكُفِرَ النُّعْمَةُ أي: جَعَلَهَا وَسْتَرَهَا<sup>(٧)</sup> «وإنما سُمِّيَ الكافرُ كافرًا، لأنَّ الكفرَ غَطَّى قلبه»<sup>(٨)</sup>.

(١) نقض جذرها اللغوي النون والقاف والضاد أصل صحيح يدل على نكث شيء (معجم مقاييس اللغة ص ١٠٤٥) وكذا الإفساد والهدم والمخالفة والخروج (لسان العرب مادة نقض ح ٧ ص ٤٥٢٥) نواقض الإيمان مفسداته من الوقوع في الكفر أو الشرك التي تجعل صاحبه من أصحاب الجحيم (التبيان شرح نواقض الإسلام للشيخ محمد بن عبد الوهاب تأليف سليمان بن ناصر عبد الله العلوان ص ٥).

(٢) معجم المقاييس اللغة مادة (كفر) ص ٩٣١.

(٣) القاموس المحيط مادة (كفر) ج ٢ ص ١٢٨.

(٤) أساس البلاغة مادة (كفر) ص ٨٢٧.

(٥) مختار الصحاح مادة (كفر) ص ٥٧٣.

(٦) مفردات الراغب مادة (كفر) ص ٦٥٣.

(٧) القاموس المحيط وكذا لسان العرب.

(٨) لسان العرب مادة (كفر) ج ٦ ص ٣٨٩٦.

## في الاصطلاح:

أما مصطلح الكفر عند العلماء؛ فمعناه عدم الإيمان من المطالب به<sup>(١)</sup>، وهو درجات متعددة، لعل أعظمها جحود الوجدانية أو الشريعة أو النبوة<sup>(٢)</sup>.

والمعروف أن كل فعل محمود في الشريعة هو من الإيمان، كذلك كل فعل مذموم في الشريعة من الكفر<sup>(٣)</sup> أي: طريق موصول إليه، فاسم الكفر منقول من اللغة إلى معناه في الشريعة، أكبر من مجرد التغطية لأي شيء، «فاسم الكفر في الشريعة جحد الربوبية، وجحد النبوة - أي نبي من الأنبياء - صحت نبوته في القرآن أو جحد شيء مما أتى به رسول الله ﷺ مما صح عند جاحده بنقل الكافة أو عمل شيئاً قام البرهان بأن العمل به كفر»<sup>(٤)</sup>.

فالتعريف السابق يتضمن أن المرء لا يوصف بالكفر إلا إذا اتصف بإحدى الصفات التالية:

- ١- التكذيب والإنكار للحق - تبارك وتعالى ..
  - ٢- تكذيب أي نبي من الأنبياء الذين وصل خبرهم إلينا بالنقل والتواتر من القرآن الكريم.
  - ٣- الإنكار لشيء علم من الدين بالضرورة عن النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>.
  - ٤- الوقوع تحت أي فعل وصفه الشرع على سبيل اليقين بأنه كفر.
- ولا ينبغي أن يوصف أحد بوصف الكفر إلا بعد بلوغه حجة الشرع، فيعاند. ومن الواجب التنبيه إلى أن لفظ الكفر قد يرد في القرآن والسنة النبوية بمعنى آخر غير الكفر المخرج عن الملة. ومن هنا فالعلماء يُقسّمون الكفر إلى نوعين: كفر أكبر، وكفر أصغر.

(١) كليات أبي البقاء ص ٧١٣ بتصرف.

(٢) مفردات الراغب مادة (كفر) ص ٦٥٣.

(٣) انظر مفردات الراغب.

(٤) الفصل ج ١١ ص ١١٨ بتصرف يسير.

(٥) راجع شرح الجوهرة للبيجوري ص ١١٢ وإيضاح الحق للمرئضي اليماني ص ٣٣٧ والمحصل للرازي ص ٢٤.



فالأول مُوجِبٌ للخلود في النار. والثاني مُوجِبٌ للوعيد دون الخلود. فكلُّ ما ورد في الكتاب والسنة مِنْ وَصْفٍ أَيْ شَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي بأنه كُفْرٌ فهو منصرفٌ إلى النوع الثاني دون الأول. <sup>(١)</sup> فالكفرُ المخرِجُ من الملة - الذي يترتب عليه ألا يُعَدَّ المرءُ من المسلمين، ويستحقُّ صاحبه الخلود في نار جهنم -؛ له أنواعٌ متعددة <sup>(٢)</sup>:

١- كفرُ التكذيب وهو أن يعتقد المرءُ كَذِبَ الرُّسُلِ فيما جاءت به مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِمَّا عَنْ اعتقادٍ قلبيٍّ أو تكذيبٍ باللسانٍ فقط مع وجودِ بعض الاعتقادِ القلبي؛ قال - تعالى -: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ <sup>(٣)</sup> (النمل: ١٤) وقد نبّه ابنُ القيم أن هذا قليلٌ في البشرِ وأوضح أن سببَ ذلك وهو التأييدُ الإلهي للرُّسُلِ بالبراهين <sup>(٤)</sup> وإيداع ذلك في فطرة كل واحدٍ من البشر، والجحودُ نوعان مُطلقٌ ومُقَيَّدٌ: الأولُ أن يجحدَ الدينَ كُلَّهُ. والثاني أن يجحدَ ما عُليمٌ من الدين بالضرورة كفرائضِ الصلوات الخمس مثلاً <sup>(٥)</sup>.

٢- كفرُ الإباء والاستكبار؛ ومثاله كُفْرُ إبليس وفرعون قال - تعالى - حاكياً مُحجَّتَهُمْ: ﴿فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عِيدُونَ﴾ <sup>(٦)</sup> (٤٧).

٣- كفرُ الإعراض: يُعْرِضُ عن تصديقِ وتكذيبِ الرسولِ بلا اتِّباعٍ ولا موالاةٍ ولا معاداةٍ، فهو لم يدخل في الإسلام ولا يُفَكِّرُ في الدخول فيه لانشغاله بشهوات الدنيا.

٤- كفرُ الشك: ملازمٌ للشك، مُعْرِضٌ عن النظر، يعتريه شكٌّ دائمٌ يمنعه من اتباع الحق، وهذا يشبهُ حالَ مَنْ يدرسُ الإسلامَ من غيرِ المسلمين وأحاطت به الشبهاتُ التي تمنعه من الدخول في الإسلام.

(١) راجع أمثلة ذلك مدارج السالكين ج ١ ص ٣٦٤ وشرح الطحاوية ص ٩ تحقيق كلمة الإخلاص ص ٧.

(٢) هذه الأنواع مستفادة من تقسيم ابن القيم في مدارج السالكين ج ١ ص ٣٦٦.

(٣) النمل ١٤.

(٤) راجع إثبات الحق للمرتضي اليماني.

(٥) مدارج السالكين ج ١ ص ٣٦٧.

(٦) المؤمنون ٤٧.

٥- كفر النفاق: يُظهر الإيمان بلسانه وينطوي قلبه على التكذيب.  
كل هذه الأنواع صاحبها ليس معدوداً من المسلمين، وهو في الآخرة من أصحاب الجحيم إلا أن صاحب هذا النوع الأخير يُحكم له بالإسلام في أحكام الدنيا ما لم يُظهر كفرًا بواحا عندنا من الله فيه برهان؛ فيلحق بأصحاب الأنواع الأخرى.

ومما ينبغي التفطن له في هذا المقام أن التكفير حكم شرعي؛ لا دخل للعقل في الحكم بتكفير مسلم على الإطلاق أو على حدّ تعبير الغزالي: لا مجال لدليل العقل فيها البتة<sup>(١)</sup> أي في مسألة التكفير. وهذه المسألة أجمع عليها أكثر علماء الإسلام، يقول ابن الوزير اليماني: «قد انعقد إجماعهم على أن مخالفة العقل إذا تجرّد عن السمع ليست بكفر ولا فسق، وإن كان فيه مخالفة ضرورة العقل»<sup>(٢)</sup>؛ ويضرب لذلك مثالا من الواقع فيمن يعتقد في نبات الحنظل أنه ذو طعم حلوي، هذا الرجل مخالف لضرورة العقل، ومع ذلك لا يحكم عليه بالكفر على مقتضى الإجماع، «ولكن العلماء انعقد إجماعهم على أن مخالفة السمع الضروري أي ما علّم من الدين بالضرورة كفر وخروج عن الإسلام»<sup>(٣)</sup>.

فالنتيجة الحتمية - كما يقول القاضي عياض «التكفير لا مجال للعقل فيه وكشف اللبس فيه موردّه الشرع»<sup>(٤)</sup> وينفي ابن تيمية أن من خالف صرائح<sup>(٥)</sup> العقول يكون كافراً، يقول: «والكفر هو من الأحكام الشرعية وليس كل من خالف شيئاً علّم بنظر العقل يكون كافراً ولو قدّر أنه جحد بعض صرائح العقول لم يُحكم بكفره حتى يكون قوله كافراً في الشريعة»<sup>(٦)</sup>.

وليس المطلوب إلغاء العقل كلية في قضية التكفير وإلا تعذر تطبيق الحكم

(١) فصل التفرقة ص ٢١٣.

(٢) إيثار الحق ص ١٢١.

(٣) السابق ص ١٢١.

(٤) الشفا لقاضي عياض ج ٢ ص ٢٣٦. دار الفكر بيروت ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.

(٥) جمع صريح وهو الخالص مما يشوبه والواضح انظر المعجم الوسيط ص ٥٣١.

(٦) مجموع الرسائل والمسائل ١ ص ٤٩٣.

الشرعيّ نفسه، ولكن له حدودٌ، فبالعقل يمكنُ التفريقُ بين الاعتقادِ الناجم عن الكذبِ أو الجهلِ؛ أمّا معرفة كونِ هذا كفرًا أم لا؛ فلا يكونُ إلا بالشرع، يقولُ الغزالي: «يجوزُ أن يُعرفَ بأدلة العقلِ كونُ القولِ كذبًا وكونُ الاعتقادِ جهلاً، ولكن كونُ هذا الكذبِ والجهلِ موجبًا للتكفير أمرٌ آخر»<sup>(١)</sup>

ولهذا يتبينُ لنا أن المتكلمين الذين جعلوا صدقَ الرسولِ مبنياً على مسائل عقلية وأن من لم يعرفها لا يعلمُ صدقَ الرسولِ ﷺ فتكونُ النتيجة الحكمُ بكفره؛ لأنه لم يعلم هذه الدلائل العقلية. ويظهرُ لنا بجانبُ هذا القولِ للصوابِ لأمرين:  
الأول: أن صدقَ الرسولِ ﷺ ليس مبنياً على مسائل معينة من مسائل النزاع الكلامية.

والثاني: يترتبُ على هذا القولِ فسادٌ ظاهرٌ وهو الحكمُ على أكثرية المسلمين بالكفر لأنه من المعلومِ القطعُ بأنهم لا يعرفون هذه الدلائل. ويتساءلُ ابنُ حزم «هل تركَ رسولُ الله ﷺ شيئاً من الإسلامِ مما يكفرُ مُعتقِدُ خلافه إلا وقد بيّنه للناسِ ودعا الأمة إليه»<sup>(٢)</sup> والجوابُ معروفٌ أن الأمور التي يخرجُ بها المرءُ المسلمُ من الإسلامِ يجبُ أن يكونَ الرسولُ ﷺ قد بيّنها البيانُ الشافي، وبالتالي لا يقبلُ أحدٌ أية دعوى بخروجه من الإسلام؛ لأنه لم يعلمُ أشياء لم يبينَ الرسولُ - صلى الله عليه وسلم - أن جاهلها كافرٌ.

فالحكمُ بإسلامِ عوامِ المسلمين معروفٌ بدليلٍ قاطع، وتكفيرهم جحدٌ وإنكارٌ لهذا القاطع، وقد دلَّ القرآنُ على صحّةِ إسلامهم حيث قال - تعالى -: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمْنَا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>  
فتكفيرُ أكثرِ المسلمين لعدم معرفتهم دلائل المتكلمين بجوارِ أنه غلوٌ مخالفٌ

(١) الاقتصاد في الاعتقاد.

(٢) ابن حزم الأصول والفروع ص ٢٩٤.

(٣) الحجرات ١٤.

لأدلة الشرع<sup>(١)</sup> وهذا الأمرُ جاء نتيجةً لقولِ جمع من المتكلمين وطائفة من الفقهاء وأنه لا يجوزُ للعاميِّ التقليدُ في مسائلِ الأصولِ، ومنها أوجبوا المعرفةَ بدلائلِ المتكلمين بِحُجَّةٍ أَنَّ العقلَ أمرٌ مشتركٌ بين الناسِ، ولكنَّ أكثرَ الفقهاءِ على خلافِ ذلك، وقالوا إِنَّ إيجابَ معرفةِ الأصولِ على ما يقولُ المتكلمون بعيدٌ جدًا عن الصوابِ لسببٍ واحدٍ، وهو أَنَّ الدلائلَ لو غُرِضَتْ على العوامِّ لم يفهموها أصلاً فضلاً من أن يصيروا أصحابَ دلائلٍ ويقفوا على العقائدِ بالطُّرُقِ البرهانية<sup>(٢)</sup>؛ بل ومن شروطِ التكليفِ فهمُ الخطاب<sup>(٣)</sup> وهو هنا غيرُ مفهومٍ فيسقطُ التكليفُ به فضلاً أن يكونَ واجباً أو يترتبَ عليه تكفيرٌ.

ويصفُ الغزاليُّ أولئك الذين كفُّروا العوامَّ لعدم معرفتهم أدلَّةَ المتكلمين بأنهم ضَيَّقُوا رحمةَ اللَّهِ الواسعةَ على عباده وجعلوا الجنةَ وَقْفًا على شِرْذِمَةٍ قليلةٍ من المتكلمين مَن يعرفُ هذه الأدلةَ وهذا ينافي ما تواترَ من السُّنَّةِ في الحكمِ على أجلافِ العربِ بالإيمانِ من غيرِ المطالبةِ بالأدلةِ.<sup>(٤)</sup>

### ثانياً: معنى الشرك

#### في اللغة:

ترجعُ المادةُ المشتقةُ منها الكلمةُ إلى (الشينِ والراءِ والكافِ) وهي تدلُّ على مخالطةٍ ومقارنةٍ وخلافٍ انفرادٍ، فالشَّرِكَةُ وهي كَوْنُ الشَّيْءِ بين اثنين، لا ينفردُ به أحدهما، ويقالُ: شاركتُ فلاناً في الشَّيْءِ؛ إذا صرتُ شريكه، وأشركتُ فلاناً؛ إذا جعلته شريكاً لك<sup>(٥)</sup>.

وأنتَ إذا تأملتَ ما سبقَ يتبيَّنُ لك أن مرجعَ المادةِ هي الخلطُ والضمُّ؛ لأنَّ

(١) راجع المرتضي اليماني إشار الحق ص ٣٩٢.

(٢) راجع قواطع الأدلة لابن السمعاني المجلد الثاني ص ٢٤٧، ٢٤٨ بتصرف واختصار.

(٣) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١١ وراجع قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ج ١ ص ٢٠١.

(٤) فيصل التفرقة ص ١٥٠، ١٥١.

(٥) معجم المقاييس في اللغة لابن فارس مادة (شرك) ص ٥٧.



الشريك يخالطُ شريكه سواءً في الأمور المادية أو المعنوية بصرفِ النظر عن حِصَّة كل واحدٍ منهما.

### في الاصطلاح:

أمّا عن معنى الشرك في اصطلاح العلماء؛ فهو أنواعٌ متعددة لكل نوع تعريفه: فالأول: يُسمّى شرك الاستقلال، وهو إثباتُ إلهين مُستقلين، كشرك المجوس وهي من خصوصياتهم، كما قال أحدُ مؤرخي الأديان<sup>(١)</sup> وقد أثبتوا أضلين مُدبّرين قديمين يقتسمان الخيرَ والشرَّ والنفعَ والضرَّ والصلاخَ والفسادَ ويسمّون أحدهما النورَ، والثاني الظلمة، والبعض يقول: إنّ النورَ قديمٌ، والظلمة مُحدثة<sup>(٢)</sup>. ومع أنّ هذه الأقوال مع سخافتها منافيةٌ للفطر السليمة والعقول الراجحة إلا أنّ علماءنا توجّهوا إلى شُبُهات أصحاب هذه الأقوال بالإبطال من وجوه متعددة، فهاك مثالٌ منها؛ يقول الباقلاني: «ويقال لهم: إذا جازَ قَدَمُ النورِ الذي هو الباري فما أنكرتم من قَدَمِ الشيطان الذي هو ظلام؟ فإذا تعاطوا إقامة الدليل على حَدَثِ الظلام بشيءٍ أَرَيْنَاهُمْ بِهِ وبما هو أقوى منه حَدَثُ النورِ، وبَيَّنَّا بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ - تعالى - ليس بنور ولا ظلام أي: أَنَّ اللَّهَ - تعالى - هو المَحْدَثُ للنورِ والظلام، وتبطلُ دعوى قَدَمِ النورِ والظلام»<sup>(٣)</sup>.

والقرآن الكريم يُبطلُ أيَّ احتمالٍ لوجودِ آلهة في السماوات والأرض غيرِ الله - سبحانه وتعالى - فقال: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> أي: في السماوات والأرض (لَفَسَدَتَا) وهذا الفسادُ مُبَيَّنٌ في قوله - تعالى -: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾<sup>(٥)</sup> أي لو كان معه آلهة كما تقولون لذهب كل منهم

(١) القاموس المحيط ج ٣ ص ٣٠٨.

(٢) راجع هذه الأنواع الكليات لأبي البقاء ص ٥٣٣.

(٣) الباقلاني التمهيد في الرد على الملحدة ص ٧٧ بتصرف.

(٤) الأنبياء ٢٢.

(٥) المؤمنون ٩١.

بما خَلَقَهُ واستَبَدَّ به وامتازَ مُلْكُهُ عن مُلْكِ الْآخَرِينَ وظهرَ بينهم التَّحَارُبُ والتَّغَالُبُ كما هو حالُ ملوكِ الدُّنْيَا فلم يكنْ بيده ملكوتٌ كُلُّ شَيْءٍ، وأنت تعلمُ أَنَّ هذا الأمرَ اللازمَ باطلٌ بالإجماعِ والاستقراءِ وقيامِ البرهانِ على استنادِ جميعِ الكائناتِ إلى خالقٍ واحدٍ واجبِ الوجودِ لذاته - سبحانه وتعالى - (١)

فالقولُ بوجودِ إلهين يُفْضِي إلى المُحَالِ؛ ولذا يجبُ علينا أنْ نجزمَ بأنَّ وجودَ إلهين محالٌ لأنه مؤدٌّ إلى المُحَالِ. (٢)

أما النوعُ الثاني: من الشُّرِكِ يُسَمَّى شُرَكَ التَّبَعِيضِ، وهو تركيبُ الإله من آلهة؛ كَشُرِكِ النَّصَارَى، فالنصرانية في الأصلِ ديانةٌ سماويةٌ أنزلتْ على عيسى عليه السلام مُكَمَّلَةً لرسالةِ موسى عليه السلام ولكن سرعانَ ما تبدَّلَ هذا الأصلُ السماويُّ إلى امتزاجٍ بمعتقداتٍ وفلسفاتٍ وثنية، فدخلَ في معتقداتِ النصرانية التثليثُ (الأب والابن والروح القدس) لأنهم كتابيون يعتقدون بوجودِ إلهٍ عظيمٍ خالقٍ ولكنهم يُشْرِكُونَ معه الابنَ (عيسى) والروحَ القدس، وبين كُنَائِسِهِمْ وفِرَقِهِمْ تفاوتٌ في تفسيرِ هذه الأَقَانِيمِ الثلاثة، ورَبَطَ بعضها مع بعض، ويُفَسِّرُونَهُ بأنه وحدانيةٌ في تثليثٍ، وتثليثٌ في وحدانيةٍ، فأكثرُهم يقولون: إِنَّ اللَّهَ - سبحانه وتعالى - جوهرٌ واحدٌ، وثلاثةُ أَقَانِيمِ: أقنومُ الأب، وأقنومُ الابن، وأقنومُ الروح القدس. والذاتُ الإلهيةُ واحدةٌ في الجوهرِ، مختلفةٌ في الأَقَانِيمِ (٣).

وهذا الخلطُ والتناقضُ شَجَّعَ علماءَ المسلمين إلى الردِّ القويِّ المُشْبِعِ (٤) والقرآنُ صرَّحَ بإدانتِهِمْ، وأعلنَ كفرَهُمْ وخروجَهُمْ عن عقيدةِ التوحيدِ فيقول: ﴿لَقَدْ

(١) تفسير البيضاوي بتصرف يسير ج ٢ ص ١١١.

(٢) مفاتيح الغيب ج ١١ ص ٩٥ راجع هذه المحالات في السابق نفس الصفحة وما بعدها.

(٣) النصيحة الإيمانية في فضيحة الملة النصرانية لنصر الدين بن يحيى بن سعيد.

(٤) راجع الباقلاني في تمهيد ص ٧٨ وما بعدها الفصل ج ٢ ص ٢٨ وما بعدها القاضي عبد الجبار

تثبيت دلائل النبوة ج ١ ص ٩١ وما بعدها تحقيق عبد الكريم عثمان ج ١ دار العرب بيروت الجواب

الصحيح لابن تيمية ج ١ ص ٩١ وما بعدها الرد الجميل ص ٢٥ وما بعدها الملل والنحل ج ٢

ص ٥١ بهامش الفصل بل وكثير من علماء النصرانية ردوا على هذا الخلط راجع أسطورة تجسد

الإله في السيد المسيح لمجموعة من علماء النصرانية تعريب د نبيل صبحي دار القلم.

كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ <sup>(١)</sup> وَأَيْضًا: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

فأولئك الذين زعموا لله الولد خرجوا من العدل والتنزيه الواجب للحق - تبارك وتعالى -، تكاد نواميس الكون تختل من هذه الدعوة الباطلة، يقول - سبحانه وتعالى -: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ <sup>(٦)</sup> ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ <sup>(٧)</sup>.

النوع الثالث: من أنواع الشرك، هو شرك التقريب، وهو عبادة غير الله ليقرب إلى الله زلفى <sup>(٨)</sup> وهذا هو شرك عرب الجاهلية، وإن كان منهم من يفعل ذلك لمجرد تقليد الآباء، ويُسمّيه البعض شرك التقليد، ولكنه داخل في الشرك باعتبار أن النتيجة واحدة.

ولاشك أن أصل الإسلام ألا نعبد إلا الله وحده، وألا نجعل له ندا من خلقه نتوجه إليه بالعبادة؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - هو المستحق للعبادة لذاته؛ لأنه المألوه المعبود الذي تأله القلوب وترغب إليه، وتفزع إليه عند الشدائد، وما سواه فهو مفتقر مقهور بالعبودية، لا يصلح أن يكون إلها <sup>(٩)</sup> ومن يخالف هذه الحقيقة ظالم كما هو موصوف في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ <sup>(١٠)</sup>.

والشرك يعدّ أكبر الذنوب، والله <sup>(١١)</sup> لا يغفر لمن تلوث بهذه الخطيئة ومات عليها، أمّا أنه من أكبر الذنوب؛ فذلك لما ورد في الصحيحين: «أن الرسول ﷺ سئل: أي الذنوب أعظم؟ قال: أن تجعل لله ندا وهو خلقك» <sup>(١٢)</sup>.

(١) المائدة ٧١.

(٢) المائدة ١٧.

(٣) مريم ٨٨ - ٩٢.

(٤) الكليات ص ٥٣٣.

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية ج ١ ص ٨٨.

(٦) لقمان ١٣.

(٧) رواه البخاري كتاب التفسير البقرة باب ٢٢، ومسلم كتاب الإيمان باب ٣٧ حديث ٢٦٧، وأبو =

أَمَّا أَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ فَقَوْلُهُ - سبحانه وتعالى - ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (٤٨) ﴿١﴾.

وهذه الأنواع السابقة من الشرك كلها كفرٌ بإجماع المسلمين وهذا هو السرُّ في أنَّ لفظي المشرك والكافر استعملهما القرآن الكريم والرسول ﷺ كمُصْطَلَحَيْنِ شرعيين، يفيدان معنى واحدًا (٢) وذلك باعتبار الحكم فيها مُتَّحِدٌ كما أخبرنا ربُّنا - تبارك وتعالى - في سورة البينة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ (٣) الفجَّار من كفره أهل الكتاب والمشركين المخالفين للكتاب المنزلة وأنبياء الله المرسله أنهم يوم القيامة «فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا» أي ما كَثُرَ لا يُحَوَّلُونَ عنها ولا يزولون (٤).

أَمَّا مَنْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فَعَلَى أَسَاسٍ أَنَّ بَيْنَهُمَا عُمُومًا وَخُصُوصًا، فكلُّ شركٍ بالله كفرٌ، وليس كلُّ كفرٍ شركًا؛ مثال ذلك أَنَّ مَنْ جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ سُمِّيَ مُشْرِكًا بِالْإِجْمَاعِ؛ وَمَنْ جَحَدَ نُبُوَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَقَطْ يُسَمَّى كَافِرًا وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ مُشْرِكًا (٥) وَلَكِنْ هَذَا التَّفْرِيقُ لَا ضَرُورَةَ لَهُ مَا دَامَ الْحُكْمُ فِي النِّهَايَةِ وَاحِدًا وَخَاصَّةً أَنَّهُمَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ سَوَاءً.



= داود كتاب الطلاق باب ٥٠ حديث ٢٣١٠، الترمذی کتاب تفسیر القرآن باب ٢٦ حديث ٣٤٨٢.

(١) النساء ٤٨.

(٢) الفصل لابن حزم القرطبي ح ٣ ص ١٢٤ وقارن دعاة لا قضاة لحسن الهضيبي ص ٧١.

(٣) البينة ٦.

(٤) تفسير ابن كثير ج ٨ ص ٤٤٧.

(٥) راجع هذا المثال التفريق فتح الباري ج ١ ص ١٠٦.



### الفصل الثالث

#### التكليف وعوارضه وما يرتبط به

##### أولاً: التكليف وعوارضه

التكليف لغة: مأخوذ من الأصل (الكاف واللام والفاء) يدل على إبلاغ بالشيء وتعلق به<sup>(١)</sup>، والكلف: السواد في الوجه، وبالكسر: الرجل العاشق، وبالضم: شيء يعلو الوجه، والتكليف: الأمر بما يشق عليك، وتكلفه: تجشّمه<sup>(٢)</sup>. وفي اصطلاح العلماء: الزام الكلفة على المخاطب<sup>(٣)</sup> أو إلزام ما فيه كلفة<sup>(٤)</sup> أو طلب ما فيه كلفة. وهذه التعريفات تكاد تكون متطابقة إلا أن الأخير، وهو للباقلاني، يُدخل فيه المندوب، لكونه طلباً<sup>(٥)</sup>.

وعرفه القاضي عبد الجبار بأنه: إعلام الغير أن له أن يفعل أو لا يفعل؛ نفعا أو دفع ضرر مع مشقة تلحقه في ذلك على حد لا يبلغ الحال به حد الإلجاء<sup>(٦)</sup>. ولهذا التكليف ثمرة مُحَقَّقة؛ لأن الحق - تبارك وتعالى - يُعَرِّضُنَا بهذا التكليف إلى درجة لا تُنال إلا به<sup>(٧)</sup>.

وتعريف التكليف بهذا الشكل يجعل من عبادة الله - تعالى - تكليفاً ومشقة على خلاف مقصود القلب ولذته، وإن سألت عن السبب؛ قالوا لك: إنه لمجرد الامتحان أو لأجل العوض، كما هو واضح من كلام القاضي عبد الجبار. والمتأمل في آي القرآن الكريم يجد أن الأمر أوسع من ذلك بكثير، فالإيمان بالله

(١) معجم المقاييس في اللغة لابن فارس ص ٩٠٨.

(٢) القاموس المحيط ج ٣ مجلد ثاني مادة (كلف) ص ١٩٢.

(٣) التعريفات للجرجاني ص ٩٠.

(٤) الكليات لأبي البقاء ٢٩٩.

(٥) السابق.

(٦) المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار ص ١١.

(٧) السابق.

- تعالى - وعبادته ومحبته وإخلاص العمل له وإفراجه بالتوكل عليه، غذاء الإنسان وقوته وصلاحه وقوامه، وهو كذلك قُرَّةُ الْعْيُونِ وسرور القلب ونعيم الأرواح ولذات النفوس وبها كمال النعيم في الدنيا بعبادته؛ وفي الآخرة برؤيته وسماع كلامه وقربه ورضوانه، وهذا أعظم من اللذة بالمطعم والمشروب والملبوس والمنكوح<sup>(١)</sup>.

«والشخص المخاطب هو المكلف، ولا بُدَّ لكي يصحَّ تكليفه أن يفهم ما كُلف به»<sup>(٢)</sup> فلا بُدَّ من التوقف عن تكفير المكلف المعين الواقع في اعتقاد أو فعل أو قول يستوجب كفره؛ هل استطاع فهم الخطاب والتكليف أو لا؛ «لأن القرآن الكريم والسنة تدلُّ على أن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد إبلاغ الرسالة، فمن لم تبلغه جملة لم يعذبه رأسًا، ومن بلغته جملة دون بعض التفصيل، لم يعذبه إلا على إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية»<sup>(٣)</sup>.

وهنا أمران ينبغي التفطن إليهما: الأول بلوغ الحجة، والثاني فهمها، وهما من شروط تكفير المعين، ودليل ذلك قول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(٥)</sup> فأساس التكليف هو العقل والفهم، فلا تكليف إلا بعقل فاهم مذكرك<sup>(٦)</sup>.

فتقرر بهذا عدم تكليف المجنون والصبي قبل البلوغ، وذلك لانعدام شرط التكليف في كل منهما، ويلحق بهما النائم في حال نومه، والمغمى عليه في حال إغمائه، والسكران في حال سُكْرِهِ، والساهي في حال سهوه، ودليل ذلك قول النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَالصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَالْمَجْنُونِ

(١) طريق الهجرتين ص ٥٨، ٥٩ في مواضع متعددة بتصرف واختصار.

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١١.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٢ ص ٤٩٣ ج ١٧ وكذلك الجواب الصحيح ٣١٠/١.

(٤) النساء ١٦٥.

(٥) الإسراء ١٥.

(٦) أصول الفقه للشيخ أبي زهرة ص ٢٥٩.

حَتَّى يُفِيْقَ»<sup>(١)</sup>.

فالأهلية عبارة عن صلاحية المكلف لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه والمكلف الذي يصلح لأن تكون له حقوق وعليه واجبات أو الذي يصلح لصُدور الفعل به على وجه يُعْتَدُّ به شرعاً، وهو ما يُسمَّى في اصطلاح الأصوليين من الأحناف: أهلية الوجوب وأهلية الأداء، تَعْرِضُ له عَوَارِضُ تَطْرَأُ عليه، تمنع أهلية الأداء، فتؤثر عليها بالإزالة أو النقصان، وهذه تُسمَّى عوارض الأهلية<sup>(٢)</sup> وهما قسمان:

أولهما: عوارض سماوية أي: ليست بعمل من أعمال الإنسان، وهي الجنون والعتة والنسيان والنوم والإغماء.

والقسم الثاني: عوارض بفعل الإنسان أو يَكْسِبُهَا الإنسان، وهي نوعان: نوع من المكلف، وهي السفة والجهل والشكر والخطأ. والنوع الثاني من غير المكلف، وهي الإكراه.

والذي يُهْمُّنا الكلام فيه هو الجهل كعارض من عوارض الأهلية حتى يصلح عُذْرًا لِلْمُكَلَّفِ في عدم الحكم عليه بالكفر، وقد صدر منه قول أو فعل يستوجب كفره، وهل يجب التوقف في الحكم على الشخص المكلف المعين حتى يتحقق الحاكم عليه بأنه قد وَصَلَهُ الحكم الشرعي أو لا، هذا هو موضوع الدراسة في الصفحات التالية، وهذا العارض بالذات قد حَدَثَ فيه لبس كبير، واختلاف غير يسير، ومن ثم سنحاول دراسته بشكل تفصيلي، مع ذكر اتجاهات العلماء فيه على اختلاف مذاهبهم ودروب بحثهم وفيه تتضح الرحمة الإلهية بالبشر، فالقوانين والنظم الحديثة تفرض علم جميع الناس بالتشريعات ولا تغذّرهم بالجهل اكتفاء

(١) رواه أبو داود ج ٤ ص ٢٤٣ والنسائي ج ٢ ص ١٠٠ وابن ماجه ج ٢ ص ٣٢٢ والحاكم وكذا المسند ج ١ ص ١٤٠/١٧ والترمذي ج ١ ص ٢٦٧ عن عائشة وعلي بن أبي طالب يقول الشوكاني: إن كان في طريق هذا الحديث مقال إلا أنه حسن بمجموع طرقه إرشاد الفحول ص ١١.

(٢) راجع أصول الفقه الإسلامي د. زكي الدين شعبان ص ٢٨١.

بنشرها في الجريدة الرسمية، التي قد لا يَطَّلِعُ عليها أكثر الناس، ونلاحظ أن القانون البشري قد اعتبر إمكان العلم يُعَدُّ بمثابة العلم ويرفض أيَّ إدعاء بالجهل بعد ذلك.

ويتبين لنا هنا رحمة الشريعة بالناس لأنها من عند الله الرحيم بعباده؛ والقانون من صنْع البشر يتمثل فيه بجلاءٍ نقص البشر وعجزهم وضعفهم وقلة حيلتهم فقواعد الشريعة تشتمل على المرونة والرحمة والشفقة بالناس.

### ثانياً: تأثير عارض الجهل

الإسلام عندما يتحدث عن العلم، ويحثُّ عليه ويدفع الناس إليه، فإنه لا ينسى أن الناس متفاوتون في الفهم والتحصيل، وهم كذلك غير متساوين في أسباب تحصيل العلم، فمنهم من هيئت له أسباب المعرفة، ومنهم المحروم منها بشكلٍ كليٍّ أو بشكلٍ جزئيٍّ.

فالذي ينشأ في بيئة تعج بالعلماء فيسعد بالفهم والعمل به، فالظاهر أن الفقهاء ذكروا عن هذا النوع قاعدتهم الإجمالية؛ ومفادها أنه لا يُقبل في دار الإسلام العذر بجهل الأحكام<sup>(١)</sup> ولكن كما ينبئنا الدكتور وهبة الزحيلي<sup>(٢)</sup> أن هذه القاعدة ليست على عمومها<sup>(٣)</sup>

وقد بين الإمام الشافعي أن هناك علماً ينتشر بين الناس لا يمكن قبول أيِّ ادعاء للجهل به من إنسانٍ عاقلٍ فهو «عِلْمٌ عَامَّةٌ لَا يَسَعُ بِالْعَا غَيْرَ مَغْلُوبٍ عَلَى عَقْلِهِ جَهْلُهُ»<sup>(٤)</sup> مادام يعيش في دنيا المسلمين يتحدثون بهذا العلم، في ليلهم ونهارهم. ويُعطينا الشافعي أمثلة واضحة للعلم الذي لا عُذر بالجهل فيه كالصلوات

(١) انظر المستصفى للغزالي ج ١ ص ٥٥

(٢) أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة دمشق (سوريا)

(٣) نظرية الضرورة الشرعية ص ١١١ مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٤) الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي الإمام تحقيق أحمد محمد شاكر دار التراث ١٣٩٩ هـ -



الخميس وصوم رمضان والحج، وكذا تحريم الزنا والقتل والسرقة وشرب الخمر<sup>(١)</sup>. وهذا العلم مع انتشاره بين المسلمين - في دار الإسلام - منصوص عليه في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ينقله الكافة عن الكافة بلا نزاع لا في النقل ولا في معانيه المعروفة؛ فاعتذار أحد بالجهل بعد ذلك مرفوض.

وقد اصطلح العلماء على تسمية هذا العلم المنتشر بين الناس - المذكور في كلام الشافعي - بأنه ما عُلِمَ من الدين بالضرورة، وقالوا - أيضًا -: لا عُذْر بالجهل فيه فكل من جهل تحريم شيء مما يشترك فيه غالب الناس لم يُقبل منه ادعاء الجهل<sup>(٢)</sup>. وأما من نشأ في بيئة محرومة من منابع الهداية، لقلّة علمائها أو نذرتهن فله حكم مختلف تمامًا عن ذلك الذي نشأ بين من يعرفون أحكام الإسلام، ولا ينطبق هذا الكلام على الأماكن فقط، بل على الأزمنة - أيضًا - يقول ابن تيمية: «إنّ الأمكنة والأزمنة التي تفتُر فيها النبوة لا يكون حكم من خفيت عليه آثار النبوة - حتّى أنكر ما جاء به خطأ - كما يكون حكمه في الأمكنة والأزمنة التي ظهرت فيها آثار النبوة»<sup>(٣)</sup> فمراعاة البيئة والزمن من الأمور الضرورية قبل الحكم على الأشخاص المتلبسين بالكفریات والشركيات المخالفة للإسلام دون معرفتهم.

فنحن نعرف أنّ بعض الحواضر الإسلامية، كانت في وقت من الأوقات قبلة لطلّاب العلم من جميع أنحاء المعمورة، من كثرة علمائها، ثم أصبحت أثرًا بعد عين لا يخفى علينا ما حدث لمدن الأندلس وقد عاشت فيها أجيال بعد استيلاء الفرنجة عليها يتخفّون بإسلامهم وقد اندثرت معالمه بالنسبة لهم ثم أرغموا على التنصير بعد ذلك مع أهوال محاكم التفتيش<sup>(٤)</sup>.

من المتفق عليه بين علماء المسلمين الحكم بالتكفير على كل من يعبث بأصول

(١) السابق

(٢) الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ص ٢٠٠ دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٣) بغية المراتد في الرد على المتفلسفة لابن تيمية ص ٣١١ تحقيق د موسى بن سليمان الدويس.

(٤) انظر محمد عبد الله عنان دولة الإسلام في الأندلس (نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين)

ج ٧ ص ٣٠٨ وما بعدها.

الإسلام فينكر ما عُلمَ من الدين بالضرورة وهو يعلم ولكن هناك استثناء من هذه القاعدة هو الذي نشأ في بادية بعيدة أو في جبل شاهق لا يوجد هناك من يعلمه أمور الدين؛ فلا يُحكم عليه بالكفر إلا بعد أن يتعلم فينكر<sup>(١)</sup>. فعَدَمُ المؤاخذه بالجهل يتناسب مع التجاوز عن النقص البشري وكذلك فيه مراعاة لأحوال البشر المختلفة.

وقد ظهر لنا من قبل اختلاف الناس في مواهبهم وفي تحصيلهم للعلم وفي تفاوت عقولهم؛ فقد يُقبل من العامي الجاهل ما لا يُقبل من العالم الفاهم؛ ففي قول الحق - تبارك - حكاية عن موسى - عليه السلام - وبني إسرائيل: ﴿وَجَنَوزَنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ أَلْبَحَرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَمُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ۖ﴾<sup>(٢)</sup> غلب الجهل على نفر من بني إسرائيل فطلبوا من موسى عليه السلام عبادة غير الله تعالى - وهي منافية لأصول الدين - ظناً منهم لجهلهم أن ذلك جائز والظاهر أن نبي الله موسى قد عذرهم لجهلهم بدليل مواصلة الرحلة معهم؛ يقول ابن الجوزي: «هذا إخبار عن عظيم جهلهم حيث توهّموا جواز عبادة غير الله بعد ما رأوا الآيات»<sup>(٣)</sup> وهنا مراعاة لحالة الشخص ومدى فهمه لأحكام الدين قبل الحكم عليه.

### ثالثاً: التكفير المطلق والمعين.

هناك فرق بين الحكم بالتكفير مطلقاً والحكم بتكفير المعين، ففي الصورة الأولى تقول: من يقل أو يفعل هذا فهو كافر، والصورة الثانية أن تقول فلان كافر، فالعلماء يقولون عن الصورة الأولى: التكفير المطلق، والثانية: التكفير المعين، فالمطلق تجده في أقوال أهل العلم عن الفرق والمذاهب ذات الأقوال المنحرفة،

(١) راجع شرح صحيح مسلم للنووي ج ١ ص ١٥٠ وقارن الأشباه والنظائر السيوطي ص ٢٠٠ وكذا شرح جوهرة التوحيد لليجوري ص ٢٨.

(٢) الأعراف ١٣٨.

(٣) زاد المسير لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي ج ٣ ص ١٧٢ دار الفكر بيروت ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

ولكنَّهم يُمَسِّكُونَ إذا تعلق الأمرُ بشخصٍ مُعَيَّنٍ لماذا؟ لأنهم يقولون لا يُحْكَمُ على الشخصِ المُعَيَّنِ بالكفرِ إطلاقاً حتى تجتمعَ الشروطُ الموجبةُ لكفره، وتنتفي الموانعُ التي تمنعُ الحكمَ عليه بالكفرِ.

وهو نوعٌ من التَّثَبُّتِ والتَّحَرِّيِّ قَبْلَ الحكمِ، كالذي يفعلُه القاضي مع مُتَّهَمٍ في قضيةٍ ما؛ عليه أن يستوثقَ بكلِّ سبيلٍ، فإذا ما حَكَمَ كان حُكْمُهُ أَقْرَبَ إلى الصَّوابِ، فلكَ أن تقولَ: مُكَذِّبُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَافِرٌ، ولكنَّ الشَّخْصَ المُعَيَّنَ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ واقعةُ التَّكْذِيبِ، قد لا يكونُ عندهُ معرفةٌ بأنَّ هذا الأمرَ الذي يُكَذِّبُهُ ثابتٌ في القرآنِ بيقينٍ، أو يكونُ فهمُه على نحوٍ غيرِ صحيحٍ، أو غيرَ ذلك من الموانعِ التي تمنعُ الحكمَ على الشخصِ المُعَيَّنِ بالكفرِ، وهذا يُشْبِهُ تماماً الوعيدَ العامَّ<sup>(١)</sup> المذكورَ في القرآنِ.

يقول ابنُ تيميةَ: «التَّكْفِيرُ الْعَامُّ كَالْوَعِيدِ الْعَامِّ يَجِبُ الْقَوْلُ بِإِطْلَاقِهِ وَعُمُومِهِ وَأَمَّا الْحُكْمُ عَلَى الْمُعَيَّنِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ وَمَشْهُودٌ لَهُ بِالنَّارِ، فَهَذَا يَقِفُ عَلَى الدَّلِيلِ الْمُعَيَّنِ فَإِنَّ الْحُكْمَ يَقِفُ عَلَى ثَبُوتِ شُرُوطِهِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ»<sup>(٢)</sup> وبهذا نعلمُ أنَّ الحكمَ على الأشخاصِ يختلفُ عن الإطلاقِ، فقد ينتفي الحكمُ في حقِّهم لأسبابٍ عديدةٍ، منها الحسناتُ التي تمحو الذنوبَ، وكذلك المصائبُ التي تُكَفِّرُ الذنوبَ، وينضمُّ إلى كُلِّ ما سَبَقَ الشِّفَاعَةُ الْمَقْبُولَةُ.

وإنَّ قَائِلَ: ما الدَّلِيلُ على الذي ذكرتَ من التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَعِيدِ الْعَامِّ وَتَطْبِيقِ هَذَا الْوَعِيدِ عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ وَيَدْخُلُ فِيهِ - أَيْضاً - الْحُكْمُ عَلَى فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ بِأَنَّهُ كَافِرٌ ثُمَّ تَطْبِيقُهُ عَلَى مُعَيَّنٍ؟.

الإجابة ما ثبت في صحيح البخاري، عن عمر بن الخطاب: أنَّ رجلاً كان على عهدِ النبي ﷺ وكان اسمُه عبدَ اللهِ، وكان يُلقَّبُ (حماراً) وكان يُضْحِكُ النبي ﷺ وكان النبي ﷺ قد جلدَه في الشَّرابِ، فَأَتَى به يوماً، فَأَمَرَ به فجلد، فقال

(١) راجع مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٢ ص ٤٩٩.

(٢) مجموع الفتاوى ج ١٢ ص ٤٩٨.

رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به. فقال النبي ﷺ: «لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله»<sup>(١)</sup>.

ووجه الشاهد في الحديث أن اللعن المطلق المعلوم في الشرع لشارب الخمر لا يستلزم لعن المعين الذي قام به ما يمنع لحوق اللعنة به، وكذلك التكفير المطلق لا يستلزم لحوقه بالمعين إلا بعد ثبوت الشرط وانتفاء الموانع<sup>(٢)</sup> وقد سبق بيان أن التكفير من الوعيد، فالرجل قد يقع في الكفر قولاً أو فعلاً، ولكننا لا نحكم عليه بالكفر إلا بعد النظر في حاله من حيث الفهم والمعرفة.

يقول ابن تيمية: «الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون بلغته ولم تثبت عنده أو لم يتمكن من فهمها»<sup>(٣)</sup> لأننا نعلم أن القول قد يكون كفراً، فيطلق القول بتكفير صاحبه، فيقال: من قال كذا؛ فهو كافر، لكن الشخص المعين لا تكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها<sup>(٤)</sup>.

وهذا التفريق بين المطلق والمعين في الحكم بالتكفير موجود عند الأئمة السابقين، ويذكر ابن تيمية أن هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة المسلمين، فالمشهور من مذهب الإمام أحمد وعامة أئمة السنة تكفير الجهمية<sup>(٥)</sup> ويوضح أن سبب ذلك تعارض الأدلة، فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم ثم إنهم يرون من الأعيان الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع أن يكون كافراً، فيتعارض عندهم الدليلان<sup>(٦)</sup>.

والخلاصة التي ينبغي التنبيه عليها أن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين<sup>(٧)</sup> ولا

(١) رواه البخاري كتاب الحدود باب ٥ حديث ٦٧٨٠.

(٢) مجموع الفتاوى ج ١٠ ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٣) انظر مجموع الفتاوى ابن تيمية ج ٣ ص ١٧٨.

(٤) المسائل الماردنية ص ٧١.

(٥) مجموع الفتاوى ج ١٢ ص ٤٨٥.

(٦) مجموع الفتاوى ج ١٢ ص ٤٨٧.

(٧) السابق.



نستطيعُ تكفيرَ المعينِ إلا بعد تحقيقِ الشروطِ وانتفاءِ الموانع، وأنَّ الإمامَ أحمدَ وعامةَ الأئمةِ الذين أطلقوا هذه العُموماً؛ لم يُكفِّروا أكثرَ من تكلمٍ بهذا الكلامِ بعينه<sup>(١)</sup> ومثالُ ذلك الإمامُ أحمد، وموقفه من وُلاةِ الأمورِ الذين قالوا بمقولاتِ الجهمية، ودَعَوْا الناسَ إليها، وعذَّبُوهم؛ ليعتقدُوا ما تقوله الجهمية؛ ومع ذلك فهو يدَّعو للخليفة، ويستغفرُ له ولغيره، ولو كانَ يعتقدُ كفرَهُم بأعيانِهِم ما استغفرَ لهم؛ لأنَّ الاستغفارَ للكفارِ لا يجوزُ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يُكفِّرُهُم، وأنَّ حُكْمَهُ فِي الْمَطْلَقِ غَيْرُ حُكْمِهِ فِي الْمَعِينِ.<sup>(٢)</sup>

والإمامُ الشافعيُّ عندما ناظرَ حفصاً الفردَ في زَعْمِهِ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ مَخْلُوقٌ؛ بَيَّنَّ لَهُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كَفَرٌ، وَلَمْ يَحْكَمْ بِرَدِّهِ حَفْصَ لِمَجَرَّدِ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>؛ وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي قَوْلِهِ بِكَفْرِ الْقَدَرِيَّةِ فِي حَالَةِ جَحْدِ عِلْمِ اللَّهِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَمْ يُكفِّرْ أَعْيَانَهُمْ كغَيْرِهِ مِنَ الْأُئِمَّةِ.

فمذاهبُ الأئمةِ مبنيةٌ على هذا التفصيلِ بين النوعِ والعين، ولعلَّ فيما سَبَقَ يَظْهَرُ خَطَأً مَنْ كَفَّرَ الْأَشْخَاصَ الْمَعْيِنِينَ دُونَ تَحْقِيقِ الشَّرْطِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، وَهَذَا غُلُوٌّ يَتَعَدَّى عَنْهُ كُلُّ بَاحِثٍ مُدَقِّقٍ وَلَا يَقَعُ فِيهِ إِلَّا أَصْحَابُ الثَّقَافَاتِ الضَّعِيفَةِ<sup>(٤)</sup> مِنَ الَّذِينَ أَخَذُوا الْعِلْمَ مِنَ الْكُتُبِ، وَلَمْ يَلْتَصِقُوا بِالْعُلَمَاءِ، يَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمْ كَيْفِيَّةَ الْإِسْتِفَادَةِ الصَّحِيحَةِ مِنَ الْكُتُبِ، وَكَذَلِكَ خَطَأً فَرِيقٌ آخَرَ أَغْلَقَ بَابَ التَّكْفِيرِ جَمَلَةً حَتَّى عَنْ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَعْشَوْنَ بِأَصُولِ الْإِسْلَامِ الثَّابِتَةِ الَّتِي اجْتَمَعَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَدَى تَارِيخِ الْإِسْلَامِ، وَالَّتِي اصْطَلَحَ عَلَيْهَا الْعُلَمَاءُ، وَبَشَّمِيَّتِهَا فِي مَا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ<sup>(٥)</sup> وَلَا يَشْكُ أَحَدٌ أَنَّ هَذَا تَفْرِيطٌ، وَكَلَا الْأَمْرَيْنِ فِيهِ بُعْدٌ عَنِ الْوَسْطِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْعَدْلُ وَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهِيَ إِحْدَى خِصَائِصِ الْإِسْلَامِ

(١) السابق ج ١٢ ص ٤٨٨.

(٢) راجع هذا الموقف السابق ج ١٢ ص ٤٨٩.

(٣) مجموع الفتاوى ج ٢٣ ص ٣٤٩.

(٤) راجع الصحوة الإسلامية من الجحود والتطرف د. يوسف القرضاوي ص ٨٩ وما بعدها.

(٥) راجع د. يوسف القرضاوي ظاهرة الغلو في التكفير ص ٢٢.

العامَّة<sup>(١)</sup>.

ولهذا تجدد في السنة النبوية الشريفة التحذير الشديد من تكفير المعين لما يترتب عليه من مفسدات متعددة ظاهرة؛ ففي صحيح البخاري عن أبي ذر - رضي الله عنه - أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لَا يَزِمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسُوقِ، وَلَا يَزِمِيهِ بِالْكَفْرِ إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَهُ كَذَلِكَ»<sup>(٢)</sup> وفي هذا الحديث الشريف زجر المسلم أن يقول ذلك لأخيه المسلم<sup>(٣)</sup>؛ وفيه كذلك أن المقول له إن كان كافراً كُفراً شرعياً؛ فقد صدق القائل، وذهب بها المقول له<sup>(٤)</sup>.

ومن المعلوم أن ذلك لا يكون إلا ممن عنده علم بأحكام الشرع، ويستطيع الحكم في هذا الأمر الخطير، وإلا كان متجرباً، يقدم على ما لا يجوز له؛ ولذلك ترجع إليه معرّة ذلك القول وإثمه<sup>(٥)</sup>.

والحكم بالكفر على المسلم حكم عليه بالموت الأدبي، وإسقاط لمكانته في المجتمع، وتجدد هذا المعنى في تشبيه النبي ﷺ الرازي أخاه بكفر كأنه قتله: «مَنْ قَذَفَ أَخَاهُ بِكَفْرِ فَهُوَ كَقَتْلِهِ»<sup>(٦)</sup> نطق بهلاك شخص يتنفس، بل إن الحكم ليمتد حتى يشمل الإخبار عن مصيره يوم القيامة.

وقد نبّه الغزالي إلى هذا المعنى بقوله: إذا حكمنا على شخص بأنه كافر يترتب على ذلك الإخبار عن مُسْتَقَرِّهِ في الدار الآخرة وأنه في النار على التأييد<sup>(٧)</sup> مع الحكم الثابت له في الدنيا بانتقاء عصمة ماله ودمه، بل وتفرق عنه زوجته إلى غير

(١) راجع الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف ص ٢٤.

(٢) رواه البخاري في كتاب الأدب باب ٤٤ حديث رقم ٦٠٤٥ وكتاب المناقب باب ٥ حديث ٣٥٠٨، ومسلم كتاب الإيمان باب ٢٧، وأحمد حديث أبي ذر الغفاري رقم ٢٢٠٨٢.

(٣) فتح الباري ج ١٠ ص ٤٧٩ رواه البخاري السابق ج ١٠ ص ٤٧٥.

(٤) السابق.

(٥) السابق.

(٦) رواه البخاري كتاب الأدب باب ٤٤ حديث ٦٠٤٧، ومسلم كتاب الإيمان باب ٤٧ حديث

٣١٥ - ٣١٨، وأبو داود كتاب الإيمان والنذور باب ٧ حديث ٣٢٥٧، والترمذي كتاب الإيمان

باب ١٦ حديث ٢٨٤٧، والنسائي كتاب الإيمان والنذور حديث رقم ٣٧٧٠.

(٧) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٠٥.

ذلك من الأحكام<sup>(١)</sup>.

وامتدَّ التحذيرُ عن التكفيرِ والبُعْدِ عنه للصحابة - رضوانُ الله عليهم - عملاً بالوصية النبوية الشريفة، فعَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، قَالَ: جَاوَزْتُ مَعَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِمَكَّةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ: هَلْ كُتِمَ تُسْمُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ كَافِرًا؟ فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ. قَالَ: فَهَلْ تُسْمُونَهُ مُشْرِكًا؟ قَالَ: لَا.

فهذا منهجُ الصحابة الكرام، وصارَ إليه جمهورُ العلماء منذ الْقِدَمِ، فتورَّعوا عن تكفيرِ المسلم، يقول ابنُ الوزير اليماني: «فقد تورَّع الجمهورُ عن تكفيرِ مَنْ اقْتَضَتْ النصوصُ كُفْرَهُ، فكيفَ لا يكون الورعُ أشدَّ مِنْ تكفيرِ مَنْ لم يَرِدْ فِي كُفْرِهِ نَصٌّ وَاحِدٌ»<sup>(٢)</sup>. فلنا أن نعتبرَ بهذا الورع، تَعَلُّمًا وفهمًا لطريقة العلماء، ثُمَّ إِنَّ التَّكْفِيرَ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْيَقِينِيِّ إِبْطَاتًا أَوْ نَفْيًا بَلْ هُوَ كُفْرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، تَتَفَاوَتْ يَقِينًا وَظَنًّا، وَمِنْ هُنَا يَحْصُلُ التَّرَدُّدُ، وَعِنْدَ حُدُوثِهِ يَنْبَغِي التَّوَقُّفُ فِي الْحُكْمِ بِالتَّكْفِيرِ مَا أَمَكَ ذَلِكَ.

يقول الغزالي: «وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنُّ أَنَّ التَّكْفِيرَ وَنَفْيَهُ يَنْبَغِي أَنْ يُدْرَكَ قِطْعًا فِي كُلِّ مَقَامٍ؛ بَلِ التَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، يَرْجِعُ إِلَى إِبَاحَةِ الْمَالِ وَسَفْكِ الدَّمِ، وَالْحُكْمُ بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ، فَمَا أَخَذَهُ كَمَا خِذَ سَائِرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَتَارَةً يُدْرَكَ بَيَقِينَ، وَتَارَةً بِظَنٍّ غَالِبٍ، وَتَارَةً يُتَرَدَّدُ فِيهِ، وَمَهْمَا حَصَلَ تَرَدُّدٌ؛ فَالْوَقْفُ فِيهِ عَنِ التَّكْفِيرِ أَوْلَى وَالْمُبَادَرَةُ إِلَى التَّكْفِيرِ إِنَّمَا تَغْلِبُ عَلَى طِبَاعِ مَنْ يَغْلِبُ عَلَيْهِمُ الْجَهْلُ»<sup>(٣)</sup>.

فَالْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ: «مَنْ عَرَفَ كَثِيرًا، غَفَرَ كَثِيرًا» قَوْلٌ صَائِبٌ يَنْطَبِقُ عَلَى مَوْضُوعِنَا هُنَا، فَكُلَّمَا زَادَ الْمَرْءُ عِلْمًا، عَرَفَ الْمَعَاضِيرَ، وَفَهِمَ الْوَقَائِعَ وَنَفْسِيَّاتِ النَّاسِ حَوْلَهُ، فَقَلَّتْ اتِّهَامَاتُهُ لَهُمْ، فَالْجَهْلُ سَبَبٌ لِلْحُكْمِ الْمَتَسَرِّعِ بِالكُفْرِ عَلَيْهِمْ، فَلَوْ عَقَدْنَا مَقَارَنَةً بَيْنَ اتِّهَامِ الرَّجُلِ بِالكُفْرِ، وَالسَّكُوتِ عَنْهُ؛ لَوَجَدْنَا السَّكُوتَ أَرْجَحَ وَأَفْضَلَ. فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا كَفُّ اللِّسَانِ عَنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، مَا دَامُوا قَائِلِينَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(١) السابق.

(٢) إِيضَارُ الْحَقِّ ص ١٨، ص ٤٠٣.

(٣) فَيَصِلُ التَّفَرُّقُ ص ١٤٧.

محمدٌ رسولُ الله، غيرَ مناقضين لها. فالتكفيرُ فيه خطَرٌ، والسكوتُ لا خطَرَ فيه<sup>(١)</sup>.

والراسخون في العلم يتركون المسارعةَ إلى التكفير؛ لأنَّه نوعٌ من القطع في مواطنِ الظنِّ، فرجعوا إلى التسليم، وتركِ التكفير<sup>(٢)</sup>. فالاحترازُ من التكفير واجبٌ؛ لأنَّ فيه استباحةَ الدماءِ والأموالِ من المصلين إلى القبلة، المصريحين بقول: لا إله إلا الله، محمدٌ رسولُ الله، وهو معلومُ الخطأ، وأنت لو تركت ألفَ كافرٍ، ولم تحكم عليهم بكفرٍ - مع أنَّ هذا خطأ - إلا أنه أهونٌ من سفكِ مَحْجَمَةٍ من دم مسلمٍ واحدٍ، وقد قال ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»<sup>(٣)</sup>.

فتاركُ التكفير مع تقدير أنه مخطئٌ، فإنَّما هو مُخِلٌّ بحقٍّ من حقوقِ الله - تعالى -، وهو سرَّيانُ الأحكامِ الشرعيةِ مع هؤلاء المخالفين، ولكنَّا لا نجزمُ على سبيلِ اليقينِ بذلك إلى جانب أنَّ الكثيرَ يرون أنها مبنيةٌ على التسامح، أما المكفِّرُ إن قدرنا خطأه، فقد أخلَّ بحقِّ المخلوقِ المسلم، بل تعدَّى عليه، وظلَّمةُ أكبرِ الظُّلمِ وأفحشه، فأخرجهُ من الإسلام مع أنه يشهدُ الشهادتين، ويؤمنُ بجميعِ الرُّسلِ والكُتُبِ، وإنَّما صَدَرَ منه فعلٌ أو قولٌ أو تأويلٌ، قد لا يستجمعُ شروطَ القولِ بالكفر؛ لأنَّا قد لا نعلمُ هل هو متعمدٌ أو لا، وهذا محلُّ القلبِ، وهو من الأسرارِ التي لا يعلمها إلا الخالقُ.

ولنا أن نعتبرَ بعقوباتِ الشرعِ الشريفِ على الخوارجِ على الرغمِ من تعظيمهم لشأنِ العبادةِ وأحكامِ الشرعِ، إنَّما كانت زَلَّتْهُمُ الكُبْرَى المَجَازِفَةُ في التكفيرِ، والمكفِّرُ قد لا يأمنُ من الوقوعِ في مِثْلِ ذَنبِهِمْ، ومن هنا كان عملُ المتوقِّفِ في التكفيرِ أرجحَ وأبعدَ من الخطأ من المكفِّرِ<sup>(٤)</sup>.

(١) فيصل التفرقة ص ١٤٤.

(٢) إشار الحق على الخلق للمرتضي اليماني ص ١٨.

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٠٧ : ٢٠٩.

(٤) إشار الحق على الخلق للمرتضي اليماني ص ٤٠٣ بتصرف واختصار.



فالحكم بالكفر على شخصٍ مُعَيَّنٍ لا يَصِحُّ إِلَّا بقاطعٍ سمعيٍّ - أولاً - ثم حُسنٍ تطبيقيه على الشخص - ثانياً - فليس من المعقول أن نأتي إلى شخصٍ وقع في فعلٍ كُفْرِيٍّ أو شركيٍّ؛ فنقول له: أنت كافرٌ، ونطبق عليه حكم الردّة دون أن يُقْصَدَ هو الكفر أو الشرك، فهنا رجلٌ مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر، يُصَلِّي ويصوم... إلخ صَدَرَ منه فعلٌ أو قولٌ جاءَتْ به النصوصُ بأنها لا تُصَدَّرُ إِلَّا من كافرٍ مشركٍ، فتعارض دليلان؛ دليلٌ يقولُ بإيمانه، ودليلٌ يقولُ بكفره، وعلينا النظر: هل يُقْصَدُ بذلك كفرًا أو شركًا أولاً يُقْصَدُ؛ لأن مقتضى إجماع المسلمين أن الشخص لا يكفر دون أن يدري أنه كفرٌ. يقولُ القرطبي: (فكما لا يكونُ الكافرُ مؤمنًا إِلَّا باختيارِ الإيمانِ على الكفر، كذلك لا يكونُ المؤمنُ كافرًا مِنْ حيثُ لا يقصدُ الكفر ولا يختاره بإجماع).<sup>(١)</sup>

أمّا استدلالُ بعضِ المتأخرين بقولِ الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> على أن المسلمَ المعينَ يمكنُ أن يُحكَمَ عليه بالكفر أو الشرك الأكبر دون أن يقصدَ ذلك - فلنا أن نرجع إلى الآية الكريمة في سياقها أولاً، ثم في أسبابِ نزولها؛ لكي نتبين وجهَ هذا الاستدلالِ.

فقد أخرج ابنُ جرير، وابنُ مَرْذَوَيْه، وغيرُهما عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عنهما - : «قالَ رَجُلٌ في غزوةِ تبوك: ما رَأينا مِثْلَ قرائنا هؤلاء، لا أَرغبُ بطونًا، ولا أكذبُ ألسنةً، ولا أجبنُ عندَ اللقاءِ. فقالَ رجلٌ: كذبتَ، ولكنَّكَ مُنافِقٌ، لأخبرنَّ رسولَ اللهِ ﷺ فبلغَ ذلكَ رسولَ اللهِ ﷺ ونزلَ القرآنُ. قالَ عبدُ اللهِ: فأنا رأيتُ الرجلَ متعلقًا بحَقَبِ ناقةِ رسولِ اللهِ ﷺ والحجارة تنكيه، وهو يقولُ: يا رسولَ اللهِ إنا كُنَّا نخوضُ ونلعبُ. ورسولُ اللهِ ﷺ يقولُ: ما أَمَرَهُ اللهُ - تعالى - به في قولِهِ - تعالى -: ﴿قُلْ أِبِلَّهِ وَأَعْيُنِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾<sup>(٣)</sup> لا تَعْتَذِرُوا»، أي: لا تَشْغِلُوا بالاعتذار، ونُهِوا عن ذلك؛ لأنَّ زعمَهُم معلومُ الكذبِ والبطلان، قدَّ

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٦٣٥٨.

(٢) التوبة ٦٦.

(٣) التوبة ٦٥.

كفرتم: أي: أظهرتم الكفر بإيداء رسول الله ﷺ والطعن فيه بعد إيمانكم، أي: إظهاركم الإيمان.

هذا وما قبله؛ لأنَّ القومَ مُناققون فأصلُ الكفر في باطنهم، ولا إيمان في نفس الأمر لهم<sup>(١)</sup> فالآياتُ الكريمةُ تتحدثُ عن منافقين ظَهَر منهم إيمانٌ، وأخفوا كُفْرَهم، والاستهزاء أظهر ما في باطنهم من الكفر. فلا حُجَّةَ لهؤلاء في هذه الآية مع ما سَبَقَ من مخالفةِ الإجماع، فلا يَتَّقَى لقولهم وجهٌ أصلاً.

#### رابعاً: الحُجَّةُ الشرعيةُ وصفاتٌ مَنْ يُقِيمُهَا:

سَبَقَ بيانُ أَنَّهُ لا يكفرُ الشخصُ حتَّى تقامَ عليه الحُجَّةُ، وقد اتَّضحَ في البابِ الأولِ معنى الحُجَّةِ لغةً: بأنها برهانٌ وقصدٌ ووضوحٌ وبيّنةٌ، وأنَّ معناها الاصطلاحيَّ قريبٌ من اللُّغويِّ فهي: (الأدلةُ المبيِّنةُ للحُجَّةِ) وبذلك تصبحُ برهاناً ودليلاً، يُقدِّمُهُ أصحابُ المعرفةِ لِمَنْ جَهِلَ أو بَعُدَ عن ذِهنِهِ الحكمُ الشرعيُّ، فأحكامُ الدينِ قد تَغَيَّبَ عن أذهانِ البعض، وقد تَلَبَّسَ في أذهانِ البعضِ الآخرِ، فَهُم بَيْنَ جَهِلٍ بَسِيطٍ وَجَهِلٍ مُرَكَّبٍ؛ فالقصدُ الجنائيُّ غيرُ مُتَوافِرٍ عندَ هؤلاء.

وَمِنْ هُنَا فلا يَنْبَغِي المَسارعةُ إلى المِجازفةِ بتكفيرِ كُلِّ مَنْ يَصُدِّرُ مِنْهُ مَخالِفَاتٌ عَقْدِيَّةٌ دُونَ التَّأكِيدِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِأحكامِ الشَّرْعِ، وَتَعَمُّدِهِ المَخالِفَةَ، فالبيانُ الشرعيُّ مِنْ واجباتِ أَهْلِ العِلْمِ، وَكَذَلِكَ مِنْ واجباتِ المُكَلَّفِينَ أَنْ يَسْأَلُوا عَمَّا لا يَعْلَمُونَهُ، ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَدَّعِي أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الذِّكْرِ، ثُمَّ يَقُولُ: قَدْ أَقَمْتُ الحُجَّةَ عَلَى فَلانِ المُتَلَبِّسِ بِكُفْرٍ، وَلَمْ يَسْتَجِبْ وَلَمْ يَخْضَعْ، فَهُوَ إِذَنْ كَافِرٌ، بَلْ أَهْلُ العِلْمِ والمَعْرِفَةِ التَّامَّةِ هُمْ أَقْدَرُ النَّاسِ عَلَى البَيانِ، فَقَدْ التَّصَقُّوا بِمَنْ قَبْلَهُمْ مِنَ العُلَمَاءِ وَأَخَذُوا عَنْهُمْ، وَهَذَا مُشَاهَدٌ فِي كُلِّ العُلُومِ سِوَاءِ أَكَانَتْ شَرْعِيَّةً أَمْ غَيْرَهَا بَلْ فِي الصَّنَاعَاتِ وَالْحِرَفِ.

(١) روح المعاني للألوسي ج ١٠ ص ١٣١.

(٢) النحل ٤٣.

وقد أوضح ابن القيم في تعليقه على قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾<sup>(١)</sup>: أن المرء لا يكون إماماً للمتقين حتى يَأْتَمَّ بالمتقين قَبْلَهُ<sup>(٢)</sup> وَمِنْ المتعارف عليه أن هذا ليس في كل مسائل الدين بل هناك أمور ظاهرة يُتَقَنَّها كل شخص، مُتَعَارَفٌ عليها في المجتمع، إذا ما خرج شخصٌ بِمُعْتَقَدٍ ظاهري البطلان سارِعَ كُلُّ مَنْ يَسْمَعُ بِالْإِنْكَارِ، فيكونُ هذا رادعاً لصاحب البدعة وحُجَّةً عليه في الوقت ذاته.

فالواجب على أجهزة الإعلام الرسمية للدولة الإسلامية أن يكون لها دورٌ بارزٌ في بيان كثير من الأحكام الشرعية ونشرها على نطاق واسع، وهذا يتطلَّب منها أن تكون على مُستوى هذه المسؤولية الكبيرة، وكذلك الرؤساء والأمراء والقادة قد يكون لهم دورٌ إيجابيٌّ في وصول الحُجَّة الشرعية إلى مسامع المخالفين، فابن تيمية يرى أن السلاطين والأمراء لهم دورٌ في إقامة الحُجَّة إذا كانوا يَعْرِفُونَهَا، يقول: «حَتَّى تُقَامَ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ تَارِكُهَا، فَيَعْرِفَ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ أَمِيرٍ مُطَاعٍ»<sup>(٣)</sup>

أما طريقة عَرْضِ الحُجَّة، فينبغي أن تكون واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، وهذا لا يتأتى إِلَّا مِنْ فَاهِمٍ وَاعٍ، فعلماء التربية يقولون: إِنَّ الفكرة إذا كانت واضحة في ذهن الأستاذ المربي، فيسهلُ عليه عرضُها عرضاً سهلاً شيقاً، وتنتقل بدورها إلى أذهان تُلَّابِهِ بنفسِ الوضوح الذي في ذهن الأستاذ، فلا تلبس أبداً في الأذهان، فلا يكون عند المعاند المكابر ما يدفع به هذه الحُجَّة البينة الواضحة.

وقد بين ابن حزم الطريقة التي تُقَامُ بها الحُجَّة على الشخص المتلبس بفعل أو قول أو اعتقاد كُفْرِيٍّ، يقول: «وَصِفَةُ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ هُوَ أَنْ تَبْلُغَهُ، فَلَا يَكُونُ عِنْدَهُ شَيْءٌ

(١) الفرقان ٧٤.

(٢) راجع رسالة إلى كل مسلم لابن القيم الجوزية ص ١١. سلسلة العلم النافع رقم (٦) تحقيق أستاذنا د. أسامة محمد عبد العظيم حمزة ط ٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م مطبعة المدني القاهرة.

(٣) الصارم المسلول حكم شاتم الرسول نقلا عن العذر بالجهل عقيدة السلف لشريف هزاع ص ٣٢.

يُقَاوِمُهَا»<sup>(١)</sup> فقد وصلت إلى ذهن صاحب الشُّبْهَةِ فَأَزَالَتْهَا، ولم يبقَ لَهُ إِلَّا التَّسْلِيمُ  
وَالْأَفْهَمُ مُعَانِدٌ جَاحِدٌ.



(١) الإحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٦٧ مطبعة العاصمة القاهرة بدون تاريخ.



# رَبَابُ النَّاسِ

اتجاهات علماء الإسلام في العذر بالجهل



## الفصل الأول

### عذر المسلم

● الاتجاه الأول: عدم التفريق في العذر بين الأصول والفروع: وهو مذهب جمع من المحدثين والفقهاء وقد تبعهم كثير من المتكلمين وهذا الاتجاه يمكن أن نطلق عليه (أهل الحديث والسنة).

#### ١ - الإمام الشافعي<sup>(١)</sup>:

فَاللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يَنْبَغِي عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يُذْعِنَ لَهَا وَلَا يَرُدَّهَا وَإِلَّا خَرَجَ مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَعَلَّمَهَا، وَإِلَّا فَعُذْرُهُ قَائِمٌ. وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ عِلْمَ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ لَا يُعْرَفُ بِالْعَقْلِ، وَلَكِنْ بِطَرِيقِ السَّمَاعِ مِنَ الشَّرْعِ إِبْثَاتًا وَتَنْزِيهًا.

عن يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: (لِلَّهِ - تَعَالَى - أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ لَا يَسَعُ أَحَدٌ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ رَدَّهَا، فَإِنْ خَالَفَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَهُوَ كَافِرٌ فَأَمَّا قَبْلَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ فَمُعْذُورٌ بِالْجَهْلِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ وَلَا بِالرُّوْيَةِ وَالْفِكْرِ، وَيُثْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَيَنْفِي عَنْهَا التَّشْبِيهَ، كَمَا نَفَى عَنْ نَفْسِهِ)<sup>(٢)</sup>. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٣)</sup> فَالشَّافِعِيُّ هُنَا يُثْبِتُ الْعُذْرَ بِالْجَهْلِ لِمَنْ رَدَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَصِفَاتِهِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ، وَلَكِنْ الْمُكَلَّفَ لَا

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف تجمع الروايات على أنه ولد سنة ١٥٠ هـ / ٧٦١ م في غزة وهي السنة التي توفي فيها أبو حنيفة وتوفي سنة ٢٠٤ هـ وهو صاحب المذهب المشهور (الشافعي) زمن مؤلفاته الأم، أحكام القرآن، جامع العلم، اختلاف الأحاديث. انظر أعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٤١، ٢٤٢ وترجمته في مقدمة كتابه الأم ج ١ ص ٧ - ٣٣، تذكرة الحفاظ ٣٢٩/١، تهذيب التهذيب ٢٥/٩ الوفيات ٤٤٧/١ حلية الأولياء ٦٣/٩.

(٢) يقول الحافظ الذهبي: رواه الهكاري وغيره بإسناد كلهم ثقات من رواية عبد الرحمن بن حاتم مختصر العلوم ص ١٧٧ ويراجع اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ٧٢.

(٣) الشورى ١١.

يَكْفُرُ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، وَمَسْأَلَةُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا (أَصُولُ الدِّين).

## ٢ - الإمام البخاري<sup>(١)</sup>:

ويتجه البخاري إلى اعتبار أن كل ما كان طريقه الخبر ولا دخل للعقل المجرد بالنظر التأمل فيهِ يُعَذَّرُ الْمُكَلَّفُ إِذَا جَهِلَهُ، وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِكُفْرٍ حَتَّى يَتَعَلَّمَ (وهذا على النقيض من المعتزلة) والجاهل ينبغي أن يتعلم، وتُردُّ جهالاته إلى الكتاب والسنة كما هو أمرُ عمر رضي الله عنه فكلُّ مُسْلِمٍ يَتَعَلَّمُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ وَمَنْ رَفَضَ هَذَا الْعِلْمَ صَارَ مُعَانِدًا.

والمقصود هنا الرد على الجهمية المُنْكَرِينَ لذلك، يقول البخاري: (وكل من لم يعرف الله بكلامه أنه غير مخلوق؛ فإنه يُعَلَّمُ ويُردُّ جَهْلُهُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَمَنْ أَبَى بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ كَانَ مُعَانِدًا)<sup>(٢)</sup> ثُمَّ اسْتَشْهَدَ الْبُخَارِيُّ عَلَى تِلْكَ الْقَاعِدَةِ بَعْضَ آيِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْهَا قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١١٥) <sup>(٣)</sup>. وقوله - تَعَالَى -: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (١١٥) <sup>(٤)</sup>؛ فالبيان أولاً قبل الحكم على المرء بكفر أو ضلال وإلا كان المكلف معذورًا بجهله.

فالمسلم الجاهل بالصفات الواجب إثباتها للحق - تبارك وتعالى - لا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِكُفْرٍ إِذَا أَنْكَرَهَا مَا لَمْ يَتَعَلَّمْهَا؛ لَأَنَّهَا لَا تَتَّبَثُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْلِ.

(١) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله: حبر الإسلام ولد سنة ١٩٤ هـ / ٨١٠ م في بخارى ونشأ يتيمًا وقام برحلة طويلة سنة ٢١٠ هـ في طلب العلم وتعصب عليه جماعة ورموه بالثهم فأخرج إلى خرتنك من قرى سمرقند فمات بها سنة ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م ومن أشهر مصنفاته الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري، التاريخ الكبير، الضعفاء الأدب المفرد. انظر تذكرة الحفاظ ١٢٢/٢، تهذيب التهذيب ٤٧/٩، الوفيات ٤٥٥/١.

(٢) خلق أفعال العباد والرد على الجهمية ص ٦١.

(٣) التوبة ١١٥.

(٤) النساء ١١.



٣ - ابن جرير الطبري<sup>(١)</sup>:

بعد أن ذكر بعض الصفات الواجبة لله يقول: (فإن هذه المعاني التي وضعت ونظائرها ما وصف الله به نفسه ورسوله مما لا يثبت بالفكر والروية حقيقة علمه؛ لا يكفر بالجهل بها أحدٌ إلا بعد انتهائها إليه)<sup>(٢)</sup> أورد هذا الكلام عنه أبو يعلى في كتاب (إبطال التأويل) ويؤخذ من كلام الطبري ما يلي:

- أسماء الله وصفاته لا تثبت بالعقل المجرد.

- الجاهل بأسماء الله لا يكفر.

- الحكم بالكفر على المكلف لا يكون إلا بعد وصول العلم إليه.

٤ - ابن قتيبة<sup>(٣)</sup>:

في تعليقه على حديث أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أن رجلاً لم يعمل حسنة قط، قال لأهله: إذا مات، فحرقوه، ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه؛ ليعذبه عذاباً لا يُعذبه أحدًا من العالمين. فلما مات الرجل، فعلوا ما أمرهم به، فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه، ثم قال له: لم فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب، وأنت أعلم. فغفر الله له<sup>(٤)</sup>.

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر المؤرخ ولد في آمل طبرستان سنة ٢٢٤هـ / ٨٣٩ م واستوطن بغداد وتوفي فيها وعرض عليه القضاء فامتنع ومن أشهر مؤلفاته أخبار الرسل والملوك، جامع البيان في تفسير القرآن، اختلاف الفقهاء. انظر إرشاد الأريب ٤٥٦/٦، طبقات السبكي ٢/ ١٣٥ - ١٤٠، تذكرة الحفاظ ٣٥١/٢، الوفيات ٤٥٦/١، طبقات السبكي ١٣٥/٢ - ١٤٠ مفتاح السعادة ٢٠٥/١ - ٤١٥، ميزان الاعتدال ٣٥/٣.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية ص ٩١ مع أن ابن حزم يُرد عن الطبري أنه يحكم بكفر من لم يتعلم أسماء الله وصفاته كلها ويشدد النكير عليه في ذلك النقاط ص ٢٤٢ الأصول والفروع ج ٢ ص ٢٩٧ ولعل الطبري رجع عن هذا القول الذي يرويه ابن حزم.

(٣) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد من أئمة الأدب ولد سنة ٢١٣هـ / ٨٢٨ م ببغداد وسكن الكوفة ثم ولي قضاء الدينور مرة فنسب إليها وتوفي ببغداد سنة ٢٧٦هـ / ٨٨٩ م له تصانيف أدب الكاتب، عيون الأخبار، المعارف. انظر وفيات الأعيان ٢٥١/١، لسان الميزان ٣/ ٣٥٧، الأعلام ١٣٧/٤.

(٤) رواه البخاري عن أبي حذيفة كتاب أحاديث الأنبياء رقم ٣٤٥٢ انظر فتح الباري ج ٦ ص ٥٧ وأيضاً في نفس الكتاب رقم ٣٤٧٩ السابق ج ٦ ص ٥٩٤ وباب الخوف من الله رقم ٦٤٨٠ =

فهذا رجلٌ مؤمنٌ بالله، مُقِرٌّ به خائفٌ منه إلا أنه جهلٌ صفةً من صفاته، فظنَّ أنه إذا أُحْرِقَ وَذُرِّي في الريح أنه يفوتُ الله - تعالى -، فَعَفَرَ الله - تعالى - له بمعرفته له، وبمخافته من عذابه، رَغِمَ جَهْلُهُ بهذه الصفة من صفاته. وقد يَغْلَطُ في صفاتِ الله - تعالى - قومٌ من المسلمين، ولا يُحْكَمُ عليهم بالنار، بل تُرجَأُ أمورهم إلى مَنْ هو أعلمُ بهم وبنياتهم، ونستطيعُ أن نضعَ كلامَ ابنِ قتيبة في نقاطٍ:

١- رجلٌ شكَّ في قُدْرَةِ الله - تعالى - على جَمْعِهِ إذا صارَ رمادًا، جزءٌ منه في البحرِ وجزءٌ في البرِّ، لا يستطيعُ جَمْعُهُ على هذه الصفة.

٢- لا شكَّ في كفرٍ مَنْ يعتقدُ هذا الاعتقادَ إذا كان عالماً (إجماعاً).

٣- الرجلُ مؤمنٌ بالله مُقِرٌّ به يخشاه.

٤- هو جاهلٌ ضالٌّ في هذا الاعتقاد.

مَنْ اعتقدَ هذا الاعتقادَ الكُفْرِيَّ جاهلاً، لا يُحْكَمُ عليه بِكُفْرٍ، ويُزَجَّأُ أمرُهُ إلى رَبِّهِ، فقد يُغْفَرُ لَهُ؛ لوجودِ دلائلٍ أُخْرَى تُدَلُّ على إيمانه. ولا يَصِحُّ تكفيرُ أهلِ الجهلِ أو أهلِ التأويلِ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذلك فقد خالفَ إجماعَ المسلمين، وأنَّ المسلمَ لا يخرجُ من الإسلامِ إلا بِجَحْدٍ ما اجتمعت عليه الأُمَّةُ، وحتى هذا الجاحِدُ لا يُحْكَمُ عليه بالكُفْرِ إلا بَعْدَ بُلُوغِهِ هذا الإجماعَ بطريقٍ صحيح.

٥ - ابنُ حزم القرطبي<sup>(١)</sup>:

يقول: مما يُفْطِلُ قولَ مَنْ كَفَرَ أهلُ التأويلِ وأهلُ الجهلِ؛ أَنَّ الأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ على أَنَّهُ مَنْ بَدَّلَ آيَةً من كتابِ الله - تعالى - مُتَعَمِّدًا، وهو يعلمُ أنها مِنَ القرآنِ، فهو كافرٌ بلا خلافٍ، وإجماعهم على أَنَّ قارئًا لو قرأها مُبَدِّلَةً، وهو لا يعلمُ، لكنَّهُ ظَنَّ أَنَّ ذلك

= السابق ج ١١ ص ٣١٩ ورواه مسلم ٩٨١٨ كتاب التوبة عن أبي هريرة وهذا نص رواية مسلم.

وراجع تأويل مختلف الحديث تحقيق عبد القادر أحمد عطا ص ١٢١

(١) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد عالم الأندلس في عصره وأحد أئمة الإسلام ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ / ٩٩٤ م وتوفي بها سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م من أشهر مصنفاته الفصل في الملل والأهواء والنحل، المحلى، جمهرة الأنساب، الناسخ والمنسوخ. انظر نفح الطيب ٣٦٤/١، آداب اللغة ٩٦/٣، لسان الميزان ١٩٨/٤.

اللفظ من القرآن؛ فإنه ليس بكافر، ولا فاسق، فإذا فَرَّقَ بين مَنْ أَتَى الشَّيْءَ قاصداً إليه، وبين مَنْ أَتَاهُ جاهلاً به، ولهذا وغيره قُلْنَا: إنه لا يُكْفَرُ أَحَدٌ بتأويل، ولا يُكْفَرُ أَحَدٌ إِلَّا بِجَحْدٍ ما اجتمعت عليه الأُمَّةُ، على أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَلَيْكَ بعد أن يَبْلُغَهُ ذلك الإجماع، أو يَصِحَّ عنده، أمَّا قبل أن يبلُغَهُ ذلك الإجماع، أو يَصِحَّ عنده فلا يكفر بِجَحْدِهِ<sup>(١)</sup>.

وكان العذر بالجهل وَعَدَمُ تكفير الجاهل أصلٌ صحيح، اجتمعت عليه الأُمَّةُ، وابنُ حزم - أيضاً - يستدل بخبر الرجل الذي لم يعمل خيراً قط، وأمرَ بنيه بعد موته أن يحرقوه ثم يذروا نصفه في البحر والنصف الآخر في البر... إلى آخر الحديث المتقدم ذكره على عَدَمِ كُفْرِ الجاهل، مادام مُقِرّاً بالله، إذا اعتقد اعتقاداً كُفْرِيّاً، وهو هنا عَدَمُ قدرة الله - سبحانه وتعالى - على إحيائه، وهو على هذه الصورة، يقول: (هذا إنسانٌ جهلٌ إلى أن مات أن الله عَلَيْكَ يَقْدِرُ على جمع رَمَادِهِ وإحيائه، وقد غُفِرَ له؛ لإقرارِهِ وخَوْفِهِ وجهله)<sup>(٢)</sup>.

وهذا بيانٌ بأنَّ الجاهل لا يُؤَاخَذُ في المسائل الاعتقادية ما لم تقع عليه الحجة. أمَّا مَنْ يحاول تأويل الحديث ليخرجه عن مفهومه الصحيح بأنَّ معنى: (لَنْ قَدَرَ) أي: ضَيَّقَ عليه، على مثال قوله - تعالى -: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلْنَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾<sup>(٣)</sup> فيردُّ عليه ابنُ حزم: بفساد المعنى إذا أخذنا بهذا التأويل، فيصير: (لَنْ ضَيَّقَ اللَّهُ عليّ؛ ليضيّقنَّ عليّ)<sup>(٤)</sup> وكذلك يَعدَمُ فائدة أمره أولاده بهذا الإحراق والنشر، وإنما فعل ذلك ولا شك (لَيَفْلِتَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ)<sup>(٥)</sup>. وبهذا يصبح الرجل واقعاً في اعتقاد

(١) الأصول والفروع ج ٢ ص ٢٩٦ والفصل ج ٣ ص ١٤١ وكلام ابن حزم في الأصول والفروع يجمع فيه بين أهل الجهل وأهل التأويل وكلامه في الفصل: خاص فيمن وقع في فعل كفرى جاهلاً.

(٢) الأصول والفروع ج ٢ ص ٢٩٦.

(٣) الفجر ١٦.

(٤) الأصول والفروع ج ٢ ص ٢٩٦ وكذلك رد ابن تيمية على تأويل الحديث بهذا الشكل مجموع الفتاوى ج ١١ ص ٤١٠.

(٥) السابق نفس الصفحة.

كُفْرِي لَا يُوَاحِذُ عَلَيْهِ لَجْهْلِهِ وَخَوْفِهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ.  
ومثال آخر يُقَدِّمُهُ ابْنُ حَزْمٍ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، فَالْأُمَّةُ اجْتَمَعَتْ عَلَى كُفْرِ مَنْ يُكَذِّبُ الرَّسُولَ ﷺ وَهَذَا لَا يُمَارِي فِيهِ أَحَدٌ. فَأَصْلُ الدِّينِ التَّوْحِيدُ وَتَصْدِيقُ الرَّسُولِ، وَلَا انْفِكَائَ بَيْنَهُمَا، وَلَكِنَّ هَذَا التَّكْذِيبَ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْعَالَمِ يَكْفُرُ بِمَا خِلَافٍ، وَإِذَا صَدَرَ مِنَ الْجَاهِلِ الَّذِي لَمْ يَتَعَلَّمْ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا الْجَهْمَ بْنَ حُذَيْفَةَ لِلصَّدَقَةِ، فَلَا حَاجَةَ رَجُلٍ فِي صَدَقَتِهِ، فَضَرَبَهُ أَبُو الْجَهْمِ، فَشَجَّهَ، فَأَتُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: الْقَوْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَكُمْ كَذَا وَكَذَا. فَلَمْ يَرْضُوا، فَقَالُوا: الْقَوْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَكُمْ كَذَا وَكَذَا. فَلَمْ يَرْضُوا، فَقَالَ: لَكُمْ كَذَا وَكَذَا. فَرَضُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي خَاطَبْتُ الْعِشْيَةَ عَلَى النَّاسِ، فَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ. قَالُوا: نَعَمْ. فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ النَّاسَ اللَّيْثِينَ أَتَوْنِي، يُرِيدُونَ الْقَوْدَ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِمْ كَذَا وَكَذَا، فَرَضُوا، أَرْضَيْتُمْ؟ قَالُوا: لَا. فَهَمَّ الْمُهَاجِرُونَ بِهِمْ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفُرُوا عَنْهُمْ، فَكَفَرُوا عَنْهُمْ، فَدَعَاهُمْ، فَزَادَهُمْ. فَقَالَ: أَرْضَيْتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: إِنِّي خَاطَبْتُ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ. قَالُوا: نَعَمْ. فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرْضَيْتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ»<sup>(١)</sup>.

يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ: «وَفِي هَذَا الْخَبَرِ عُذْرُ الْجَاهِلِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِمَا لَوْ فَعَلَهُ الْعَالِمُ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، لَكَانَ كَافِرًا؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ اللَّيْثِينَ كَذَّبُوا النَّبِيَّ ﷺ وَتَكْذِيبُهُ كُفْرٌ مُجَرَّدٌ بِمَا خِلَافٍ، وَلَكِنَّهُمْ بِجَهْلِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ، عُذِرُوا بِالْجَهَالَةِ، فَلَمْ يَكْفُرُوا»<sup>(٢)</sup>. وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نُوجِزَ كَلَامَ ابْنِ حَزْمٍ فِي النِّقَاطِ الْآتِيَةِ:

- ١- تَكْذِيبُ النَّبِيِّ ﷺ كُفْرٌ بِمَا خِلَافٍ.
- ٢- إِذَا صَدَرَ هَذَا التَّكْذِيبُ مِنَ الْعَالِمِ يَكْفُرُ بِذَلِكَ.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ كِتَابَ الدِّيَاتِ بَابَ ١٣ حَدِيثَ ٤٥٣٤.

(٢) الْمَحَلَّى ج ١١ ص ٦٨، ٦٩.



٣- إِذَا صَدَرَ مِنَ الْجَاهِلِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الْكُفْرِ، لَا يَكْفُرُ، وَيُغْذَرُ لَجَهْلِهِ.  
وَيُقَدَّمُ ابْنُ حَزْمٍ دَلِيلًا مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَيَمُنُّ وَقَعَ فِي قَوْلِ كُفْرِيٍّ دُونَ أَنْ تَقَامَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ؛ لَجَهْلِهِ، وَلَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ بِكُفْرٍ فِي قَوْلِ الْحَقِّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿إِذْ قَالَ  
الْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ  
قَالَ أَتَقْوُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا نَزِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا  
وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿١١٣﴾﴾<sup>(١)</sup>. فَهَؤُلَاءِ الْحَوَارِيُّونَ،  
مَعَ ثَنَاءِ اللَّهِ ﷻ عَلَيْهِمْ، قَدْ قَالُوا جَهْلًا لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يَنْزِلَ  
عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ؟.

فَهَذَا بَيَانٌ مِنْ قَوْلِ الْحَقِّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بِعَدَمِ بُطْلَانِ إِيمَانِهِمْ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ  
فِيهِمْ الْقَوْلُ الْكُفْرِيُّ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ مَنْ يَعْتَقِدُ أَوْ يَقُولُ ذَلِكَ يَصِيرُ كَافِرًا.  
يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ: «وَلَمْ يَنْطَلِ بِذَلِكَ إِيمَانُهُمْ، وَهَذَا مَالًا مَخْلَصٌ مِنْهُ، وَإِنَّمَا كَانُوا  
يَكْفُرُونَ لَوْ قَالُوا ذَلِكَ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ وَتَبَيُّهِمْ لَهَا»<sup>(٢)</sup>.

الَّذِي يَصِفُ رَبَّهُ وَصَفًا لَا يَلِيقُ بِهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -، كَوَضْفِهِ بِالْجَسْمِيَّةِ أَوْ بِزَعْمِ  
مُحْلُولِهِ - تَعَالَى - فِي أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ أَوْ بِزَعْمِ شَخْصٍ - زَعْمًا بَاطِلًا - مَجِيءَ نَبِيٍّ بَعْدَ  
رَسُولِ اللَّهِ الْخَاتَمِ مُحَمَّدٍ ﷺ كُلُّ هَذَا مَعْلُومٌ بُطْلَانُهُ ضَرُورَةٌ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، وَلَا  
يَشْكُ أَحَدٌ فِي كُفْرٍ مِنْ تَلَبُّسٍ بِأَيِّ صُورَةٍ مِنَ الصُّوَرِ السَّابِقَةِ فَمَا الْعَمَلُ فِيمَنْ وَقَعَ  
فِي هَذِهِ الْكُفْرِيَّاتِ جَاهِلًا أَوْ مُتَأَوِّلًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ الْحُجَّةَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ بِأَنَّ  
هَذَا خُرُوجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ؟. يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ: (لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَجِبُ تَعْلِيمُهُ)<sup>(٣)</sup> وَلَا  
يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالرَّدِّ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمَشْرُوفَةِ؛  
لِأَنَّ التَّكْفِيرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْبَيَانِ، يَقُولُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ  
الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى  
وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) المائدة ١١٢، ١١٣.

(٢) المحلى ج ١١ / ٦٨، ٦٩.

(٣) السابق.

(٤) النساء ١١٥.

أَمَّا مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْجَاهِلَ وَالْمُتَأَوَّلَ وَالْمَخْطِئَ فِي أُمُورِ الْإِعْتِقَادِ يَكُونُ كَافِرًا مِنْ غَيْرِ قِيَامِ الْحُجَّةِ؛ مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِ الْحَقِّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤﴾ (١) فَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ ابْنُ حَزْمٍ بِأَنَّ آخِرَ هَذِهِ الْآيَةِ مُبْطِلٌ لِزَعْمِهِمْ، لِأَنَّهَا تَتَكَلَّمُ عَنِ الْكَفَّارِ الْخَارِجِينَ عَنِ الْإِسْلَامِ الْمَكْذِبِينَ بِاليَوْمِ الْآخِرِ بَلِ الْمُسْتَهْزِئِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْجَاهِلِ وَالْمَخْطِئِ وَالْمُتَأَوَّلِ، لَيْسَ مِنْهُمْ بِالْقَطْعِ وَالْيَقِينِ، فَيَبْطُلُ اسْتِدْلَالُهُمْ؛ فَبَعْدَ كَلِمَةِ (صُنْعًا) وَصَلَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِنَائِتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِمْ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا ۝١٠٥﴾ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا ءَايَتِي وَرُسُلِي هُزُوًا ۝١٠٦﴾ (٢).

وَلَا يَفُوتُ ابْنَ حَزْمٍ أَنَّ يُبَيِّنَ اللَّبْسَ الَّذِي قَدْ يَقَعُ فِيهِ الْبَعْضُ؛ مُدَّعِيًا أَنَّ الَّذِي يُعْذَرُ هُوَ الْمُسْلِمُ الْمُتَلَبِّسُ بِقَوْلٍ أَوْ فَعْلٍ شِرْكَيّ أَوْ كُفْرِيٍّ عَلَى سَبِيلِ الْخَطَا أَوْ الْجَهْلِ، يَلْزِمُهُ أَنْ يَعْذَرَ غَيْرَ الْمُسْلِمِ عَلَى كُفْرِهِ، يَقُولُ: «لَا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِكُفْرٍ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ، أَمَّا قَبْلَ قِيَامِ الْحُجَّةِ؛ فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَعْذَرَ كُلَّ مُخَالَفٍ لِدِينِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَعِبَادَةِ الْكَوَاكِبِ وَالنُّجُومِ، فَإِنَّهُمْ - أَيْضًا - مُجْتَهِدُونَ، قَاصِدُونَ لِلْخَيْرِ» (٣).

وَيَجِيبُ ابْنُ حَزْمٍ بِأَنَّ قَضِيَّةَ الْعُذْرِ لَيْسَتْ بِالْآرَاءِ، وَكَذَلِكَ تَكْفِيرٌ مِنْ يُكْفَرُ، إِنَّمَا هِيَ أُمُورٌ شَرْعِيَّةٌ، لَا دَخَلَ لِلْمَخْلُوقِينَ فِيهَا، لِأَنَّ أَمْرَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ بِيَدِهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - وَحْدَهُ، فَالْمُؤْمِنُ مِنْ سَمَاءِ اللَّهِ مُؤْمِنًا فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدَ كُلِّ مُسْلِمٍ بَلْ كُلِّ مَخْلُوقٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ حَكَّمَ بِالْكَفْرِ عَلَى أَهْلِ كُلِّ مِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ حَكَّمَ بِإِيمَانِ كُلِّ مَنْ اتَّبَعَهُ،

(١) الكهف ١٠٣، ١٠٤.

(٢) الكهف ١٠٥، ١٠٦.

(٣) وَكَأَنَّ ابْنَ حَزْمٍ يَرُدُّ عَلَى بَعْضٍ مِنْ كُتُبٍ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ فِي عَدَمِ الْعُذْرِ مُحْتَجًا بِأَنَّ عَذْرَ الْمُسْلِمِ الْمُتَلَبِّسِ بِمُخَالَفَةِ كُفْرِيَّةٍ يَسْتَلْزِمُ عَذْرَ غَيْرِهِ مِنَ الْكَفَّارِ الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ أَصْلًا رَاجِعَ الْعُذْرَ بِالْجَهْرِ تَحْتَ الْمَجْهَرِ الشَّرْعِيِّ لِأَبِيِّ يُوسُفَ مَدَحَتِ بْنِ الْحَسَنِ ص ٢٥٤ دَارُ الْكِتَابِ السَّنَةِ، وَدَارُ الصَّمِيْعِيِّ الرِّيَاضِ ط ١ ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م.

وَصَدَّقَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ، وَتَبَرَّأَ مِنْ كُلِّ دِينٍ سِوَى الْإِسْلَامِ. <sup>(١)</sup>  
 يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ: «فَصَحَّ بِمَا قُلْنَا أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ قَدْ بَلَغَهُ أَمْرُ  
 الْإِسْلَامِ، فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ تَأَوَّلَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَأَخْطَأَ، فَإِنْ كَانَ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ  
 الْحُجَّةُ وَلَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، فَهُوَ مَعْدُورٌ مَأْجُورٌ مَرَّةً وَاحِدَةً؛ لَطَلِبِهِ الْحَقُّ، وَقَصْدِهِ إِلَيْهِ،  
 مَغْفُورٌ خَطَأُهُ» <sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ يَقْصِدُ الْأُمُورَ الْفَقْهِيَّةَ الْفِرْعَوِيَّةَ، وَلَكِنَّهُ يَقْطَعُ هَذَا الظَّنَّ  
 بِقَوْلِهِ: «وَلَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ بَيْنَ الْخَطَأِ فِي الْإِعْتِقَادِ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ مِنْ  
 الشَّرِيعَةِ وَبَيْنَ الْخَطَأِ فِي الْفُتْيَا فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ» <sup>(٣)</sup>.

فَكُلُّ مَنْ ثَبَتَ لَهُ عَقْدُ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَزُولُ عَنْهُ هَذَا الْإِعْتِقَادُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ  
 عَلَى مَا قَرَّرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ. وَلَا يَتْرُكُ ابْنُ حَزْمٍ الْكَلَامَ حَتَّى يَصْنَعَ مِنْ  
 هَذِهِ الْجَزْئِيَّاتِ قَاعِدَةً كُلِّيَّةً، دَعَائِمُهَا قَوْلُ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ  
 حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ <sup>(٤)</sup> وَقَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿لَا نُنْذِرُكُمْ بِهِ، وَمَنْ بَلَغَ﴾ <sup>(٥)</sup>.

هَذِهِ الْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ: لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ حَتَّى يَبْلُغَهُ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنْ بَلَغَهُ، وَلَمْ يُؤْمِنْ  
 بِهِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَا دَامَ لَمْ يَبْلُغَهُ الْأَمْرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَهْمَا كَانَ  
 هَذَا الْأَمْرُ إِعْتِقَادِيًّا أَوْ عَمَلِيًّا. يَقُولُ: «لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ حَتَّى يَبْلُغَهُ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنْ بَلَغَهُ،  
 وَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، فَإِنْ آمَنَ بِهِ اعْتَقَدَ مَا شَاءَ أَنْ يَعْتَقِدَ مِنْ نِخْلَةٍ أَوْ فُتْيَا أَوْ عَمَلٍ  
 مَا شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - أَنْ يَعْمَلَهُ، دُونَ أَنْ يَبْلُغَهُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَكْمَ بِخِلَافِ مَا  
 اعْتَقَدَ، وَمَا قَالَ أَوْ عَمِلَ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَصْلًا؛ حَتَّى يَبْلُغَهُ، فَإِنْ بَلَغَهُ، وَصَحَّ عِنْدَهُ،  
 فَإِنْ خَالَفَهُ مُجْتَهِدًا فِيمَا لَمْ يَبَيَّنْ لَهُ وَجْهُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ؛ فَهُوَ مُخْطِئٌ مَعْدُورٌ مَأْجُورٌ مَرَّةً  
 وَاحِدَةً، وَإِنْ خَالَفَهُ مُعَانِدًا بِقَوْلِهِ وَقَلْبِهِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ؛ ذَلِكَ فِي الْمَعْتَقَدَاتِ  
 وَالْفُتْيَا» <sup>(٦)</sup>.

(١) الفصل ج ٣ ص ١٤٢.

(٢) الفصل ج ٣ ص ١٤٤.

(٣) الفصل ج ٣ ص ١٤٢.

(٤) الإسراء ١٥.

(٥) الأنعام ١٩.

(٦) السابق بتصرف.



فلا بُدَّ - لكي يُحْكَمَ على شخصٍ بالكفر - مِنَ التَّأَكُّدِ هل هو قاصدٌ متعمدٌ أو مخطئٌ. وَمِنْ كَلَامِ ابْنِ حَزْمٍ السَّابِقِ يَظْهَرُ لَنَا مَا يَلِي:

- ١- كُلُّ مَنْ ثَبَتَ لَهُ عَقْدُ الْإِسْلَامِ لَا يَزُولُ عَنْهُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ.
- ٢- الْعُذْرُ بِالْجَهْلِ أَصْلٌ صَحِيحٌ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.
- ٣- لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِالْكَفْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ الْوَاقِعِ فِي اعْتِقَادٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ كُفْرِيٍّ حَتَّى تَبْلُغَهُ الْحُجَّةُ الشَّرْعِيَّةُ بِلا لَبْسٍ أَوْ غَمُوضٍ.
- ٤- إِذَا صَدَرَ الْكُفْرُ مِنَ الْعَالِمِ بِالْحُكْمِ؛ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِلا نِزَاعٍ، أَمَا إِذَا صَدَرَ مِنَ الْجَاهِلِ، فَلَا يَكْفُرُ حَتَّى يَتَعَلَّمَ، بَلْ يُعَذَّرُ بِالْجَهْلِ.
- ٥- هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِ الْمُتَلَبِّسِ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ كُفْرِيٍّ وَبَيْنَ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ، فَالْمُسْلِمُ يُعَذَّرُ بِجَهْلِهِ، وَالْكَافِرُ لَا يُعَذَّرُ.
- ٦- الْعُذْرُ بِالْجَهْلِ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ الْمُسْلِمِ، وَأَدَلَّةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.
- ٧- الْعُذْرُ بِالْجَهْلِ مُحْكَمٌ شَرْعِيٌّ لَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ الْمَجْرُودِ فِيهِ.
- ٨- لَا فَرْقَ فِي الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ بَيْنَ أَصُولِ الدِّينِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ وَبَيْنَ الْفُرُوعِ الْعَمَلِيَّةِ الْفَقْهِيَّةِ.

٩- الْمُسْلِمُ تَبْدَأُ مُوَاخَذَتُهُ بَعْدَ وَصُولِ الْحُجَّةِ إِلَيْهِ، أَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْدَرَ ضَدُّهُ أَيْ حُكْمٌ قَبْلَ الْبَيَانِ وَالتَّعَلُّمِ.

٦ - الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ<sup>(١)</sup>:

يُبَيِّنُ الْقَاضِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي جَلَاءٍ تَامٍّ، فَالْجَاهِلُ إِذَا وَقَعَ فِي أَمْرٍ كُفْرِيٍّ أَوْ شِرْكَيٍّ بَحِثْتُ بِحُكْمِهِ عَلَى صَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ بِالْكَفْرِ أَوْ الشِّرْكِ؛ فَإِنَّا نَعَذِّرُ هَذَا الْجَاهِلَ،

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي، أبو بكر ابن العربي ولد في إشبيلية سنة ٤٦٨ هـ / ١٠٧٦ م ورحل إلى المشرق ومات بقرب فارس ودفن بها سنة ٥٤٣ هـ / ١١٤٨ م. ومن مؤلفاته العواصم من القواصم، عارضة الأحوذى في شرح الترمذى انظر طبقات الحفاظ للسيوطي، ووفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٩ ونفع الطيب ج ١ ص ٣٤٠ وقضاة الأندلس ص ١٠٥ والأعلام ج ٦ ص ٢٣٠.



فلا نحكمُ عليه بالكفرِ حتى تظهرَ له الحُجَّةُ واضحةٌ جليةٌ، وهذه رحمةٌ خصَّ اللهُ بها هذه الأمةَ. يقولُ: «فالجاهلُ والمخطئُ في هذه الأمةِ، ولو عملَ من الكفرِ والشركِ ما يكونُ صاحبهُ مُشركًا أو كافرًا، فإنه يُعَدُّ بالجهلِ والخطأِ حتى يتبينَ له الحجةُ التي يكفرُ تاركُها»<sup>(١)</sup>.

ولا يتركُ القاضي الكلامَ حتى يُنبِّهَ أنه ينبغي أن يصلَ البيانُ إلى الجاهلِ بغيرِ لبسٍ ولا غُموضٍ، ولا نحكمُ بالكفرِ عليه إلا إذا أنكرَ المعلومَ بالضرورةِ من دينِ الإسلامِ أو الإجماعِ الجليِّ القطعيِّ، ولا يدعُ القارئُ حتى يُوضَّحَ له سماتُ هذا المعلومِ: إنه الذي يعرفه كلُّ المسلمين من غيرِ نظيرٍ وتأملٍ.

## ٧ - القاضي عياض<sup>(٢)</sup>:

قدَّم لنا مجموعة من المقالات التي تُعدُّ كفرًا بإجماع المسلمين وهي قسمان:

١ - قِسْمٌ يَصْدُرُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، وهذا محلُّ اتفاقٍ، وقد سَبَقَ بيانهُ.

٢ - قِسْمٌ يَصْدُرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ويحتاجُ إلى بيانٍ.

ويتمثَّلُ في إنكارِ قواعدِ الشرعِ المعلومَةِ من الدينِ بالضرورةِ، المُجمَعِ عليها مِنَ الْمُسْلِمِينَ أو ادِّعَاءِ الثُّبُوتِ أو تكذيبِ النَّبِيِّ ﷺ في بلاغٍ أو خبرٍ أو نحو ذلك مما أجمَعُ عليه أهلُ الإسلامِ<sup>(٣)</sup>.

وقد أوردَ بعدَ ذلكَ مقالةً أُخرى لا يُشكُّ في تكفيرِ مَنْ يقولُ بها بشرطٍ أن يكونَ صاحبُ هذه المقالةِ من عُرفَ عنه مخالطةُ المسلمين، ومصاحبةُ مَنْ يَعْرِفُ الإسلامَ فترةً طويلةً، ثُمَّ كُنَّه مِنَ الْعِلْمِ بِهَا، وهي: شَخْصٌ يُنْكَرُ وجودَ مكةَ أو البيتِ الحرامِ أو

(١) قال هذا الكلام القاضي في شرحه على صحيح البخاري باب كفران العشير وكفر دون كفر نقلا عن القاسمي ج ٥ ص ١٣٠٧، ١٣٠٨.

(٢) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السني أبو الفضل عالم المغرب مولده فيها سنة ٤٧٦ هـ / ١٠٨٣ م وتوفي بمراكش سنة ٥٤٤ هـ / ١١٤٩ م مسموماً قيل سمه يهودى. من تصانيفه الشفاء، ترتيب الدارك وتقريب المسالك، شرح صحيح مسلم، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية. انظر وفيات الأعيان ٣٩٢/١، قضاة الأندلس ص ١٠١، مفتاح السعادة ١٩/٢.

(٣) الشفاء ج ٣ ص ١٤٤ باختصار.

صِفَةُ الْحَجِّ (١).

يقول القاضي: «وكذلك إن أنكر مُنْكَرَ مكة أو البيت أو المسجد الحرام أو صِفَةَ الْحَجِّ، ويُحَكِّمُ عَلَى هَذَا الْقَائِلِ بِالْكَفْرِ، هُوَ وَأَمْثَالُهُ... فهذا ومثله لا مِزِيَّةَ فِي تَكْفِيرِهِ، إِنْ كَانَ مَنْ تَظَنُّ بِهَ عِلْمَ ذَلِكَ» (٢) فهو لا يُحَكِّمُ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَدَى عِلْمِهِ بِالْأَمْرِ الَّذِي يُنْكَرُهُ عَنْ طَرِيقِ مَصَاحِبَةِ الْمُسْلِمِينَ فِتْرَةً، ثُمَّ كُنْهُ مِنَ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، فَهَذَا لَا يُحَكِّمُ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ؛ لِأَنَّا قَدْ تَأَكَّدْنَا أَنَّهُ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَذَا الْأَمْرِ، وَلَكِنْ لَا يُتْرَكُ هَذَا الشَّخْصُ، فَيَنْبَغِي تَعْلِيمُهُ أَنَّ هَذَا الَّذِي يُنْكَرُهُ قَدْ نُقِلَ عَنْ طَرِيقِ الْكَافَّةِ إِلَى مُعَاَصِرِي الرَّسُولِ ﷺ فَإِذَا وَصَلَهُ عِلْمُ الْمَسْأَلَةِ عَنْ طَرِيقِ الْعُلَمَاءِ أَوْ صَحْبَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَأَنْكَرَ فَهُوَ كَافِرٌ بِاتِّفَاقٍ.

يقول: «وَالْمُرْتَابُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ الْمُنْكَرُ بَعْدَ الْبَحْثِ وَصَحْبَةِ الْمُسْلِمِينَ، كَافِرٌ بِاتِّفَاقٍ لَا يُعْذَرُ بِقَوْلِهِ: لَا أَذْرِي» (٣).

وَيَشْتَرِطُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي تَكْفِيرِ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مَنْصُوصًا عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ شَرْطَيْنِ: الْأَوَّلُ، أَلَّا يَكُونَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ. وَالثَّانِي، أَلَّا يَكُونَ جَاهِلًا بِهِ. يَقُولُ: «وَكَذَلِكَ - أَيُّ يَكْفُرُ - مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِمَّا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ الَّذِي فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ وَمَصَاحِفِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَكُنْ جَاهِلًا بِهِ وَلَا قَرِيبَ عَهْدِ الْإِسْلَامِ» (٤).

وَيَحْكِي الْخِلَافَ فِي تَكْفِيرِ جَاهِلٍ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَيَنْقُلُ حُجَّةَ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ التَّكْفِيرِ، وَهُوَ حَدِيثُ حَذِيفَةَ السَّابِقِ ذِكْرُهُ (٥) عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ الْجَارِيَةِ السُّودَاءِ الَّتِي لَمْ يَطْلُبْ مِنْهَا النَّبِيُّ ﷺ سِوَى التَّوْحِيدِ فَقَطْ، وَأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ الصِّفَاتِ الْوَاجِبَةَ لِلَّهِ عَلَى التَّفْصِيلِ (٦).

(١) الشفا ج ٢ ص ١٣٩.

(٢) الشفا ج ٢ ص ١٣٩.

(٣) الشفا ج ٢ ص ١٣٩.

(٤) الشفا ج ٢ ص ٢٤٢.

(٥) السابق ج ٢ ص ٢٤٢.

(٦) السابق.

وَمِنْ الْمَسَائِلِ الَّتِي أوردَهَا الْقَاضِي لِأَبِي الْقَاسِمِ عَنْ رَجُلٍ نَادَى رَجُلًا بِاسْمِهِ، فَأَجَابَهُ: لَبِيكَ. فَأَجَابَ بَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ جَاهِلًا؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَيُعَلِّقُ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عَلَى فَتْوَى ابْنِ الْقَاسِمِ بَأَنَّ الْجَاهِلَ يُزَجَرُ وَيُعَلَّمُ<sup>(١)</sup>. وَكَذَلِكَ أوردَ مَا قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْجَهَالَةِ وَأَغَالِيطِ اللِّسَانِ:

رَبِّ الْعِبَادِ مَا لَنَا وَمَا لَكَ قَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا مِمَّا بَدَا لَكَ  
أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَا لَكَ

لَا شَكَّ - كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٢)</sup> - : بِأَنَّهُ تَهَوَّرَ مِنَ الْقَوْلِ، اللَّهُ مُنَزَّةٌ عَنْهُ. وَيَقُولُ الْقَاضِي: (وَهَذَا مِنْ كَلَامِ الْجُهَالِ، وَمَنْ لَمْ يُقَوِّمَهُ ثِقَافُ الشَّرِيعَةِ وَالْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ فَقَوْلٌ مَا يَصُدُّ إِلَّا مِنْ جَاهِلٍ يَجِبُ تَعْلِيمُهُ وَزَجْرُهُ وَالْإِغْلَاطُ مِنَ الْعُودَةِ إِلَى مِثْلِهِ)<sup>(٣)</sup>

## ٨ - الإمام النووي<sup>(٤)</sup>:

نَقَلَ إِجْمَاعُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَّبِعِينَ لِلْحَقِّ بِعَدَمِ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَّا مَنْ جَحَّدَ الْمَعْلُومَ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ الْمَعْلُومِ لِكُلِّ أَحَدٍ، كَالشَّهَادَتَيْنِ وَتَحْرِيمِ الْكِبَائِرِ وَوُجُوبِ الصَّلَاةِ فَهُوَ كَافِرٌ، لَكِنْ مَنْ جَهِلَ قَوَاعِدَ الدِّينِ بِسَبَبِ قُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ بُعْدِهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَمَاكِنِ النَّائِيَةِ وَغَيْرِهَا فَهَذَا لَيْسَ بِكَافِرٍ بِسَبَبِ جَهْلِهِ.

يَقُولُ النَّوَوِيُّ: (اعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا يُكْفَرُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَنَّ مَنْ جَحَّدَ مَا

(١) السابق ج ٢ ص ٢٤٨.

(٢) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطّاب البستي، فقيه محدث، له معالم السنن، وإعجاز القرآن، وغير ذلك ولد سنة ٣١٩هـ - وتوفي ٣٨٨هـ.

(٣) السابق نفس الصفحة.

(٤) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي أبو زكريا محي الدين مولده سنة ٦٣١هـ / ١٢٣٣ م ووفاته سنة ٦٧٦هـ / ١٢٧٧ م في نوا له مؤلفات نافعة منها رياض الصالحين، الأذكار، شرح المذهب. انظر طبقات الشافعية ١٦٥/٥، النجوم الزاهرة ٢٧٨/٧، الأعلام ١٥٠/٨.

يُعْلَمُ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ضَرُورَةٌ، حُكْمٌ بِرُدِّهِ وَكُفْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشْأً بِيَادِيَّةٍ بَعِيدَةٍ وَنَحْوَهُ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ، فَيُعْرَفُ ذَلِكَ، فَإِنْ اسْتَمَرَ حُكْمٌ بِكُفْرِهِ<sup>(١)</sup>

لَوْ تَأَمَّلْنَا كَلِمَةً (وَنَحْوَهُ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ) يَتَبَيَّنُ لَنَا اتِّسَاعُهَا؛ لِتَشْتَمِلَ كُلُّ مُعَيَّنٍ خَفِيَ عَلَيْهِ أَيْ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الْإِسْلَامِ، صَغِيرِهَا وَكَبِيرِهَا، مَا دُمْنَا قَدْ عَلِمْنَا مِنْ حَالِ الشَّخْصِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ، وَخَفِيَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ.

٩ - الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ<sup>(٢)</sup>:

يُنْكَرُ عَلَى أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِالْكَفْرِ عَلَى الْعَوَامِّ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْمَسَائِلَ الْاِعْتِقَادِيَّةَ الَّتِي يَعْتَبِرُونَهَا قَوَاطِعَ<sup>(٣)</sup>، مِثَالُ ذَلِكَ نَفْيُ الْجِسْمِيَّةِ عَنِ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَتِسَاءُلُ مُسْتَنَكِرًا: كَيْفَ يُحْكَمُ بِكَفْرِ الْعَامِيِّ بِجَهْلِهِ أَنَّ النُّبُوَّةَ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِ النَّبِيِّ مُخْبِرًا عَنِ اللَّهِ، فَلَا تَرْجِعُ النُّبُوَّةُ إِلَى صِفَةٍ وَجُودِيَّةٍ بَلْ تَكُونُ عِبَارَةً عَنْ نَسَبَةٍ تَعْلَقُ بِالْخَطَابِ بِهِ. وَيُورَدُ عِبَارَاتٌ صَعْبَةٌ يَغْتَسِرُ عَلَى الْعَامِيِّ فَهْمُهَا فَضْلًا عَنْ اِعْتِقَادِهَا، وَيَذَكَّرُ أَنَّ الْأَشْعَرِيَّ رَجَعَ عَنْ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالصِّفَاتِ لَيْسَ جَهْلًا بِالْمَوْصُوفَاتِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ زَاهِدُ الْكُوْثُرِيِّ أَنَّ الْعِزُّ بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ قَدْ اِنْفَرَدَ بِهَذَا الرَّأْيِ، وَلَكِنَّ الْمُتَّبِعَ لِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ، يَعْلَمُ أَنَّ الْعِزَّ يُوَافِقُهُ عُلَمَاءُ كَثَرٍ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ هَذَا مِمَّا اِنْفَرَدَ بِهِ الْبَيِّنَةُ<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم النووي (١ / ١٥٠).

(٢) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي عز الدين الملقب بسلطان العلماء ولد ونشأ في دمشق سنة ٥٧٧ هـ / ١١٨١ م وتوفي بالقاهرة سنة ٦٦٠ هـ / ١٢٦٢ م ومن مصنفاته: التفسير الكبير، الإمام في أدلة الأحكام، قواعد الشريعة، الفرق بين الإيمان والإسلام. انظر فوات الوفيات ٢٨٧/١، طبقات السبكي ٨٠/٥ - ١٠٧، النجوم الزاهرة ٧/ ٢٠٨، مفتاح السعادة ٢١٢/٢.

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعزيز بن عبد السلام ج ١ ص ٢٠٢، ٢٠٣ بتصرف واختصار.

(٤) مقدمة التنبيه والرد للمطلي ص ٦. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة، ١٩٩٧ م.



## ١٠ - ابنُ تيمية:

يُعَدُّ من أكثر العلماء كلامًا في عُذْرِ الجاهلِ مِنْ حيثُ كثرةُ الأدلةِ وتعددُ التفصيلاتِ. وأولُ ما أَحَبَّ أَنْ أُنبِّهَ عليه عندَ ابنِ تيميةَ أَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ فِي الْعُذْرِ بَيْنَ الْأَصُولِ الْعَقْدِيَّةِ وَالْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ، وَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّ التَّفْرِيقَ بَدْعٌ اعْتِزَالِيٌّ، انْتَشَرَتْ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ تَفْرِيقٌ لَا أَصْلَ لَهُ عِنْدَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَكَذَلِكَ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ. يَقُولُ: (فَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَ نَوْعِ تَسْمِيَةِ مَسَائِلِ أَصُولٍ وَبَيْنَ نَوْعٍ آخَرَ وَتَسْمِيَةِ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ؛ فَهَذَا الْفَرْقُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ لَا عَنِ الصَّحَابَةِ وَلَا عَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَلَا أُمَّةُ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَأْخُودٌ عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ).<sup>(١)</sup>

وَلَا يَسْتَقِيمُ هَذَا التَّفْرِيقُ فِي تَقْسِيمِ الْمَسَائِلِ، إِلَى مَسَائِلِ أَصُولٍ، يَكْفُرُ الشَّخْصُ بِإِنْكَارِهَا، وَمَسَائِلِ فُرُوعٍ، لَا يَكْفُرُ بِإِنْكَارِهَا؛ لِأَنَّكَ لَا تَجِدُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ تَحْدِيدًا وَاضِحًا لِمَسَائِلِ الْأَصُولِ الَّتِي يَكْفُرُ الْفَرْدُ الْخَطِيئُ فِيهَا، فَقَدْ يَقُولُونَ إِنَّهَا مَسَائِلُ الْإِعْتِقَادِ. وَالْمَعْلُومُ أَنَّ هُنَاكَ مَسَائِلَ اعْتِقَادِيَّةً اخْتَلَفَ فِيهَا النَّاسُ، وَأَخْطَأَ بَعْضُهُمْ فِيهَا، وَلَمْ يَكْفُرْ أَحَدٌ، مِثَالُ ذَلِكَ تَنَازُعُ النَّاسِ: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ أَمْ لَا؟ وَإِنْ قِيلَ: مَسَائِلُ الْفُرُوعِ هِيَ الْعَمَلِيَّةُ. كَانَ رَدُّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: وَجُوبُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَتَحْرِيمُ الْفَوَاحِشِ وَالْخَمْرِ، هِيَ مَسَائِلُ عَمَلِيَّةٌ، وَالْمَنْكَرُ لَهَا يَكْفُرُ بِالِاتِّفَاقِ<sup>(٢)</sup> أَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ مَسَائِلَ أَصُولِ الدِّينِ قَطْعِيَّةٌ وَالْفُرُوعُ ظَنِّيَّةٌ؛ فَجَوَابُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَلَيْهِ: أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مَسَائِلِ الْعَمَلِ قَطْعِيَّةٌ، وَكَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ لَيْسَتْ قَطْعِيَّةً<sup>(٣)</sup>.

## ● وَخِلَاصَةُ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ السَّابِقِ فِي النِّقَاطِ الْآتِيَةِ:

## ١- لَا فَرْقَ فِي الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ أَوْ الْخَطَا بَيْنَ مَسَائِلِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ.

(١) مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى ج ٢٣ ص ٣٤٦ وَالْمَسَائِلُ الْمَارِدَةُ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ ص ٧٢ رَاجِعَ كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي مَجْمُوعَةِ الرِّسَالِ وَالْمَسَائِلِ ج ٢ ص ٣٤٧ فِي رَفْعِ الْخَطَا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَنَّ الْخَطَا مِنْ أَخْطَا فِي أَصُولِ الْإِيمَانِ بِالْمُسْلِمِينَ أَوْلَى مِنْ الْخَطَا بِالْمُشْرِكِينَ.

(٢) السَّابِقُ ج ٢٣ ص ٣٤٧.

(٣) السَّابِقُ.

٢- هذا التفريقُ قالت به المعتزلة، وانتقل إلى بعض كتب الفقه عن طريقهم.

٣- هو تقسيم لم يُقَلَّ به الصحابة ولا التابعون ولا الأئمة.

يَعْرِضُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ لَنَا حَالَ رَجُلٍ أَقْرَبَ بِاللَّهِ - تَعَالَى ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ وَلَكِنَّهُ جَهْلٌ صِفَةً مِنَ الصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ لِلْحَقِّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، فَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ عِلْمُ هَذِهِ الصِّفَةِ الْوَاجِبَةِ حَتَّى يُحْكَمَ بِكُفْرِهِ يَقُولُ: (فَلَيْسَ مَنْ شَرِطَ الْإِيمَانَ وَجُودَ الْعِلْمِ التَّامِ، وَلِهَذَا كَانَ الصَّوَابُ أَنَّ الْجَهْلَ بِبَعْضِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ لَا يَكُونُ صَاحِبَهُ كَافِرًا، إِذَا كَانَ مُقِرًّا بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ وَلَمْ يَبْلُغْهُ مَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ بِمَا جَهِلَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَقْتَضِي كُفْرَهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ) (١).

فَلَا يَضُرُّ الْمُقَرَّ بِالْإِسْلَامِ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي أَمْرِ كُفْرِيٍّ مَا دَامَ لَمْ يَبْلُغْهُ الْأَمْرُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي يُوجِبُ التَّكْفِيرَ، فَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرِ أَحَدٍ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ مِنْ جِهَةِ بَلَاغِ الرِّسَالَةِ (٢).

وهذه قاعدة عامة عند ابن تيمية، لها أدلة عديدة من القرآن الكريم، يقول - تعالى -: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١٦٥) (٣) وقال - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (٤).

ولتطبيق هذه القاعدة العامة نفترض أن رجلاً أسلم، ولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه أو لم يعلم أن الخمر محرمة في الإسلام (لم يكفر بعدم اعتقاد إيجاب هذا، وتحريم هذا، بل ولم يعاقب حتى تبلغه الحجّة النبوية) (٥).

وهذه القاعدة تتفق مع مقتضيات الرحمة الإلهية بالبشر عامة وبهذه الأمة خاصة التي رُفِعَ عنها الحرج والقيود التي كانت موجودة على الأمم السابقة. ولهذا

(١) مجموع الفتاوى ج ٣ ص ٣٣٨.

(٢) السابق ج ١١ ص ٤٠٦.

(٣) النساء ١٦٥.

(٤) الإسراء ١٥.

(٥) مجموع الفتاوى ج ١١ ص ٤٠٦.

(فَالصَّحِيحُ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ أَنَّ الْخَطَابَ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّ أَحَدٍ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ سَمَاعِهِ) <sup>(١)</sup>.

وَاسْتَدَلَّ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَلَى عُذْرِ الْجَاهِلِ الْوَاقِعِ فِي مَخَالَفَةِ اعْتِقَادِيَّةِ كُفْرِيَّةٍ، وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِكُفْرِ لَجْهَلِهِ، بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الشَّيْخَانِ فِي الرَّجُلِ الَّذِي أُسْرِفَ عَلَى نَفْسِهِ... الْحَدِيثُ. وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ. فَهَذَا الرَّجُلُ ظَنُّ أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى جَمْعِهِ إِذَا تَفَرَّقَ هَذَا التَّفَرُّقَ، وَهَذَا لَا شَكَّ كَفَرُ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنَّهُ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ، يَخْشَاهُ وَمَعَ خَطِيئِهِ - لِأَنَّهُ جَاهِلٌ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ. يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: (فَهَذَا الرَّجُلُ ظَنُّ أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِذَا تَفَرَّقَ هَذَا التَّفَرُّقَ، فَظَنُّ أَنَّهُ لَا يَعِيدُهُ إِذَا صَارَ كَذَلِكَ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مَعَ انْكَارِ قُدْرَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَإِنْكَارِ مَعَادِّ الْأَبْدَانِ إِنْ تَفَرَّقَتْ، لَكِنَّهُ مَعَ إِيمَانِهِ بِاللَّهِ وَإِيمَانِهِ بِأَمْرِهِ وَخَشْيَتِهِ مِنْهُ جَاهِلًا بِذَلِكَ ضَالًّا فِي هَذَا الظَّنِّ مَخْطِئًا، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ) <sup>(٢)</sup>.

وَهُنَاكَ اعْتِرَاضَاتٌ عَلَى الْإِسْتِشْهَادِ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَسَاسُ الْإِعْتِرَاضِ قَوْلُ الْبَعْضِ: لَا يَصِحُّ حَمْلُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ نَفْيَ قُدْرَةِ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّكَّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - كَافَرٌ، وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِيهِ أَنَّهُ يَخْشَى اللَّهَ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْكَافَرَ لَا يَخْشَى اللَّهَ؛ وَلِذَا وَجِبَ تَأْوِيلُهُ، لِاسْتِحَالَةِ ظَاهِرِهِ، فَيَكُونُ لَهُ تَأْوِيلَاتٌ هِيَ:

الْأَوَّلُ: (قَدَر) بِمَعْنَى (ضَيِّق) عَلَى مِثَالِ: (فَظَنُّ أَنَّ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ).

الثَّانِي: أَنَّ الرَّجُلَ غَلَبَ عَلَيْهِ الْخَوْفُ وَالذَّهْشُ، كَالَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ الْفَرَحُ وَالذَّهْشُ، فَقَالَ: (أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ).

الثَّالِثُ: أَنَّهُ جَاهِلٌ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ؛ وَالْجَاهِلُ لَصِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يَكْفُرُ.

الرَّابِعُ: هَذَا مَجَازٌ لِمَزْجِ الشَّكِّ بِالْيَقِينِ، فَصُورَتُهُ شَكٌّ، وَحَقِيقَتُهُ يَقِينٌ عَلَى غَرَارٍ

(١) السابق.

(٢) مجموع الفتاوى ج ١١ ص ٢٢٤ ط دار الوفاء.

قوله - تعالى :- ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾<sup>(١)</sup>.

فهذه التأويلات<sup>(٢)</sup> جاءت أساساً للخروج من مأزق التعارض بين هذا الحديث والأدلة المعروفة بأن الكافر لا يغفر الله له إذا مات على كفره، الكافر لا يخشى الله - تعالى -، وهذا خارج دائرة محل النزاع، فمحل النزاع هنا أنه رجل مؤمن قام دليل على إيمانه من الإقرار والخشية ومغفرة الله له، وقام دليل آخر على كفره وهو الشك في بعثه، وهو على هذه الصورة، فلم يتيق إلا القول بأنه جاهل معذور مغفور له لجهله.

ويرد ابن تيمية على التأويل الأول، فيقول: (ومن تأول قوله: «لئن قدر الله علي»<sup>(٣)</sup> بمعنى (قضى)، أو بمعنى (ضيق)، فقد أبعد النجعة، وحرّف الكلم عن مواضعه، فإنه إنما أمر بتحريقه وتفريقه؛ لئلا يجمع ويُعاد)<sup>(٤)</sup>، ولو كان (قدر) بمعنى (ضيق)، لم يكن عالماً بجميع ما يستحقه الله من الصفات، وبتفصيل أنه القادر - سبحانه - على كل شيء<sup>(٥)</sup>.

وحتى لا يُظن أنها واقعة حال أو عين، لا يجوز قياس غيرها عليها والادعاء بعدم جواز تعميم الحكم فيها - يرفع ابن تيمية هذا التوهم قائلاً: (وكثير من المؤمنين قد يجهل مثل ذلك، فلا يكون كافراً)<sup>(٦)</sup>

ومن الأمور المتفق عليها من علماء المسلمين جميعاً، لا تكاد تجد خلافاً بين واحد منهم أن من كان بعيداً عن أهل العلم والإيمان، أي: نشأ في الأماكن التي لا

(١) سبأ ٢٤.

(٢) راجع هذه التأويلات النوى على صحيح مسلم ج ٧ ص ٧٠، ٧٤ وقارن العذر بالجهل تحت المجهر الشرعى ص ٢٤٩.

(٣) رواه البخارى كتاب التوحيد باب ٣٥ حديث ٧٥٠٦، ومسلم كتاب التوبة باب ٤ حديث ٧١٥٦ والنسائى كتاب الجنائز باب ١١٧ حديث ٢٠٧٩، ومالك كتاب الجنائز باب ١٦ حديث ٥٧١.

(٤) مجموع الفتاوى ج ١١ ص ٤٠٩.

(٥) السابق ص ٤١٠.

(٦) مجموع الفتاوى ج ١١ ص ٤١٠.



توجد فيها مصادر الهداية الربانية أو كان شخصاً حديث العهد بالإسلام أنه يعذر بجهله، ولا يُحكم بكفره حتى لو افترضنا أنه أنكر الأحكام الظاهرة المتواترة ويُزجأ الحكم عليه بالكفر حتى يتعلم ثم يُنكر بعد التعلم.

يقول ابن تيمية: (و كثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة التي يندرس فيها كثير من علم الثبوت حتى لا يبقى من يبلغ ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة فلا يعلم كثيراً مما بعث الله به رسوله، ولا يكون هناك من يبلغه ذلك، ومثل هذا لا يكفر، ولهذا اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان، وكان حديث العهد بالإسلام، فأنكر شيئاً من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة، فإنه لا يُحكم بكفره، حتى يعرف ما جاء به الرسول).

ويستدل ابن تيمية على هذا بما جاء في الحديث النبوي الشريف: «يُذَرُّسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يُذَرُّسُ وَشْيُ الثَّوْبِ حَتَّى لَا يُذَرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نُسُكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيَسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ، الشُّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ، يَقُولُونَ: أَذَرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فَتَحْنُ نَقُولُهَا»<sup>(١)</sup>. قال صله بن زفر لحذيفة: ما تُغْنِي عَنْهُمْ (لا إله إلا الله) وهم لا يذرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة، ثم رددها ثلاثاً، كل ذلك يُعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة، فقال: تُنَجِّيهِم مِنَ النَّارِ، تُنَجِّيهِم مِنَ النَّارِ، تُنَجِّيهِم مِنَ النَّارِ<sup>(٢)</sup>.

أمّا من نشأ في وسط أهل العلم والإيمان ثم أنكر شيئاً من المعلوم من الدين بالضرورة مثل استحقاق الله - تعالى - للعبادة وحده لا شريك له، والصلوات الخمس، ونحو ذلك من الأمور التي تعلمها العامة قبل الخاصة، وكذلك تحريم الفواحش والربا والخمر، فلا يُقبل منه الإدعاء بأنه يجهل هذا الأمر، بل يُصَبِّح مُرْتَدًّا<sup>(٣)</sup> من يصدّر منه هذا الإنكار، إلا أن يتوب، ويعود إلى الإسلام، فيقبل في

(١) رواه ابن ماجه كتاب التوبة باب ١ حديث ٧١٣٦.

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ج ١١ ص ٤٠٧.

(٣) والحديث الذي أورده ابن تيمية بالمعنى والمثبت هو اللفظ رواه الحاكم [٤ / ٤٧٣] وصححه =

صفوف المسلمين، وأمثلة ذلك من التاريخ المحكي عن الجهم بن صفوان: أنه ترك الصلاة أربعين يوماً لا يرى وجوبها. وكرؤساء العشائر: مثل الأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن، ونحوهم ممن ارتد عن الإسلام ثم دخل فيه<sup>(١)</sup> ولأن هذه المسألة الظاهرة معلومة لكل أحد، فلا يبقى مجال للقول بأن هذا الشخص المتلبس بإنكارها جاهل بها، وترديد هذه الأحكام على مسامعه قبل الحكم عليه بالكفر من باب تحصيل الحاصل الذي لا فائدة من تكراره، لذا فلا يُعذر هنا، فالبينة حوله تُردّد على مسامعه ليل نهار هذه المعاني، فأصبحت تُشكل جزءاً كبيراً من تكوين الشخص في وعيه وعقله وقلبه.

ولكن ليس هذا الأمر على إطلاقه في كل مسائل الدين بل هذا يرجع إلى الأشخاص والأماكن والأزمنة والبيئات، حتى المعلوم من الدين بالضرورة أمر نسبي إضافي، يختلف من شخص إلى شخص، ومن بيئة إلى بيئة، يقول ابن تيمية: (فكون الشيء معلوماً من الدين بالضرورة أمر إضافي لحديث العهد بالإسلام، ومن نشأ ببادية بعيدة قد لا يعلم هذا بالكلية، فضلاً عن كونه يعلمه بالضرورة، وكثير من العلماء يعلم بالضرورة أن النبي ﷺ سجد للسهو، وقضى بالدية على العاقلة، وقضى أن الولد للفراش، وغير ذلك مما لا يعلمه الخاصة بالضرورة، وأكثر الناس لا يعلمه البتة)<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قطعية المسائل وظنيها، بل والضروريات والنظريات، فينبغي النظر إلى حال الشخص من ناحية دينه وتمسكه بما يعرفه من أحكام الإسلام، فإن كان من هذا النوع، فلا يُحكم عليه بكفر أو ردة بل ينبغي تعليمه، وتبيين الحكم الشرعي، وإن كان الحال يقتضي الزجر، فلا مانع من ذلك.

روى الإمام أحمد في مسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ألا أحدثكم عن

= ووافقه الذهبي وصححه البوصيري انظر السلسلة الصحيحة للألباني [١١٥/١].

(١) مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٥٤.

(٢) مجموع الفتاوى ج ١٣ ص ١١٨.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قُلْنَا: بَلَى. قَالَتْ: لَمَّا كَانَتْ لَيْلَتِي الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا عِنْدِي، انْقَلَبَ، فَوَضَعَ رِدَاءَهُ، وَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رِجْلَيْهِ، وَبَسَطَ طَرَفَ إِزَارِهِ عَلَى فِرَاشِهِ، وَاضْطَجَعَ فَلَمْ يَثْبُتْ إِلَّا رِيثَمَا ظَنُّ أَنْتَى قَدْ رَقَدْتُ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ رُوَيْدًا، فَجَعَلْتُ دِرْعِي<sup>(١)</sup> فِي رَأْسِي وَاخْتَمَرْتُ، وَتَقَنَّنْتُ إِزَارِي ثُمَّ انْطَلَقْتُ عَلَى أَثَرِهِ، حَتَّى جَاءَ الْبَقِيْعُ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ ثُمَّ انْحَرَفَ، فَانْحَرَفْتُ، وَأَسْرَعَ فَأَسْرَعْتُ، فَهَرُولٌ فَهَرُولْتُ، وَأَحْضَرُ فَأَحْضَرْتُ، فَسَبَقْتُهُ فَدَخَلْتُ، فَلَيْسَ إِلَّا أَنْ اضْطَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ - حَشِيَاءُ<sup>(٢)</sup> رَائِبَةٌ<sup>(٣)</sup>؟ قَالَتْ: لَا شَيْءَ. قَالَ: لَتُخْبِرْنِي أَوْ لَتُخْبِرَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ. قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَنْتَ، فَأَخْبِرْتُهُ. قَالَ: فَأَنْتِ السَّوَادُ الَّذِي رَأَيْتُ أُمَامِي؟ قُلْتُ: نَعَمْ. فَلَهَزَنِي<sup>(٤)</sup> فِي صَدْرِي لَهْزَةً أَوْجَعْتَنِي، ثُمَّ قَالَ: أَظْنَنْتُ أَنْ يَحِيفَ<sup>(٥)</sup> اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟ قَالَتْ: مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَانِي حِينَ رَأَيْتُ، فَنَادَانِي، فَأَخْفَاهُ مِنْكَ، فَأَجَبْتُهُ وَأَخْفَيْتُهُ مِنْكَ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْكَ، وَقَدْ وَضَعْتَ ثِيَابَكَ، وَظَنْنْتُ أَنَّكَ رَقَدْتَ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِظَكَ، وَخَشِيتُ أَنْ تَسْتَوْحِشِي. فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَ الْبَقِيْعِ؛ فَتَسْتَغْفِرْ لَهُمْ. قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: قُولِي السَّلَامَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدَمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأَخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِلْآحِقُونَ<sup>(٦)</sup>.

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: (فَهَذِهِ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ هَلْ يَعْلَمُ اللَّهُ كُلُّ مَا يَكْتُمُ النَّاسُ؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ذَلِكَ، وَلَمْ تَكُنْ قَبْلَ مَعْرِفَتِهَا بِأَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ يَكْتُمُهُ النَّاسُ كَافِرَةً)<sup>(٧)</sup> وَصَاحِبُ الرِّسَالَةِ

(١) الدرع: مادة (درع) وهو قميص المرأة الذي يغطي بدنها، انظر غريب الحديث.

(٢) الحشياء: مادة (حشو) وقع عليك الحشا والربو والنهيج، انظر غريب الحديث.

(٣) الرائبة: مادة (ريب) التي أخذها الربو وهو النهيج وتواتر النفس الذي يعرض للمسرع في مشيه انظر غريب الحديث.

(٤) لهز: مادة (لهز) دفع بشدة في الصدر، انظر غريب الحديث.

(٥) يحيف: مادة (حيف) يميل، انظر غريب الحديث.

(٦) رواه الإمام أحمد في مسنده حديث السيدة عائشة ٢٦٦٠٦.

(٧) درء تعارض العقل والنقل ج ٨ ص ٢٣٨

- عليه الصلاة والسلام - يَعْذُرُهَا لِعَدَمِ عِلْمِهَا بِذَلِكَ، مَعَ أَنَّ الْإِقْرَارَ بِذَلِكَ مِنْ أَصُولِ الْإِيمَانِ، وَإِنْكَارُهُ كُفْرٌ.

وقد اعترضَ البعضُ على استدلالِ ابنِ تيميةَ بهذا الحديثِ على العُذرِ بالجهلِ، ويمكنُ لنا أنْ نُجْمِلَ اعتراضَهُمْ فِي النِّقَاطِ الْآتِيَةِ:

١- قال النووي: إِنْ الْأَصُولُ فِيهَا أَمُّ الْمُؤْمِنِينَ تَسْأَلُ وَتَجِيبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَكَأَنَّهَا عِنْدَمَا قَالَتْ: مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ، صَدَّقَتْ نَفْسَهَا بِ(نعم).

٢- كَيْفَ تَظُنُّ هَذَا الظَّنَّ، وَالنَّبِيُّ لَا يُنْكِرُ عَلَيْهَا، وَقَدْ أَنْكَرَ إِنْكَارًا شَدِيدًا عَلَى مَنْ أَرَادَ اتِّخَاذَ ذَاتِ أَنْوَاطٍ مِنَ الْحُدُثَاءِ عَهْدٍ بِكُفْرٍ.

٣- لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَالْحَاجَةُ هُنَا دَاعِيَةٌ لِلْبَيَانِ<sup>(١)</sup>.

وَجَوَابُ هَذِهِ الْأَعْتِرَاضَاتِ فِي النِّقَاطِ التَّالِيَةِ أَيْضًا:

أ- رَوَايَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ وَمُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَنَّهَا تَسْأَلُ وَالرَّسُولُ ﷺ يَجِيبُ، وَهُمَا مِنَ الْأَصُولِ مِنْ نَفْسِ طَرِيقِ مُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup>.

ب - النَّبِيُّ ﷺ أَنْكَرَ عَلَيْهَا، وَطُرُقُ الْإِنْكَارِ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ حَالِ مَنْ يَقَعُ فِي الْخَطَأِ، فَالْبَعْضُ يَكْفِيهِ التَّوْجِيهُ اللَّيِّنُ، وَالْبَعْضُ الْآخَرُ يَحْتَاجُ إِلَى التَّوْجِيهِ الْحَازِمِ الشَّدِيدِ وَهُوَ ﷺ قَدْ رَأَى مِنْهَا أَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ فِي الْإِذْعَانِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ.

ج - إِبْرَاهِيمُ النَّبِيُّ ﷺ بِ(نعم) نَعَمَ الْبَيَانُ الَّذِي لَمْ يُؤَخَّرْ لِحِظَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ يَتَبَيَّنُ مِنْ حَالِهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

فَالنَّظَرُ فِي أَحْوَالِ النَّاسِ وَاخْتِلَافِ دَرَجَاتِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ؛ وَوَصُولُ عِلْمِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِعَيْنِهَا الَّتِي يَنْكُرُهَا أَوْ يَجْحَدُهَا إِلَيْهِ مِنْ أَوْجِبِ الْوَاجِبَاتِ قَبْلَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَدْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ بِشَكْلِ قَاطِعٍ لَا مِرَاءَ فِيهِ وَلَا لَبْسَ وَلَا غُمُوضَ، (وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُكْفِّرَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ - وَإِنْ

(١) العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي ص ٢٤٠.

(٢) العذر بالجهل لشريف هزاع ص ٥٥.



أَخْطَأَ وَغَلَطَ - حَتَّى تَقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَتَبَيَّنَ لَهُ الْمَحْجَّةُ، وَمَنْ ثَبَتَ إِسْلَامُهُ بَتِّيقِنٍ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ بِالشَّكِّ بَلْ لَا يَزُولُ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ وَإِزَالَةِ الشُّبْهِةِ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ أَخْطَأَ فِي مَسَائِلَ عَقْدِيَّةٍ مَعَ الْإِتِّفَاقِ الْأَكِيدِ بَيْنَهُمْ جَمِيعًا عَلَى عَدَمِ التَّكْفِيرِ بِذَلِكَ. وَهَنَّاكَ أَمْثَلَةٌ لِهَذِهِ الْإِنْكَارَاتِ، مِثَالُ ذَلِكَ إِنْكَارُ الْبَعْضِ بِأَنَّ الْمَيِّتَ يَسْمَعُ نِدَاءَ الْحَيِّ، وَإِنْكَارُ الْبَعْضِ بِأَنَّ الْمِعْرَاجَ كَانَ يَقْطَعُهُ، وَإِنْكَارُ الْبَعْضِ رُؤْيَا مُحَمَّدٍ ﷺ رَبَّهُ، وَإِنْكَارُ الْبَعْضِ لِقِرَاءَةِ مَعْرُوفَةٍ وَصِفَةٍ وَارِدَةٍ بِهَا هَذِهِ الْقِرَاءَةُ بَلْ إِنْكَارُ بَعْضِهِمْ بَعْضَ سُورِ الْقُرْآنِ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ مَنْ يَنْكَرُ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ يَكْفُرُ<sup>(٢)</sup>.

بَلْ كَانَ السَّلَفُ مَعَ شِدَّةِ تَمَسُّكِهِمْ أَكْثَرَ تَسَامِيًا فِي مَسَائِلِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ مِنْ كَثِيرٍ يَمُنُّ بِجَاءِ بَعْدَهُمْ، وَذَلِكَ لَعَلِمِهِمْ بِأَنَّ (الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ قَدْ دَلَّ كُلُّ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ إِبْلَاحِ الرِّسَالَةِ، فَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ جُمْلَةُ لَمْ يَعَذِّبْهُ رَأْسًا وَمَنْ بَلَّغَتْهُ جُمْلَةُ دُونَ التَّفْصِيلِ لَمْ يَعَذِّبْهُ إِلَّا عَلَى إِنْكَارٍ مَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ)<sup>(٣)</sup>.

وَالْمَسَائِلُ الْعَقْدِيَّةُ الْوَارِدَةُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ؛ التَّكْذِيبُ بِهَا كُفْرٌ؛ وَكَثِيرٌ مِنَ الْجُهَّالِ يَقْعُونَ صِرَاحَةً فِي هَذِهِ الْكُفْرِيَّاتِ، وَمَعَ ذَلِكَ يَنْصَحُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِعَدَمِ تَكْفِيرِ هَؤُلَاءِ الْجُهَّالِ، يَقُولُ: فَتَكْفِيرُ الْمُعَيَّنِّ مِنْ هَؤُلَاءِ الْجُهَّالِ وَأَمْثَالِهِمْ بِحَيْثُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مِنَ الْكُفَّارِ لَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَقُومَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ الَّتِي يَتَبَيَّنُ بِهَا أَنَّهُمْ مُخَالِفُونَ لِلرُّسُلِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ لَارِيبَ أَنَّهَا كُفْرٌ<sup>(٤)</sup>.

وَكَذَلِكَ تَكْفِيرُ الْبَاطِنِيَّةِ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَكَادُ تَكُونُ مُجْمَعَةً عَلَيْهَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَكِنْ مَا الْعَمَلُ فِيمَنْ تَشَبَّهَتْ بِبَعْضِ أَقْوَالِهِمْ دُونَ أَنْ يَعْرِفَ حَقِيقَةَ هَذَا الْقَوْلِ؟ الْإِجَابَةُ الصَّابِغَةُ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: هِيَ عَذْرُهُمْ بِجَهْلِهِمْ. يَقُولُ: (وَالْبَاطِنِيَّةُ

(١) مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى لِابْنِ تَيْمِيَّةَ ج ٤ ص ٤٦٦.

(٢) رَاجِعْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى ج ١٢ ص ٤٩٢، ٤٩٣.

(٣) السَّابِقُ ج ١٢ ص ٤٩٣.

(٤) السَّابِقُ ص ٥٠٠، وَمَجْمُوعَةُ الرِّسَالِ وَالْمَسَائِلِ ج ١ ص ٣٤٨.

كَفَّارٌ كَفَرَهُمْ ظَاهِرٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنْ لَا يَعْرِفُ كَفَرَهُمْ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ، وَقَدْ يَكُونُ قَدْ تَشَبَّثَ بَعْضُ أَقْوَالِهِمْ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ كَفَرٌ فَيَكُونُ مَعذُورًا لَجَهْلِهِ<sup>(١)</sup>.

بَلْ إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ عِنْدَمَا كَانَ يَحَاوِرُ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَقْوَالِ الْحُلُولِيَّةِ أَوِ الْجَهْمِيَّةِ فَيَقُولُ لَهُمْ: (أَنَا لَوْ وَاَفَقْتُكُمْ كُنْتُ كَافِرًا؛ لِأَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَكُمْ كَفَرٌ، وَأَنْتُمْ عِنْدِي لَا تَكْفُرُونَ؛ لِأَنَّكُمْ جُهَّالٌ)<sup>(٢)</sup> مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ كَانَتْ مُوْجِهَةً إِلَى عُلَمَاءٍ وَقَضَاةٍ وَشُيُوخٍ وَأَمْرَاءٍ، وَقَعُوا فِي الْجَهَالَاتِ بِسَبَبِ التَّقْصِيرِ فِي طَلَبِ الْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ أَوِ الْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ، فَالْتَبَسَتْ فِي أَذْهَانِهِمُ الْمَسَائِلُ، فَظَنُّوا أَنَّ مَا يَقُولُونَ بِهِ، وَيَدْعُونَ إِلَيْهِ مُحَضُّ الشَّرْعِ وَصَرِيحُ الْمَعْقُولِ الَّذِي لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ، فَعَرَفَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مَقْصِدَهُمْ، فَعَذَّرَهُمْ.

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ وَالْأَقْوَالُ الْمَذْكُورَةُ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لَا تَدُلُّ عَلَى الْجَهْلِ بِأَصْلِ الدِّينِ الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَالْعِبُودِيَّةُ لَهُ وَحْدَهُ سِوَاةٍ فِي حَقِيقَةِ ذَلِكَ فِي الْقَلْبِ مِنَ الْخُضُوعِ وَالْحُبِّ وَالْإِنَابَةِ أَوْ فِي صُورَتِهِ مِنَ الدَّعَاءِ وَالسَّجُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّ مَنْ يُنَاقِضُ هَذَا الْأَصْلَ وَصُورَتَهُ لَا يُعَذَّرُ بِالْجَهْلِ، لِارْتِكَابِهِ مَا يَضَادُّ الْإِعْتِقَادَ بِأَنَّهُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)<sup>(٣)</sup> وَلَكِنَّا نَقُولُ إِنَّهُ قَدْ يَرْتَكِبُ الْإِنْسَانُ فَعَلًا شَرَكِيًّا وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ مِنْ جَنْسِ الْمَشْرُوعِ اعْتِمَادًا عَلَى تَقْلِيدٍ مَنْ يُحْسِنُ بِهِ الظَّنُّ أَوْ فَهْمِ آيَةٍ كَرِيمَةٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا الصَّحِيحِ أَوْ اعْتِمَادًا عَلَى حَدِيثٍ مَكْذُوبٍ.

وَتَوْجَدُ أَمْثَلَةً عَلَى ذَلِكَ، كَمَا قَدْ يَفْهَمُ الْبَعْضُ مِنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فَيَظُنُّ أَنَّ الْإِسْتِغَاثَةَ بِالْمَخْلُوقَاتِ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ هِيَ الْوَسِيلَةُ الْجَائِزَةُ وَالْمَطْلُوبَةُ شَرْعًا؛ أَوْ يَعْمَلُ بِالْحَدِيثِ الْمَكْذُوبِ: إِذَا أَعْيَتْكُمْ الْأُمُورُ

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص ١٢٧، ١٢٨.

(٢) الرد على البكري ص ٢٥٩.

(٣) العذر بالجهل بدعة الخلف، أبو مصعب سعيد البدري ص ٣٠.

(٤) المائدة - ٣٥.

فعليكم بأهل القبور<sup>(١)</sup>.

فابنُ تيمية يجزم بأنَّ مَنْ وَقَعَ فِي عَمَلٍ هُوَ مِنْ جَنْسِ الشَّرِكِ (فإنَّ هذا لا ثوابَ فيه، وإنَّ كَانَ لَا يَعاقِبُ صاحِبُهُ إِلَّا بعدَ بلوغِ الرسالة)<sup>(٢)</sup> ويرى ذلك بقوله (لأنَّ جنسَ الشَّرِكِ ليس فيه شيءٌ مأمورٌ، فالذين فعلوا ذلك قد فعلوه؛ لأنَّهم رأوه ينفعُ أو لحديث كَذِبٍ سمعوه، فهو لاءٍ إذا لَمْ تَقُمْ عليهم الحجةُ بالنَّهي لا يُعذَّبون)<sup>(٣)</sup>. ولا شكَّ أنَّ الاستغاثَةَ بالْمَخْلُوقِ فيما لا يَقْدِرُ عليه إِلَّا اللَّهُ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ كَمَا أَكَّدَ ابنُ تيمية في مواضع عديدةٍ من كتبه، ولكنَّ المُسْلِمَ الَّذِي يَقَعُ فيه جاهلاً بأنَّه كذلك، فلا يَكْفُرُ إِلَّا بعدَ إقامةِ الحجةِ. يقولُ ابنُ تيمية: «كذلك الاستغاثَةُ - أيضًا - فيها ما لا يَصِحُّ إِلَّا لِلَّهِ، وهي المشارُ إليها بقوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (٥) إِنَّهُ لَا يُعِينُ عَلَى الْعِبَادَةِ الْمُطْلَقَةِ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مَنْ وَقَعَ فِي هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ الشَّرِكِيَّةِ وَغَيْرِهَا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ لَكِنْ بعدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.

وبعدَ ما ذَكَرَ الاستغاثَةَ المَشْرُوعَةَ والاستغاثَةَ الشَّرِكِيَّةَ قَالَ: (الاستغاثَةُ بمعنى أَنَّ تَطْلُبَ مِنَ الرَّسُولِ مَا هُوَ اللَّائِقُ بِمَنْصِبِهِ لَا يَنَازِعُ فِيهَا مُسْلِمٌ وَمَنْ تَنَازَعَ فِي هَذَا الْمَعْنَى إِمَّا كَافِرٌ، إِنْ أَنْكَرَ مَا يَكْفُرُ بِهِ، وَإِمَّا مَخْطِئٌ ضَالٌّ، وَأَمَّا الْمَعْنَى الَّذِي نَفَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ - أيضًا - إِمَّا يَجِبُ نَفْيُهُ، وَمَنْ أَثْبَتَ لغيرِ اللَّهِ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ تَارِكُهَا)<sup>(٥)</sup> وَلَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِمْ بِالرَّدِّ عَنْ

(١) يجزم ابن تيمية بأنه حديث مكذوب باتفاق الأئمة راجع رسالة الكلمات للنافعة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ص ٣١٤ ضمن مجموعة التوحيد مكتبة الرياض الحديثة بدون تاريخ.

(٢) الرد على البكري ص ٢٥٩ بتصرف وقارن السابق. (٣) مجموع الفتاوى ج ٢ ص ٣٢.

(٤) وهو قوله ﷺ لأبي بكر: «لا يستغاث إلا بالله» (انظر مجموع الفتاوى ج ١ ص ١١٣). ومن هنا أرى أن حكم ابن تيمية وابن القيم على القبوريين بأنهم مشركون حكم مطلق على العموم أما على آحاد كل واحد منهم فالحكم مختلف وهذا الإطلاق يشبه حكم الأئمة على أهل الأهواء من الجهمية والمشبهة بأنهم كفار ثم كان حكمهم على آحادهم مختلف فقد كانوا يصلون خلفهم ويترحمون على من مات منهم فلو حكموا بكفرهم ما فعلوا ذلك وهو تفسير ابن تيمية لمسلك الأئمة فاحتجنا اليوم لتوضيح موقفه في ضوء فهمه لمسلكهم فقد حكم على من استغاث بأهل القبور بالشرك ولم يحكم على كل شخص منهم إلا بعد إقامة الحجة عليه.

(٥) مجموع الفتاوى ج ٢ ص ٣٢.

الإسلام.

فابنُ تيمية من أكثر الناس تحدثاً عن عذر الجاهل، ومع هذا فإننا نجد المؤلفين الذين يميلون إلى عدم عذر الجاهل يستشهدون بكلامه، فيظنون القارئ أنه من العلماء الذين لا يعذرون الجاهل، وهذا أمرٌ عجيبٌ، ولكن يرتفع العجب إذا علمت أن هؤلاء يتخطفون من كلامه ما يدعّم وجهة نظرهم أو يسقطون كلامه في غير محل النزاع. فالأولي خالفوا فيها أبجديات البحث العلمي، والثانية تُحتم علينَا تحرير محل النزاع هنا في المسلم الذي قامت أدلة شرعية عديدة على إسلامه ثم وقع في فعل أو قول أو اعتقاد كُفْرِيٍّ شَرِكِيٍّ؛ ما العمل معه؟ ينبغي التأكد من وصول أحكام الشرع إليه في هذه المسائل أم نحكم عليه بالردة والخروج عن الإسلام دون تأكيد؟ فهذا هو محل النزاع، ولكنهم يعتبرونه كافراً مشركاً، وكذلك مَنْ لَمْ يحكم عليه بالشرك؛ بل ويستخرجون من كلام ابن تيمية في المشركين الأصليين الذين لَمْ يدخلوا في الإسلام ويسقطونه على المسلم المتلبس بالشرك أو الكفر من غير قصد الكفر.

وتدور بينهم وبين خصومهم المعارك الكلامية العنيفة يستخدم كل واحد منهم كل ما أوتي من جدل؛ ليثبت خطأ خصمه، وأيضاً قد تصل إلى السباب والحكم بالتكفير والتفسيق أو التبديع<sup>(١)</sup> كل هذا الخلط قد جعل البعض يظن أن ابن تيمية نفسه مضطرب في المسألة، وهذا يحتاج إلى إعادة نظر في ضوء ما تقدّم ذكره. ومن كلام ابن تيمية السابق يتضح ما يلي:

- ١- ابن تيمية من أكثر الناس كلاماً في العذر بالجهل.
- ٢- التفريق في العذر بين أصول الدين وفروعه بدعة اعتزالية.
- ٣- منهج الصحابة هو العذر بلا تفريق بين أصل وفرع.
- ٤- لا يوجد تحديد فاصل بين مسائل الأصول التي يكفر بإنكارها المكلف

(١) انظر العذر بالجهل وبدعة التكفير لأحمد فريد والعذر بالجهل عقيدة السلف الشريف هزاع وفي المقابل العذر بالجهل بدعة الخلف والعذر بالجهل تحت المجهر الشرعي.



- ومسائل الفروع التي لا يكفر بإنكارها.
- ٥- مَنْ ثَبَتَ لَهُ عَقْدُ الْإِسْلَامِ لَا يَكْفُرُ بِإِنْكَارِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ مَا دَامَتْ لَمْ تَبْلُغْهُ.
- ٦- الْعُذْرُ بِالْجَهْلِ مِنْ خِصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَمِنْ مَقْتَضِيَّاتِ الرَّحْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ بِهَا.
- ٧- اسْتَشْهَدَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِحَدِيثِ الرَّجُلِ الَّذِي أَمَرَ بِإِحْرَاقِ جَسَدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ رَغَمَ جَهْلِهِ بِصِفَاتِ اللَّهِ.
- ٨- رَدَّ ابْنُ تَيْمِيَّةَ جَمِيعَ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي تُخْرِجُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ظَاهِرِهِ وَاعْتَبَرَ أَنَّ مَضْمُونَهُ هَذَا الْحَدِيثِ الْعُذْرُ بِالْجَهْلِ.
- ٩- الْمَعْلُومُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَمْرٌ نَسَبِيٌّ إِضَافِيٌّ يَخْتَلِفُ مِنْ شَخْصٍ إِلَى شَخْصٍ وَمِنْ بَيْتَةٍ إِلَى بَيْتَةٍ.
- ١٠- لَا يَحْكُمُ عَلَى الشَّخْصِ الْوَاقِعُ فِي كُفْرِيَّاتٍ أَوْ شُرَكِيَّاتٍ بِالرَّدِّ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ.
- ١١- هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْحُكْمِ عَلَى الشَّخْصِ وَالْحُكْمِ عَلَى الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ.
- ١٢- الْبَاطِنِيَّةُ وَالْحُلُولِيَّةُ كُفْرًا بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُمْ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ.
- ١٣- ابْنُ تَيْمِيَّةَ مَنَّ يَعْذِرُونَ بِالْجَهْلِ، وَمَنْ قَالَ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَقَدْ ظَهَرَ هَذَا فِيمَا سَبَقَ.
- ١٤- يَنْبَغِي التَّفْرِيقُ بَيْنَ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ وَبَيْنَ كَلَامِهِ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَهُنَاكَ فَرْقٌ فِي الْعُذْرِ عِنْدَهُ بَيْنَهُمَا.
- ١١ - الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ<sup>(١)</sup>:

لَهُ كَلَامٌ فِي الْعُذْرِ، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى فَهْمِ الْوَاقِعِ الْمُعَاشِ فِي زَمَانِهِ مَعَ عُلُوِّ فَهْمِهِ

(١) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَثْمَانَ الذَّهَبِيِّ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَافِظُ مَوْرَخٍ مَوْلَدَهُ سَنَةَ ٦٧٣ هـ م ١٢٧٤ م وَوَفَاتَهُ سَنَةَ ٣٤٨ هـ / ١٣٤٨ م فِي دِمَشْقٍ أَيْضًا وَمِنْ تَصَانِيفِهِ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، الْكِبَائِرُ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ. انْظُرْ قَوَاتِ الْوَفَيَّاتِ ١٨٣/٢، تَذَكُّرَةُ الْحَفَافِ ص ٣٤، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ ٢١٦/٥، الْأَعْلَامُ ٣٢٦/٥.

لأحكام الشرع، كما هو معلوم عنه، فهو يُقَدَّم النصيحة لعلماء عصره بعدم التسرع والاستعجال في الحكم على الجاهل بل ينبغي الترفق به، وتعليمه، وخاصة أن عالمنا قد عاصر الممالك المجلوين من شتى بقاع العالم، ولا يعرفون اللغة العربية فضلاً عن أحكام الإسلام، يقول: (واعلم أن كثيراً من هذه الكبائر إلا الأقل يجهل خلق من الأمة تحريمه، وما بلغه الزجر عنه، ولا الوعيد، فهذا الضرب فيه تفصيل، فينبغي للعالم ألا يستعجل على الجاهل بل ينبغي الترفق به وتعليمه مما علمه الله ولا سيما إذا كان قريب العهد بجاهليته، قد نشأ في بلاد الكفر البعيدة وأسير وجلب لأرض الإسلام؛ وقد يكون الشخص الذي اشترى هذا المملوكي الجاهل أميراً تركياً لا علم عنده ولا فهم، فبالجهل إنه ينطق بالشهادتين<sup>(١)</sup> ثم قد يفهم معناها بصعوبة شديدة بعد أيام وليالٍ ثم قد يُصَلِّي أو لا يُصَلِّي، وقد تبقي الفاتحة مع الطول إن كان أستاذه فيه ديناً ما<sup>(٢)</sup>. أمّا إذا كان أستاذه جاهلاً مثله، فلا تجد أحداً يعلم هذا المملوكي المسكين شرائع الإسلام، والمحرمات واجتنابها، والواجبات واتيانها<sup>(٣)</sup> والسعيد منهم من يعرف موبقات الكبائر، والحذر منها، وأركان الفرائض واعتقادها). بل يقول الذهبي: إن هذا في حكم النادر القليل.

وفي واقعية شديدة يرد على من يتهم هذا الشخص بأنه قد فرط في السؤال عما يجب عليه أن يعلمه بقوله: (ما دار في رأسه ولا شعر أن سؤال ما يعلمه يجب عليه)<sup>(٤)</sup>.

(١) الكبائر. للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي حقه أبو عبد الرحمن السلفي ص ٢٨ وما بعدها مكتبة السنة القاهرة ط ١٩٩٢ م وهي طبعة على مخطوطة الظاهرية والطبعات الموجودة المتداولة بها زيادات واختلاف في الترتيب وليس بها كلام الذهبي في العذر ولكن الشيخ عبد الرازق حمزة أول محقق لكتاب الكبائر سمي نسخة الظاهرية (الصغرى) ونقل منها كلام الذهبي هذا في الهامش ومعظم الطبعات المنتشرة صارت على نفس نهج الشيخ عبد الرازق حمزة رحمه الله.

(٢) السابق ص ٢٨.

(٣) السابق ص ٢٩.

(٤) كتاب الكبائر ص ٣٠.

ثُمَّ يَنْتَهِي الذَّهْبِيُّ بِتَقْرِيرِ الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ بِأَنَّهُ (لَا يَأْتُمُّ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ لَطِيفٌ رَوُوفٌ بِهِمْ قَالَ - تَعَالَى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup>.  
وَيَقْدُمُ أَدَلَّتُهُ عَلَى الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ مِنْ حَالِ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - (يَنْزِلُ الْوَاجِبُ وَالتَّحْرِيمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يِلْغُهُمْ إِلَّا بَعْدَ أَشْهَرٍ، فَهُمْ فِي تِلْكَ الْأُمُورِ مُعْذُورُونَ بِالْجَهْلِ حَتَّى يِلْغَهُمُ النَّصُّ)<sup>(٢)</sup>؛ بَلْ هَذِهِ الْوَقَائِعُ الَّتِي مَرَّتْ بِالصَّحَابَةِ، يُؤْخَذُ مِنْهَا حُكْمٌ عَامٌّ لَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَا تَصِلُهُمْ نصوصُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ (وَكُذًا يَعْذُرُ بِالْجَهْلِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى يَسْمَعَ النَّصَّ)<sup>(٣)</sup>.

## ١٢ - ابْنُ الْقَيْمِ:

يَبَيِّنُ أَنَّ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ تَقْتَضِي مَسَامَحَةَ الْجَاهِلِ بِمَا لَا يَسَامَحُ بِهِ الْعَالِمُ، وَأَنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ مَا لَمْ يُغْفَرِ لِلْعَالِمِ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ حُجَّةَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَقْوَمُ مِنْهَا عَلَى الْجَاهِلِ، وَنِعْمَةُ اللَّهِ - تَعَالَى - عَلَيْهِ أَعْظَمُ، فَإِذَا اسْتَهَانَ بِهَذِهِ النِّعْمَةِ قُوبِلَ بِعُقُوبَةٍ أَشَدَّ<sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ لَا حَدَّ فِي الدُّنْيَا عَلَى الْجَاهِلِ، وَلَا عُقُوبَةَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ. يَعْلُلُ ذَلِكَ بِعَدَمِ عِلْمِهِ بِحُكْمِ اللَّهِ - تَعَالَى -<sup>(٥)</sup>.

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ يُبَيِّنُ أَنَّ الَّذِي يَكْفُرُ عَنْ جَهْلِ، قَدْ نَفَى اللَّهُ - تَعَالَى - التَّعْذِيبَ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي (يَجْحَدُ فَرْضًا مِنْ فُرُوضِ الْإِسْلَامِ أَوْ تَحْرِيمَ مُحَرَّمٍ مِنْ مُحَرَّمَاتِهِ أَوْ صِفَةً وَصَفَ اللَّهُ - تَعَالَى - بِهَا نَفْسَهُ أَوْ خَبَّرًا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَمْدًا أَوْ تَقْدِيمًا لِقَوْلٍ مَنْ خَالَفَهُ عَلَيْهِ لَغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ)<sup>(٦)</sup> فَمَنْ وَقَعَ فِي هَذِهِ الْكُفْرِيَّاتِ السَّابِقَةِ لَا يَكْفُرُ مَا دَامَ جَاهِلًا أَوْ مُتَأَوِّلًا. يَقُولُ ابْنُ الْقَيْمِ: (وَأَمَّا مَنْ جَحَدَ ذَلِكَ جَهْلًا أَوْ تَأْوِيلًا يَعْذُرُ فِيهِ صَاحِبُهُ، فَلَا يَكْفُرُ بِهِ)<sup>(٧)</sup> وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ الَّذِي جَحَدَ قُدْرَةَ اللَّهِ

(١) الإسراء ١٥.

(٢) الكبائر ص ٣٠.

(٣) السابق.

(٤) مفتاح دار السعادة ط بيروت ص ١٨١.

(٥) مفتاح دار السعادة ص ١٠٤ ط ١.

(٦) مدارج السالكين لابن القيم ط ١ ص ٣٦٧.

(٧) السابق.

- تعالى - عليه، وأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يَحْرِقُوهُ، وَيَذَرُوهُ فِي الْبَحْرِ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَرَحِمَهُ لْجَهْلِهِ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ الَّذِي فَعَلَهُ مَبْلَغَ عِلْمِهِ، وَلَمْ يَجْحَدْ قُدْرَةَ اللَّهِ عَلَى إِعَادَتِهِ عُنَادًا أَوْ تَكْذِيبًا. وَمِنْ كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ السَّابِقِ يَتَضَحُّ مَا يَلِي:

- ١- قواعدُ الشرعِ تُسامَحُ الجاهِلُ فيما لا تُسامَحُ فيه العالمُ.
- ٢- الجاهِلُ مغفورٌ له خطؤه مع أنَّ نعمةَ الله على العالمِ أكبرُ.
- ٣- الكافرُ الجاهِلُ لا حَدَّ عليه في الدنيا ولا عذابٌ عليه في الآخرة.
- ٤- لا يحكمُ بالكفرِ على مَنْ جحدَ صفاتِ الله - تعالى - ما دامَ جاهلاً.
- ٥- الجاحِدُ لأحكامِ الإسلامِ عن جهلٍ يُعَذَّرُ بجهله.

١٣ - ابنُ الوزيرِ اليمانيُّ<sup>(١)</sup>:

يُقَدِّمُ حُجَّةً وَاضِحَةً لِأَعْدَارِ الْجَاهِلِ يَقُولُ: (وَمِنْ أَوْضَحِهَا حُجَّةٌ حَدِيثُ الَّذِي أَوْصَى لِأَوْلَادِهِ أَنْ يُحْرَقَ ثُمَّ يُذَرَّى فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الرِّيحِ، نَصْفُهُ فِي الْبَرِّ، وَنَصْفُهُ فِي الْبَحْرِ، حَتَّى لَا يَقْدِرُ اللَّهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُعَذِّبُهُ، ثُمَّ أَدْرَكَتْهُ الرَّحْمَةُ لْخَوْفِهِ. وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صَحَّتِهِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ حُذَيْفَةُ وَأَبُو سَعِيدٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، بَلْ رَوَاهُ عَنْهُمْ قَدْ بَلَّغُوا عِدَّةَ التَّوَاتُرِ، كَمَا فِي جَامِعِ الْأُصُولِ، وَمَجْمَعِ الزَّوَائِدِ، وَفِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ: «أَنَّهُ كَانَ نَبَاشًا، وَإِنَّمَا أَدْرَكَتْهُ الرَّحْمَةُ لْجَهْلِهِ وَإِيْمَانِهِ بِالْمِيعَادِ وَلِذَلِكَ خَافَ الْعِقَابَ»<sup>(٢)</sup>.

وَالرَّجُلُ قَدْ ظَنَّ جَمْعَهُ وَهُوَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ مُسْتَحِيلًا، وَجَهْلُ قُدْرَتِهِ - تعالى - عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا لَا يَكُونُ كُفْرًا إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ جَاءُوا بِذَلِكَ ثُمَّ كَذَّبَهُمْ، يَكُونُ كَافِرًا بِلَا رَيْبٍ، قَالَ - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ

(١) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله عز الدين، من آل الوزير، ولد في هجرة الظهران من شطب أحد جبال اليمن سنة ٧٧٥ هـ / ١٣٧٣ م وتوفي سنة ٨٤٠ هـ / ١٤٣٦، ومن مصنفاته كتاب إيثار الحق على الخلق، تنقيح الأنظار في علوم الآثار، قواعد التفسير. انظر البدر الطالع ١٨/٢-٩٣، الدر الفريد ص ٤١، الضوء اللامع ٦/٢٧٢.

(٢) رواه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب ٥٠ حديث ٣٤٥٢، وأحمد حديث حذيفة بن اليمان



رَسُولًا<sup>(١)</sup> وينقلُ عَنْ جماعةٍ مِنَ العلماءِ أَنَّ المسلمَ لَا يَكْفُرُ إِذَا صدرَ مِنْهُ لفظٌ كَفَرِيٌّ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ كَفَرٌ؛ يَقُولُ: (ولهذا قَالَ جماعةٌ جِلَّةٌ مِنْ عُلماءِ الإسلامِ إِنَّهُ لَا يَكْفُرُ المسلمُ بِمَا يصدرُ مِنْهُ مِنْ ألفاظِ الكفرِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ المتلفِظُ بِهَا أَنَّهَا كَفَرٌ)<sup>(٢)</sup>.  
وتعليلُ ذلكَ أَنَّ المؤمنَ المتمسكُ بالشهادتينِ وَأركانِ الإيمانِ قُتِبَتْ أَنْ للبقاءِ على ذلكَ أثرًا عظيمًا، فَإِنَّ الأماراتِ لَا تقاومُهُ، وَإِنَّ الشرعَ وَرَدَ بتعظيمِ ذلكَ وطرحِ المعارضِ لَهُ<sup>(٣)</sup> والأدلةُ مِنَ الشرعِ الشريفِ على هذه القاعدةِ متعددة؛ مِنْهَا حديثُ أسامةِ المشهورِ، وإنكارُ النبي ﷺ عليه لقتله مَنْ شهدَ أَنَّهُ (لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رسولُ اللَّهِ) وَلَمْ نُوَمِّرْ بالتفتيشِ على قلوبِ الناسِ، وكذلك مؤاخضةُ المخطئِ لَا تخلو مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأولُ: تكليفُ ما لَا يطاقُ، وأكثرُ أَهلِ العلمِ لَا يجيزُ ذلكَ، وَلَمْ يَقُلْ بِوقوعِهِ إِلَّا أَقَلُّ القليلِ.

الثاني: هُوَ مِنْ أعظمِ المشاقِّ، واللَّهُ - تعالى - رفعَ الحرجَ والمشقةَ عَنْ هذهِ الأمةِ. وهناك أدلةٌ كثيرةٌ مِنْهَا: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾<sup>(٥)</sup>.

١٤ - الشيخُ محمدُ بنُ عبدِ الوهابِ<sup>(٦)</sup>:

قَدْ وَرَدَ عَنْ الشيخِ محمدِ بنِ عبدِ الوهابِ أقوالٌ لَا يعذرُ فِيهَا بالجهلِ، والمثالُ

(١) الإسراء ١٥.

(٢) إيثار الحق على الخلق ص ٣٩٤.

(٣) السابق نفس الصفحة وما بعدها.

(٤) الحج ٧٨.

(٥) البقرة ١٨٥.

(٦) هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدى : زعيم النهضة الإصلاحية الحديثة في

جزيرة العرب ولد سنة ١١١٥ هـ / ١٧٠٣ م ونشأ في العيينة (بنجد) جهر بدعوته سنة ١١٤٣ هـ /

١٧٣٠ م وتأثر بها رجال الإصلاح في الهند ومصر والعراق والشام وغيرها وعرف من ولاة بأهل

التوحيد (إخوان من أطاع الله) وسماهم خصومهم بالوهابيين نسبة إليه توفي سنة ١٢٠٦ هـ /

١٧٩٢ م وله رسائل منها كتاب التوحيد، كشف الشبهات، أصول الإيمان، كتاب الكبائر. انظر

تاريخ نجد الحديث ص ٢١، وابن غنام ١٢٤/٢، الفتوحات الإسلامية ١٥٦/٢.

الواضح في ذلك من كتاب (التوحيد الذي هو حق الله على العبيد) وهو من أشهر كتبه على الإطلاق، في تعليقه على حديث عمران بن حصين - رضي الله عنه -: «أن النبي ﷺ رأى رجلاً في يده حلقة من صُفْرٍ، فقال: ما هذه؟ قال: من الواهنة. فقال: انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهناً، فإنك لو مُتَّ وهي عليك ما أفلحت أبداً»<sup>(١)</sup>. واستنبط الشيخ من الحديث عدة فوائد: منها أن الواقع في الشرك لم يعذر بالجهالة<sup>(٢)</sup>.

وفي كتاب (كشف الشبهات) يذكر الشيخ (أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها وهو جاهل، فلا يعذر بالجهل)<sup>(٣)</sup>. فهذه أقوال صريحة لا تحمل تأويلاً، تبين أن المسلم المتلبس بفعل أو قول شركي أو كفري، يخرج بها من الإسلام، ولا يقبل منه أي اعتذار بالجهالة.

ولكن وردت أقوال أخرى للشيخ، ثبت أنه يرى العذر بالجهل، ويأخذ به، وهذا في رسائله الخاصة التي كان يرسلها إلى العلماء في الأقطار الإسلامية، يتناقشون معه أو يستفسرون عن موقف من مواقف الشيخ، فيرد عليهم بهذه الرسائل. فقد ورد في إحدى هذه الرسائل قوله: (وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالها؛ لأجل جهلهم وعدم وجود من ينبئهم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله، إذا لم يهاجر إلينا، ولم يكفر ويقاتل؟ سبحانك هذا بهتان عظيم)<sup>(٤)</sup>.

فهنا الشيخ يعذر بالجهل من يقع في فعل يرى الشيخ أنه شرك وخروج عن الإسلام، ولكن المانع من الحكم عليه بالكفر والشرك هو عدم وجود من ينبئ هؤلاء الجهال، وقيم عليهم الحجة الشرعية.

(١) رواه ابن ماجه كتاب الطب باب ٣٩ حديث ٣٥٣١، وأحمد حديث عمران بن حصين ٢٠٥٣٥.

(٢) كتاب التوحيد حق الله على العبيد، ص ١٧ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

(٣) كتاب كشف الشبهات ص ٥ مكتبة دار الكتاب الإسلامي المدينة المنورة ط ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٤) مجموعة مؤلفات الشيخ قسم الرسائل نقلاً عن العذر بالجهل عقيدة السلف ص ١٤٥.

وهنا يُطرح تساؤل هل الشيخ يعذر بالجهل أم لا يعذر؟ فالذين يميلون إلى عدم العذر يتعلقون بكلام الشيخ الأول، ويهملون الآخر بل ويشكك بعضهم في نسبة هذا الكلام للشيخ، والذين يعذرون بالجهل يعتمدون على الكلام الثاني ويذهبون إلى ترجيح ميل الشيخ إلى العذر بالجهل<sup>(١)</sup>، ولكن هناك عدة احتمالات:

١- أن الكلام الأول للشيخ في عدم العذر بالجهل فيمن أقيمت عليه الحجة ويدعى الجهل فلا عذر له. وكلام الشيخ الثاني في العذر لمن وجد في أماكن امتلاّت بالشبهات وابتعدت عن الهدى النبوي، أو حدث غبش في بعض مسائل الاعتقاد وعدم وجود علماء ينبّهون هؤلاء الجهّال، في هذه الحالة ينطبق كلام الشيخ في العذر بالجهل، وهو واضح من خلال سياق هذا الكلام وذاك.

٢- أن المسائل الظاهرة لا عذر فيها بالجهل، والمسائل الخفية هي التي ينطبق عليها العذر بالجهل، ولكن لا يوجد ضابط يفصل بين الظاهر والخفي؛ بل هذا يختلف من بيئة إلى بيئة ومن مكان إلى مكان. مما يجعلنا نرجع إلى الاحتمال الأول، فكم من مسائل خفية لا يجهلها أحد في بيئة، لتردّها على الألسنة، ووجود من يذكرها دائماً ويشرحها، وكم من مسائل ظاهرة يحدث فيها شبهة وغبش، فتغمض على الكثير من الناس.

٣- أن كلام الشيخ الأول في أصل الدين، وكلامه الثاني في فروع الدين، ويردّه أن سياق الكلام الثاني فيمن يعبد الصنم الذي على قبر عبد القادر (إلخ) وهو من مسائل الأصول عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب قطعاً.

٤- أن كلام الشيخ الثاني نوع من الملاينة وتأليف القلوب، كما كان يحدث له في أول الدعوة حينما كان يسمع أحداً يدعو زيد بن الخطّاب، فيقول لهم: الله خير من زيد (تمريناً لهم على نفي الشرك بدين الكلام نظراً للمصلحة وعدم النفرة)<sup>(٢)</sup>.

(١) العذر بالجهل بدعة الخلف، لأبي مصعب سعيد البدرى ص ١٢٦.

(٢) راجع مجموعة التوحيد ص ٣٣٩ مكتبة الرياض الحرة بدون تاريخ وهي للشيخ وأحفاده وقارن أبو مصعب سعيد البدرى العذر بالجهل بدعة الخلف ص ١٥٦.

والمشهورُ عَنْ الشيخِ الصَّلايةِ في المواقِفِ، والتَّضحيَةِ مِنْ أَجْلِ ثَبَاتِ المَبْدَأِ، فهو ليس من أصحابِ الحُلُولِ الوَسْطِ، والظَّاهِرُ أَنَّ الاحتمالَ الأوَّلَ هو أرجحُ الاحتمالاتِ، لأنَّهُ مُؤَدِّ إلى وضعِ الشيخِ محمدِ بنِ عبدِ الوهابِ ضِمْنَ منظومةِ العلماءِ من أهلِ الحديثِ والسُّنَّةِ الَّذِينَ يَعْذِرُونَ بِالْجَهْلِ في أصولِ الدينِ وفي فروعِهِ جميعًا، وكذلك من منهجِهِ أَنَّهُ كَانَ يَعْتَمِدُ على أقوالِ ابنِ تيميةَ في عرضِ دعوتهِ، وابنُ تيميةَ يَعْذِرُ بِالْجَهْلِ، فينبغي أَنْ نَفْسِرَ كَلَامَهُ في ضوءِ كَلَامِ ابنِ تيميةَ، لا كما يحلُو للبعضِ أَنْ يَفْعَلَ بأنْ يَفْسِرَ كَلَامَ ابنِ تيميةَ في ضوءِ كَلَامِ الشيخِ محمدِ بنِ عبدِ الوهابِ.

### ١٥ - أبو علي الشوكاني<sup>(١)</sup>:

يُشْتَرَطُ في الحُكْمِ بتكفيرِ المسلمِ أَنْ ينشرحَ صدرُهُ للكُفْرِ، ويطمئنَ بِهِ قلبُهُ (فلا بُدُّ مِنْ شرحِ الصدرِ بالكُفْرِ وطمأنينةِ القلبِ بِهِ وسكونِ النفسِ إِلَيْهِ)<sup>(٢)</sup> وعلى هذا، فَمَنْ وَقَعَ في مظهرٍ مِنْ مظاهرِ الشُّرْكِ وَلَمْ يَقْصُدْهُ وَلَمْ ينشرحَ صدرُهُ بِهِ، فليسَ عَلَيْهِ شيءٌ، وكذلك إذا صدرَ مِنَ الشَّخْصِ فعلٌ كُفْرِيٌّ لم يَعْتَقِدْهُ يَقُولُ: (ولا اعتبارَ بصدورِ فعلٍ كُفْرِيٍّ لم يُرِدْ فاعلهُ الخُروجَ مِنَ الإسلامِ إلى مِلَّةِ الكُفْرِ، ولا اعتبارَ بلفظٍ يلفظُ بِهِ المسلمُ يدلُّ على الكُفْرِ، وهو لا يَعْتَقِدُ معناه)<sup>(٣)</sup> والجاهلُ الذي يَقَعُ في قولٍ أو فعلٍ كُفْرِيٍّ أو شُرْكٍِّ وهو لا يَقْصُدُ الشُّرْكَ أو الكُفْرَ لا يصحُّ تكفيرُهُ.

وفي تعليقه علي حديث معاذٍ، فيما أخرجه ابنُ ماجه والبيزارُ عن معاذِ بنِ جبلٍ: «أَنَّه أتى الشامَ، فرأى النَّصارَى يسجدونَ لِأَسَاقِيتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ وَرَهَبَانِهِمْ، ورأى اليهودَ يسجدونَ لِأَحْبَارِهِمْ وَعِلْمَائِهِمْ وَفُقَهَائِهِمْ، فقال: لأَيِّ شَيْءٍ تَفْعَلُونَ هَذَا؟

(١) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني من كبار علماء اليمن ولد بهجرة شوكان من بلاد خولان باليمن سنة ١١٧٣هـ/١٧٦٠م ونشأ بصنعاء وتوفي سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م وله تصانيف منها فتح القدير، إرشاد الفحول، السيل الجرار. انظر البدر الطالع ٢/٢١٤، أبجد العلوم ص ٨٧٧، الأعلام ٦/٢٩٨.

(٢) الروضة ص ١٩٢ ط ١ دار عمر بن الخطاب.

(٣) الروضة - ط ١ ص ١٩٢.



قالوا: هذه تحية الأنبياء. قال: فنحن أحق أن نصنع نبينا ﷺ فلما قدم على نبي الله ﷺ سجد له، فقال: «ما هذا يا معاذ؟» فقال: إني أتيت الشام، فرأيت النصارى يسجدون لأساقفتهم وقسيسيهم ورهبانهم وبطارقتهم، ورأيت اليهود يسجدون لأحبارهم وفقهائهم وعلمائهم، فقلت: لأي شيء تصنعون هذا أو تفعلون هذا؟ قالوا: هذه تحية الأنبياء. قلت: فنحن أحق أن نصنع نبينا ﷺ؛ فقال نبي الله ﷺ: «إنهم كذبوا على أنبيائهم، كما حرّفوا كتابهم، لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، من عظم حقّه، ولا تجد امرأة خلاوة الإيمان حتى تؤدّي حق زوجها، ولو سألتها نفسها، وهي على ظهر قتب»<sup>(١)</sup>. قال: (وفي هذا الحديث دليل على أن من سجد جاهلا لغير الله لم يكفر)<sup>(٢)</sup>

وهناك اعتراض على الاستدلال بهذا الحديث على عُذْرِ الجاهل على أساس أن سجود معاذ للنبي ﷺ كان سجود تحية، ولم يكن سجود عبادة، وسجود التحية كان جائزا في شرائع الأنبياء، ونسخ في شرعنا<sup>(٣)</sup>.

وجواب ذلك أن مجرد السجود لغير الله، حتى ولو كان على وجه التحية من أعظم المنكرات، وصاحبه يستتاب، وإن لم يتب قتل. يقول ابن تيمية: (أما فعل ذلك تديّنا وتقربا، فهو من أعظم المنكرات، ومن اعتقد هذا قربة وتديّنا، فهو ضال مغتر؛ بل يبين له أن هذا ليس بدين ولا قربة، فإن أصر على ذلك استيب، فإن تاب وإلا قتل)<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا يستدل الشوكاني على أن من يفعل ذلك جاهلا بالحكم الشرعي بأن هذا لا يجوز إلا لله - سبحانه وتعالى - بصرف النظر عن سببه، لا يكفر بذلك حتى من فعله مكرها.

العلماء مختلفون في ذلك: هل هو كفر أم لا؟ على أساس اختلافهم في التقية:

(١) رواه أحمد حديث عبد الله بن أبي أوفى حديث ١٩٩٣٢.

(٢) نيل الأوطار (ط ٦ / ص ٢١٠)

(٣) العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي ص ٢٤٣.

(٤) مجموع الفتاوى ج ١ ص ٣٧٢ السابق ص ٣٧٣.

هل تكونُ بالقولِ فقط أم بالقولِ والفعلِ؟<sup>(١)</sup> والقولُ بأنه جائزٌ في شريعة الأنبياء قبل الإسلام بمعنى أنَّ الأنبياءَ يأْمُرُونَ به، ففي هذا الحديث أنَّ هؤلاء الذين ينسبونه إلى الأنبياء كاذبون عليهم، ولعلَّ فعلَ الناشئ له قبل الإسلام على سبيل العادات الغالبة المسكوت عنها شرعاً.

## ١٦ - الدهلوي<sup>(٢)</sup>:

يقولُ في إعدارِ الجاهلِ: (وكلُّ إنسانٍ مُكَلَّفٌ بما عنده من الاستطاعة، وهذا تأويلُ ما حكاه الصادقُ المصدوقُ عليه السلام من نَجاةٍ مُشْرِفٍ على نفسه، أَمَرَ أَهْلَهُ بِحَرْقِهِ وتذرية رماده حذرًا من أن يبعثه الله، ويقدرَ عليه، فهذا الرجلُ استيقنَ بأنَّ الله مُتَّصِفٌ بالقُدرةِ التَّامَّةِ، لكنَّ القُدرةَ إنما هي في المُمَكِّنَاتِ لا في المُمْتَنِعَاتِ، ولكنَّ يظنُّ جمعَ الرماذِ المُتَفَرِّقِ، نصفه في البرِّ ونصفه في البحرِ، ممتنعًا، ولمَّ يجعل ذلك نقصًا، فأخذَ بقدرِ ما عنده من العلم، ولم يُعَدِّ كافرًا)<sup>(٣)</sup>.

علي الرغم من أنَّ هذا الظنُّ هو شكٌّ في قُدرةِ الله - تعالى - على جَمْعِهِ، وهو على هذه الصورة، وهو من الكُفْرِيَّاتِ، ولكنَّه عُذْرٌ بالجهلِ، وأخذَ بما عنده من العلم.

## ١٧ - الآلوسي<sup>(٤)</sup>:

عند تفسيره قوله - تعالى -: ﴿قَالُوا يَمْوَسَىٰ أَخَعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> يقول: كان غرضُ قومِ موسى إلها يُعْظَمُونَهُ وَيَتَقَرَّبُونَ

(١) روح المعاني ج ٩ ص ٤٧.

(٢) أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي الهندي أبو عبد العزيز الملقب بشاه ولي الله فقيه حنفي من أهل دهلي ولد سنة ١١١٠هـ / ١٦٩٩ م وتوفي سنة ١١٧٦هـ / ١٧٦٢ م وله تصانيف منها، حجة الله البالغة. انظر أبجد العلوم ص ٩١٢، الأعلام ١/١٤٩.

(٣) حجة الله البالغة ص ٦١.

(٤) محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، شهاب الدين أبو الثناء: مفسر محدث ولد في بغداد ١٢١٧هـ وله مؤلفات متعددة منها روح المعاني في التفسير، توفي ببغداد ١٢٧٠هـ.

(٥) الأعراف ١٣٨.

بتعظيمه إلى الله - تعالى -، وظنُّوا أنَّ ذلك لا يضرُّ بالديانة، وكان ذلك لشدة جهلهم، كما صرَّحت به الآيات، وأورد بصيغة التمريض أنهم عبدوا الأصنام، فكان ذلك منهم ردةً، واستدرك على ذلك قائلًا: على كلِّ حالٍ، فهذا قول بعضهم، لا كُلِّهم.

ثم ذكر أنه اتَّفَقَ في هذه الأمة نحو ذلك، فقد أخرج الترمذي عن أبي واقد الليثي: «أنَّ رسولَ الله ﷺ خَرَجَ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ، فَمَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُعَلِّقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ، وَيَغْكفُونَ حَوْلَهَا، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا (ذَاتَ أَنْوَاطٍ) كَمَا لَهُمْ (ذَاتُ أَنْوَاطٍ). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ. وَفِي رَوَايَةٍ: اللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا كَمَا قَالَ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»<sup>(١)</sup>. وفي بعض الروايات: أنه رجلٌ واحدٌ؛ ولعلَّ ذلك كان عن جهلٍ يُعذرُ به، ولا يكونُ كافرًا، وإلاَّ لأمره ﷺ بتجديد الإسلام<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ يُعَلِّقُ الْآلُوسِيُّ: (وَالنَّاسُ قَدْ اتَّخَذُوا مِنْ قَبِيلِ ذَاتِ أَنْوَاطٍ شَيْئًا كَثِيرًا لَا يُحِيطُ بِهِ نَطَاقُ)<sup>(٣)</sup>.

وبعد؛ فهذا الجمعُ الحاشدُ من العلماء الذين يَعْذِرُونَ بِالْجَهَالَةِ كَانَ مِنَ الْمُمَكِّنِ الْإِتْيَانُ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ؛ وَلَعَلَّ الْاِخْتِيَارَ فِي الْحَقِيقَةِ يَرْجِعُ إِلَى مَكَانَةِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ فِي نَفُوسِ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً وَالدَّارِسِينَ خَاصَّةً وَقَدْ تَمَّ اخْتِيَارُ بَعْضِهِمْ لِتَصْحِيحِ الْمَفَاهِيمِ حَوْلَ مَوْقِفِهِمْ مِنْ قَضِيَّةِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ؛ أَوْ لِإِزَالَةِ مَا أَثِيرَ مِنْ غَبْشٍ فِيهَا.

(١) رواه أحمد حديث أبي واقد الليثي ٢٢٥٣٧، وحديث سهل بن سعد الساعدي ٢٣٥٨١، والحميدي مسند أبي واقد الليثي ٨٨٤.

(٢) روح المعاني ج ٩ ص ٤٣.

(٣) السابق نفس الصفحة.

● الاتجاه الثاني: التفريق في العذر بين الأصول والفروع:

### ١ - النجدات من الخوارج (وهم فروع من الأزارقة):

هُمُ أَوَّلُ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِمُ الْقَوْلُ بِالتَّفْرِيقِ فِي الْعُذْرِ بَيْنَ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، فَنَجْدَةُ بَنُ عَامِرٍ<sup>(١)</sup> أَرَادَ اللَّحَاقَ بِنَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ<sup>(٢)</sup>، الَّذِي كَانَ يُكْفِّرُ مَنْ لَا يَحَارِبُ مَعَهُ، فَاسْتَقْبَلَهُ عَطِيَّةُ بْنُ الْأَسْوَدِ<sup>(٣)</sup>، وَأَخْبَرَهُ بِبَيْدَعٍ نَافِعٍ، ثُمَّ بَايَعَ عَطِيَّةُ نَجْدَةَ، وَلِهَذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِمُ النَّجْدَاتُ<sup>(٤)</sup>.

وعلى ما يظهر من مقالات الخوارج أنهم كانوا لا يعذرون بالجهل، إن في الأصول أو الفروع، فجاء نَجْدَةُ بهذا التفريق، ذلك أنه بعث ابنه المضرج مع جُنْدٍ مِنْ عَسْكَرِهِ إِلَى بَلَدَةِ الْقَطِيفِ، فَأَغَارُوا عَلَيْهَا، وَسَبَّوْا مِنْهَا النِّسَاءَ وَالذَّرِيَّةَ، وَلَكِنَّهُمْ فِي الطَّرِيقِ قَوَّموَا النِّسَاءَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَنَكَحُوهُنَّ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْخُمْسِ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَقَدَّمُوا تَعْلِيلَاتٍ لِتَصْرِفِهِمْ، قَائِلِينَ: (إِنْ دَخَلْتُ فِي قِسْمِنَا، فَهُوَ مُرَادُّنَا، وَإِنْ زَادَتْ قِيمَتُهُنَّ عَلَى نَصِيبِنَا مِنَ الْغَنِيمَةِ، غَرِمْنَا الزِّيَادَةَ مِنْ أَمْوَالِنَا).

فكَانَتْ هَذِهِ مَبَرَّرَاتِهِمْ عَلَى تَصْرِفِهِمْ، وَبَعْلُوهُ مِنْ تَلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى قَادَتِهِمْ، (فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى نَجْدَةَ، سَأَلُوهُ عَمَّا فَعَلُوهُ مِنْ وَطْءِ النِّسَاءِ، وَمِنْ أَكْلِ طَعَامِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْخُمْسِ مِنْهَا، وَقَبْلَ خَمْسَةِ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِمْ فِي بَدَايَةِ الْأَمْرِ، فَقَالَ لَهُمْ: (لَمْ يَكُنْ لَكُمْ ذَلِكَ) فَقَدَّمُوا لَهُ اعْتِذْرًا، فَقَالُوا: (لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَنَا). وَهَذَا كَانَتْ الْمَفَاجَأُ أَنَّ نَجْدَةَ قَبِلَ مِنْهُمْ اعْتِذَارَهُمْ، (فَعَذَّرَهُمْ بِالْجَهَالَةِ)، وَلَكِنَّهُمْ خَرَجُوا عَلَيْهِ لِهَذِهِ الْحَادِثَةِ، وَحَكَّمُوا عَلَيْهِ

(١) نَجْدَةُ بْنُ عَامِرٍ الْحُرَوْرِيُّ الْحَنْفِيُّ نَسَبُهُ إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ، رَأْسُ الْفِرْقَةِ النَّجْدِيَّةِ مِنَ الْحُرُورِيَّةِ انْفَرَدَ عَنْ سَائِرِ الْخَوَارِجِ بَآرَاءَ مَا مَاتَ مَقْتُولًا سَنَةَ ٦٩ هـ.

(٢) نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ بْنُ قَيْسِ الْحَنْفِيِّ كَانَ أَمِيرَ قَوْمِهِ وَقَقِيهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ صَحْبَ ابْنِ عَبَّاسٍ ثُمَّ تَرَكَهُ وَهُوَ رَأْسُ لَفْرَقَةٍ مِنْ أَشَدِّ الْخَوَارِجِ بِأَسَا وَقَتْلَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْأَهْوَازِ سَنَةَ ٦٥ هـ.

(٣) عَطِيَّةُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْيَمَامِيُّ الْحَنْفِيُّ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ : مِنْ عُلَمَاءِ الْخَوَارِجِ وَأَمْرَائِهِمْ. كَانَ فِي أَيَّامِ «نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ» وَلَمَّا قَالَ نَافِعٌ بِتَكْفِيرِ «الْقَعْدَةِ» فَارَقَهُ مَعَ آخَرِينَ، وَانصَرَفَ إِلَى «نَجْدَةَ بْنِ عَامِرٍ» فَبَايَعَهُ.

ثُمَّ أَنْكَرَ عَلَيَّ نَجْدَةَ أَنَّهُ كَانَ يَرِي الْجَهْلَ بِالشَّرِيعَةِ عِزًّا لِمَنْ خَالَفَهَا، تَوَفَّى سَنَةَ ٧٥ هـ.

(٤) الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ ص ١٢٦.



بِالْكُفْرِ، وَأُطْلِقَ عَلَى النُّجْدَاتِ: الْعَاذِرِيَّةُ، أَيِ الَّذِينَ يَعْذُرُونَ بِالْجَهَالَةِ، وَقَابَلَهُمُ النُّجْدَاتُ بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَعْذُرْ بِالْجَهَالَةِ أَوْ بِالْخَطَأِ قَبْلَ قِيَامِ الْحُجَّةِ فَهُوَ كَافِرٌ<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ قَالَ نُجْدَةُ مُعَلَّلًا فَتَوَاهُ: إِنَّ الدِّينَ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ اللَّهِ، وَمَعْرِفَةُ رُسُلِهِ، وَتَحْرِيمُ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَحْرِيمُ غَضَبِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ جَمَلَةً، فَهَذَا وَاجِبٌ مَعْرِفَتُهُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ، وَمَا سِوَاهُ فَالْنَّاسُ مَعْذُرُونَ بِجَهَالَتِهِ<sup>(٢)</sup> وَلَا يُحْكَمُ بِالْكُفْرِ عَلَى أَحَدٍ مَا اقْتَرَفَ ذَنْبًا دُونَ أَصْلِ الدِّينِ حَتَّى تَقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، بَلْ وَيَجْزِمُ بِكُفْرٍ مَنْ يَحْكَمُ بِالْكُفْرِ عَلَى الْمُكَلَّفِ قَبْلَ قِيَامِ الْحُجَّةِ<sup>(٣)</sup>. وَهَذَا يَعْتَبَرُ تَسَاهُلًا بِالنِّسْبَةِ لِفَرْقِ الْخَوَارِجِ الْأُخْرَى، فَقَدْ جَزَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّهَ - تَعَالَى - بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ، فَهُوَ جَاهِلٌ بِهِ، وَالْجَاهِلُ بِهِ كَافِرٌ<sup>(٤)</sup>.

وَتَوَسَّطَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: (إِنَّ الرَّجُلَ يَكُونُ مُسْلِمًا إِذَا شَهِدَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَتَبَرَّأَ وَتَوَلَّى وَآمَنَ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ، فَيَسْأَلُ وَلَا يَضُرُّهُ أَلَّا يَعْلَمْ حَتَّى يُبْتَلَى بِهِ، فَيُسْأَلُ، إِنْ وَقَعَ حَرَامًا لَمْ يَعْلَمْ تَحْرِيمَهُ فَقَدْ كَفَرَ)<sup>(٥)</sup> وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِوُجُوبِ التَّوَقُّفِ عِنْدَمَا لَا يَعْلَمُ الْمُكَلَّفُ بِالمَسْأَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا وَلَا فَهُوَ كَافِرٌ<sup>(٦)</sup>. وَمَنْ يَنْظُرُ فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ الَّتِي تَتَحَدَّثُ عَنِ الْخَوَارِجِ يَجِدُ تَفْرِيعَاتٍ وَخِلَافَاتٍ لَا مُبَرَّرَ لَهَا فَقَدْ كَانَتْ فِيهِمْ صِفَاتٌ مُتَنَاقِضَةٌ: (تَقْوَى وَبَرٌّ وَإِخْلَاصٌ وَانْحِرَافٌ وَهَوَسٌ وَتَشَدُّدٌ وَخَشُونَةٌ وَجَفْوَةٌ وَتَهَوُّرٌ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى مَا يَعْتَقِدُونَ)<sup>(٧)</sup> وَلَا يَكْتَفُونَ بِذَلِكَ بَلْ يُرِيدُونَ حَمْلَ النَّاسِ عَلَى وَجْهَتِهِمْ بِالْعُنْفِ وَالْقَسْوَةِ مِنْ غَيْرِ رِفْقٍ، وَبِحَالٍ لَا تَتَّفِقُ مَعَ سَمَاحَةِ الدِّينِ فَالتَّقْوَى وَالْإِخْلَاصُ يَنْبَعُثُ مِنْهَا - فِي

(١) المِلل والنحل ص ١٢٨.

(٢) الفرق بين الفرق ص ٨٨ وانظر الخطط للمقرئ ح ٢ ص ٣٥٤.

(٣) الفرق بين الفرق ص ٨٩.

(٤) الفرق بين الفرق ص ٩٧ وانظر الخطط للمقرئ ج ٢ ص ٣٥٥ والتبصير في الدين ص ٣٣.

(٥) المِلل والنحل ص ١٢٩.

(٦) السابق.

(٧) تاريخ المذاهب الإسلامية: الشيخ محمد أبو زهرة ص ٦١ دار الفكر العربي ١٩٩٦ م.

الغالب - رحمة وشفقة بإخوان الدين والعقيدة.

ولعل أسباب هذا الخلاف والحكم بالتكفير لأتفه الأسباب أن هؤلاء الخوارج كانوا يتعلمون القرآن، ولم يتفقهوا في السنن على عادة الراسخين من أهل العلم، من فقهاء الصحابة وغيرهم؛ ولذلك لا نجد أحداً من الخوارج قد تعلم على أيدي فقهاء الصحابة المعروفين بالعلم والفقه<sup>(١)</sup> بل اعتبروا أنفسهم إذا جلسوا إلى الصحابة يتعلمون منهم؛ فإنهم بذلك يُقدّمون رأي الرجال على أمر الله تعالى<sup>(٢)</sup>. وهذا أوقعهم في الفهم المجزأ، (ولهذا تجدهم يُكفّر بعضهم بعضاً عند أقل نازلة بهم من دقائق الفتيا وصغارها)<sup>(٣)</sup>. إنما جاءت البدعة من سوء فهمهم للقرآن ولم يقصدوا معارضة وإثبات فهموا منه ما لم يدل عليه<sup>(٤)</sup>.

وقد علمنا مما سبق في الفصل السابق أن الصحابة كانوا لا يفرّقون في العذر بالجهل بين أصول الدين وفروعه، على ما أشار إليه ابن تيمية ثم قابلتهم الخوارج بعذر العذر، لا في أصول الدين ولا في فروعه، وجاءت نجدة، فخرج علينا بالتفريق بين معرفة الله التي هي أصل الدين وباقي المعارف الدينية، وقد اعتبرها فروعاً، ففرّق في العذر بينهما.

وبذلك يكون أول من قال بهذا التفريق، وسار على النهج المعتزلة ثم بعض المتكلمين مع فروق بينهم، ولأن المعتزلة قد اتفقوا على أصول المعرفة ووجوب شكر المنعم عقلاً<sup>(٥)</sup> حتى ولو لم يصل إلى مسامع المكلف خبر الشرع في ذلك، فلا يسقط عنه، ولا يُعذر بالجهل<sup>(٦)</sup>؛ فمعرفة الله - تعالى - واجبة بالعقل، والطريقة التي يتوصّل بها العقل إلى هذه المعرفة، هي النظر، ولذلك كان النظر أول الواجبات عند

(١) الفصل لابن حزم ص ١٢٠.

(٢) انظر إليهم وهم يقتلون الصحابي الجليل عندما ذكر لهم أن علياً أبصر بالدين منهم فقتلوه زاعمين أنه يقدم رأي الرجال على أمر الله تعالى. راجع تاريخ المذاهب ص ٦٠.

(٣) الفصل ط ٤ ص ١٢٠.

(٤) الفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ص ٢١.

(٥) الملل والنحل ص ٤٨.

(٦) الفرق بين الفرق ص ٢٦٣.

جمهور المعتزلة<sup>(١)</sup>.

والشكر الواجب يكون باللسان والقلب، وهذا الضرب من الشكر ليس يستحقه إلا الله - تعالى -، لأنه إنما يؤدي إلى نهاية ما يمكن من التذلل<sup>(٢)</sup> والخضوع، والمكلف يلزمه معرفة علوم التوحيد، وهو في اصطلاح المتكلمين: العلم بأن الله - تعالى - واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه والإقرار به<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - بعض المتكلمين والأصوليين والفقهاء:

قد أشرت من قبل إلى أن ابن تيمية قد جزم بأن الفقهاء والمتكلمين والأصوليين الذين فرّقوا في العذر بين أصل الدين وفروعه قد تأثروا بنهج المعتزلة. ويطول بنا المقام لو حاولنا استقصاء ما في هذه الكتب، ولكننا سنقدم نموذجاً واحداً، هو في الحقيقة مُعَبَّرٌ عَنْ هذا الاتجاه أصدق تعبير، وخاصة أن صاحبه يجمع بين المعرفة الكلامية والفقهية، وله إسهامات واضحة في أصول الفقه.

ذلك هو شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي<sup>(٤)</sup>. فقد تحدّث عن الجهل الذي يكون عُذْراً والجهل الذي لا يكون عُذْراً، واعتبر القرافي أن الإسلام قد تسامح في كثير من الأفعال والأقوال التي يرتكبها المكلف عن جهل منه، يقول القرافي: (اعلم أن صاحب الشرع قد تسامح في جهالات في الشريعة، فعفا عن مُرتكبيها)<sup>(٥)</sup> وقدّم نماذج من هذه الجهالات، كلّها تدور حول الفروع

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٧٩ وما بعدها.

(٢) السابق باختصار ص ٨٢.

(٣) شرح الأصول الخمسة ص ١٢٨.

(٤) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة من برابرة المغرب وإلى القرافة المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي بالقاهرة ولد في مصر وتوفى بها سنة ٦٨٤ هـ ١٢٨٥ م وله تصانيف جليلة في الفقه والأصول منها الفروق، شرح التنقيح. انظر الدياج المذهب ص ٦٢ - ٦٧ الأعلام ٩٤/١ - ٩٥.

(٥) الفروق لشهاب الدين أبي العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي ج ٢ ص ١٤٩ دار المعرفة بيروت بدون تاريخ.

الفقهية بل ويُقدَّم لنا قاعدةٌ عامَّةٌ؛ مفادُها التفرُّيقُ في العذرِ بين الأصولِ والفروع. يقول: (أمَّا الفروعُ دونَ الأصولِ، فقد عفا صاحبُ الشرع عن ذلك) <sup>(١)</sup> بل المكلفُ الذي يجتهدُ ليصلَ إلى الحقِّ فيها، فأخطأ، له أجرٌ، وإنَّ أصابَ له أجران، ويجزِمُ القرافيُّ بأنَّه لا عُذرَ بالجهلِ في أصولِ الدين؛ مُبرِّراً ذلك بأنَّ (صاحبَ الشرع قد شدَّدَ في عقائدِ أصولِ الدين تشديداً عظيماً) <sup>(٢)</sup>. بل إنَّ القرافيَّ يعتبرُ المكلفَ الذي يبذلُ الجهدَ العظيمَ ثمَّ لم يصلْ إلى الحقِّ في أصلِ الدين فهو آثمٌ كافراً بتركِ ذلك الاعتقادِ الذي هو من جملةِ الإيمانِ ويخلد في النيران <sup>(٣)</sup>.

ويذهبُ القرافيُّ إلى أنَّ هذا القولَ مالتَ إليه أكثرُ المذاهبِ <sup>(٤)</sup> ولا يترُكُنا القرافيُّ نجتهً ماذا يقصدُ بأصولِ الدين؟. فيقول: إنها (أدلةُ الوحدانيةِ ودقائقُ أصولِ الدين) <sup>(٥)</sup>. ولنا على كلامِ القرافيِّ عدَّةٌ ملاحظات:

- ١- إنَّ كانَ القرافيُّ يقصدُ المكلفَ بالتوحيدِ هنا المسلمَ الذي يقعُ في قولٍ أو اعتقادٍ كُفريٍّ دونَ علمٍ، وهو يشهدُ الشهادتين، وأنَّه مُطالبٌ بأدلةِ الوحدانيةِ ودقائقِ أصولِ الدين - فقد سبقَ بيانُ أنَّ المكلفَ مطالبٌ بالإيمانِ الإجماليِّ بأنَّ اللهَ - تعالى - مستحقٌّ للعبادةِ وحده، وأنَّ كلَّ ما جاء به الرسولُ ﷺ حقٌّ، ولا يُحكَّمُ عليه بالخروجِ من الإسلامِ إلَّا بعدَ إقامةِ الحُجَّةِ الشرعيَّةِ عليه. أمَّا الدعوى بأنَّ المسلمَ مُطالبٌ بأدلةِ التوحيدِ ودقائقِ أصولِ الدين فقد تبيَّنَ مِن قَبْلُ أنَّ المعلومَ مِن سيرةِ الرسولِ ﷺ أنَّه كانَ يقبلُ إسلامَ أجلافِ العربِ دونَ أنْ يُكلِّفَهُم بأدلةٍ تفصيليةٍ.
- ٢- وإنَّ قصَدَ القرافيُّ بهذا الكلامِ غيرَ المُسلم - وهذا ما أَرَجَحَهُ؛ لأنَّه قدَّم بعدَ كلامه السابقِ نماذجَ مِنَ الأقاليمِ البعيدةِ، كأقاصي بلادِ التُّركِ، وأقاصي بلادِ السُّودانِ، وَمِنَ المعلومِ أنَّ هذه البلادَ لَمْ تَكُنْ مُسلمةً في عهدِ القرافيِّ بل وحتى في

(١) الفروق ج ٢ ص ١٥١.

(٢) السابق ج ٢ ص ١٥٠.

(٣) الفروق ج ٢ ص ١٥٠.

(٤) السابق ص ١٥١.

(٥) السابق ص ١٥٢.



هذا العصر. إِذَنْ فَهُوَ مُتَّفِقٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مع جماهير العلماء، وسيأتي ذلك في فصلِ عُذْرِ الْكَفَارِ.

٣. أَحَسَّ الْقِرَافِيُّ بِنَوْعٍ مِنَ الشَّدَّةِ فِي كَلَامِهِ السَّابِقِ، فَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تُشْبِهُ (تَكْلِيفَ مَا لَا يَطَاقُ) <sup>(١)</sup> وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْهَا صِرَاحَةً فِي هَذَا الْبَابِ. وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ جَمَاهِيرَ الْعُلَمَاءِ، كَمَا سَبَقَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ، تَرْفُضُ هَذَا التَّكْلِيفَ، وَإِنْ قَالَ بِحَصُولِهِ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ.

٤. الْمَقْصُودُ بِأَصُولِ الدِّينِ عِنْدَ الْقِرَافِيِّ وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ وَتَوْضِيحٍ؛ فَالْمُتَكَلِّمُونَ الْمُسْلِمُونَ يَعْتَبِرُونَ أَصُولَ الدِّينِ هِيَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَالْأَدَلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ الْمَوْصِلَةُ إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ، وَكَذَا اتِّصَافُهُ بِكُلِّ كَمَالٍ، وَأَسَاسُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ عَقْلِيٌّ، فَإِذَا قَالُوا بِعَدَمِ الْعُذْرِ فِيهِ، فَهُوَ أَمْرٌ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ الْعَقْلِيَّةَ يَشْتَرِكُ النَّاسُ جَمِيعًا فِيهَا.

وَقَدْ سَبَقَ الْبَيَانُ بِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِاللَّهِ - تَعَالَى - أَمْرٌ فِطْرِيٌّ، فَالْمَرْءُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ بِهَا مُجَرَّدَةً، بَلْ هُوَ مُكَلَّفٌ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَأَنَّهُ - تَعَالَى - مُسْتَحِقٌّ لِلْعِبَادَةِ وَحْدَهُ، وَذَلِكَ أَمْرٌ شَرْعِيٌّ يُعَذَّرُ الْمَرْءُ بِالْجَهْلِ فِيهِ حَتَّى يَصِلَهُ خَبَرُ الرَّسُولِ.

وَمِنْ هُنَا فَلَا يَحِقُّ لِأَحَدٍ الْإِسْتِنَادُ إِلَى كَلَامِ الْقِرَافِيِّ - فِي هَذِهِ النِّقْطَةِ - وَهُوَ يَقْصِدُ التَّوْحِيدَ الشَّرْعِيَّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - تَعَالَى -، كَمَا فَعَلَ صَاحِبُ كِتَابِ (الْجَوَابِ الْمَفِيدِ فِي مُحْكَمِ جَاهِلِ التَّوْحِيدِ). فَقَدْ نَقَلَ كَلَامَ الْقِرَافِيِّ السَّابِقَ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ فِي عَدَمِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ <sup>(٢)</sup> مَعَ أَنَّ قَصْدَ الْقِرَافِيِّ غَيْرُ قَصْدِ الْمُؤَلِّفِ، فَكَلَامُ هَذَا فِي وَادٍ، وَكَلَامُ ذَاكَ فِي وَادٍ آخَرَ.

### ٣ - الْإِبَاضِيَّةُ:

تُنَسَّبُ الْإِبَاضِيَّةُ - كَمَا يَتَضَحُّ مِنَ التَّسْمِيَةِ - إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبَاضِ التَّمِيمِيِّ <sup>(٣)</sup>،

(١) السَّابِقُ ج ٢ ص ١٥١.

(٢) انْظُرِ الْجَوَابَ الْمَفِيدَ ص ٢٨.

(٣) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبَاضِ الْمُقَاعَسِيِّ الْمَرِيُّ التَّمِيمِيُّ مِنْ بَنِي مَرَّةَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ مُقَاعَسٍ رَأْسِ الْإِبَاضِيَّةِ وَإِلَيْهِ تَنْسَبُ وَتُوفِيَ سَنَةَ ٨٦ هـ - ٧٠٥ م. الْأَعْلَامُ ٦٠/٤.

وُلِدَ أَثْنَاءَ الْحُكْمِ الْأُمَوِيِّ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَرَغِمَ قَبُولُهُمْ فِي النِّهَايَةِ لِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ الَّتِي سَمَّاهَا بِهَا خُصُومُهُمْ، يُرْجِعُونَ نَشَأَةَ مَذْهَبِهِمْ إِلَى الْحُكْمَةِ الْأُولَى الَّذِينَ رَفَضُوا التَّحْكِيمَ فِي النِّزَاعِ بَيْنَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، الَّذِينَ بَايَعُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ الرَّاسِبِيَّ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ هُنَا فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِأَنَّهُ أَوَّلُ إِمَامٍ لَهُمْ، وَالْإِمَامُ الثَّانِي لَهُمْ هُوَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ<sup>(٢)</sup> التَّابِعِيُّ الْمَعْرُوفُ ثُمَّ وَصَلَتْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبَاضٍ، الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْفَضْلُ فِي نَشْرِ اتِّجَاهِهِمُ الْفِكْرِيِّ، وَهُمْ يُنْكِرُونَ أَيَّ صِلَةٍ لَهُمْ بِالْخَوَارِجِ، وَيُوجِّهُونَ اللَّوْمَ لِلْمُؤَرِّخِينَ الْقَدَامَى فِي تَصْنِيفِهِمُ الْإِبَاضِيَّةَ ضَمَّنَ فِرْقِ الْخَوَارِجِ، وَيَعُدُّونَ ذَلِكَ نَوْعًا مِنَ التَّحْيِيزِ ضَدَّهُمْ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُؤَرِّخِينَ لَمْ يَعْتَمِدُوا عَلَى كُتُبِهِمْ، وَيَتَأَسَّفُونَ لِمَسَايِرَةِ الْبَاحِثِينَ الْمَعَاصِرِينَ لِلْقَدَامَى فِي هَذَا التَّحْيِيزِ الْمُسْتَمِرِّ<sup>(٣)</sup>.

وَبِالْفِعْلِ نَحْنُ نَجِدُ بَيِّنَاتٍ شَاسِعَةً بَيْنَ أَقْوَالِ الْخَوَارِجِ وَأَقْوَالِهِمْ، وَلَكِنَّ الْكِتَابَ - قَدَمَاءَهُمْ وَمُعَاَصِرِيَهُمْ - لَهُمُ الْعُذْرُ فِي هَذَا وَذَلِكَ؛ لِسَبَبٍ وَاضِحٍ جَدًّا هُوَ الصِّلَةُ التَّارِيخِيَّةُ الَّتِي لَا تُنْكِرُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَوَّلِ جَمَاعَةٍ مِنْ جَمَاعَاتِ الْخَوَارِجِ الَّتِي خَرَجَتْ عَلَى الْخَلِيفَةِ الرَّابِعِ<sup>(٤)</sup> عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَقَوْلُهُمْ فِي الْإِيمَانِ مُتَّفِقٌ مَعَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ وَاتِّبَاعُ سُنَّةِ<sup>(٥)</sup> وَكَذَلِكَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مِنْهَا نَفْيٌ، وَتَبَرُّتٌ، وَإِثْبَاتٌ، وَتَحْقِيقٌ وَإِيجَابٌ، وَ(مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) ﷺ إِقْرَارٌ وَإِخْلَاصٌ وَتَصَدِيقٌ وَتَحْقِيقٌ وَصَدَقُ الْحُبَّةُ وَاتِّبَاعُ

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الرَّاسِبِيُّ، مِنَ الْأَزْدِ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَشَهِدَ فَتُوحَ الْعِرَاقِ مَعَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، كَانَ فِي جَمَاعَةِ الْمُنْكَرِينَ لِلتَّحْكِيمِ ضَدَّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَقَتْلَ مَعَهُمْ يَوْمَ النَّهْرَوَانِ ٣٨ هـ الْأَعْلَامُ ١٤٣/٤.

(٢) جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، أَبُو الشَّعْثَاءِ: تَابِعِيٌّ فَقِيهٌ، مِنَ الْأَثَمَةِ مِنَ الْبَصْرَةِ يُعْتَبَرُهُ الْإِبَاضِيَّةُ رَأْسَ مَذْهَبِهِمْ تُوْفِيَ سَنَةَ ٩٣ هـ الْأَعْلَامُ ١٠٤/٢.

(٣) رَاجِعِ الْإِبَاضِيَّةَ دِرَاسَةً مَرَكِزَةً فِي أَصُولِهِمْ وَتَارِيخِهِمْ، لِعَلِيِّ بْنِ يَعْمَرَ، وَالْأَدْلَةُ الْمَرْضِيَّةُ فِيمَا نَسَبَ إِلَى الْإِبَاضِيَّةِ، لِبَدْرِ بْنِ هَلَالِ بْنِ حَمُودٍ، وَدِرَاسَاتُ إِسْلَامِيَّةٌ فِي الْأَصُولِ الْإِبَاضِيَّةِ، لِبَكِيرِ بْنِ سَعِيدِ أَعُوشَت.

(٤) رَاجِعِ الْآجِرِي الشَّرِيعَةَ ص ٣١.

(٥) الْكُشْفُ وَالْبَيَانُ ط ٢ ص ٤٧١ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ الْأَوْرِي.

السُّنَّةُ (١).

والله - تعالى - مُتَّصِفٌ بِكُلِّ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَمُنَزَّةٌ عَنِ النِّقْصِ؛ فَهُوَ بَاقٍ لَا يَمُوتُ، بَرِيءٌ مِنَ الْأَشْبَاهِ وَالْأَضْدَادِ، مُنَزَّةٌ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالْأَوْلَادِ، وَمَتَعَالٍ عَنِ إِدْرَاكِ النَّوَاطِرِ، وَتَحْصِيلِ الْأَوْهَامِ وَالْخَوَاطِرِ، لَا تَرَاهُ الْعَيُونُ وَالْأَبْصَارُ (٢).

وَالْإِسْلَامُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَتَتِمُّثُلُ مَا هِيَئُهُ فِي شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ. وَهَذِهِ الشَّهَادَةُ يَنْبَغِي أَلَّا يَدْخُلَهَا شَكٌّ وَلَا ارْتِيَابٌ، وَيَوْمُ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَاللَّهُ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ (٣).

وَهُمْ يُشَبِّهُونَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي الْمِيلِ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ عَلَى صَاحِبِ الْكُبْرَةِ فِي الْآخِرَةِ أَنَّهُ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ أَمَّا فِي الدُّنْيَا، فَالْمَعْلُومُ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ تَجْعَلُهُ فِي مَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَالْإِبَاضِيَّةُ تَحْكُمُ عَلَيْهِ بِكُفْرِ النِّعْمَةِ الَّذِي لَا يُخْرِجُ عَنْ الْمِلَّةِ (٤).

وَالْجَهْلُ عِنْدَهُمْ نَقِيضُ الْعِلْمِ، وَهَذَا الْمَعْنَى الْمُطْلَقُ الَّذِي لَمْ يَتَقَيَّدْ بِشَيْءٍ، وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ فَعَلَ فِعْلًا عَلَى غَيْرِ مَقْتَضَى الْعِلْمِ، وَمَنْ يَفْعَلُ فِعْلًا وَهُوَ يَعْلَمُ حُكْمَهُ مُتَجَاهِلًا، وَقَدْ يَطْلُقُ الْأَخِيرُ عَلَى مَنْ لَا يَرِيدُ أَنْ يَفْهَمَ أَوْ هُوَ الْمُتَعَمِّدُ الْقَاصِدُ لِلْجَهْلِ وَالَّذِي يَفْعَلُ الْفِعْلَ دُونَ مَعْرِفَةِ لُجْزَائِهِ، يُقَالُ عَنْهُ جَاهِلٌ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ (٥).

وَهُنَاكَ أُمُورٌ عَقْدِيَّةٌ تَلْزِمُ كُلَّ مُكَلِّفٍ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْهَلَهَا، وَهِيَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ - تعالى - وَتَنْزِيهُهُ عَنِ النِّقَاصِ، وَكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ رَسُولِهِ ﷺ وَأَنْ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ اِعْتِقَادًا وَنُطْقًا، عَلَى خِلَافٍ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمَذَاهِبِ فِي حَثْمِيَّةِ النَّطْقِ وَعَدَمِهِ، يَقُولُ ابْنُ أَطْفِيش (٦) - وَهُوَ مِنْ مُجْتَهِدِي الْمَذْهَبِ الْإِبَاضِيِّ -: (لَزِمَ الْمُكَلِّفُ وَهُوَ الْمَأْمُورُ الْمُنْهَيُّ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ اللَّهَ مُوجُودٌ بِلَا أَوَّلٍ وَلَا آخِرٍ وَلَا شَبَّهِ وَلَا مَكَانٍ وَلَا زَمَانَ

(١) الدليل والبرهان لأبي يعقوب يوسف إبراهيم الوردجاني ص ٣٣٢.

(٢) راجع الكشف والبيان ج ٢ ص ٤٧٢.

(٣) الكشف والبيان نفس الصفحة.

(٤) دراسات إسلامية في الأصول الإباضية بكير بن سعيد أعوش.

(٥) من الضياء للشيخ سلمة بن سالم العوتبي الصحاري ج ١ ص ٦٩ - ٧٤.

(٦) محمد بن يوسف بن عيس بن أطفيش، الحفصي العدوي الجزائري: فقيه، مفسر، مجتهد، إباضي

المذهب، وله شامل الأصل والفرع وغيره كثير توفي ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م الأعلام ١٥٦/٧.

يجري عليه وأنَّ محمدًا ﷺ عبده ورَسُولُهُ وأنَّ ما جاء به حقٌّ<sup>(١)</sup>.  
 وخلافُهُم حولُ النُّطْقِ وَعَدَمِهِ، يُذَكِّرُنَا بِالْخِلَافِ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ حَوْلَ تَارِكِ نُطْقِ  
 التَّوْحِيدِ بِلَا إِكْرَاهٍ، وَقَوْلِ الْبَعْضِ إِنَّهُ كَافِرٌ، وَالْبَعْضُ يَقُولُ إِنَّهُ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ كَافِرٌ  
 عِنْدَنَا، يَقُولُ ابْنُ أَطْفِيشٍ: (وَأِنْ لَمْ يَنْطِقْ لَمْ يَكُنْ بِعَدَمِ نُطْقِهِ مُشْرِكًا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
 اللَّهِ، وَقَالَ غَيْرِي: مُشْرِكٌ)<sup>(٢)</sup> وَهُمْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ:

١- مَعْرِفَةُ اللَّهِ - تَعَالَى -.

٢- وَاتِّصَافِهِ بِالْكَمَالِ.

لأنَّهَا قَائِمَةٌ عَلَى النُّظَرَةِ وَالْعَقْلِ، لَا يَعْذُرُ أَحَدٌ فِيهَا بِجَهْلِ، وَلَا يَسَعُ أَحَدًا جَهْلُ  
 ذَلِكَ أَصْلًا؛ وَلِذَا قَالُوا: (لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ فِي ذَلِكَ (أَي: مَعْرِفَةُ اللَّهِ) وَإِنْ لَمْ يَرَمْزْ  
 يُرْشِدُهُ، وَلَمْ يَسْمَعْ)<sup>(٣)</sup>.

وَكَذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُرْتَبِطَةِ ارْتِبَاطًا وَثِيقًا بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -، اسْتِحَالَةُ  
 وَجُودِ الْهَيْئَةِ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْقَائِلِ: إِنِّي أَجْهَلُ أَنْ أَعْتَقَدَ التَّعَدُّدَ هُوَ  
 الشَّرْكُ الْمَحْرَّمُ فِي الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ الْمُتَلَبِّسُ بِفَعْلٍ شَرْكِيٍّ، أَمَّا مَنْ  
 وَجَدَ فِيهِ خَصْلَةً مِنْ خِصَالِ الشُّرْكِ، وَهُوَ لَمْ يَفْعَلْهَا، فَإِنَّهُ مَعْذُورٌ بِالْجَهْلِ، وَكَذَلِكَ  
 يُعْذَرُ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الرَّسُولَ ﷺ حَتَّى يَجِدَ مَنْ يُعَلِّمُهُ وَيُرْشِدُهُ، وَكَذَلِكَ يُعْذَرُ مَنْ لَمْ  
 يَعْرِفِ الْبَعْثَ.

وَلَعَلَّ تَعْلِيلَ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْخَبَرِ وَلَا مَدْخَلَ فِيهَا لِلْعَقْلِ؛ وَالْخَبَرُ  
 يَحْتَاجُ إِلَى السَّمَاعِ وَالتَّعَلُّمِ، وَلِذَلِكَ يَعْذُرُونَ مَنْ يَجْهَلُهَا. وَلَهُمْ تَفَرُّقٌ جَيِّدٌ بَيْنَ  
 نَوْعَيْنِ مِنَ الْجَهْلِ:

١- جَهْلٌ بِوُجُودِ الشَّيْءِ وَمَعْرِفَتِهِ، وَمِنْ الطَّبِيعِيِّ أَنَّ صَاحِبَ هَذَا النَّوْعِ مَعْذُورٌ  
 بِجَهْلِهِ.

(١) شَامِلُ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ يُونُسَ بْنِ أَطْفِيشٍ ج ١ ص ٢٠، ٢١.

(٢) السَّابِقُ ص ٢١.

(٣) السَّابِقُ.



٢- جهل بمعرفة حكم المسألة مع العلم بوجودها، وهذا لا يُغذّر بجهله الحكم. تعليل ذلك أن صاحب هذا النوع الأول يجهل أصل المسألة وتصورها، فلا يمكن أن يسأل عنها من يعلمها، ومثاله الصلاة، أمّا صاحب النوع الثاني فعَدَمُ غُذْرِهِ بسبب تقصيره في سؤال مَنْ يَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

والمكلف المقر بالتوحيد على سبيل الإجمال لا يلزمه تعلّم تفاصيل التوحيد لأنّ هذا الإقرار أخرجهُ مِنَ الْعَهْدَةِ وَسَلِمَ بِذَلِكَ مِنَ الْعَذَابِ، والإقرار بالجملة إقرار بالدين كُلِّهِ<sup>(٢)</sup> ولكن بشرط ألا يُنْكِرُ شيئاً يَعْلَمُهُ مِنَ الدِّينِ، وإلا يكون كافراً بهذا الإنكار<sup>(٣)</sup>؛ وسبب ذلك أنّه بهذا الإنكار قد ناقض إقراره العام السابق، فيُحْكَمُ عليه بالهلاك، ويوسّم بالكفر والضلال إلا أن يُظْهِرَ التوبة ممّا أنكر فيرجع إليه لحكم الإيمان<sup>(٤)</sup> ولأنّ إلزام الناس بتعلّم التفاصيل من نوع تكليف مالا يُطَاق وهو ممنوع شرعاً بل هو من المحال أن يكون في دين الله - سبحانه وتعالى -<sup>(٥)</sup>.

وأمر التوحيد التي لا تحتاج إلى تفسير أو تأويل أي من المعقولات في أسمائه وصفاته - سبحانه وتعالى - لا يسع أحداً جهلها، فإذا شك في ذلك كان من الهالكين؛ لأنّها من الأمور العقلية التي لا تحتاج إلى سؤال مخلوق.

وعندهم تفرقة واضحة بين ما يُعرَفُ بالعقل في التوحيد، وما لا يُعرَفُ إلا عن طريق الرّسْلِ فيتحدثون عن المكلف وأنّ (ما خَطَرَ بِيَالِهِ أَوْ سَمِعَ بِذِكْرِهِ وَعَرَفَ معناه من أمر توحيد الله - تبارك وتعالى - الذي لا يحتاج إلى تفسير أو تأويل، وهو من المعقولات من صفات الله - تبارك وتعالى - ومن أسمائه أو وجوب وعيده لمن عصاه ووعدِهِ لمن أطاعه وأرضاه وما يخرج من هذا ونحوه، فإذا خَطَرَ ذلك أو شيء منه بِيَالِهِ أَوْ سَمِعَ بِذِكْرِهِ وَعَرَفَ معاني ذلك، فلا يصحّ منه جهل ذلك ولا الشك

(١) بيان الشرع، محمد بن إبراهيم الكندي ج ٢ ص ٢٤٢.

(٢) الاستقامة للشيخ أبي سعيد محمد بن سعيد الكرمي ج ٢ ص ٢١٤.

(٣) السابق نفس الصفحة.

(٤) السابق ص ٢١٤.

(٥) السابق ص ٢١٥.

فيه وهو غير مُنْقَسٍ في السؤالِ عنه لمُعَبِّرٍ من الخليفة، وَحُجَّةُ ذلك ومثله تقومُ عليه من عَقْلِهِ، وَيَهْلِكُ بِجَهْلِهَا مَنْ جَهِلَهَا وَلَا نَعْلَمُ بِذلك اخْتِلَافًا<sup>(١)</sup>. فمعرفةُ الله أمرٌ عقليٌّ يشتركُ فيها جميعُ البشر؛ لذا لا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهْلِهَا، فَهُمْ مُتَّفِقُونَ مع الْمُتَكَلِّمِينَ من المعتزلةِ وَمَنْ سَارَ خَلْفَهُمْ في تلكِ النُّقْطَةِ؛ فَأَصُولُ الدِّينِ عَقْلِيَّةٌ لَا عُذْرَ فيها بالجهلِ، وفروعُ الدِّينِ شرعيةٌ لا بَأْسَ في العذرِ فيها، وقد تمَّ مُناقشةُ ذلك في مواضعٍ متعددةٍ وكذلك الأسماءُ والصفاتُ الإلهيةُ التي يمكنُ معرفتها عن طريقِ العقلِ المجرَّدِ لا عذرَ فيها بالجهلِ أيضًا.

ولا يلزمُ المكلَّفَ معرفةُ جميعِ صفاتِ الله - تعالى - وأسمائه بلْ يَكْفِي معرفتهُ بأنَّه - تعالى - مالكٌ له، وَخَلَقَ جميعَ الموجوداتِ وقادرٌ على كلِّ شيءٍ، وَيَسَعُهُ جهلٌ غيرُ ذلك ومعرفةُ الثوابِ والعقابِ والبعثِ، وَيَسَعُ المكلَّفُ جَهْلُهَا حتَّى يَعْلَمَهَا فَإِنْ أَنْكَرَهَا بعد ذلك كَفَرَ<sup>(٢)</sup> أمَّا أمورُ العباداتِ فالمكلَّفُ معذورٌ بجهلِها إِلَّا أَنْ يَكُونَ من العلماءِ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ فلا يكونُ معذورًا<sup>(٣)</sup>.

ولا نستطيعُ أَنْ نَزْعِمَ أَنْ مَقَالَتَهُمْ في العذرِ بالجهلِ تُشْبِهُ الخوارجَ أو المعتزلةَ تمامًا ولكنْ تُوجَدُ عندهم تفصيلاتٌ وفروقٌ دقيقةٌ قد لا تُوجَدُ في أيِّ فرقةٍ أخرى كما اتَّضَحَ.



(١) الاستقامة لأبي سعيد محمد بن سعيد الكرمي ص ٢٢٠.

(٢) الاستقامة ص ٢٢١.

(٣) السابق ص ٢٢٢.

## الفصل الثاني

### عُذْرُ أَهْلِ الْفِتْرَةِ

أولاً: تعريفُ أهلِ الفِتْرَةِ:

أ - التعريفُ اللَّغَوِيُّ:

وَهُوَ مُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ مُكَوَّنٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ: الْأُولَى (أَهْلٌ) بِمَعْنَى: أَصْحَابٌ، وَهِيَ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْمُفْرَدَةِ الَّتِي تُعْطِي مَعْنَى الْجَمْعِ، أَمَّا الْمُضَافُ إِلَيْهِ (الْفِتْرَةُ) فَمَصْدَرٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْ (فَتَرَ يَفْتُرُ فُتُورًا) وَالْمَعْنَى الْعَامُّ لِهَذِهِ الْمَادَّةِ هُوَ (الانْكِسَارُ وَالضَّعْفُ)<sup>(١)</sup>.

وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَضْمَّ إِلَيْهَا مَعَانٍ؛ مِنْهَا (سَكُونٌ بَعْدَ حِدَّةٍ وَلِينٌ بَعْدَ شِدَّةٍ)<sup>(٢)</sup> فَالْمَاءُ إِذَا سَكَنَ حَرُّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ فَاتَرًا، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ إِذَا لَانَتْ مَفَاصِلُهُ، يُقَالُ (أَفْتَرَهُ الدَّاءُ) وَكَلِمَةُ (الْفِتْرَةُ) تَدُلُّ عَلَى ضَعْفٍ بَعْدَ قُوَّةٍ وَنَشَاطٍ وَاضْمِحْلَالٍ بَعْدَ ازْدِهَارٍ؛ وَنَفُوقٍ بَعْدَ رَوَاجٍ.

فَأَهْلُ الْفِتْرَةِ أَنْاسٌ اجْتَمَعَتْ فِيهِمْ صِفَاتٌ خُلَاصَتُهَا: انْكِسَارٌ وَضَعْفٌ، قَدْ تَمَكَّنَ مِنْهُمْ مَرَضٌ عُضَالٌ، يَحْتَاجُونَ إِلَى دَوَاءٍ يُخْرِجُهُمْ مِنْ عِلَّتِهِمُ الْمُسْتَمِرَّةِ الْمُشْتَكَّةِ.

ب - التعريفُ الاصطلاحِي:

لَمْ أَجِدْ فِي الْكُتُبِ الَّتِي عُنَيْتُ بِجَمْعِ الْمَصْطَلَحَاتِ الْعَقْدِيَّةِ وَالْفَلَسَفِيَّةِ تَعْرِيفًا لِهَذَا الْمُرَكَّبِ الْإِضَافِيِّ، وَلَا حَتَّى الْمُضَافِ إِلَيْهِ (الْفِتْرَةُ) فَلَا سَبِيلَ لَنَا إِلَّا الرُّجُوعَ إِلَى الْمُفَسِّرِينَ حِينَمَا تَحَدَّثُوا عَنْ مَعْنَى الْفِتْرَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَوِ الْأَصُولِيِّينَ الَّذِينَ تَحَدَّثُوا عَنْ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ، فَخُلَاصَةُ كَلَامِ الْمَفْسِّرِينَ فِي الْفِتْرَةِ، كَمَا يَنْقُلُ عَنْهُمْ شَهَابُ الدِّينِ الْأَلُوسِي فِي تَفْسِيرِهِ بِأَنَّهَا وَقْتُ (انْقِطَاعِ مَا بَيْنَ رَسُولَيْنِ)<sup>(٣)</sup>.

(١) لسان العرب مادة (فتر) ج ٥ ص ٤٣.

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ٥٥٨ مكتبة الأنجلو سنة ١٩٧٠ م.

(٣) روح المعاني ج ٦ ص ١٠٣.

وتعريفُ الأصوليين لا يَتَعُدُّ كثيرًا عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَفْسُورُونَ، فَالْفَتْرَةُ عِنْدَهُمْ هِيَ مَا كَانَتْ بَيْنَ رُسُولَيْنِ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ، وَلَمْ يُذْرِكِ الثَّانِي<sup>(١)</sup>؛ فَأَهْلُ الْفَتْرَةِ هُمْ أَنْاسٌ عَاشُوا فِي مَدَّةٍ مَتَطَاوَلَةٍ بَيْنَ نَبِيِّينَ قَدْ انْطَمَسَتْ فِيهَا سُبُلُ الْهَدَايَةِ، وَعَمَّ الْفَسَادُ أَرْجَاءَ الْمَعْمُورَةِ، وَسَادَ الطُّغْيَانُ، وَانْتَشَرَتْ الْجَهَالَاتُ، وَحَارَ طُلَّابُ الْهَدَايَةِ؛ لَانْعِدَامِ الْمُرْشِدِينَ بِسَبَبِ اخْتِلَاطِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ؛ وَالصَّدَقِ بِالْكَذِبِ، فَأَعْرَضَ الْخَلْقُ عَنِ الدِّينِ الْحَقِّ فَيَرْحَمُ اللَّهُ الْعِبَادَ بِإِرْسَالِ رَسُولٍ جَدِيدٍ يُجَدِّدُ مَا انْطَمَسَ مِنْ مَعَالِمِ الْحَقِّ، وَيُزِيلُ أَعْدَارَ الْخَلْقِ بِالْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ، وَالِدَّلَالَةِ عَلَى مَوَاضِعِ رِضَاةِ لِسَارِعِ النَّاسِ إِلَيْهَا وَالتَّحْذِيرِ مِنْ مَوَاضِعِ سَخَطِهِ لِيَتَجَنَّبَهَا الْبَشَرُ وَذَلِكَ لِسَعَادَتِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ يَتَحَدَّثُ عَنِ الْفَتْرَةِ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - مُخَاطَبًا أَهْلَ الْكِتَابِ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> (١٩) فهنا خطابٌ لأهل الكتاب من اليهود والنصارى بِمَنَّةِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِإِرْسَالِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ الَّذِي لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَمَعَهُ الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ هَدَايَةً لَهُمْ بَعْدَ مَدَّةٍ مَتَطَاوَلَةٍ بَيْنَ إِرْسَالِهِ وَعِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَكِي لَا يَقُولُوا: مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ، وَقَدْ جَاءَهُمُ الرُّسُولُ لِيُزِيلَ أَيُّ غُذْرٍ لَهُمْ، وَتَنْقَطَعَ لَهُمْ أَدْنَى حُجَّةٍ، فَإِذَا احتَاجَ الْخَلْقُ إِلَى هَذَا الرُّسُولِ الْكَرِيمِ، فَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِرْسَالِهِ رَحْمَةً بِخَلْقِهِ<sup>(٣)</sup> وَكَأَنَّ الْخَلْقَ لَهُمْ غُذْرٌ فِي الْإِعْرَاضِ عَنِ الْعَمَلِ الْمُتَحَمِّسِ لِلدِّينِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْحُجَجِ وَاخْتِلَاطِهَا بِالْأَبَاطِيلِ الْكُفْرِيَّةِ أَوِ الشَّرَكِيَّةِ، فَكَانَ إِرْسَالُ الرُّسُلِ هَدَايَةً لَهُمْ وَإِرْشَادًا.

(١) راجع الإبهاج شرح المنهاج لعلي عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين السبكي ج ١ ص ١٤٢، ص ١٤٣.

(٢) المائدة ١٩.

(٣) راجع في ذلك الكشف الزمخشري ج ١ ص ٦٠٢ والقرطبي طبعة دار الغد العربي ج ٣ ص ٢٢ ومفاتيح الغيب للرازي ج ٥ ص ٦٣٨ دار الغد العربي ط سنة ١٤٩٢ هـ - ١٩٩٢ م تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير مجلد ٣ دار الشعب ص ٦٥.



يقول الفخر الرازي: (فالتغيير قد تطرَّق إلى الشرائع المتقدِّمة لِتَقَادُمِ عَهْدِهَا وطولِ زَمَنِهَا؛ بسببِ ذلك اختلطَ الحقُّ بالباطل؛ والصدقُ بالكذب، وصار ذلك عذراً ظاهراً مِنْ إعراضِ الخلقِ عن العباداتِ<sup>(١)</sup>).

فلَكَ أَنْ تَتَخَيَّلَ حُجَّتَهُمْ: يَا رَبُّ كَيْفَ نَعْبُدُكَ وَنُوحِّدُكَ وَنُقَدِّسُكَ، فَأَرْسَلَ الْحَقُّ رَسُولَهُ بِالْدِينِ الْحَقِّ لِيَقْطَعَ أَعْدَارَ الْخَلْقِ مَعَ مَا فِي الرِّسَالَةِ مِنَ الْهُدَايَةِ وَالرِّشَادِ وَالسَّعَادَةِ. وَمَا أَسْلَفْنَاهُ يَتَّبِعُنَا لَنَا مَا يَأْتِي:

١- نَأْخُذُ مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِلْفَتْرَةِ، أَنَّهَا قَدْ جَاءَتْ فِي اللَّغَةِ بِمَعْنَى الضَّعْفِ وَاللَّيْنِ وَالانْكَسَارِ بَعْدَ الْقُوَّةِ وَالْهُدَايَةِ وَالنَّشَاطِ، فَالنَّاسُ قَدْ ضَعُفُوا عَنِ الْعَمَلِ بِدِينِ اللَّهِ؛ لِبُعْدِهِمْ عَنِ مَصْدَرِ الْهُدَايَةِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي تَأْتِيهِمْ عَنْ طَرِيقِ الرِّسَالِ الْكَرَامِ فَهِيَ فِي زَمَانِ الرُّسُلِ وَمَا بَعْدَهُمْ فِي قُوَّةٍ ثُمَّ يَتَسَرَّبُ الضَّعْفُ إِلَيْهِمْ.

٢- حَدِيثُ الْمَفْسَرِينَ وَالْأَصُولِيِّينَ عَنِ الْفَتْرَةِ فِيهِ تَقَارُبٌ يَصِلُ إِلَى حَدِّ التَّطَابُقِ.

٣- مِنْ تَعْرِيفِ الْفَتْرَةِ نَأْخُذُ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى عُمُومِ كُلِّ فِتْرَةٍ بَيْنَ نَبِيِّينَ وَلَيْسَ بَيْنَ مَخْصُوصَيْنِ كَالْفَتْرَةِ بَيْنَ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَالرُّسُولِ ﷺ .

٤- حَدِيثُ الْقُرْآنِ عَنِ الْفَتْرَةِ فِيهِ بَيَانُ مِنَّةِ اللَّهِ عَلَى الْخَلْقِ وَرَحْمَتِهِ بِهِمْ؛ وَقِطْعٌ لِأَعْدَارِهِمُ الَّتِي قَدْ يَحْتَاجُونَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٥- زَمَانُ الْفَتْرَةِ يَسُودُ فِيهِ الظُّلَامُ وَيَتَعَدَّدُ فِيهِ الْخَلْقُ عَنْ سُبُلِ الْهُدَايَةِ وَهَذَا نُوقِنُ بِاِكْتِمَالِ رَحْمَةِ اللَّهِ بِالْخَلْقِ فِي إِرسَالِ الرُّسُلِ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ لِلْخَلْقِ بَعْضَ الْعُذْرِ فِي الْبَعْدِ عَنِ الْعِبَادَةِ لِرَبِّهِمْ وَذَلِكَ لَجَفَافِ مَنَابِعِ الْهُدَايَةِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ الْعَصِيَّةِ الَّتِي يَحِقُّ لَنَا أَنْ نُسَمِّيَهَا: عَصُورَ الظُّلَامِ.

### ثانياً: موقفُ علماء الإسلام من عُذْرِ أَهْلِ الْفَتْرَةِ:

مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - خَلَقَ الْخَلْقَ لِعِبَادَتِهِ وَأَنَّ هَذِهِ الْعِبَادَةُ لَا تُعْرَفُ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ الْمُبْعَثِ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - عَنْ طَرِيقِ رُسُلِهِ الْكَرَامِ فَالْحُكْمُ

الشرعي الذي هو خطابُ الله - تعالى - المتعلِّقُ بأفعالِ المكلفين مصدرُهُ وَحْيٌ إلهيٌّ جاءَ من رسولٍ لا يَنْطِقُ عن الهوى إنْ هو إلَّا وَحْيٌ يُوحى؛ والخلقُ مُكَلَّفُونَ مِنْ قِبَلِ رَبِّهِمْ؛ قد تعلقَ بهم المطالبُ الإلهيُّ المتعلِّقُ بأفعالِهِمْ

وشروطُ التكليفِ كما سَبَقَ بيَّناها (البلوغُ والعقلُ وبلوغُ الدعوةِ وسلامةُ الحواسِّ) <sup>(١)</sup> فلا بُدَّ للشخصِ مِنْ قُدْرَةٍ على فَهْمِ خطابِ الشارعِ ووسائلِ لفهمِ هذا الخطابِ ووصوله إلى مسامعِهِ. فالعقلُ يمثُلُ هذه القدرةَ وينضمُّ إليه البلوغُ ووسيلةُ ذلك سلامةُ حواسِّ المكلفِ، ثُمَّ وصولُ البيانِ الشرعيِّ إليه مفهومًا قاطعًا لأيِّ غُذْرٍ؛ ولكن ما العملُ إذا لم يَصِلْ الخطابُ الإلهيُّ كليَّةً إلى الخلقِ أو وَصَلَ إليهِمْ مُشَوَّهًا مبتورًا أو وَصَلَتْ بعضُ ملامِحِهِ دونَ اكتمالِ حقيقَتِهِ التي يُحِبُّهَا اللهُ يَرْضَاهَا للخلقِ أو تعرَّضَ لتحريفٍ شديدٍ أخرجَهُ عَنْ مقصودِ اللهِ ومُراده؛ أو تعرَّضَ لفناءٍ ولم يبقَ منه إلَّا شعاعٌ خافتٌ لا يدلُّ عليه شيءٌ منه إلَّا أَقْلٌ أَقْلُ القليلِ؛ يحدثُ كُلُّ ذلكِ في زمانٍ الفترةِ التي تحدَّثنا عنها؛ فما تُحكِّمُ أهلُ الفترةِ - وهذا حالُهُمْ - هلْ هُمْ مُعَذِّبُونَ أَمْ نَاجُونَ.

هذا ما اختلفت فيه وجهاتُ أهلِ العلمِ مِنْ مُتَكَلِّمِي الْفِرْقِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ نَاحِيَةٍ؛ وكثيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُفَسِّرِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ وَجَمَعَ مِنَ السَّلَفِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى؛ وسنحاولُ إعطاءَ صورةٍ إجماليةٍ عن وجهاتِ هؤلاءِ العلماءِ ثُمَّ تحديدَ ما يميلُ الباحثُ إليه مشفوعًا بالأسبابِ والمبرراتِ لهذا الميلِ.

وقد رَبَطَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِيُّ <sup>(٢)</sup> الخلافَ في هذه المسألةِ بالخلافِ بين أهلِ الْفِرْقِ الْإِسْلَامِيَّةِ في وجوبِ المعارفِ العقليةِ أَوْ ضروريِّ أَمْ مُكْتَسَبٍ؟ ثُمَّ هلْ وجوبُها معلومٌ بالشرعِ أَمْ بالعقلِ؟ <sup>(٣)</sup> وهي مرتبطةٌ بِالْأُسُسِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا فِي الْبَابِ

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد لليجوري والمتمن للشيخ إبراهيم اللقاني ص ٢٩ دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٦ - ١٩٩٥ م.

(٢) هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادى ولد في بغداد ونشأ بها وتوفى في أسفرائين سنة ٤٢٩ هـ ١٠٣٧ م من تصانيفه أصول الدين، الفرق بين الفرق. انظر وفيات الأعيان ٢٩٨/١ طبقات الشافعية ٢٣٨/٣.

(٣) أصول الدين ص ٢٦٢ ط ٣ سنة ١٤٠١ - ١٩٨١ دار الكتب العلمية بيروت.

الأول عن الخلاف في القدرة المستقلة للعقل في التحسين والتقبيح. فَمِنْ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَكُونَ لِلْمُعْتَزِلَةِ رَأْيٌ يَخْتَلِفُ تَمَامًا عَنْ الْأَشَاعِرَةِ لِعَدَمِ اتَّفَاقِهِمْ فِي الْمُقَدِّمَاتِ فَلَا بُدَّ مِنْ خِلَافٍ فِي النَّاتِجِ، فَأَرَاءُ الْعُلَمَاءَ فِي تَكْلِيفِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ وَمِنْ ثَمَّ عُذْرُهُمْ مِنْ عَدَمِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ؛ وَهِيَ إِجْمَالًا:

القول الأول: أَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ وَإِنْ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ وَمِنْ ثَمَّ مُعَذَّبُونَ لِقِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ بِمَا أَوْدَعَهُ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ عَقُولٍ فَلَا عُذْرَ لَهُمْ؛ وَهُوَ رَأْيُ الْمُعْتَزِلَةِ وَبَعْضِ الْأَحْنَافِ مِنَ الْمَاتَرِيذِيَّةِ.

القول الثاني: أَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ وَمِنْ ثَمَّ يَجِبُ عُذْرُهُمْ وَإِنْ كَفَرُوا وَأَشْرَكُوا؛ وَهُوَ مَا مَالَ إِلَيْهِ الْأَشَاعِرَةُ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ.

القول الثالث: أَنَّهُمْ مُتَمَحَّنُونَ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ؛ وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمْعُهُ مِنَ السَّلَفِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ.

### أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عُذْرِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ تَفْصِيلًا:

#### ١- رَأْيُ الْمُعْتَزِلَةِ:

قَدْ مَالَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَا يُعْرِفُ ضَرُورَةً؛ وَإِنَّمَا هُوَ اكْتِسَابِيٌّ<sup>(١)</sup> فَلَا بُدَّ أَنْ يَقْضَى الْمُكَلَّفُ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ لَوْجُودِ الدَّوَاعِي إِلَيْهَا فِي نَفْسِهِ. وَاعْتَبَرُوا أَنَّ الْقَوْلَ بِضَرُورَةِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الزَّعْمُ بِأَنَّ الْجَاهِلَ بِاللَّهِ مُعَذَّبٌ فِي تَرْكِهِ مَعْرِفَةَ رَبِّهِ لِأَنَّ مَعْنَى أَنَّهُ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ أَنَّهُ لَا حِيلَةَ لِلْمُكَلَّفِ فِيهَا إِذَا انْتَفَتْ عَنْهُ فَلَا وَجْهَ لِمَطَالِبَتِهِ بِهَا إِذَا لَمْ تَأْتِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْجَاهِلَ بِاللَّهِ - تَعَالَى - غَيْرُ مُعَذَّبٍ وَمِنْ ذَلِكَ يَتَقَرَّرُ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِاللَّهِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُكْتَسَبَةً لِأَنَّ الْمَرْءَ لَا يُثَابُّ وَلَا يُعَاقَبُ إِلَّا عَلَى أَعْمَالٍ يَكْتَسِبُهَا فَإِذَا تَقَرَّرَتْ هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي يَسْعَى الْمُكَلَّفُ إِلَيْهَا عَنْ طَرِيقِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ؛ وَأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ أَوْدَعَ فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ مَعْرِفَةَ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ عَلَى مَا شَرَحْنَا فِي

(١) الْأَصُولُ الْخَمْسَةُ لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ ص ٥٣.

(٢) السَّابِقُ ص ٥٤.

الباب الأول من هذا البحث.

فلم يبقَ على المكلف إلا أن يشكر نعمة الله عليه على سبيل الوجوب والحتم، وهي من الواجبات العقلية التي لا ينفك عنها مكلف قط يستوي في ذلك وجود حجة الرسل أو عدم وجودها. فشكر المنعم لازم من لوازم معرفة الله - تعالى - تحصيل بالعقل والنظر ولذلك قالوا: (وجه وجوب المعرفة شكر النعمة)<sup>(١)</sup>

ومن هنا كان حكم المعتزلة على أهل الفترات الذين لم يُنْعَثْ إليهم رسول وقد ضاعت عنهم تعاليم الرسالة التي قبله بأنهم مُعَذَّبُونَ غَيْرُ مُعَذَّورِينَ بِالْجَهْلِ بِالرَّسَالَةِ لأنها من الأمور العقلية التي لا تحتاج إلى رسول يُعَلِّمُهَا الْبَشَرَ وَمِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْعَقْلَ مِنْ أَعْدِلِ الْأَشْيَاءِ قِسْمَةً بَيْنَ النَّاسِ فَلَا وَجْهَ لِعُذْرِ أَحَدٍ بَعْدَ أَنْ أَمْتَلَكَ كُلُّ إِنْسَانٍ عَاقِلٍ سَلِيمٍ الْحَوَاسَّ الْوَسَائِلَ الْمُؤَهَّلَةَ لِلْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ - تعالى - فلا عذرَ يَحْتَجُّ بِهِ مُكَلَّفٌ بَعْدَ هَذِهِ الْمُنْحَةِ الْإِلَهِيَّةِ

ويقدم الزمخشري التعليل على عدم عُذْرِ أَهْلِ الْفَتْرَةِ وَمِنْ ثَمَّ اسْتِحْقَاقِهِمُ الْعَذَابَ بِأَنَّ (الْحُجَّةَ لَازِمَةً لَهُمْ قَبْلَ بَعْثِ الرُّسُلِ لِأَنَّ مَعَهُمْ أَدَلَّةَ الْعَقْلِ الَّتِي بِهَا يُعْرَفُ اللَّهُ)<sup>(٢)</sup>، قَدْ أَغْفَلَ أَهْلُ الْفَتْرَةِ اسْتِعْمَالَ عُقُولِهِمْ فِي النَّظَرِ الْمُوصِّلِ إِلَى تِلْكَ الْمَعْرِفَةِ الْوَاجِبَةِ (فَقَدْ أَغْفَلُوا النَّظَرَ وَهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنْهُ)<sup>(٣)</sup> فَهُمْ كَافِرُونَ مُسْتَوْجِبُونَ الْعَذَابَ؛ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعَذَابَ النَّازِلَ عَلَيْهِمْ لِتَرْكِهِمُ الْأَصُولَ الْإِيمَانِيَّةَ الْمُسْتَرَّةَ عَنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ أَمَّا أُمُورُ الْعِبَادَاتِ التَّفْصِيلِيَّةِ الْفَرَعِيَّةِ فَهِيَ فِي نَظَرِ الزَّمَخْشَرِيِّ مِنَ الْأُمُورِ التَّوْقِيفِيَّةِ الَّتِي لَا تُعْرَفُ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الرُّسُلِ فَأَهْلُ الْفَتْرَةِ لَا يُحَاسِبُونَ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَتَيَسَّرْ لَهُمْ<sup>(٤)</sup>.

وبعض الأحناف الماتريدية شاركوا المعتزلة في نفس حكمهم فقبل البعثة (ما في الإيمان من المصلحة يقتضي وجوبه ولو لم يُنْعَثْ أَحَدٌ مِنَ الرُّسُلِ، وما في الكفر من

(١) السابق ص ٨٧.

(٢) الكشف ج ٢ ص ٤٤١.

(٣) السابق نفس الصفحة.

(٤) السابق نفس الصفحة.



المفسدة يقتضي تحريمه كذلك<sup>(١)</sup>؛ وبناءً على ذلك فأهل الفترة - عندهم - غير معذورين في ترك أمور التوحيد قبل البعثة بل مؤاخذون مُعَذَّبُونَ دونَ شرطية إرسال الرُّسُل. ومن الأدلة التي استند إليها المعتزلة وبعض الأحناف<sup>(٢)</sup> الماتريديّة:

١ - قوله - تعالى -: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُدْتُ الْأَثْنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۝١٨﴾<sup>(٣)</sup> فالشُّرْكُ لا يَغْفِرُهُ اللَّهُ والمُشْرِكُ إذا مات على شُرْكِه هو من أهل النَّارِ بَغْضُ النَّظَرِ جاءته حُجَّةُ الرِّسَالَةِ أُولَم تَأْتِهِ. والآياتُ في هذا المعنى كثيرة؛ منها قوله - تعالى - ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ ۝٩١﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا ۝٤٨﴾<sup>(٥)</sup> وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۝١٦١﴾<sup>(٦)</sup>.

٢ - ومن الأدلة كذلك الأحاديثُ التي يُفهمُ منها أنَّ أهل الفترة لا يُعذَّرونَ مع عَدَمِ بلوغ الرِّسَالَةِ إليهم. ما رواه الإمامُ مُسْلِمٌ في صحيحه عن أبي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قال النَّبِيُّ ﷺ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمَّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي وَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ

(١) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين الأسنوي الشافعي المتوفى سنة ٧٧٢ هـ طبعة عالم الكتب بيروت بدون تاريخ، والمتمن للبيضاوي راجع حاشية الشيخ بخيت المطيعي على المتن المذكور.

(٢) ساق هذه الأدلة الأستاذ موفق أحمد شكري في بحثه عن أهل الفترة ومن في حكمهم الناشر مؤسسة علوم القرآن دار ابن كثير دمشق - بيروت ص ٧٥ وما بعدها الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ -

١٩٨٨ م.

(٣) النساء ١٨.

(٤) آل عمران ٩١.

(٥) النساء ٤٨.

(٦) البقرة ١٦١.

أُزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي»<sup>(١)</sup> وحديث أنس أن رجلاً قال: «يا رسول الله أين أبي؟ قال: في النار. فلما قفّي دعاه فقال: إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»<sup>(٢)</sup>.

٣ - وكذلك الأحاديث التي تتحدث عن جماعة من أهل الفترة بأنهم في النار مثل امرئ القيس وعمرو بن لحي الذي قال فيه الرسول: «بأنه قد رآه يَجُرُّ قَصَبَهُ فِي النَّارِ» وكذلك عبد الله بن جُدعان الذي كَانَ يَصِلُ الرِّجَمَ وَيُطْعِمُ الْمِسْكِينَ فلم يَنْفَعَهُ ذَلِكَ «لأنه لم يقل رب اغفر خطيئتي يوم الدين»<sup>(٣)</sup> رواه مسلم أيضاً، ووجه الدلالة في هذه الأحاديث وغيرها من الأخبار التي تدور حول هذا المعنى أنها تتحدث عن أناس لم تصلهم دعوة رسول ومع ذلك فهم مُعَذَّبُونَ وفيها دليل على عذاب أهل الفترة وأنهم لا يُعَذَّرُونَ بجهلهم.

وهذه الأدلة التي استند إليها المعتزلة والماتريدية هي نفس الأدلة التي استند إليها مَنْ كَتَبَ فِي عَدَمِ عُذْرِ الْجَاهِلِ الْمُسْلِمِ الْوَاقِعِ فِي فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ كُفْرِيٍّ دُونَ عِلْمِهِ مَعَ الْمَفَارَقَةِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا أَنَّ الْبَاحِثَ يَسْتَغْرِبُ مِنْ مَوْقِفِ هَؤُلَاءِ الْمُؤَلِّفِينَ لَأَنَّهُمْ يَرَفُضُونَ الْإِنْتِسَابَ إِلَى الْمَعْتَزِلَةِ وَيَنْفَرُونَ مِنْ مَجَرَّدِ الْمِشَابَهَةِ؛ وَمَعَ ذَلِكَ يَتَّبِعُونَ مَوْقِفَهُمْ وَيُرَدِّدُونَ حُجَّتَهُمْ، وَقَدْ أَشَارَ الْغَزَالِيُّ إِلَى أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَقْتَنِعُونَ بِفِكْرَةٍ، فَإِذَا قُلْتُ لَهُمْ: أَنَّهُ مِنْ بُنْيَاتِ أَفْكَارٍ خُصُومِهِمْ نَفَرُوا مِنْهَا، فَإِلَى هَؤُلَاءِ: إِنَّهَا فِكْرَةُ الْمَعْتَزِلَةِ وَحُجَّتُهَا وَمِنْ قَبْلِهِمْ قَالَ بِهَا الْخَوَارِجُ فَمَا جَوَابُكُمْ؟

### ● تعليق:

قد تبين لنا من قبل أن معرفة الله أمر فطري والمرء غير مكلف بهذه المعرفة ذاتها بل مكلف بتوحيد الله - سبحانه وتعالى - وإقراره بالعبودية كما هي دعوة الرسل الكرام

(١) رواه مسلم كتاب الجنائز باب ٣٦ حديث ٢٣٠٣، ٢٣٣٠٤، وأبو داود كتاب الجنائز باب ٧٧ حديث ٣٢٣٤، والنسائي كتاب الجنائز باب ١٠١ حديث ٢٠٣٤، وابن ماجه باب ٤٨ حديث ١٥٧٢، وأحمد مسند أبي هريرة ٩٩٣٩.

(٢) رواه مسلم كتاب الإيمان باب ٨٨ حديث ٥٢١، أبو داود كتاب السنة باب ١٧ حديث ٤٧١٨، وأحمد مسند أنس بن مالك حديث ١٢٥٢١، ١٤١٨٧.

(٣) رواه مسلم كتاب الإيمان باب ٩٢ حديث ٥٤٠، وكتاب الذكر والدعاء والتوبة باب ١٨ حديث ٧٠٧٦.

قال - تعالى :- ﴿يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾<sup>(١)</sup> وأنَّ العقلَ يستطيعُ أنْ يصلَ إلى حُسنِ الأفعالِ وقُبْحِها ولكنَّ العقوبةَ مشروطةٌ بوصولِ دعوةِ الرسلِ إلى الناسِ لنخرجَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ اقْتَضَتْ أَنَّهُ لَا عَذَابَ عَلَى الْبَشَرِ بِدُونِ دَعْوَةِ الرُّسُلِ. وَمِنْ هُنَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ أَنَّهُ لَا تَلَازِمَ بَيْنَ التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّينَ وَبَيْنَ تَكْلِيفِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ وَعَدَمِ عُذْرِهِمْ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِمْ بِالْعَذَابِ الْآخِرِيِّ.

وهذا الفهمُ مُتَّسِقٌ مَعَ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ - تعالى :- ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(٢)</sup> فَهَذَا نَفْيُ الْعَذَابِ إِذَا لَمْ يُرْسَلْ لِلنَّاسِ رَسُولٌ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَالْهُدَى وَالضَّلَالِ، وَالْآيَاتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ. وَالزَّعْمُ بِأَنَّ الْعَذَابَ الْمَقْصُودَ نَفْيُهُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ هُوَ عَذَابُ الْاِسْتِصَالِ الدُّنْيَوِيِّ يُمْكِنُ مَنَاقَشَتُهُ فِيمَا يَلِي:

١- لَا بَرَهَانَ عَلَى أَنَّ الْعَذَابَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مُنْخَصِرٌ فِي عَذَابِ الْاِسْتِصَالِ الدُّنْيَوِيِّ.

٢- إِنَّ نَفْيَ الْعَذَابِ حَتَّى تَصِلَ بَعَثَةُ الرُّسُلِ رَحْمَةً إِلَهِيَّةً بِالْخَلْقِ فَلَمْ تَخْتَصَّ بِرَفْعِ الْعَذَابِ الدُّنْيَوِيِّ فَقَطْ.

٣- لَوْ افْتَرَضْنَا صِحَّةَ الزَّعْمِ بِأَنَّ انْتِفَاءَ الْعَذَابِ الْمَقْصُودُ بِهِ هُوَ الْعَذَابُ الدُّنْيَوِيُّ فَقَطْ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى انْتِفَاءِ الْعَذَابِ الْآخِرِيِّ - أَيْضًا - مِنْ بَابِ قِيَاسِ الْأُولَى. فَإِذَا رَحِمَ اللَّهُ الْخَلْقَ وَلَمْ يُعَذِّبْهُمْ فِي الدُّنْيَا لِأَنَّهُ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ - مَعَ أَنَّهُ عَذَابٌ قَلِيلٌ - فَمِنْ بَابِ أُولَى أَنْ يَرْحَمَهُمْ فَلَا يُعَذِّبُهُمْ فِي الْآخِرَةِ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ لِعَدَمِ بَعَثِهِ الرُّسُلَ.

أَمَّا الْأَدَلَّةُ الَّتِي اسْتَنَدَ إِلَيْهَا الْمُعْتَزَلَةُ فِي عَدَمِ عُذْرِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ - وَهِيَ تِلْكَ الْأَخْبَارُ الَّتِي تَجْزِمُ بِعَدَمِ نَجَاةِ أَنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْفِتْرَةِ - وَهِيَ أَدَلَّةٌ قَدْ تَكُونُ مَقْبُولَةً لَوْ لَمْ يَتَعَارَضَ مَا فَهَمَهُ مِنْهَا الْمُعْتَزَلَةُ مَعَ قَوَاطِعِ الْقُرْآنِ.

(١) الأعراف ٦٥.

(٢) الإسراء ١٥.

وَمِنْ ثَمَّ فَيَجِبُ النَّظَرُ الصَّحِيحَةُ إِلَى الْعَرَبِ وَعِلَاقَتِهِمْ بِأَهْلِ الْفَتْرَةِ الْمُتَنَفِي عَنْهُمْ الْعَذَابُ بِمُخَكَّمِ الْقُرْآنِ؛ فَتُخْرِجُ مِنْهَا بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ يُمَكِّنُ تَقْسِيمُهُمْ إِلَى أَقْسَامٍ بِحَسَبِ مَا يُفْهَمُ مِنْ تَارِيخِهِمْ وَمَوَاقِفِهِمْ وَحَدِيثِ الْقُرْآنِ عَنْهُمْ فَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ وَصَلَتْهُ دَعْوَةُ إِبْرَاهِيمَ فَغَيَّرَ وَبَدَّلَ؛ فَهَذَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ خَيْرُ عَمْرُو بْنِ الْحَيِّ فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ فَبَخَّرَ الْبَحِيرَةَ وَسَيَّبَ السَّائِبَةَ وَوَصَّلَ الْوَصِيلَةَ وَحَمَى الْحَامِي؛ وَمِنْ ثَمَّ يَسْتَحَقُّ أَنْ يَجْزَّ قَصْبُهُ فِي النَّارِ فَلَا يُمْكِنُ اعْتِبَارُهُ مِنْ أَهْلِ الْفَتْرَةِ فَقَدْ وَصَلَتْهُ الدَّعْوَةُ فَغَيَّرَ وَبَدَّلَ. وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ وَصَلَتْهُ دَعْوَةُ إِبْرَاهِيمَ وَإِنْ لَمْ تَصِلْهُ كُلُّهَا وَلَكِنَّهُ لَمْ يُغَيَّرْ وَلَمْ يُبَدَّلْ كَقَسِّ بْنِ سَاعِدَةَ وَزَيْدِ ابْنِ عَمْرُو بْنِ نُفَيْلٍ وَهَؤُلَاءِ وَأَمْثَالُهُمْ لَا خِلَافَ عَلَيْهِمْ فَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

أَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ أَبُو النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فِي النَّارِ وَالْحَدِيثُ الَّذِي مَنَعَ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ لِأُمِّهِ فَهَنَّاكَ احْتِمَالَاتٌ:

١ - أَنْ يَكُونَ يَمُنُّ بِلَعْنَتِهِمْ دَعْوَةُ إِبْرَاهِيمَ فَلَا يُمَكِّنُ الْاسْتِدْلَالَ بِهِمَا عَلَى عَدَمِ عُذْرِ أَهْلِ الْفَتْرَةِ وَاسْتِحْقَاقِهِمْ لِلْعَذَابِ لِأَدَلَّةٍ قَطْعِيَّةٍ عَلَى انْتِفَاءِ الْعَذَابِ عَنْ أَهْلِ الْفَتَرَاتِ. وَقَدْ رَجَّحَ النَّوَوِيُّ هَذَا الْفَهْمَ.

٢ - قَدْ مَالَ بَعْضُ الْحَفَاطِ إِلَى عَدَمِ الْجُزْمِ بِصَحَّةِ عِبَارَةِ: «أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» لِأَنَّ الْأَثْبَتَ مِنْهَا عِبَارَةُ «إِذَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ كَافِرٍ فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ»<sup>(١)</sup> وَهَذَا اللَّفْظُ لَا دَلَالَهَ فِيهِ لَا مِنْ بَعِيدٍ وَلَا مِنْ قَرِيبٍ عَلَى أَنَّ وَالِدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّارِ الْبَتَّةَ<sup>(٢)</sup>.

٣ - مَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ لِأُمِّهِ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّهَا مَاتَتْ كَافِرَةً مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ سَقَطَ بِهِ الْاسْتِدْلَالُ؛ وَالْإِحْتِمَالُ هُنَا هُوَ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْفَتْرَةِ الْغَيْرِ مُكَلَّفِينَ فَلَا حَاجَةَ لِلْاسْتِغْفَارِ لَهَا وَقَدْ ارْتَفَعَ عَنْهَا الْعَذَابُ.

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ كِتَابُ الْجَنَائِزِ بَابُ ٤٨ حَدِيثُ ١٥٧٣.

(٢) الرِّسَالَةُ التَّاسِعَةُ لِلْإِمَامِ السَّيُوطِيِّ ص ١١ نَقْلًا عَنْ مُحَاضِرَاتِ أَسْتَاذِنَا الدَّكْتُورِ نَشَاتِ عَبْدِ الْجَوَادِ ضَيْفٍ فِي شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ ص ٢٢٣.



## ٢ - رَأْيُ الْأَشَاعِرَةِ:

أَنَّ أَهْلَ الْفِتْرَةِ مَعْدُورُونَ بِجَهْلِهِمْ وَلَا يُعَذَّبُونَ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ؛ فَهَمُ فِي الْجَنَّةِ وَقَدْ مَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْأَشَاعِرَةُ وَبَعْضُ الْفُقَهَاءِ. قَدْ تَبَيَّنَ لَنَا مِنْ قَبْلُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ أَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ - تَعَالَى - عِنْدَ مُحَقِّقِي الْأَشَاعِرَةِ إِنْ كَانَتْ تُعْرَفُ بِالنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ فَإِنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الشَّرْعِ وَمِنْ ثَمَّ مَنْ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ رِسَالَةُ رَسُولٍ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَكَذَلِكَ الْأَفْعَالُ لَا تُوصَفُ بِحُسْنٍ وَلَا قُبْحٍ بِمَجَرَّدِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ؛ بَلِ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ لَا يُعْرَفَانِ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الشَّرْعِ الْمُنْزَلِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. فَإِذَا انْتَفَى الشَّرْعُ كَحَالِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ فَلَا مَعْرِفَةَ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَمِنْ ثَمَّ فَلَا عَقُوبَةَ.

وَمَا أَسْلَفْنَاهُ يَتَبَيَّنُ لَنَا اتِّسَاقُ الْأَشَاعِرَةِ مَعَ أَنْفُسِهِمْ وَهُمْ يَقَرُّونَ نَتِيجَتَهُمْ هَذِهِ؛ وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ: الْأُولَى: لَا وَجُوبَ إِلَّا بِالشَّرْعِ. الثَّانِيَةِ: لَا حُسْنَ وَلَا قُبْحَ إِلَّا بِالشَّرْعِ. النَّتِيجَةُ لَا عَذَابَ وَلَا عَقُوبَةَ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ الشَّرْعِ.

مَعَ مَا سَبَقَ أُدْلِلُّ عَدِيدَةً تُثَبِّتُ انْتِفَاءَ الْعَذَابِ عَنْ أَهْلِ الْفِتْرَةِ<sup>(١)</sup>.

١- فِي قَوْلِهِ الْحَقُّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: ﴿مَنْ أَهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (١٥) ﴿٢﴾.

فَأَهْلُ الْفِتْرَةِ لَمْ يُبْعَثْ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ مَعَ إِخْبَارِ الْحَقِّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنَّهُ لَا يُعَذَّبُ أَحَدًا مِنَ الْبَشَرِ إِلَّا بَعْدَ إِرسَالِ رَسُولٍ يُبَشِّرُهُمْ وَيُنذِرُهُمْ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ مَعْدُورُونَ بِجَهْلِهِمْ غَيْرُ مُحَاسَبِينَ وَأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

٢- وَفِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ

(١) سَاقَ هَذِهِ الْأَدْلَةُ مَوْفُقَ أَحْمَدَ شُكْرِي فِي بَحْثِهِ أَهْلَ الْفِتْرَةِ وَمِنْ هُمْ فِي حُكْمِهِمْ ص ٧٢ وَمَا بَعْدَهَا.

(٢) الْإِسْرَاءُ ١٥.

حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴿١﴾ أَرْسَلَ اللَّهُ - تعالى - الرسل للبشارة والندارة لكي لا يكون للناس أَعْدَارٌ يَحْتَجُّونَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ وَأَهْلُ الْفِتْرَةِ لَمْ يُنْعَثْ إِلَيْهِمْ رُسُلٌ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ حُجَّتَهُمْ مَعَهُمْ وَأَنَّهُمْ لَا يُعَذَّبُونَ.

٣- في قوله - تعالى - : ﴿كَلَّمَآ أَلْقَىٰ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾﴾ (٢) إِذَا كَانَ أَهْلُ الْفِتْرَةِ لَمْ يَأْتِهِمْ نَذِيرٌ فَلَا يُمَكِّنُ أَنَّ يُوجَّهَ لَهُمْ هَذَا التَّقْرِيعُ مِنْ خَزَنَةِ النَّارِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَنْ يَدْخُلُوهَا لِغُذْرِهِمْ بِجَهْلِهِمْ لِعَدَمِ النِّدَارَةِ مِنَ الرُّسُلِ الْكَرَامِ.

٤- قوله - تعالى - : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتِيحتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾﴾ (٣).

جماعات الكفار تتلقاها خَزَنَةُ النَّارِ بالسؤالِ عن الرُّسُلِ، فتجيبُ بالإقرارِ بِإِتْيَانِ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ وتكذيبِهم لهم، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْفِتْرَةِ الَّذِينَ لَمْ يَأْتِهِمْ رَسُولٌ مُّرْتَفَعٌ عَنْهُمْ الْعَذَابُ لِغُذْرِهِمْ بِجَهْلِهِمْ بِأَخْبَارِ الرُّسُلِ، وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ النَّارِ.

١- في قوله - تعالى - : ﴿يَمْعَشَرَ الْجِنُّ وَالْإِنسُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَاثِرُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ (٤) نَدَاءٌ عُلوِّيٌّ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ لِكُلِّ مُكَلِّفٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ، بِأَنَّهُ - تعالى - قد أَرْسَلَ الرُّسُلَ لِيُنذِرُوا النَّاسَ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَإِقْرَارِ الْمُكَلِّفِينَ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمُ الرُّسُلُ بِأَنَّ الدُّنْيَا قَدْ فَتَنَتْهُمْ عَنْ الْإِيمَانِ، أَمَّا أَهْلُ الْفِتْرَةِ فَلَمْ يُنذِرُوا بِالرُّسُلِ فَهُمْ مُعْذِرُونَ بِالْجَهْلِ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

(١) النساء ١٦٥.

(٢) الملك ٩-٨.

(٣) الزمر ٧١.

(٤) الأنعام ١٣٠.

وهناك آيات كثيرة تحمل هذه المعاني وتدلُّ على انتفاء العذابِ على أولئك الذين حُرِّمُوا من نعمة البشارة والنداء عن طريق الرُّسل، وارتفع عنهم التكليف وارتفعت عنهم العقوبة.

وَمِنْ الأحاديث التي استدلتُّ الأشاعرةُ بها على عُذْرِ أَهْلِ الْفِتْرَةِ بِعَدَمِ بُلُوغِ الرِّسَالَةِ إِلَيْهِمْ حَدِيثُ الْبَخَارِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَرْسَلَ الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ»<sup>(١)</sup> بَيَانٌ مِنَ الرُّسُولِ الْكَرِيمِ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - يَقْبَلُ عُذَارَ الْخَلْقِ، وَلِهَذَا السَّبَبُ أَرْسَلَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَكَذَلِكَ أَنْزَلَ الْكُتُبَ لِكَيْ لَا يَكُونَ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ حُجَّةٌ يَحْتَجُّ بِهَا عَلَى اللَّهِ - تَعَالَى - فَأَهْلُ الْفِتْرَةِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِمْ رُسُلٌ وَلَا كُتُبٌ فَلَهُمْ حُجَّتُهُمْ وَاللَّهُ يَقْبَلُ عُذْرَهُمْ بِجَهْلِهِمْ؛ فَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَلَا يَدْخُلُونَ النَّارَ.

وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي أدْلَةِ الْمُعْتَزَلَةِ وَهِيَ تَتَحَدَّثُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْفِتْرَةِ قَدْ حُكِمَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ فِي النَّارِ اعْتَبَرَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ بِأَنَّهَا آحَادٌ تُعَارِضُ قَطْعِيَّاتِ الْقُرْآنِ<sup>(٢)</sup> وَمِنْ ثَمَّ يَجِبُ تَأْوِيلُهَا لِتَوَافُقِ مُحْكَمَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

### ● تعلیق:

سَبَقَ الْبَيَانُ بِأَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ - تَعَالَى - فَطَرِيَّةٌ وَالْمَرْءُ مُكَلَّفٌ بِمَا بَعْدَ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ وَعِبَادَتِهِ وَالْخُضُوعِ لَهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - وَإِنْ كَانَ مُكَلَّفًا بِإِزَالَةِ الشَّوَائِبِ الَّتِي قَدْ تَعْتَرِي قَلْبَهُ فَتَعَوُّقُهُ عَنْ كِمَالِ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ - تَعَالَى - فَالْإِنْسَانُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ شَرْعًا بِمَجَرَّدِ الْمَعْرِفَةِ الْمَجْرَدَةِ.

وَاتَّضَحَ كَذَلِكَ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْأَفْعَالِ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ لِلْعَقْلِ دَوْرٌ فِيهِ لَا يُنْكَرُ. وَلَكِنْ لَا يُوجَدُ رَابِطٌ بَيْنَ كَوْنِ الْمَعْرِفَةِ الْإِلَهِيَّةِ أَمْرًا شَرْعِيًّا وَبَيْنَ عَدَمِ الْحُكْمِ عَلَى

(١) رواه البخاري كتاب التوحيد باب ٢٠ حديث ٧٤١٦ ومسلم كتاب اللعان باب ٣٨٣٧١، والتوبة ٦ حديث ٧١٧، وأحمد حديث المغيرة بن شعبة رقم ١٨٦٥٩.

(٢) حاشية البناني على متن جمع الجوامع للسبكي ص ٦٤ دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٥، ١٩٩٥ م. بيروت.

الأفعال بالحُسْنِ والقُبْحِ، وبين ارتفاع العذاب عن أهل الفترة وعذرهم بجهلهم. إنما الذي يَفْصِلُ في هذا كله هو دعوة الرُّسُلِ فالحجَّةُ أُقيمت على العباد بما أودَعَ اللهُ في نفوس البشر من المعرفة بالله - تعالى - وكذلك بما أودَعَ في عُقولهم من معرفة الحُسْنِ والقُبْحِ مِنَ الأفعال. ولكنَّ الرحمةَ الإلهيةَ اقتضت ألا يُعَذَّبَ أحدًا من الناس إلا بعد بلوغ الرسالة إليه ووصولها إلى مسامعِهِ.

والآيات والأحاديث التي استدُلُّ بها الأشاعرة على انتفاء العذاب عن أهل الفترة تدور حول هذا المعنى وتشير إليه بوضوح. أمَّا ردُّ الأحاديث النبوية التي تتحدث عن بعض أهل الفترة وتحكم عليهم بالنار على أساس مُخَالَفَتِهَا لقطعيات القرآن القائلة بانتفاء العذاب عن أهل الفترة فلنا أن نقول: إنَّ إعمال الأدلة جميعها أولى من إهمال بعضها خاصة إذا كان الإعمال ميسورًا وسهلاً؛ لذا يترجَّح على عَدَمِ الإعمال.

فالقول بأنها أمورٌ خاصةٌ بمن وَرَدَتْ فيهم الأدلة أو بَلَّغَتْهُمْ دعوة إبراهيم فيه إعمالٌ لجميع الأدلة وهو أولى بالأخذ والاعتبار.

### ٣ - رَأْيُ جَمْهُورِ السَّلَفِ:

هو أنَّ أهل الفترة يُمْتَحَنُونَ في عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ بِنَارٍ يَأْمُرُهُمُ اللهُ - سبحانه وتعالى - بِدُخُولِهَا فَمَنْ دَخَلَهَا لَمْ تَضُرَّهُ وَكَانَتْ بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَيْهِ؛ وَمَنْ عَصَى أَمَرَ اللهِ - تعالى - وَلَمْ يَدْخُلْهَا دَخَلَ النَّارَ. وهذا ما حكاه المؤرخون عن السلف وجمهور الأئمة ورجَّحه كثير من العلماء مثل ابن تيمية وابن القيم وابن كثير وابن حجر العسقلاني وكذلك ابن حزم القرطبي.

والأدلة التي استند إليها أصحاب هذا القول من السُّنَّةِ النبويةِ الْمُطَهَّرَةِ<sup>(١)</sup> الحديث الذي أورده الإمام أحمد في مُسْنَدِهِ عن الأسود بن سَريع: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: أَرْبَعَةٌ يَخْتَجُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا وَرَجُلٌ أَحْمَقُ وَرَجُلٌ مَاتَ فِي الْفَتْرِ فَأَمَّا الْأَصَمُّ فَيَقُولُ: رَبِّ قَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَسْمَعُ شَيْئًا وَأَمَّا الْأَحْمَقُ فَيَقُولُ رَبِّ قَدْ

(١) ساق هذه الأدلة موفق أحمد شكري في بحث أهل الفترة ص ٧٨، ٧٩.



وَعَلَىٰ نَحْوِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى جَاءَتْ عِدَّةُ أَحَادِيثَ مِنْ رَوَايَةِ أَنَسٍ وَأَبِي سَعِيدِ  
الْخُدْرِيِّ وَمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ؛ وَهَذِهِ الْمُرَوِّياتُ مَنْتَشِرَةٌ فِي الْمَسَانِيدِ وَالْمَعَاجِمِ؛ كَمُسْنَدِ  
الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَبِي يَعْلَى وَابْنِ زَبَرٍ وَمُعْجَمِ الطَّبْرَانِيِّ عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْهَيْثَمِيُّ فِي  
مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ.

(١) رواه الطبراني بنحوه وذكر بعده إسنادا إلى أبي هريرة قائلا: بمثل هذا الحديث. غير أنه قال في آخره «فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن لم يدخلها سحب إليها» هذا لفظ أحمد ورجاله عن طريق الأسود ابن سريع وأبي هريرة رجال الصحيح. انظر مجمع الزوائد ص ٢٣٦.

٣ - لا يوجدُ اعتراضٌ قويٌّ موجَّهٌ إلى هذا القولِ سِوَيَ ما مَالَ إليه جماعةٌ من أهلِ العلمِ أنَّه لا تكليفَ في الآخرةِ لأنها دارُ جزاءٍ لا عملٍ وتكليفٍ<sup>(١)</sup> ولكن الذي ذهبَ إليه أكثرُ أهلِ العلمِ وقوعُ التكليفِ في أثناءِ عَرَصاتِ القيامةِ وأنَّ القولَ بأنَّ الآخرةَ دارُ جزاءٍ لا دارَ عملٍ قولٌ صحيحٌ معتمدٌ، لكنَّ عندَ دخولِ الجنةِ أو النارِ بهذا يَنْقَطِعُ التكليفُ<sup>(٢)</sup>.

#### ● تعليق:

أَنَّ أَهْلَ الْفِتْرَةِ قَدْ عَذَرَهُمُ اللَّهُ - تعالى - بجهليهم، وأنه لا يُعَذَّبُهُمْ، كما قالتِ الأشاعرةُ، وهذا على وَجْهِ الْعُمُومِ، لكنَّ الامتحانَ في الْعَرَصاتِ نوعٌ من التصفيةِ لامتحانِ الْقُلُوبِ، وهذا لا يتنافى مع الْعُذْرِ الْعَامِّ.



(١) راجع تجريد التمهيد لابن عبد البر ص ٣٢٦.

(٢) انظر هذه الأقوال فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١١ ص ٤٥١.

## الفصل الثالث

### عذر الكفار

سَبَقَ الكلامُ عن ذلك تفصيلاً عند الحديث عن المفاهيم التمهيدية لقضية العذر بالجهل في تعريف الكفر وأنواعه ولا حاجة بنا إلى إعادة القول فيه ولكن المهم هنا نقطتان:

النقطة الأولى: تحرير محل النزاع.

النقطة الثانية: عذر الكفار وموقف علماء الإسلام منه.

● أولاً: تحرير محل النزاع فيمن يُعذر من الكفار:

ينبغي التنبيه إلى أنه لا يوجد خلاف بين جميع علماء الفرق الإسلامية على اختلاف وتباين اتجاهاتها على أن الكفار الجاحدين المكذبين للرسل المعلنين لهم بالعداوة والبغضاء لا يُعذرون بجهل ولا بغيره، وهو أمر ظاهر جلي يُعد من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، وهو معروف لدى كل من له أدنى معرفة بالإسلام؛ بل إن هؤلاء الكفار لهم عذاب مضاعف (لهم عذابان عذاب بالكفر وعذاب بصد الناس عن الدخول في الإيمان)<sup>(١)</sup> وكيف لا؛ وهُم رؤساء الكفر وأئمة ودُعائهم، فلم يكتف أحدهم بالكفر بل صد الناس عن الإسلام ومنعهم من الإيمان، قال - تعالى -: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن القيم: (استحقوا أشد العذاب لغلظ كفرهم وصددهم عن سبيل الله)<sup>(٣)</sup> وإنما الخلاف في نوع آخر من الكفار؛ وهُم طبقة المقلدين وجاهل الكفرة وأتباعهم، فكفر هؤلاء ليس نابعا من عندياتهم أنفسهم كأصحاب إرادة مستقلة

(١) طريق الهجرتين لابن قيم الجوزية ص ٤١٠.

(٢) النحل ٨٨.

(٣) طريق الهجرتين نفس الصفحة.

وإنما هو مُجَرَّدُ تَقْلِيدٍ لغيرِهِمْ مِنْ رُؤْسَاءِ الْكُفْرِ وَلَا تَجِدُ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارَ يَحَارِبُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَلَا يُضْمِرُونَ لَهُمْ عَدَاوَةً وَلَا يُغْلِنُونَهَا فَلَيْسَ عِنْدَهُمْ - عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ ابْنِ الْقَيِّمِ - (السَّعْيُ فِي إِطْفَاءِ نُورِ اللَّهِ وَهَذْمِ دِينِهِ وَإِخْمَادِ كَلِمَاتِهِ) <sup>(١)</sup> فَهُمْ لَيْسُوا كُفَّارًا مُعَانِدِينَ؛ بَلْ كُفَّارًا جُهَّالًا؛ وَلَنَكُونَ أَكْثَرُ دِقَّةً وَتَحَدِيدًا يَنْبَغِي تَقْسِيمُ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ إِلَى تَوْعِينَ <sup>(٢)</sup>:

١- كُفَّارِ جُهَّالٍ قَدْ أُتِيحَتْ لَهُمْ أَسْبَابُ وَوَسَائِلُ مَعْرِفَةِ الدِّينِ الْحَقِّ وَلَكِنَّهُمْ فَرَّطُوا وَأَغْرَضُوا.

٢- كُفَّارِ جُهَّالٍ لَمْ تُهَيِّأْ لَهُمُ الْوَسَائِلُ وَالْأَسْبَابُ لِمَعْرِفَةِ الدِّينِ الْحَقِّ.

وَنَحْنُ فِي النِّقْطَةِ الثَّانِيَةِ سَنَتَكَلَّمُ عَنْ مَوْقِفِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ مِنْ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ مِنَ الْكُفَّارِ الْجُهَّالِ.

● ثَانِيًا: مَوَاقِفُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ مِنْ عُذْرِ الْكُفَّارِ؛ وَلِلْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةُ مَوَاقِفَ فِي طَبَقَةِ الْكُفَّارِ الْجُهَّالِ:

١ - مَوْقِفُ بَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ:

وَهُمَا الْجَا حِظُّ وَكَذَلِكَ ثُمَامَةُ بْنُ الْأَشْرَسِ <sup>(٣)</sup> وَهُوَ أَحَدُ كِبَارِ مُفَكِّرِي الْمُعْتَزِلَةِ؛ وَتَلَخُّصُ وَجْهَةِ نَظَرِهِمْ أَنَّ الْكُفَّارَ مِنَ الْجُهَّالِ الْمُقْلِدِينَ الَّذِينَ لَا قُدْرَةَ لَهُمْ عَلَى النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ وَالِاسْتِدْلَالِ الْعِلْمِيِّ الْمُوَصِّلِ إِلَى الْيَقِينِ الْإِيمَانِيِّ <sup>(٤)</sup> فَهَؤُلَاءِ مَعْدُورُونَ بِجَهْلِهِمْ مَرْفُوعٌ عَنْهُمْ الْعَذَابُ. وَلَعَلْنَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَسْتَبْطِ الْعِلَّةَ الَّتِي جَعَلَتْ هَذَيْنِ الْعَالِمِينَ يَحْكُمَانِ هَذَا الْحُكْمَ فَهُمَا يَمُنَّ بِتَغْيِيرِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ هُوَ الطَّرِيقُ الْوَحِيدُ الْمُوَصِّلُ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - وَمَنْ لَا يَمْلِكُ هَذَا النَّظَرُ مِنَ الْمُقْلَدَةِ وَالْبَلْهَةِ فَلَا تَكْلِيفَ

(١) طريق الهجرتين ص ٤١١.

(٢) السابق ص ٤١٤.

(٣) ثُمَامَةُ بْنُ الْأَشْرَسِ النَّمِيرِيُّ أَبُو مَعْنٍ مِنْ كِبَارِ الْمُعْتَزِلَةِ تَوَفَّى سَنَةَ ٢١٣ هـ ٨٢٨ م. انظر لسان الميزان ٨٣/٢، الخطط المقرزية ٣٤٧/٢، الأعلام ١٠٠/٢، ١٠١.

(٤) راجع الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ٢٣٥، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م.



عليهم؛ وَمِنْ ثَمَّ فَعَذَرُهُمْ مُقَدِّمٌ. وَذَهَبَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى أَنَّ الْغَزَالِيَّ قَدْ نَحَى قَرِيبًا مِنْ مَوْقِفِ الْجَا حِظِّ وَثَمَامَةَ فَقَالَ: (إِنَّ أَكْثَرَ نَصَارَى الرُّومِ وَالتُّرُكِ تَشْمَلُهُمُ الرَّحْمَةُ) <sup>(١)</sup> أَيُّ: لَا عَذَابَ عَلَيْهِمْ فَهُمْ مَعْدُورُونَ لِجَهْلِهِمْ.

وَلَكِنَّ الْمَتَأَمِّلَ فِي كَلَامِ أَبِي حَامِدٍ يُذَكِّرُ فَرُوقًا بَيْنَ مَوْقِفِهِ مِنْ نَاحِيَةٍ وَمَوْقِفِ الْجَا حِظِّ وَأَبِي ثَمَامَةَ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى. فَالْغَزَالِيُّ لَهُ تَفْصِيلٌ حَوْلَ الْمَسْأَلَةِ؛ فَقَدْ قَسَّمَ جَهْلَةَ الْكُفَّارِ إِلَى أَصْنَافٍ ثَلَاثَةٍ <sup>(٢)</sup>:

١- مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُمْ رِسَالَةُ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَ الْإِسْلَامِ لَا بِاسْمِهِ وَلَا وَصْفِهِ وَلَا نَعْتِهِ.

٢- الْمَجَاوِرُونَ لِبِلَادِ الْإِسْلَامِ فَقَدْ عَرَفُوا الْإِسْلَامَ وَجَحَدُوا وَكَفَرُوا؛ فَهُمْ خَارِجُ دَائِرَةِ الْخِلَافِ كَمَا ظَهَرَ مِنْ قَبْلُ فِي النِّقْطَةِ الْأُولَى.

٣- عَرَفُوا بَعْضَ الْإِسْلَامِ وَبَعْضًا مِنْ نُعُوتِ رَسُولِ الْإِسْلَامِ ﷺ وَلَكِنْ بِشَكْلِ مَشْوِيٍّ فِيهِ كَذِبٌ وَافْتِرَاءٌ.

فَقَدْ اعْتَبَرَ الْغَزَالِيُّ الصِّنْفَ الْأَوَّلَ مَعْدُورًا بِجَهْلِهِ لِعَدَمِ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ كَأَنَّ بِهِمْ شَبَهًا بِأَهْلِ الْفِتْرَةِ. أَمَّا الصِّنْفُ الثَّانِي فَالْغَزَالِيُّ مُتَّفِقٌ فِيهِ مَعَ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَاطِبَةً. وَالصِّنْفُ الثَّلَاثُ فَقَدْ رَجَّحَ الْغَزَالِيُّ عُذْرَهُ لِأَنَّ بُلُوغَ الدَّعْوَةِ بِشَكْلِ مَشْوِيٍّ فِيهِ افْتِرَاءٌ وَكَذِبٌ (لَا يُحَرِّكُ دَاعِيَةَ النَّظَرِ فِي الطَّلَبِ) <sup>(٣)</sup>

فَالْغَزَالِيُّ فِي الصِّنْفَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مُتَّفِقٌ مَعَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كَابْنِ حَزْمٍ وَابْنِ الْقَيِّمِ عَلَى مَا سَيُظْهِرُ فِي الْمَوْقِفِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ. أَمَّا الصِّنْفُ الثَّلَاثُ فَهُوَ أَمْرٌ يَحْتَاجُ إِلَى اجْتِهَادٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِإِجْلَاءِ وَجْهِ الْحَقِيقَةِ فِيهِ لِأَنَّ عَصْرَنَا الْحَدِيثَ يَحْتَاجُ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَنَحْنُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَيْسِيرِ وَسَائِلِ الْإِتِّصَالِ بِشَكْلِ

(١) فَيَصِلُ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالزُّنْدَقَةِ ص ١٥٥ ضَمَّنَ مَجْمُوعَةُ الْقُصُورِ الْعَوَالِي مِنْ رِسَالَتِ الْإِمَامِ

الْغَزَالِيِّ ج ١ ص ١٥٥ مَكْتَبَةُ الْجَنْدِيِّ الْقَاهِرَةِ بِدُونِ تَارِيخٍ، وَقَارَنَ كِتَابَ الشِّفَا لِلْقَاضِي عِيَاضِ ج ٢

ص ٢٣٥، دَارُ الْفِكْرِ بِيْرُوت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

(٢) فَيَصِلُ التَّفَرُّقَةُ ص ١٥٥.

(٣) السَّابِقُ ص ١٥٥.

لم تعرفه البشرية من قبل إلا أن الغالبية الساحقة من أهل الأرض لا تعرف الإسلام ونبي الإسلام إلا بشكل مشوه ومبثور.

وهذا يجعلنا نتساءل: من المسئول عن هذا؟ هل نحن أمة الإسلام أم رؤساء الكفر في العالم الذين يهتمهم استمرار هذا الوضع السيئ؛ بل ويثفقون الملايين من أجل حجب الناس عن الدين الإسلامي الحنيف بما يحمل من عقيدة نقيّة وقيم خالدة؟ ثم هل هؤلاء الذين وصلت إليهم دعوة الإسلام مشوّهة معذورون عند الله كأنهم بمثابة الجهال الذين لم تبلغهم دعوة الإسلام؟.

على العموم فقد فتح الغزالي باب الاجتهاد فيه ويحتاج الأمر إلى جلاء أكثر وجهود أوفر، وقد ظهرت الفروق بين الغزالي وبين الجاحظ وأبي ثمامة في المسألة، أمّا اتهام من يعتقد هذا الاعتقاد بالكفر لأنه خالف صريح القرآن وإجماع المسلمين والمعلوم ضرورة من الإسلام كما ذهب القاضي عياض وأبو بكر بن العربي<sup>(١)</sup> وهذا لا غبار عليه، ولكن أظن أن الغزالي قد خرج من دائرة الاتهام بهذا التفصيل السابق لأن النصوص والإجماع لا تنطبق صراحة إلا على الصنف الذي اتفق فيه الغزالي مع علماء الإسلام على تكفيره، والجهال الذين لم يبلغهم الإسلام توجد نصوص أخرى قد تكون مانعة من إدخالهم في صنف العالمين المكذبين.

ويمكن أن يقال: أن الجاحظ وأبا ثمامة لا ينطبق عليهم الحكم السالف لاحتمال وجود تفصيل عندهم يشبه تفصيل الغزالي.

## ٢ - موقف بعض الخوارج:

الإسلام هو الرسالة الخاتمة؛ ورسول الإسلام محمد ﷺ هو خاتم الأنبياء والمرسلين ولا نبي بعده والناس جميعاً مكلفون مخاطبون بهذه الشريعة الربانية الحكيمة التي فيها سعادة البشر في الدنيا والآخرة.

يقول الحق - تبارك وتعالى -: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ

(١) راجع الشفا ج ٢ ص ٢٣٥.

وَكَلِمَتِهِ، وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١﴾ (فهذا خطابٌ عامٌّ لجميع البشر) (٢)  
يَحْمِلُهُ الرِّسُولُ الْأُمِّيُّ مُحَمَّدٌ ﷺ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً مِنَ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ بِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ  
إِلَيْهِمْ جَمِيعًا بِلَا اسْتِثْنَاءٍ وَهَذَا مُصَدِّقٌ لِقَوْلِهِ - تَعَالَى - ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً  
لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (٤) وَهُوَ  
يَشْمَلُ كُلَّ مَخْلُوقٍ مُّكَلَّفٍ مِنْ عُقْلَاءِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، فَالشَّرَائِعُ الَّتِي جَاءَ بِهَا  
الْإِسْلَامُ لَازِمَةٌ لِّكُلِّ الْبَشَرِ مِنْ لَدُنْ نُزُولِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

فَهَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ (مِنْ حِينَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْزَمُ مَنْ فِي أَقَاصِي الْأَرْضِ وَأَذْنَاهَا  
الْإِيمَانُ بِهِ وَمَعْرِفَةُ شَرَائِعِهِ، فَإِنْ مَاتُوا فِي ذَلِكَ الْحَالِ مَاتُوا كُفَرًا مِنْ أَهْلِ النَّارِ) (٥)  
كَمَا هُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ الْخَوَارِجِ، أَيْ: يَتَسَاوَى النَّاسُ جَمِيعًا؛ مَنْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ  
وَأُقِيمَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ فَكَذَّبَ، وَمَنْ لَا يَذَرِي شَيْئًا عَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ؛ الْكُلُّ فِي نَارِ  
جَهَنَّمَ خَالِدًا مُّخَلَّدًا فِيهَا ؟.

### ● التعليل:

لَا شَكَّ أَنَّ الْقَوْلَ بِمَحَاسِبَةِ النَّاسِ جَمِيعًا عَلَى الْإِسْلَامِ؛ سَوَاءً أَبْلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ أَمْ لَمْ  
تَبْلُغْهُ فِيهِ أَمْرَانِ أَوَّلًا: الْمَخَالَفَةُ لِلنُّصُوصِ الَّتِي تَنْفِي الْعَذَابَ، عَمَّنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ  
الرِّسُولِ - وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهَا - وَالثَّانِي: أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ اقْتَضَتْ أَنَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لَا  
يُكَلِّفُ الْبَشَرَ إِلَّا مَا يَطِيقُونَ قَالَ - تَعَالَى - : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا  
كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ  
عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ  
وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (٦)

(١) الأعراف ١٥٨.

(٢) تفسير المنارج ٩ ص ٢٥٥.

(٣) سبأ ٢٨.

(٤) الأنبياء ١٠٧.

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ج ٤ ص ٥١.

(٦) البقرة ٢٨٦.

وكذلك مِنَ المعلوم لنا جميعاً أَنَّ الناسَ لَا يُمكنُهُم معرفةُ الغَيْبِ<sup>(١)</sup> ولهذا لَمْ يُكَلِّفُهُم رَبُّهُم ما لَا يُمكنُهُم معرفتهُ وبالتالي لَا يحاسبُهُم عليه. ويقولُ ربُّنا - تبارك وتعالى -: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأَتَذْكُرَكُم بِهِ مِن بَلَغٍ﴾<sup>(٢)</sup> (أي: أُنذِرُ به كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ مِنَ الثَّقَلَيْنِ)<sup>(٣)</sup> نَعَمْ، الناسُ كُلُّوْا شرائعَ الإسلامِ وهم يُطِيقُونَهَا وَلَكِنَّهُمْ - كما يقولُ ابنُ حَزْمٍ: (مُعَذِّبُونَ بِمَغِيبِ ذَلِكَ عَنْهُمْ وَلَمْ يُكَلِّفُوا ذَلِكَ تَكْلِيفًا يُعَذِّبُونَ بِهِ إِنْ لَمْ يَفْعَلُوهُ؛ وَإِنَّمَا كُلُّوْا تَكْلِيفَ مَنْ لَا يُعَذِّبُونَ حَتَّى يَتْلِفَهُمْ)<sup>(٤)</sup>.

فالتكليفُ واقعٌ على جميع الخلقِ برسالةِ الإسلامِ؛ وَكُلُّ مَنْ لَا يَدِينُ بالإسلامِ فَهُوَ كَافِرٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ على العمومِ وَلَكِنْ على وَجْهِ الْخُصُوصِ فَكُلُّ فَرْدٍ لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ إِلَّا بَعْدَ وَصُولِ خَبَرِ الرِّسَالَةِ إِلَى سَمْعِهِ فَيُحَرِّكُ دَاعِيَةَ الطَّلَبِ دَاخِلَ كَيْثُونَتِهِ فَتُحَرِّكُ إِرَادَتَهُ وَتَنْبَعُ هِمَّتُهُ لِلسَّعْيِ إِلَى نَجَاتِهِ فِي الْآخِرَةِ وَسَعَادَتِهِ فِي الدُّنْيَا أَيْضًا.

### ٣ - مَوْقِفُ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ:

هذا الموقِفُ لأَكْثَرِ عُلَمَاءِ الإِسْلَامِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، وَلَكِنَّا سَنَخْتَارُ اثْنَيْنِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ تَكَلَّمُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِجَلَاءٍ تَامٍ وَحُجَّةٍ وَاضِحَةٍ: ابْنُ حَزْمٍ الْقُرْطُبِيُّ، وَابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة.

#### ١ - ابْنُ حَزْمٍ الْقُرْطُبِيُّ<sup>(٥)</sup>:

يَرَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ الرِّسَالَةَ الإِسْلَامِيَّةَ تَلْزِمُ جَمِيعَ الْخَلْقِ وَأَنَّهُمْ مُحَاسِبُونَ عَلَيْهَا وَلَكِنْ كُلُّ إِنْسَانٍ بِحَسَبِ طَاقَتِهِ. فَالْقَاعِدَةُ الإِسْلَامِيَّةُ الْمُسْتَمَدَّةُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَنَّهٗ - تَعَالَى - لَا يُكَلِّفُ الْخَلْقَ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ.

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص ٥١.

(٢) الأنعام ١٩.

(٣) تفسير المنار ج ٩ ص ٢٥٥.

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص ٥١.

(٥) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد: عالم الأندلس في عصره، أحد أئمة الإسلام أشهر مؤلفاته الفصل، والمحلى، وجوامع السيرة، والإحكام، وغيرها كثير ولد في قرطبة سنة ٣٨٤هـ وتوفي ببغداد ليلة في الأندلس سنة ٤٥٦هـ الأعلام ٤/٢٥٤.



وقد استدللَّ ابنُ حَزْمٍ على تكليفِ البَشَرِ جميعًا بقوله - تعالى -: ﴿قُلْ يَتَايَاهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَتَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>(١)</sup> وكذلك قوله - تعالى -: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾<sup>(٢)</sup> يقول ابنُ حَزْمٍ: فأبطل - سبحانه - أن يترك أحدًا سُدًى، والسُدَى: هو المَهْمَلُ الذي لا يُؤْمَرُ ولا يُنْهَى<sup>(٣)</sup>. فعلى الرغم من أن التكليفَ للبشر جميعًا برسالة الإسلام، لكن مَنْ لَمْ يَصِلْ إليه خَبَرُ الإسلامِ أو خَبَرُ رسوله فَهُوَ (مَعْدُورٌ بِجَهْلِهِ وَمَغْيِبِهِ عَنِ الْمَعْرِفَةِ فَقَطْ)<sup>(٤)</sup>

ولكن هناك صِنْفٌ آخَرٌ لَا يَرَى ابنُ حَزْمٍ أَنَّهُ مَعْدُورٌ بِالْجَهْلِ؛ بَلْ هُوَ مُحَاسَبٌ مَعَذَّبٌ كَافِرٌ مُخَلَّدٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، يقول ابنُ حَزْمٍ: (وَإِنَّ مَنْ بَلَغَهُ ذِكْرُ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ مَا كَانَ مِنْ أَقَاصِي الْأَرْضِ وَأَدْنَاهَا فَفَرَضَ عَلَيْهِ الْبَحْثُ عَنْهُ فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مَا مَعَهُ خَبَرُهُ فَالَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ كَمَا يَذْهَبُ ابْنُ حَزْمٍ (التَّصَدِيقُ بِهِ وَاتِّبَاعُهُ وَطَلَبُ الدِّينِ اللَّازِمِ لَهُ)<sup>(٥)</sup>).

وَلَمْ يَكْتَفِ أَبُو مُحَمَّدٍ بِذَلِكَ بَلْ إِذَا اقْتَضَى الْأَمْرُ هَجَرَ الْوَطَنِ فَلَا يَتَوَانَى الْمُكَلَّفُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الْخَطْبَ عَظِيمٌ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَالْحُكْمُ بِالْكَفْرِ فِي الدُّنْيَا يَنْتَظَرُهُ وَالْخُلُودُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَسْتَحِقُّهُ فَالْفَيْضُ فِي الْقَضِيَّةِ كُلِّهَا سَمَاعُ خَبَرِ الرَّسُولِ ﷺ؛ وَوَصَلَ ذَلِكَ فِي جَلَاءٍ إِلَى سَمْعِ الْمُكَلَّفِ وَعَقْلِهِ فَالْحَقُّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: ﴿لَا تُنذِرُكُمْ بِهِ، وَمَنْ بَلَغَ﴾<sup>(٦)</sup>. ويقول - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ يقول ابنُ حَزْمٍ: (فَنَصَّ اللَّهُ - تعالى - على ذلك أَنَّ النَّذَارَةَ لَا تَلْزَمُ إِلَّا مَنْ بَلَغَتْهُ لَا مَنْ لَا تَبْلُغُهُ) فَقَدْ أَرْسَلَ اللَّهُ مُحَمَّدًا رَسُولًا لِلنَّاسِ جَمِيعًا بِشَرِطِ وَصُولِ

(١) الأعراف ١٥٨.

(٢) القيامة ٣٦.

(٣) الفصل ج ٤ ص ٥١.

(٤) السابق ج ٤ ص ٥١.

(٥) الفصل ج ٤ ص ٥١.

(٦) الأنعام ١٩.

الندارة للمُكَلَّفِ وَأَنَّ الْعَذَابَ لَا يَلْزَمُ إِلَّا بَعْدَ وَصُولِ الرِّسَالَةِ.  
 يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ: (إِنَّهُ - تَعَالَى - لَا يُعَذَّبُ أَحَدًا حَتَّى يَأْتِيَهُ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ  
 اللَّهِ ﷻ) <sup>(١)</sup> فَالْعَذَابُ مُرْتَفَعٌ عَنْ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يَأْتِيَهُمْ رَسُولٌ لِنُخْرُجَ مِنْ ذَلِكَ  
 كَمَا يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ: (إِنَّ مَنْ لَا يَتْلُغُهُ الْإِسْلَامُ أَصْلًا فَإِنَّهُ لَا عَذَابَ عَلَيْهِ) <sup>(٢)</sup>

## ٢ - ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةُ:

وَعَنْ حُكْمِ جُهَالِ الْكَفَرَةِ وَالْمُقَلِّدِينَ لِرُؤُسَائِهِمْ يَنْقُلُ ابْنُ الْقَيْمِ اتِّفَاقَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ  
 لَدُنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ التَّابِعِينَ ثُمَّ أُمَّةِ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ مِنْ بَعْدِهِمْ فَيَقُولُ: (إِنَّ  
 هَؤُلَاءِ الْجُهَالِ كُفَّارٌ وَلَمْ يَحْكَمْ بِعَدَمِ كُفْرِهِمْ إِلَّا بَعْضُ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُحَدِّثِ فِي  
 الْإِسْلَامِ) <sup>(٣)</sup>

وَلَعَلَّ ابْنَ الْقَيْمِ يَقْصِدُ بِأَهْلِ الْبِدْعِ ثَمَامَةَ وَالْجَاحِظَ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ كَلَامِهِمَا  
 وَمُنَاقَشَتُهُمَا، وَيَسُوقُ ابْنُ الْقَيْمِ الْأَدْلَةَ الشَّرْعِيَّةَ الْقَاطِعَةَ الَّتِي يُؤْخَذُ مِنْهَا الْحُكْمُ  
 عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ:

١ - حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا وَهُوَ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ  
 يُنَصْرَانِهِ أَوْ يُمَجْسَانِهِ» وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ (أَبَوَيْهِ يَنْقُلَانِهِ عَنْ الْفِطْرَةِ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ  
 وَالنَصْرَانِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ) <sup>(٤)</sup> وَسَقَطَ أَيُّ اعْتِبَارٍ فِي تَغْيِيرِ الْمِلَّةِ (غَيْرِ الْمَرْبِيِّ وَالْمُنْشَأِ) <sup>(٥)</sup>.

٢ - وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ» <sup>(٦)</sup>، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ  
 أَنَّ هَؤُلَاءِ الْجُهَالِ لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ فَهُمْ كَافِرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ عَقَلَاءُ مُكَلَّفُونَ لَمْ يَعْتَقِدُوا مَا

(١) السابق ج ٤ ص ٤٩.

(٢) السابق نفسه.

(٣) طريق الهجرتين ص ٤١١.

(٤) السابق نفس الصفحة.

(٥) السابق.

(٦) رواه البخاري كتاب الرقاق باب ٤٥ حديث رقم ٦٥٢٨، مسلم كتاب الإيمان باب ٩٥ حديث  
 رقم ٥٥٢، والترمذي كتاب صفة الجنة باب ١٣ حديث رقم ٢٧٤٤، والنسائي كتاب البيعة  
 باب ١٥ حديث رقم ٤١٦٩، وابن ماجه كتاب الزهد باب ٣٤ حديث رقم ٤٢٨٣، ومسنند  
 أحمد مسند عبد الله بن مسعود حديث رقم ٣٧٣.

كُلُّفُوا بِهِ مِنْ إِيْمَانٍ وَتَوْحِيدٍ بِجَوَارٍ مَا اسْتَفَاضَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ أَنَّ الْجُهْلَالَ وَالْأَتْبَاعَ وَالْمُقَلِّدَةَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ مَعَ رُؤَسَائِهِمْ حَيْثُ يَخْدُثُ بَيْنَهُمْ مَقَارَعَةٌ وَلَوْمْ وَتَوْبِيخٌ وَبِرَاءَاتٌ وَمَحَاجَّاتٌ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿وَإِذْ يَتَحَاوُونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنْنا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ ۖ﴾ (٤٧) قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّكَ اللَّهُ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ۖ﴾ (٤٨) <sup>(١)</sup>. ونظائر ذلك في القرآن الكريم كثيرة.

ولكن ابن القيم لا يترك الأمر هكذا على عموميه دون أن يفصله لكي يزيل إشكالات قد تقع في أذهان الناظرين. فهو يفرق بين نوعين من الجهالة والمقلدين:

١ - مُقَلِّدٌ جَاهِلٌ تَمَكَّنَ مِنَ الْعِلْمِ وَمَعْرِفَةِ الْحَقِّ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَهَذَا (مُفَرِّطٌ تَارِكٌ لِلْوَاجِبِ عَلَيْهِ لَا عُذْرَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ) <sup>(٢)</sup>.

٢ - جَاهِلٌ مُقَلِّدٌ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَعَجَزَ عَنِ السُّؤَالِ وَالْعِلْمِ.

وهذا القسم الثاني نستطيع تقسيمه إلى نوعين:

١ - نوع طالب للهُدَى مُؤَثِّرٌ لَهُ مُجِبٌّ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى طَلْبِهِ؛ لِعَدَمِ مَنْ يُرْشِدُهُ فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ أَهْلِ الْفِتْرَاتِ، وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ <sup>(٣)</sup> وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَنَّهُمْ يَمُنُّ رَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ.

٢ - نوع راضٍ بما هو عليه لَا يُؤَثِّرُ غَيْرُهُ وَلَا تَطْلُبُ نَفْسُهُ سِوَاهُ <sup>(٤)</sup> لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا غَيْرُ ذَلِكَ.

ولكننا في هذا النوع الثاني نَحْكُمُ عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ بِأَنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ إِلَّا بَعْدَ وَصُولِ حُجَّةِ الرِّسَالَةِ إِلَيْهِمْ أَمَّا فَلَانٌ بِعَيْنِهِ مِنَ النَّاسِ، فَهَذَا مَرْجِعُهُ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - وَكَأَنَّ ابْنَ الْقِيَمِ يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ لَنَا أَنَّ الْقَاعِدَةَ الْإِجْمَالِيَّةَ الَّتِي يَنْبَغِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ

(١) غافر ٤٧.

(٢) طريق الهجرتين ص ٤١٢.

(٣) السابق.

(٤) السابق.

أَنْ يَعْتَقِدَهَا أَنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ وَصُولِ الْحُجَّةِ الرِّسَالِيَّةِ إِلَى مَسَامِعِ الْمَكَلِّفِينَ؛ أَمَّا مُكَلِّفُ بَعِيْنِهِ هَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَهَذَا مَتْرُوكٌ لِعِلْمِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ.

وإنَّ كَانَ ابْنُ الْقِيَمِ يُذَكِّرُنَا بِأَسَاسِ عَقْدِيَّيْهِ مَتَيْنِ هُوَ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَدِينُ بِالْإِسْلَامِ فَهُوَ كَافِرٌ؛ يَقُولُ: (الْوَاجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ كُلَّ مَنْ دَانَ بِدِينٍ غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَافِرٌ) <sup>(١)</sup> فَالْقَاعِدَةُ الْإِجْمَالِيَّةُ غَيْرُ التَّفْصِيلِ الْمُتَعَلِّقِ بِأَحْوَالِ كُلِّ شَخْصٍ عَلَى جِدِّهِ.

وَأُظْهِرُ أَنَّ ابْنَ الْقِيَمِ هُنَا قَرِيبٌ مِنَ الْغِزَالِيِّ فِي تَفْصِيلِهِ إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْقِيَمِ أَكْثَرُ دِقَّةً وَتَحْدِيدًا لِلْمَسْأَلَةِ فَسَلِمَ مِنَ النِّقْدِ الَّذِي تَعَرَّضَ لَهُ أَبُو حَامِدٍ.

● وَمَا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ لَنَا:

١- أَنَّ الْكُفَّارَ الْجُهَّالَ الَّذِينَ لَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنَ الْعِلْمِ بِالْإِسْلَامِ قَدْ رُفِعَ الْعَذَابُ عَنْهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَلَى الرَّغْمِ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ فِي الدُّنْيَا إِجْمَالًا.

٢- هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْعُمُومِ وَالتَّعْيِينِ، فَالْعَذَابُ مُرْتَفِعٌ عَنْ كُلِّ مَنْ لَمْ يَصِلْهُمُ خَبَرُ الرَّسُولِ، أَمَّا التَّعْيِينُ فَمَوْكُولٌ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى ..

٣- هَذِهِ الْأَحْكَامُ السَّابِقَةُ لَا تَنْطَبِقُ عَلَى مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا؛ ثُمَّ وَقَعَ فِي اعْتِقَادٍ أَوْ فَعَلَ كُفْرِيًّا جَهْلًا؛ فَقَدْ مَالَ بَعْضُ الْمُؤَلِّفِينَ الَّذِينَ كَتَبُوا فِي عَدَمِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ <sup>(٢)</sup> بِأَنَّ هَؤُلَاءِ يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ فِي الدُّنْيَا وَالْعَذَابِ مُرْتَفِعٌ عَنْهُمْ فِي الْآخِرَةِ.

وَهَذَا الرَّأْيُ جَاءَ نَتِيجَةَ الْخَلْطِ بَيْنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُسْلِمِينَ وَالْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْكَفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ.

فَهَؤُلَاءِ مُحْكَمُونَ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ بِحُكْمِ الدِّيَارِ وَالْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ وَالْإِعْتِقَادَاتِ وَلَيْسَ لَهُمْ أَقْوَالٌ أَوْ إِعْتِقَادَاتٌ تَشْهَدُ بِإِسْلَامِهِمْ. أَمَّا الْمُسْلِمُ الْوَاقِعُ فِي الْأَقْوَالِ

(١) طَرِيقُ الْهَجْرَتَيْنِ ص ٤١٣.

(٢) رَاجِعْ كِتَابَ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ بِدَعَا الْخَلْفِ.



والأفعال الكُفْرِيَّة دونَ عِلْمٍ فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِكُفْرٍ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ. يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: (لَا يُكْفَرُ الْعُلَمَاءُ مَنْ اسْتَحَلَّ شَيْئًا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ لِنَشَأَتِهِ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ؛ فَإِنَّ حُكْمَ الْكُفْرِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ الرِّسَالَةِ؛ وَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ لَا تَكُونُ بَلَغَتُهُ النُّصُوصُ الْمَخَالِفَةُ لِمَا يَرَاهُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الرِّسُولَ بُعِثَ بِذَلِكَ) <sup>(١)</sup>

وَهُنَاكَ شُبْهَةٌ أُثِيرَتْ فِي كِتَابَاتِ هَؤُلَاءِ بَأَنَّهَا إِذَا عَذَرْنَا الْمُسْلِمَ إِذَا وَقَعَ فِي فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ كُفْرِيٍّ فَيَلْزِمُنَا أَنْ نَعْذَرَ غَيْرَ الْمُسْلِمِ فِي اعْتِقَادِهِ الْكُفْرِيَّ؛ وَلَكِنِّي وَجَدْتُ ابْنَ حَزْمٍ يَجِيبُ عَنْهَا بِجَلَاءٍ تَامٍّ بِأَنَّ الْعُذْرَ وَعَدَمَ الْعُذْرِ أَمْرٌ شَرْعِيٌّ لَيْسَ مِنْ عِنْدِيَّاتِ أَنْفُسِنَا فَهَنَّاكَ أَدَلَّةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ عَذَرَ الْمُسْلِمَ؛ وَالْأَدَلَّةُ تَشْهَدُ بِأَنَّ الْحَقَّ - تَعَالَى - لَمْ يَعْذُرْ غَيْرَ الْمُسْلِمِ. لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْأَسَاسَ عِنْدَ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ (أَنَّ مَنْ ثَبَّتَ لَهُ عَقْدُ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ لَا يَزُولُ عَنْهُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَمَّا الدَّعْوَةُ وَالْإِفْتِرَاءُ فَلَا) <sup>(٢)</sup> فَالْأَصْلُ فِي أَصْحَابِ الشَّهَادَتَيْنِ هُوَ الْإِسْلَامُ وَلَا يَخْرُجُونَ مِنْهُ إِلَّا بِنَقْضٍ مَا دَخَلُوا بِهِ. فَهَؤُلَاءِ الْكُتَّابُ قَدْ يَسْتَشْهَدُونَ بِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ وَلَكِنْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ فِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ غَيْرُ كَلَامِهِمْ عَنِ الْكُفَّارِ.



(١) مجموع الفتاوى ج ٢٨ ص ٥٠١.

(٢) الفصل ج ٤ ص ١٣٨.

### الخاتمة

● لعلَّ أهمَّ ما في البحث من نتائج ما يلي:

١- الفطرة من حُجَجِ اللَّهِ على العبادِ وهي الميثاقُ الذي أَخَذَهُ اللَّهُ على عبادِهِ في عالم الذَّرِّ فَأَقْرَأُوا بِرَبِّبَيْتِهِ - سبحانه وتعالى - ولكنَّ العبادَ مِنْهُمْ مَنْ سَارَ على مُقْتَضَى هذا الميثاقِ وَمِنْهُمْ مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَاللَّهُ - تبارك وتعالى - مِنْ رَحْمَتِهِ بعبادِهِ - مَعَ وضوح حُجِّيَّةِ هذا الميثاقِ لم يجعلْ له تأثيراً في الأحكام الدنيويَّة ولا الأحكام المتعلِّقة بِالْآخِرَةِ من النعيم والعذاب.

٢- العقلُ مِنْحَةٌ إلهيَّةٌ أَعْطاها اللَّهُ وَعَجَّلَ للبَشَرِ وَيُعَدُّ مِنْ أعظم أسباب السعادة في الدنيا والآخرة والقرآن الكريم دَلٌّ على ذلك في كثير من آياته فعندَ حديثه عن العقلِ نَجْدَهُ يذكُرُ آثارَهُ ويدعُو البَشَرَ للعمل بأحكامِهِ؛ وهو كذلك مِنْ الحُجَجِ المعتبرة ولكن لا يجبُ به شيءٌ منفرداً إنما الإيجابُ يأتي عَنْ طريقِ الشرعِ الشريفِ.

٣- فعلى الرغم من الحُجَجِ العديدة المَبْثُوتَةِ في الآفاقِ وفي نفوسِ البَشَرِ فإنَّ اللَّهَ - تبارك وتعالى - رَحِمَ البَشَرَ الرحمةَ الواسعةَ فَأَرْسَلَ الرُّسُلَ إليهم ليكونوا فيفصلَ التَّفَرِيقَ بينَ الإيمانِ والكفرِ والنعيمِ والعذابِ.

٤- الإيمانُ ليس مجردَ تصديقٍ باطنِيٍّ لا أثرَ له في حياةِ الفَرْدِ العمليَّةِ ولا مُجرَّدَ لفظٍ تقوله ألسنتنا وإنما الإيمانُ خضوعٌ قلبيٌّ وانقيادٌ ظاهريٌّ وعملٌ مُتواصلٌ؛ فهو عقيدةٌ ثابتةٌ تُؤثِّرُ في مَجْرَى حياةِ الفَرْدِ والمجتمعِ وليس معنى ذلك تكفيرُ أهلِ الكِبائرِ وإخراجهم من زُمرَةِ المسلمين.

٥- هناك علاقةٌ بين الإيمانِ والإسلامِ إذا ذُكِرَ كُلُّ منهما منفرداً دَلٌّ على الآخرِ؛ وإذا ذُكِرَا معاً دَلٌّ الإيمانُ على الاعتقادِ القلبيِّ ودَلٌّ الإسلامُ على الأحكامِ الظاهرةِ وبهذا الأمرُ يمكنُ إعمالُ جميعِ الأدلَّةِ بلا حاجةٍ إلى تأويلاتٍ؛ ولا شَكَّ أَنَّ الإعمالَ أَوْلَى من الإهمالِ.

٦- هناك فروقٌ بين مُضْطَلَحِي الكفرِ والشركِ؛ وهناك علاقةٌ بينهما؛ ولكنَّ

القرآن الكريم استخدمتهما باعتبار المال في الدنيا والآخرة بمعنى واحد.

٧- اتَّضَحَ الفرقُ بين الحكم العام بالتكفير؛ فهذا في غالب الأمر ينصب على الأقوال والأفعال، أمَّا تكفير الأشخاص المعيّنين فيحتاج الأمر فيهم إلى تطبيق الشروط تطبيقًا صحيحًا والتأكد من انتفاء الموانع التي تمنع الحكم بالكفر عليهم ولا شك أن هذا لا يصلح إلا لمن له قُدرة على فهم الكتاب والسنة الفهم الصحيح ولديه مقدرة على حُسن التطبيق لواقع هؤلاء الأشخاص.

٨- الإسلام شدد تشديدًا عظيمًا في تكفير المعين لدرجة أن نصوصًا كثيرة تدور في معظمها حول التنفير الشديد والوعيد الأكيد لمن يواجه أخاه بكلمة الكفر لما يترتب عليها من آثار سيئة في المجتمع الإسلامي.

٩- قضية العذر بالجهل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضية تكفير المعين فكل الاتجاهات التي ترفض عذر المسلم بالجهل يغلب عليها الميل إلى التكفير.

١٠- جمع عظيم من جماهير علماء المسلمين من المحدثين والفقهاء لا تفرق في قضية العذر بين أصول الدين وفروعه.

١١- أول من بدأ التفريق بالعذر بين أصل الدين وفروعه بعض الخوارج فهم في أغلبهم لا يعذرون بالجهل مطلقًا لا في الأصول ولا في الفروع وفِرْقَةُ النُّجْدَاتِ مِنْهُمْ هي التي عذرت في الفروع ولم تعذر في الأصول وسار خلفهم المعتزلة ونهج نهج المعتزلة بعض المتكلمين والفقهاء.

١٢- أصل الدين عند معظم المتكلمين يعني: معرفة الله - تعالى - وهي كما سبق أمر فطري أو نظري عقلي فإذا قالوا لا عذر بالجهل فيه فالأمر قريب وذلك لسببين:  
أ - لا تكليف شرعي بمجرد المعرفة بالله.

ب - الأمور الفطرية والعقلية يشترك جميع البشر فيها.

١٣- كثير من العلماء قال بنجاة أهل الفترة وكثير منهم قال بامتحانهم؛ ولا تعارض بين القول بنجاة أهل الفترة وبين القول بامتحانهم في عرصات القيامة، فالقول الأول للمجموع، والثاني لمعرفة أصحاب القلوب المريضة.

١٤- وَثَبَّتَ إِجْمَاعُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ جَمِيعًا أَنَّه لَا عُذْرَ بِالْجَهْلِ لِغَيْرِ الْمُسْلِمِ إِجْمَاعًا؛ وَلَمْ يَخَالَفْ هَذَا الْإِجْمَاعُ إِلَّا قَلَّةٌ نَادِرَةٌ.

١٥- مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - بِالْبَشْرِ أَنَّه - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لَا يُحَاسِبُ النَّاسَ إِلَّا بَعْدَ وُضُوءِ الرِّسَالَةِ إِلَى مَسَامِعِهِمْ وَلِذَلِكَ فَالْكَفَّارُ الَّذِينَ لَمْ يَصِلْهُمْ خَبَرُ الرِّسُولِ يُلْحَقُونَ بِأَهْلِ الْفِتْرَةِ فِي الْعُذْرِ.





### فهرس المصادر والمراجع

\* الإبهاج شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول: للقاضي البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ تأليف شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٦٨٥هـ وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

\* أحكام أهل الذمة: تأليف الإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بـ (ابن قيم الجوزية) - المتوفى سنة ٧٥١هـ - تحقيق الأستاذ طه عبد الرؤوف سعد - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

\* الإحكام في أصول الأحكام: تأليف الإمام المحدث الفقيه المجتهد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي - المتوفى سنة ٤٥٦هـ - نشر بعناية الأستاذ زكريا على يوسف - مطبعة العاصمة القاهرة - بدون تاريخ - وقد رجعت في بعض المواضع إلى النسخة التي حققها الأستاذ الدكتور إحسان عباس - منشورات دار الآفاق بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

\* إحياء علوم الدين: تأليف الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي - المتوفى سنة ٥٠٥هـ - دار الريان للتراث - القاهرة - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

\* أدب الدنيا والدين: تأليف الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي - المتوفى سنة ٤٥٠هـ - تحقيق الأستاذ محمد فتحي أبو بكر - دار الريان للتراث - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

\* إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول: تأليف الإمام المجتهد الفقيه

المفسر محمد بن علي الشوكاني اليمني الصنعاني - المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ - مكتبة  
ومطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة - الطبعة الأولى - سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.

\* الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: تأليف إمام الحرمين شيخ  
الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي المعالي ضياء الدين عبد الملك بن عبد الله ابن  
يوسف بن محمد الجويني النيسابوري الشافعي الأشعري - المتوفى سنة ٤٧٨ هـ -  
تحقيق الأستاذ أسعد تميم - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

\* أساس البلاغة: تأليف الإمام العلامة اللغوي الأديب المفسر المتكلم جابر الله  
محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري - من أئمة المعتزلة -  
المتوفى ٥٣٨ هـ - دار الشعب - القاهرة - بدون تاريخ.

\* أسس الفلسفة: تأليف الأستاذ الدكتور توفيق الطويل - مكتبة النهضة المصرية  
- القاهرة - الطبعة الثالثة - سنة ١٩٨٥ م.

\* الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية: تأليف الأستاذ الدكتور يحيى  
هاشم حسن فرغل - دار الفكر العربي - القاهرة - سنة ١٩٧٨ م.

\* أسطورة تجسد الإله في السيد المسيح: تأليف مجموعة من علماء اللاهوت  
النصارى - إشراف جون هك - تعريب الأستاذ الدكتور نبيل صبحي - دار القلم -  
الكويت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

\* أصول الدين: تأليف الإمام أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي  
- من أئمة الأشاعرة - المتوفى سنة ٤٢٩ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة  
الثالثة - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

\* أصول الفقه الإسلامي: تأليف الأستاذ الدكتور زكي الدين شعبان -  
منشورات جامعة قار يونس - بنغازي - ليبيا - الطبعة السادسة - ١٩٩٥ م.

\* أصول الفقه: تأليف الإمام الشيخ محمد أبي زهرة - دار الفكر العربي - القاهرة  
- ١٩٨٥ م.

\* **الأصول والفروع:** تأليف الإمام المحدث الفقيه المجتهد أبي عبد الله محمد ابن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي - المتوفى سنة ٤٥٦ هـ - تحقيق الأستاذ الدكتور عاطف العراقي والأستاذة الدكتورة سهير فضل الله والأستاذ الدكتور إبراهيم هلال - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - ١٩٧٨ م.

\* **إلجام العوام عن علم الكلام:** تأليف الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد ابن محمد الطوسي الغزالي - المتوفى سنة ٥٠٥ هـ - منشورة ضمن مجموعة القصص العوالي من رسائل الإمام الغزالي ج ٢ - مكتبة الجندي - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م.

\* **الإنسان والعقل:** تأليف الأستاذ الدكتور نايف معروف - دار سبل الرشاد - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.

\* **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به:** تأليف القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني البصري - المتوفى سنة ٣٠٤ هـ - من أئمة الأشاعرة - تحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حيدر - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

\* **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق:** تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن المرتضي اليماني المشهور بابن الوزير - من مجتهدي المذهب الزيدي - المتوفى سنة ٨٤٠ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

\* **الإيمان:** تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ - تحقيق الأستاذ هاشم محمد الشاذلي - دار الحديث - القاهرة - ١٩٨٣ م.

\* **ابن تيمية السلفي في نقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة:** تأليف الأستاذ الدكتور محمد خليل هراس - الطبعة الثانية - مكتبة الصحابة - طنطا - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

\* ابن سينا بين الدين والفلسفة: تأليف الأستاذ الدكتور حمودة غرابة - طبعة مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة.

\* الاستقامة: تأليف الشيخ أبي سعيد محمد بن سعيد الكرمي - من علماء المذهب الإباضي - طبعة وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

\* الاعتصام: تأليف الإمام المحقق الأصولي النظار أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي - المتوفى سنة ٧٩٠ هـ - تحقيق الأستاذ أحمد عبد الشافي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

\* الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة: تأليف الإمام الحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - المتوفى سنة ٤٥٨ هـ - مكتبة السلام العالمية - بدون تاريخ - وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

\* بحث في الفطرة: تأليف الأستاذ الدكتور أحمد فرحات - دار البشير - دمشق - ١٩٨٥ م.

\* بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية: تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ - تحقيق الأستاذ الدكتور موسى سليمان الدويس - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ١٤٠٨ هـ.

\* بيان الشرع: تأليف الشيخ محمد بن إبراهيم الكندي - من علماء المذهب الإباضي - طبعة وزارة الإرشاد القومي والثقافي - سلطنة عمان - الطبعة الثانية - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

\* تاريخ الفلسفة في الإسلام: تأليف دي بور - مستشرق ألماني - ترجمة وتعليق الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريذة - طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الثانية - سنة ١٩٥٤ م.



\* تاريخ المذاهب الإسلامية: تأليف العلامة الشيخ محمد أبي زهرة - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٩٦م

\* التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الهالكين: تأليف الإمام الكبير حجة المتكلمين المفسر النظار أبي المظفر عماد الدين شاهفور بن طاهر بن محمد بن علي الداودي الأسفرايني الشافعي - المتوفى سنة ٤٧١هـ - تحقيق العلامة المحدث صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثري - نشر بعناية [١٠] ونشر السيد عزت العطار الحسيني - مطبعة الأنوار - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

\* تجديد الفكر الديني في الإسلام: تأليف الدكتور محمد إقبال - المفكر والفيلسوف الإسلامي الكبير - ترجمة عباس محمود - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الثانية - سنة ١٩٦٨م.

\* تجريد التمهيد: تأليف الإمام الحافظ الكبير أبي عمر يوسف ابن عبد البر النميري الأندلسي - المتوفى سنة ٤٦٣هـ - وهو اختصار لكتاب التمهيد لنفس المؤلف - بيروت - سنة ١٩٨٥م

\* تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد: المتن تأليف الشيخ الإمام أبي الأمداد برهان الدين إبراهيم حسن بن علي بن عبد القدوس المالكي اللقاني - المتوفى سنة ١٠٤١هـ - والشرح تأليف الشيخ العلامة إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي الباجوري - شيخ الأزهر - المتوفى سنة ١٢٧٧هـ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

\* تحقيق كلمة الإخلاص: تأليف الإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي - المتوفى سنة ٧٩٥هـ - تحقيق فضيلة الأستاذ الدكتور أسامة عبد العظيم - دار الفتح - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

\* التعريفات: تأليف الشيخ العلامة علي بن محمد بن علي الجرجاني اللغوي

والفيلسوف المتكلم - المتوفى سنة ٨١٦ هـ - تحقيق الأستاذ إبراهيم الإياري - دار الريان للتراث - القاهرة - ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.

\* تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل: تأليف إمام المحققين وقدوة المدققين القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي - المتوفى سنة ٧٩١ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.

\* تفسير السعدي: تأليف الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٩٩ م.

\* جامع البيان في تفسير آي القرآن: تأليف الإمام الكبير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري - المتوفى سنة ٣١٠ هـ - طبعة بولاق - القاهرة - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

\* تفسير القرآن العظيم: تأليف الإمام الحافظ أبي الفدا عماد الدين بن عمر بن كثير الدمشقي - المتوفى سنة ٧٧٤ هـ - تحقيق الأساتذة: عبد العزيز غنيم محمد أحمد عاشور، محمد إبراهيم البنا - دار الشعب - بدون تاريخ.

\* تفسير القرآن الحكيم المسمى بتفسير المنار: تأليف الشيخ العلامة السيد محمد رشيد بن علي رضا - المتوفى ١٣٥٤ هـ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣ م.

\* التفكير فريضة إسلامية: تأليف الأديب المفكر الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد - المتوفى سنة ١٩٦٣ م - مكتبة الأسرة - القاهرة - ١٩٩٩ م.

\* التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة: تأليف الإمام المحقق الأصولي المتكلم الأشعري الكبير أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني - تحقيق الأستاذ محمود محمد الخضير والأستاذ الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م.

\* التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: تأليف الإمام الحافظ الكبير أبي

عمر يوسف ابن عبد البر النميري الأندلسي - المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - تحقيق الشيخ مصطفى بن محمد بن أحمد العلوي، و الشيخ محمد عبد الكريم - طبعة المغرب - الطبعة الأولى - ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م - وتصوير مؤسسة قرطبة - القاهرة - بدون تاريخ.

\* التبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: تأليف الإمام المحدث الفقيه أبي الحسين المملطي الشافعي - تحقيق فضيلة الأستاذ المحقق الكبير محمد زاهد الكوثري - الطبعة الأولى - المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة - ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

\* تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: تأليف الإمام المحدث أبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكتاني - المتوفى سنة ٩٦٣ هـ دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.

\* كتاب التوحيد: تأليف أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي - المتوفى سنة ٣٣٣ هـ - تحقيق الأستاذ الدكتور فتح الله خليف - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - بدون تاريخ.

\* جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: تأليف الإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - الطبعة الخامسة - ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م.

\* الجامع لأحكام القرآن الكريم: تأليف الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أحمد الأنصاري القرطبي المالكي - المتوفى سنة ٧٦١ هـ - دار الغد العربي - القاهرة - ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م.

\* الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ - تحقيق الأستاذ على صبح السيد المدني - مطبعة المدني - القاهرة - بدون تاريخ.

- \* **الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد:** تأليف أبي عبد الله بن عبد الرحمن ابن عبد الحميد - كاتب معاصر قد أخفى اسمه - مطبعة المدني بدون تاريخ.
- \* **حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين للسنوسي:** تأليف الشيخ العلامة المحقق محمد بن عرفة الدسوقي - المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م
- \* **كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال:** تأليف الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي - المتوفى سنة ٦٨٣ هـ - دار الفكر - بدون تاريخ.
- \* **حاشية العلامة البناني على متن جمع الجوامع:** تأليف العلامة المحقق أبي زيد عبد الرحمن ابن جاد الله البناني المالكي - المتوفى سنة ١١٩٨ هـ - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.
- \* **حاشية على نهاية السؤل للأسنوي:** تأليف العلامة المحقق محمد بخيت بن حسين الحنفي - المتوفى سنة ١٣٥٤ م - عالم الكتب - بيروت - بدون تاريخ.
- \* **حجة الله البالغة:** تأليف الشيخ المحدث الحكيم ولي الله شاه أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي - المتوفى سنة ١١٧ هـ - دار التراث - القاهرة - ١٣٥٥ هـ.
- \* **كتاب الحدود:** تأليف الحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي القرطبي المالكي - المتوفى سنة ٤٧٤ هـ - تحقيق الدكتور نزيه حماد مؤسسة الزغبى للطباعة والنشر - بيروت - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م.
- \* **الدر النضيد لمجموعة ابن الحفيد:** تأليف سيف الدين بن يحيى (حفيد السعد التفتازاني) دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- \* **درء تعارض العقل والنقل:** تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ - تحقيق الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم - دار الكنوز الأدبية - القاهرة - بدون تاريخ.



- \* دراسات إسلامية في الأصول الإباضية: تأليف الشيخ بكير بن سعيد أعوش - الطبعة الثانية - سلطنة عمان.
- \* دراسات في الفكر الإسلامي الحديث: تأليف الأستاذ الدكتور عبد المقصود عبد الغني - مكتبة العروبة - الكويت - ١٩٩٠ م.
- \* دراسات قرآنية: تأليف الأستاذ محمد قطب - دار الشروق - القاهرة - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٢ م.
- \* دعاة لا قضاة: تأليف الأستاذ المستشار حسن الهضيبي - دار التوزيع والنشر الإسلامية - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٣٩٦ هـ.
- \* الدليل والبرهان: تأليف أبي يعقوب يوسف إبراهيم الوارجلاني - وزارة التراث القومي والثقافي سلطنة عمان - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- \* الدين: (بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان) تأليف فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عبد الله دراز - دار القلم - الكويت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- \* الذريعة إلى مكارم الشريعة: تأليف الإمام أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني - المتوفى سنة ٥٠٢ هـ - تحقيق الأستاذ الدكتور أبي اليزيد العجمي دار الصحوة - القاهرة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- \* الرد على البكري: تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ طبع الرئاسة العامة للإفتاء والدعوة والإرشاد السعودية - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٥ م.
- \* رسالة الإيمان و معالمة وسنته واستكمالہ ودرجاته: تأليف الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي المحدث اللغوي الفقيه - المتوفى سنة ٢٢٤ هـ تخریج وتحقيق فضيلة الأستاذ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- \* الرسائل التسع: تأليف الإمام المحدث جلال الدين عبد الرحمن بن محمد السيوطي - المتوفى سنة ٩١١ هـ - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

\* رسالة إلي كل مسلم: تأليف الإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بـ (ابن قيم الجوزية) - المتوفى سنة ٧٥١ هـ - سلسلة العلم النافع (٦) تحقيق فضيلة الأستاذ الدكتور أسامة محمد عبد العظيم حمزة - مطبعة المدني - الطبعة الرابعة - القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

\* رسالة أهل الثغر: تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - المتوفى سنة ٣٢٤ هـ - تحقيق الأستاذ الدكتور محمد سيد الجلند - المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة - ١٩٩٧ م.

\* رسالة التوحيد: تأليف مفتي الديار المصرية الشيخ محمد عبده - مؤسسة دار الشعب - القاهرة - بدون تاريخ.

\* رسالة الكندي في حدود الأشياء ورسومها: تأليف الفيلسوف العربي يعقوب ابن إسحاق الكندي - المتوفى سنة ٢٦٢ هـ - تحقيق الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة - مطبعة حسان - القاهرة - ١٩٧٨ م.

\* رسالة في بيان الشرك وعدم إعدار جاهله وثبوت قيام الحجة عليه: (ضمن مجموعة الفتاوى النجدية) تأليف عبد الله بن عبد الرحمن أبي بطين مكتبة الفرقان - القاهرة بدون تاريخ.

\* رسالة في معنى الإيمان والإسلام: تأليف الإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمى الدمشقي - المتوفى سنة ٦٦٠ هـ - دار الفكر - دمشق - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

\* روح المعاني: تأليف شهاب الدين أبي الثناء محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي - المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ - دار إحياء الكتب العربية - بيروت - ١٩٨٥ م.

\* الروح: تأليف الإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بـ (ابن قيم الجوزية) المتوفى سنة ٧٥١ هـ - مكتبة السلام العالمية - القاهرة بدون تاريخ.

\* الروضة: تأليف الإمام المجتهد الفقيه المفسر محمد بن علي الشوكاني اليمني

الصنعاني - المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ - دار عمر بن الخطاب - الإسكندرية - ١٩٨١ م.  
 \* زاد المعاد في هدي خير العباد: تأليف الإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بـ (ابن قيم الجوزية) المتوفى سنة ٧٥١ هـ - تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

\* سلسلة الأحاديث الصحيحة: تأليف فضيلة المحدث الكبير الشيخ محمد نصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤١٠ هـ.  
 \* السلفية بين العقيدة الإسلامية والفلسفة الغربية: تأليف الأستاذ الدكتور مصطفى محمد حلمي - دار الدعوة - الإسكندرية - سنة ١٩٨٣ م.  
 \* شرح الإرشاد: تأليف أبي بكر بن ميمون الأشعري تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا - مكتبة الأنجلو - القاهرة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.  
 \* شرح الأصفهانية: تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ - تقديم فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف - دار الكتب الإسلامية - القاهرة - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

\* شرح الأصول الخمسة: تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمداني المعتزلي - المتوفى سنة ٤١٥ هـ - تعليق أحمد بن الحسين ابن أبي هاشم المعتزلي - تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الكريم عثمان - مكتبة وهبة - القاهرة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

\* شرح العقيدة الطحاوية: تأليف الإمام صدر الدين محمد بن علاء علي بن محمد بن أبي العز الحنفي - المتوفى سنة ٧٩٢ هـ - تحقيق جماعة من العلماء - خرج الأحاديث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

\* شرح العقائد النسفية: تأليف الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

الشافعي - المتوفى سنة ٧٩٢ هـ - تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

\* شرح الفقه الأكبر: تأليف الملا علي القاري - تحقيق مروان محمد الشعار دار النفائس - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

\* شرح المواقف: تأليف الشيخ العلامة علي بن محمد بن علي الجرجاني اللغوي والفيلسوف المتكلم - المتوفى سنة ٨١٦ هـ - تحقيق الدكتور أحمد المهدي (الموقف الخامس) مكتبة الأزهر - القاهرة - ١٣٩٦ هـ.

\* شرح المقاصد: تأليف الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي - المتوفى سنة ٧٩٢ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت بدون تاريخ.

\* شرف العقل وماهيته: الإمام الحارث بن أسد المحاسبى - المتوفى سنة ٢٤٣ هـ - تحقيق مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

\* الشريعة: تأليف الإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري الحنبلي أو الشافعي - المتوفى سنة ٣٦٠ هـ - تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

\* شعب الإيمان: تأليف الإمام الحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - المتوفى سنة ٤٥٨ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

\* الشفا بتعريف حقوق المصطفى: تأليف الإمام أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المعروف بـ (القاضي عياض) المتوفى سنة ٥٤٤ هـ - دار الفكر - بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

\* شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: تأليف الإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بـ (ابن قيم الجوزية) المتوفى سنة ٧٥١ هـ - تحقيق صلاح عويضة - مكتبة



الإيمان - المنصورة - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

\* الصارم المسلول على شاتم الرسول: تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد ابن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

\* الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف: تأليف الدكتور يوسف القرضاوي (كتاب الأمة) رئاسة المحاكم الشرعية - دولة قطر - الطبعة الأولى - ١٤٠٢ هـ.

\* صفوة التفاسير: تأليف الشيخ محمد علي الصابوني - دار القرآن - بيروت - الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م.

\* الضياء: تأليف الشيخ سلمة بن سالم العوتبي الصحاري - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩١١ م وزارة التراث القومي والثقافة سلطنة عمان.

\* طبقات الشافعية: تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي - المتوفى سنة ٧٧١ هـ - المطبعة الحسينية - القاهرة - بدون تاريخ.

\* طريق الهجرتين: تأليف الإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بـ (ابن قيم الجوزية) المتوفى سنة ٧٥١ هـ - مكتبة المتنبي - القاهرة بدون تاريخ.

\* ظاهرة الغلو في التكفير: تأليف الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي - مكتبة وهبة - القاهرة - ١٩٩٩ م.

\* العذر بالجهل بدعة الخلف: تأليف أبي مصعب سعيد البدرى - دار النهضة الإسلامية - القاهرة - ١٤١٣ هـ.

\* العذر بالجهل تحت انجهر الشرعي: تأليف أبي يوسف مدحت بن الحسن دار الكتاب السنة، ودار الحميضي الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

\* العذر بالجهل عقيدة السلف: تأليف الشيخ شريف محمد هزاع - دار ابن تيمية - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٤١٠ هـ.

\* العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير: تأليف الشيخ أحمد فريد - دار ابن تيمية - القاهرة.

\* العقل عند المعتزلة: تأليف الأستاذ حسنى زينة دار الآفاق - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٩٨م

\* عقيدة السلف وأصحاب الحديث: (من مجموعة الرسائل المنيرية) تأليف الإمام المحدث المفسر أبى عثمان إسماعيل الصابوني - المتوفى سنة ٤٤٩هـ - جمع وتحقيق محمد منير الدمشقي - دار إحياء التراث العربى - بيروت بدون تاريخ.

\* العقيدة النظامية: تأليف إمام الحرمين شيخ الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبى المعالي ضياء الدين عبد الملك بن عبد الله ابن يوسف بن محمد الجويني النيسابوري الشافعي الأشعري - المتوفى سنة ٤٧٨هـ - تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٩٧٩ م.

\* العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: تأليف الشيخ العلامة صالح بن علي المقبل اليماني - المتوفى سنة ١١٠٨هـ - دار البيان - دمشق بدون تاريخ .

\* فتح الباري بشرح صحيح البخاري: تأليف الإمام الحافظ أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي - المتوفى سنة ٨٥٢هـ - تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز ومحب الدين الخطيب - دار الريان للتراث - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م

\* الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية: تأليف الأستاذ الدكتور عبد الفتاح فؤاد - دار الدعوة - الإسكندرية ١٩٩٧م

\* فخر الدين الرازي آراؤه الكلامية: تأليف محمد صالح الزركاني - دار الفكر - دمشق ١٩٦٣ م.

\* الفرقان بين الحق والباطل: تأليف شيخ الإسلام أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبى البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨هـ -

طبعة القاهرة - ١٣٢٣ هـ.

\* الفروق: تأليف الإمام أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب الدين الصنهاجي المشهور بالقرافي - المتوفى سنة ٦٨٤ هـ - دار المعرفة - بيروت بدون تاريخ.

\* الفصل في الملل والنحل: تأليف الإمام المحدث الفقيه المجتهد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي - المتوفى سنة ٤٥٦ هـ - مكتبة السلام العالمية - القاهرة بدون تاريخ.

\* فلسفتنا: تأليف محمد باقر الصدر - دار المعارف للمطبوعات بيروت - الطبعة الخامسة عشر سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

\* في النفس والعقل لفلاسفة الإغريق والإسلام: تأليف الأستاذ الدكتور محمود قاسم - مكتبة الأنجلو المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٥٤ م.

\* في ظلال القرآن: تأليف الأستاذ سيد قطب - دار الشروق - الطبعة الثالثة عشر ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

\* فيصل التفرقة بين الكفر والزندقة: تأليف الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي - المتوفى سنة ٥٠٥ هـ - ضمن مجموعة القصور العوالي من رسائل الإمام الغزالي مكتبة الجندي القاهرة بدون تاريخ.

\* في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه: تأليف الأستاذ الدكتور إبراهيم يومي مدكور - دار المعارف - الطبعة الثالثة - ١٩٨٣ م.

\* القاموس المحيط: تأليف العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي - مؤسسة الحلبي - القاهرة بدون تاريخ.

\* القرآن والنظر العقلي: تأليف الأستاذة فاطمة إسماعيل محمد إسماعيل المعهد العالمي للفكر الإسلامي - الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

\* قصة الفلسفة: تأليف ول ديورنت - ترجمة الدكتور فتح الله محمد المشعشع - مكتبة المعارف - بيروت الطبعة الخامسة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

\* القضاء والقدر في الإسلام: تأليف الأستاذ الدكتور فاروق الدسوقي - دار الدعوة - الإسكندرية - ١٩٨٢م.

\* قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي: تأليف الأستاذ الدكتور محمد سيد الجليند - مطبعة الحلبي - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨١م.

\* قواطع الأدلة في الأصول: تأليف الإمام أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن السمعاني الشافعي - المتوفى سنة ٤٨٩هـ - تحقيق الأستاذ محمد حسن محمد إسماعيل - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

\* قواعد الأحكام في مصالح الأنام: تأليف الإمام عز الدين أبي القاسم عبد العزيز بن عبد السلام - المتوفى سنة ٦٦٠هـ - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - الكليات الأزهرية - القاهرة - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

\* الكبائر: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - المتوفى سنة ٧٤٨هـ - تحقيق أبي عبد الرحمن السلفي - مكتبة السنة - القاهرة ١٩٩٢م (طبعة على مخطوطة الظاهرية).

\* كبرى اليقنيات الكونية: الأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي دار الفكر - دمشق - الطبعة الخامسة ١٣٩٧هـ.

\* كتاب أخبار الأذكياء: تأليف الإمام العلامة المحدث الفقيه الراجز أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن عبيد الله بن جعفر الجوزي - المتوفى سنة ٥٩٧هـ - تحقيق الأستاذ محمد مرسى الخولي - طبعة المكتب الشرقي للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٧٠م.

\* كتاب الاقتصاد في الاعتقاد: تأليف الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد ابن محمد الطوسي الغزالي - المتوفى سنة ٥٠٥هـ - مكتبة الجندي - القاهرة بدون تاريخ.

\* كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد: تأليف الشيخ محمد بن عبد الوهاب - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.



\* كتاب التوحيد وإخلاص العمل لوجه الله ﷻ: تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨هـ - مع مقدمة عن قضية التوحيد بين الدين والفلسفة تحقيق الأستاذ الدكتور محمد السيد الجلنيد - مطبعة التقدم - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٣٩٩ هـ - ١٩٩٧ م.

\* كتاب التمهيد لقواعد التوحيد: تأليف الإمام المحقق أبي المعين ميمون بن محمد بن مكحول بن الفضل النسفي الحنفي - المتوفى سنة ٥٠٨هـ - تحقيق الدكتور حبيب الله حسن - دار الطباعة المحمودية - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

\* كتاب الحيوان: تأليف الجاحظ أبي عمرو بن بحر - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٣٨ هـ - ١٩٤٥ م.

\* كتاب الصلاة: تأليف الإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بـ (ابن قيم الجوزية) المتوفى سنة ٧٥١هـ - دار بدر للطباعة - القاهرة بدون تاريخ.

\* كتاب العقل وفضله: تأليف الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا - المتوفى سنة ٢٨١ هـ - تحقيق مجدي السيد إبراهيم - مكتبة القرآن ١٩٨٨ م.

\* كتاب كشف الشبهات: تأليف الشيخ محمد بن عبد الوهاب - مكتبة دار الكتاب الإسلامي المدينة المنورة - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

\* كتاب الموضوعات: تأليف الإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي - المتوفى سنة ٥٩٧هـ - تحقيق الشيخ عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٦٦ هـ.

\* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: تأليف الإمام العلامة اللغوي الأديب المفسر المتكلم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري - من أئمة المعتزلة - المتوفى ٥٣٨هـ - دار الفكر - القاهرة - بدون تاريخ.

\* **الكشف والبيان:** تأليف الشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف الأزدي - تحقيق الأستاذة الدكتورة سيدة إسماعيل الكاشف - وزارة التراث والثقافي سلطنة عمان - الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

\* **الكليات:** تأليف أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي - المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ - طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

\* **الكندى فيلسوف العرب:** تأليف الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد الأهواني - سلسلة أعلام العرب - المكتبة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٥ م.

\* **كتاب النبوات:** تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ دار الفتح القاهرة بدون تاريخ.

\* **لسان العرب:** تأليف الإمام اللغوي جمال الدين محمد بن المكرم بن علي ابن منظور - المتوفى سنة ٧١١ هـ - تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي - دار المعارف - القاهرة بدون تاريخ.

\* **لمحات من الفكر الكلامي:** تأليف الأستاذ الدكتور حسن عبد اللطيف الشافعي مطبعة العمرانية - القاهرة - ١٩٩٣ م.

\* **اللمع:** تأليف الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - المتوفى سنة ٣٢٤ هـ - تحقيق الأستاذ الدكتور حمودة غرابه - المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة - ١٩٩٣ م.

\* **الله:** (بحوث في نشأة العقيدة الدينية) تأليف الأستاذ عباس محمود العقاد - دار الهلال - القاهرة - ١٩٥٨ م.

\* **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:** تأليف الإمام نور الدين بن محمد الهيثمي طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٨ م.

\* **مجموع الرسائل والمسائل:** تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ دار

الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣

\* **مجموع الفتاوى:** تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ جمع وترتيب عبد الرحمن قاسم، دار التقوى للنشر بليبس شرقية، بدون تاريخ وطبعة دار الوفاء - المنصورة - الطبعة الثانية - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

\* **مجموعة التوحيد:** (رسائل للشيخ العلامة محمد بن عبد الوهاب ومجموعة علماء من أبنائه وأحفاده) مكتبة الرياض الحديثة - بدون تاريخ.

\* **مجموعة مؤلفات الشيخ العلامة محمد بن عبد الوهاب:** (القسم الخامس الرسائل الشرعية) إشراف الأستاذ الدكتور محمد البلتاجي - طبعة جامعة محمد بن سعود الإسلامية.

\* **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين:** تأليف الإمام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي - المتوفى سنة ٦٠٦ هـ - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - الناشر مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة بدون تاريخ.

\* **المحلي:** تأليف الإمام المحدث الفقيه المجتهد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي - المتوفى سنة ٤٥٦ هـ - لابن حزم القرطبي. طبعة بيروت - بدون تاريخ.

\* **المحيط بالتكليف:** تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمداني المعتزلي - المتوفى سنة ٤١٥ هـ - تحقيق عمر عزمي - مراجعة الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد الأهواني - الدار المصرية للتأليف والترجمة.

\* **مختار الصحاح:** تأليف العلامة اللغوي محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي - المتوفى سنة ٦٦٦ هـ دار الكتب العربية - بيروت - بدون تاريخ.

\* **المختصر في أصول الدين:** تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمداني المعتزلي - المتوفى سنة ٤١٥ هـ - ضمن رسائل العدل والتوحيد تحقيق الأستاذ الدكتور محمد عمارة - دار الهلال - القاهرة.

\* مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين : تأليف الإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بـ (ابن قيم الجوزية) المتوفى سنة ٧٥١هـ - دار الحديث القاهرة بدون تاريخ.

\* مسائل الماردينية: تأليف شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨هـ مكتبة السنة دار الخيل للطباعة القاهرة ١٩٨٠ م.

\* المسائل المشتركة بين الأصوليين والمتكلمين: تأليف الأستاذ الدكتور محمد العروسي - دار حافظ للنشر - جدة - ١٤١٠هـ - ١٩٨٠ م.

\* مصادر المعرفة: تأليف الأستاذ الدكتور عبد الرحمن زيد الزبيدي - مكتبة المؤيد من مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

\* المطالب العلية: تأليف الإمام فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي - المتوفى سنة ٦٠٦هـ - تحقيق الأستاذ الدكتور شكري أبو عميرة - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٩ م.

\* معالم السنن شرح سنن أبي داود: تأليف الإمام الفقيه المحدث أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي - المتوفى سنة ٣٨٨هـ - دار المعرفة بيروت ١٤٠٢هـ.

\* المعجم الفلسفي: تأليف الدكتور جميل صليبا - الشركة العالمية للكتاب بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م.

\* المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: تأليف الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي مطابع الشعب - القاهرة - ١٣٧٨ هـ.

\* معجم المقاييس في اللغة: تأليف العلامة اللغوي أبي الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا - المتوفى سنة ٣٩٥هـ - دار الفكر - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٨٤ م.

\* المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: تأليف الإمام الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي - المتوفى



سنة ٨٠٦ هـ (بذيل إحياء علوم الدين للإمام الغزالي) دار الريان للتراث - القاهرة -  
١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.

\* معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول ﷺ: تأليف  
شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد  
السلام بن تيمية - المتوفى سنة ٧٢٨ هـ - تحقيق قصي محب الدين الخطيب - المطبعة  
السلفية - القاهرة - ١٣٨٦ هـ.

\* المغني في أبواب التوحيد والعدل (النظر والمعارف ج ١٢): تأليف القاضي  
عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمداني المعتزلي - المتوفى سنة ٤١٥ هـ -  
تحقيق الدكتور إبراهيم مدكور والدكتور طه حسين - المؤسسة المصرية العامة -  
القاهرة - ١٩٦٢ م.

\* مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): تأليف الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن  
الحسين الخطيب الرازي الشافعي الأشعري - المتوفى سنة ٦٠٦ هـ - دار الغد العربي -  
القاهرة - الطبعة الأولى - سنة ١٩٩٢ م

\* مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: تأليف الإمام المحدث الفقيه  
شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بـ (ابن قيم  
الجوزية) المتوفى سنة ٧٥١ هـ - مكتبة المتنبى القاهرة - بدون تاريخ - وطبعة أخرى -  
دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ١٩٩٣ م.

\* المفردات في غريب القرآن: تأليف الإمام أبي القاسم الحسين بن محمد  
الراغب الأصفهاني - المتوفى سنة ٥٠٢ هـ - مكتبة الأنجلو - القاهرة - سنة ١٩٧٠ م.

\* المقابسات: تأليف العلامة الأديب أبي حيان علي بن محمد العباس  
التوحيدي - المتوفى ٤٠٣ هـ - تحقيق الأستاذ حسن السندوي - دار سعاد الصباح -  
بدون تاريخ.

\* مقالات الإسلاميين: تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - المتوفى

سنة ٣٢٤ هـ - تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد - دار النهضة المصرية - الطبعة الثانية - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

\* **مناهج الأدلة في عقائد الملة:** تأليف أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي الفيلسوف القرطبي - توفي سنة ٥٢٠ هـ - تحقيق الأستاذ الدكتور محمود قاسم - الطبعة الثالثة - مكتبة الأنجلو - القاهرة

\* **منهج السلف بين العقل والتقليد:** تأليف الأستاذ الدكتور محمد السيد الجليند مطبعة العمرانية - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

\* **المنهاج شرح صحيح مسلم:** تأليف الإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي - المتوفى سنة ٦٧٦ هـ - القاهرة - ١٣٩٢ هـ.

\* **المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد:** تأليف الأستاذ الدكتور عاطف العراقي - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٢ م.

\* **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار:** تأليف الإمام المؤرخ تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرئ - المتوفى سنة ٨٤٥ هـ - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - بدون تاريخ.

\* **المواقف في علم الكلام:** تأليف قاضي القضاة عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي الشافعي - المتوفى سنة ٧٥٦ هـ - مكتبة المتنبى - القاهرة بدون تاريخ.

\* **النوبة والتبوء:** تأليف الأستاذ الدكتور طه حبيش - مطبعة الفجر الجديد - القاهرة - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

\* **نشأة الآراء والمذاهب والفرق الإسلامية:** الأستاذ الدكتور يحيى هاشم فرغلي - مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة.

\* **النصيحة الإيمانية في فضيحة الملة النصرانية:** تأليف العلامة نصر الدين بن يحيى بن سعيد المتطيب تحقيق الأستاذ الدكتور محمد عبد الله الشرقاوي - دار الصحوة للنشر - القاهرة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- \* نظرية الضرورة الشرعية: تأليف الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- \* نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة: تأليف الأستاذ الدكتور راجح الكردي - مكتبة المؤيد (ضمن منشورات المعهد العالي للفكر الإسلامي) ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- \* نهاية الإقدام في علم الكلام: تأليف الإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر بن أحمد الشهرستاني الأشعري - المتوفى سنة ٥٤٨ هـ - حرره وصححه ألفريد جيوم - مكتبة زهران - القاهرة - بدون تاريخ.
- \* نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول لليضاوي: تأليف العلامة المحقق جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي - المتوفى سنة ٧٧٢ هـ - عالم الكتب - بيروت ١٩٨٢ م.
- \* نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: تأليف الإمام المجتهد الفقيه المفسر محمد بن علي الشوكاني اليمني الصنعاني - المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت بدون تاريخ.



## فهرس الموضوعات

٥	□ الإهداء
٧	□ المقدمة
٨	● تعريف العذر بالجهل
١٢	● نبذة تاريخية عن الموضوع
١٣	● المؤلفات السابقة
١٦	● المنهج
١٦	● خطة البحث
١٩	□ الباب الاول: الأسس التي تقوم عليها قضية العذر بالجهل (حجج الله على العباد)
٢١	□ تمهيد
٢٣	□ الفصل الاول: الحجة الاولى (الفطرة)
٢٣	● أولاً: تعريف الفطرة
٢٥	● ثانياً: الفطرة والإدراك المعرفي:
٢٩	● ثالثاً: الفطرة ومعرفة الله
٣١	- وجهة نظر بعض العلماء
٣١	١ - الراغب الأصفهاني
٣٢	٢ - أبو حامد الغزالي
٣٤	٣ - الشهرستاني
٣٦	٤ - ابن تيمية
٣٧	٥ - ابن أبي العز الحنفي
٣٩	● الفطرة في القرآن الكريم
٤٥	● الفطرة عند علماء الإسلام
٤٥	● آراء العلماء في الفطرة تفصيلاً
٤٥	- القول الأول
٤٨	- القول الثاني
٥٢	- القول الثالث
٥٤	- القول الرابع
٥٨	● مدى حجية الفطرة
٥٩	● طرق المفسرين في تأويل آية الميثاق



- الطريقة الأولى ..... ٦٠
- الطريقة الثانية ..... ٦٠
- الفصل الثاني: الحجة الثانية (العقل) ..... ٧١
- أولاً: التعريف اللغوي ..... ٧١
- ثانياً: التعريف الاصطلاحي ..... ٧٣
- أ - العقل عند المعتزلة ..... ٧٣
- ب - العقل عند الأشاعرة ..... ٧٦
- ثالثاً: العقل في القرآن الكريم ..... ٨٧
- أولاً: المشتقات من العقل ..... ٨٨
- ثانياً: الألفاظ المرادفة للعقل ..... ٩٠
- أ - اللُّب ..... ٩١
- ب - الحجر ..... ٩١
- ج - الحلم ..... ٩٢
- د - النُّهى ..... ٩٢
- هـ - القَلْب ..... ٩٢
- رابعاً: العقل في الحديث النبوي الشريف ..... ٩٣
- مَذَى حُجَّةِ الْعَقْلِ ..... ٩٨
- العقل ومعرفة الله ..... ٩٨
- قضية التحسين والتقبيح ..... ١٠٢
- ١ - موقف المعتزلة في قضية التحسين والتقبيح العقليين ..... ١٠٢
- ٢ - موقف الأشاعرة من قضيتي التحسين والتقبيح ..... ١٠٨
- ٣ - موقف أصحاب الاتجاه الوسط من قضية التحسين والتقبيح ..... ١١٣
- أول واجب على المكلف ..... ١١٨
- الاتجاهات حول أول واجب على المكلف ..... ١١٨
- الاتجاه الأول ..... ١١٩
- الاتجاه الثاني ..... ١٢١
- الاتجاه الثالث ..... ١٢٧
- الفصل الثالث: الحجة الثالثة (الرسول) ..... ١٣٠
- في النبوة والرسالة ..... ١٣٠
- حقيقة النبوة ..... ١٣٢

- حاجة البشر إلى الرسالة ..... ١٣٤
- حكم بعثة الأنبياء ..... ١٣٦
- دلائل النبوة ..... ١٣٧
- أولاً شخصية الرسول ..... ١٣٩
- ثانياً المنهج الذي يدعو إليه الرسول الداعي ..... ١٣٩
- مدى حجية الرسل ..... ١٤١
- الباب الثاني: المفاهيم التمهيدية لقضية العذر بالجهل ..... ١٤٩
- الفصل الأول: الإيمان ومتعلقاته ..... ١٥١
- معنى الإيمان لغةً ..... ١٥١
- معنى الإيمان اصطلاحاً ..... ١٥١
- أولاً: حقيقة الإيمان ..... ١٥١
- اتجاهات علماء المسلمين حول مفهوم الإيمان إجمالاً ..... ١٥٢
- الاتجاه الأول: الإيمان هو المعرفة ..... ١٥٢
- الاتجاه الثاني: الإيمان هو الإقرار ..... ١٥٥
- الاتجاه الثالث: الإيمان هو التصديق ..... ١٥٧
- منزلة العمل عند الأشاعرة ..... ١٦٤
- الاتجاه الرابع: الإيمان هو التصديق والإقرار ..... ١٦٧
- الاتجاه الخامس: الإيمان هو التصديق والإقرار والعمل ..... ١٧٣
- الفرق بين أهل الحديث والسنة والخوارج والمعتزلة ..... ١٨١
- أولاً: الخوارج ..... ١٨١
- ثانياً: المعتزلة ..... ١٨٦
- ثانياً: حقيقة الإسلام ..... ١٩٠
- في اللغة ..... ١٩٠
- في الاصطلاح ..... ١٩٠
- الفرق بين الإسلام والإيمان ..... ١٩٣
- أقوال العلماء في الفرق بين الإسلام والإيمان ..... ١٩٤
- القول الأول: الإسلام والإيمان أمران مختلفان مع وجود علاقة بينهما ..... ١٩٤
- القول الثاني: الإسلام والإيمان أمران متفقان تماماً ..... ١٩٥
- القول الثالث: الإسلام والإيمان مختلفان ومتفقان حسب السياق ..... ١٩٥
- ثالثاً: معنى الشهادة ومكانتها ..... ١٩٦

- رابعاً: معنى العبادة ..... ١٩٨
- الفصل الثاني: حقيقة الكفر ونظائره ..... ٢٠٣
- أولاً: معنى الكفر ..... ٢٠٣
- في اللغة ..... ٢٠٣
- في الاصطلاح ..... ٢٠٤
- ثانياً: معنى الشرك ..... ٢٠٨
- في اللغة ..... ٢٠٨
- في الاصطلاح ..... ٢٠٩
- الفصل الثالث: التكليف وعوارضه وما يرتبط به ..... ٢١٣
- أولاً: التكليف وعوارضه ..... ٢١٣
- ثانياً: تأثير عارض الجهل ..... ٢١٦
- ثالثاً: التكفير المطلق والمعين ..... ٢١٨
- رابعاً: الحجّة الشرعية وصفات من يقيمها ..... ٢٢٦
- الباب الثالث: اتجاهات علماء الإسلام في العذر بالجهل ..... ٢٢٩
- الفصل الأول: عذر المسلم ..... ٢٣١
- الاتجاه الأول: عدم التفريق في العذر بين الأصول والفروع ..... ٢٣١
- ١ - الإمام الشافعي ..... ٢٣١
- ٢ - الإمام البخاري ..... ٢٣٢
- ٣ - ابن جرير الطبري: ..... ٢٣٣
- ٤ - ابن قتيبة ..... ٢٣٣
- ٥ - ابن حزم القرطبي ..... ٢٣٤
- ٦ - القاضي أبو بكر بن العربي ..... ٢٤٠
- ٧ - القاضي عياض ..... ٢٤١
- ٨ - الإمام النووي ..... ٢٤٣
- ٩ - العز بن عبد السلام ..... ٢٤٤
- ١٠ - ابن تيمية ..... ٢٤٥
- ١١ - الحافظ الذهبي ..... ٢٥٧
- ١٢ - ابن القيم ..... ٢٥٩
- ١٣ - ابن الوزير اليماني ..... ٢٦٠

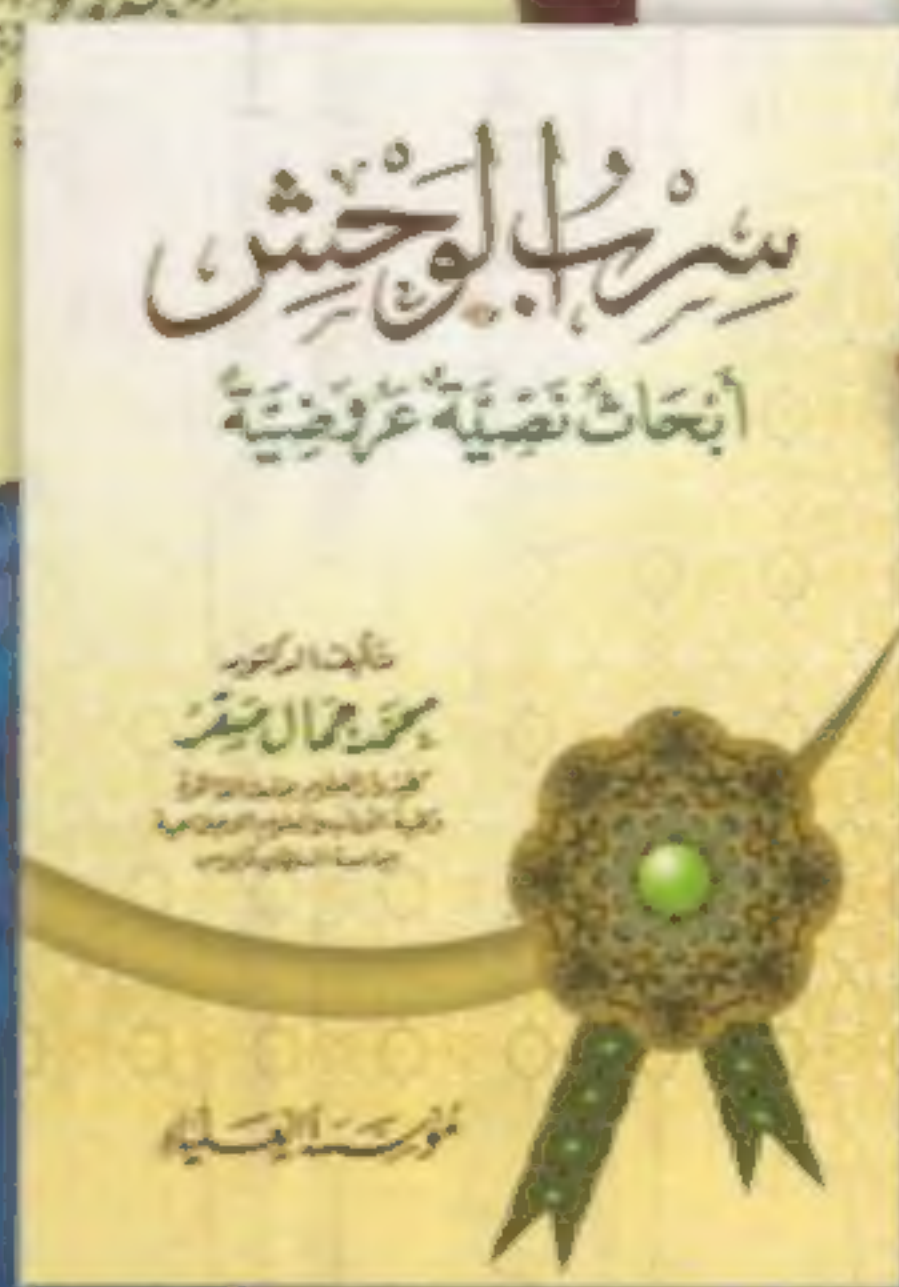


- ١٤ - الشيخ محمد بن عبد الوهاب ..... ٢٦١
- ١٥ - أبو علي الشوكاني ..... ٢٦٤
- ١٦ - الدهلوي ..... ٢٦٦
- ١٧ - الألوسي ..... ٢٦٦
- الاتجاه الثاني: التفريق في العذر بين الأصول والفروع ..... ٢٦٨
- ١ - النجداث من الخوارج (وهم فروع من الأزارقة) ..... ٢٦٨
- ٢ - بعض المتكلمين والأصوليين والفقهاء ..... ٢٧١
- ٣ - الإباضية ..... ٢٧٣
- الفصل الثاني: عذر أهل الفترة ..... ٢٧٩
- أولاً: تعريف أهل الفترة ..... ٢٧٩
- أ - التعريف اللغوي ..... ٢٧٩
- ب - التعريف الاصطلاحي ..... ٢٧٩
- ثانياً: موقف علماء الإسلام من عذر أهل الفترة ..... ٢٨١
- أقوال أهل العلم في عذر أهل الفترة تفصيلاً ..... ٢٨٣
- ١ - رأي المعتزلة ..... ٢٨٣
- ٢ - رأي الأشاعرة ..... ٢٨٩
- ٣ - رأي جمهور السلف ..... ٢٩٢
- الفصل الثالث: عذر الكفار ..... ٢٩٥
- أولاً: تحريز محل النزاع فيمن يُعذر من الكفار ..... ٢٩٥
- ثانياً: مواقف علماء الإسلام من عذر الكفار ..... ٢٩٦
- ١ - موقف بعض المعتزلة ..... ٢٩٦
- ٢ - موقف بعض الخوارج ..... ٢٩٨
- ٣ - موقف المحدثين والفقهاء والمتكلمين ..... ٣٠٠
- ابن حزم القرطبي ..... ٣٠٠
- ابن قيم الجوزية ..... ٣٠٢
- الخاتمة ..... ٣٠٦
- فهرس المراجع ..... ٣٠٩
- فهرس الموضوعات ..... ٣٣٢



حديثاً

قضية العذر بالجهل "الأسس والمفاهيم"



د. بدران رياض السيد أحمد

مؤسسة العلياء

٤٦ ش البستان، عابرين، القاهرة

ص.ب. ٢٠٣٣ الرمز البريدي: ١١٥١١

ت. ٣٩٦٢٣٤٦

E-mail: elalyaapublisher@yahoo.com

مؤسسة العلياء  
للنشر والتوزيع